الدكتور سعيد محمد باديب

الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي

(١٩٦٢م - ١٩٧٠م)

الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي

[١٩٦٢ م ، ١٩٧٠ م]

الدكتور سعيد محمد باديب

الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي

[١٩٦٢م - ١٩٧٠م]

دار الساقي
ومركز الدراسات الإيرانية والعربية

الطبعة الاولى ١٩٩٠

ISBN 1 85516 053 6

C.A.I.S., N.S.W. House, 15 Adam Street, London WC2N 6AH
Dar Al Saqi,26 Westbourne Grove, London W2 5RH

الإهداء

إلى روح والدي تغمده الله برحمته
وجزاه عني وعن إخواني ألف خير

شكر وتقدير

لا يسعني في بداية هذا الجهد المتواضع والعمل الخالص لوجه الله ومن أجل إحقاق الحق، إلاّ أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكلّ من ساهم مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في إبراز هذا العمل وإخراجه إلى حيّز الوجود. فحقيقة الأمر هي أنني قد وجدت تجاوباً كبيراً ومشكوراً من كافة من طرحت عليهم الفكرة وأخصّ بالذكر المسؤولين السعوديين كافة وفي مقدمتهم معالي الشيخ/ كمال أدهم، والمسؤولين اليمنيين وفي مقدمتهم جلالة الإمام محمد البدر ـ الذي تكرم بمقابلتي مرتين متتاليتين، والمسؤولين المصريين وعلى رأسهم معالي السيد/ محمود رياض.. وغيرهم ممن كانت لهم أدوار هامة في قضية الحرب الأهلية اليمنية، والذين أدلوا بدلوهم من أجل إظهار حقيقة الصراع السعودي/ المصري حول اليمن خلال تلك الحقبة الهامة والعصيبة من تاريخ الأمة العربية الباسلة. كما لم يبخل أيٌ منهم بإطلاعي على الكثير من خفايا تلك الحرب الضروس، وأسرار التدخل المصري في اليمن والذي كان من أسوأ مانتج عنه الحرب العربية/ الاسرائيلية الثالثة (١٩٦٧ م).

كما أودّ أن أشكر العديد من السّاسة والمعلمين بالولايات المتحدة الأمريكية وبوجه خاص كلاً من الدكتور/ برنارد رايش، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن، والدكتور/ ديفْد لونج، بوزارة الخارجية الأمريكية، والسيد/ روبرت ستوكي، الخبير الأمريكي في شئون اليمن، والسيدة/ ماري شميت، وذلك على الجهود والخدمات التي قدموها من أجل

إنجاح هذا العمل الذي سبق إصداره ككتاب باللغة الانجليزية، وكان أيضاً موضوع أطروحتي لرسالة الدكتوراة بجامعة جورج واشنطن بالعاصمة الأمريكية واشنطن دي. سي.

كذلك لا يفوتني أن أشكر الكثير من الإخوة والأخوات بالمملكة العربية السعودية ممن ساهموا في دعم وتأييد فكرة هذا العمل، وأخص بالذكر السيدة/ رجاء سليمان عزاية، المترجمة القديرة، والأخ العزيز/ عبد اللطيف حسن خليل وغيرهما.

أما الشكر الأول والأخير فهو للمولى العلي القدير الذي وفقني لإصدار هذا الكتاب وهذا العمل المتواضع الذي لا أرجو منه إلا وجه الله، وإيضاح الحقيقة للقارىء العربي.. والله من وراء القصد...

المؤلِّف


المملكة العربية السعودية
اليمن
صنعاء
مأرب
وادي خب
وادي جوف
وادي بيحان
الزهرة
اللحية
الزيدية
كمران
باجل
مناخة
الحديدة
المنصورية
بيت الفقيه
الجراحي
جزيرة زقر
حيس
الخوخة
ج. الحنيش الكبير
تعز
المخا
خليج بيلول
ج. فاطمة
ج. هلب
عقان
اليمن الجنوبي
لحج
زنجبار
شقراء
عدن
مدينة الشعب
عدن الصغرى
خور أنجر
إثيوبيا
جيبوتي
خليج عدن

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

إن هذا الكتاب ومحتوياته مبني في الأصل على أطروحتي في رسالة الدكتوراة التي تقدمت بها لجامعة (جورج واشنطن) بـالولايـات المتحدة الأمريكية، في ٢٩/ يوليو/ ١٩٨٥، وحصلت بموجبها، وبتوفيق من العلي القدير، على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية. والحقيقة أن هناك العديد ممن يستحقون شكري وامتناني على المعلومات القيّمة التي أدلوا بها وساعدت كثيراً في إنجاز هذا العمل، الذي أردت فيه إبراز الكثير من الحقائق المتعلقة بأحداث اليمن الشمالي في فترة عصيبة شهدت حرباً أهلية طاحنة، أتت على الأخضر واليابس في هذا البلد العزيز على قلب الأمة العربية. ومن بين أولئك صاحب الجلالة الإمام محمد البدر الذي تكرم بمقابلتي مرتين وأجاب عن أسئلتي، وكتب لي وثيقة تاريخية قيمة هي إحدى دعائم هذا العمل. كذلك هناك معالي السيد/ محمود رياض وزير خارجية مصر، وأمين عام جامعة الدول العربية الأسبق الذي تلطف بمقابلتي في منزله العامر بمدينة القاهرة وقدّم لي

معلومات تعتبر ركيزة من ركائز هذا العمل. يضاف إلى ذلك عدد من المسؤولين السعوديين واليمنيين والأمريكيين ممن كان لهم دور بارز خلال الأزمة اليمنية، وأجابوا باهتمام وتفكير عميق عن أسئلتي؛ فلكل هؤلاء أقدم شكري وتقديري، داعياً لهم بدوام التوفيق والسداد. وخلال قيامي بعملية البحث وفّقني المولى عز وجل في الحصول على معلومات وسجلات حكومية وخاصة كانت أيضاً ركيزة من ركائز هذا العمل التاريخي ـ السياسي الهام.

والحقيقة أنه قبل انتهاء صدى الانقلاب العسكري عام ١٩٦٢ م في اليمن الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية حالياً، والمملكة المتوكلية اليمنية سابقاً) الذي أطاح بالإمام محمد البدر، حدث أكثر من مجرد أمر يمسّ مصير حاكم واحد. فقد تدخلت مصر بقيادة الرئيس الراحل/ جمال عبد الناصر آنذاك لحماية الانقلابيين وحماية ما سُمِّي حينئذٍ بمكاسب الثورة اليمنية، مما حدا بالإمام محمد البدر ومؤيديه لطلب الدعم والمساندة من حكومة المملكة العربية السعودية. وقد قادت الصراعات الناجمة عن المصالح المتفاوتة للملكيين والجمهوريين اليمنيين، وجمهورية مصر العربية الموالية للجمهوريين، والمملكة العربية السعودية الموالية للملكيين إلى حرب أهلية دموية استمرت ثماني سنوات، تحولت خلالها من مشكلة محلية إلى قضية «إقليمية»، دخلت كل من مصر والمملكة العربية السعودية أثناءها في «حرب غير معلنة». ثم تطورت القضية حتى أصبحت قضية «دولية» حيث دخلت الولايات المتحدة الأمريكية فيها كوسيط لتخفيف حدة التوترات بين مصر والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى قيامها ببعض التحركات العسكرية المحدودة في المنطقة لحماية مصالحها.

ولم تقف التدخلات الأجنبية في القضية اليمنية عند هذا الحد، حيث شهدت الساحة تورط الاتحاد السوفييتي كطرف مؤيد ومساند للانقلابيين ولسياسات الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

فقد شجع الاتحاد السوفييتي الرئيس عبد الناصر على التورط أكثر فأكثر

في النزاع الداخلي باليمن، وقدّم له الدعم العسكري الذي يساعده على الاستمرار في تورطه. يضاف إلى ذلك تزويده لقوات الجمهورية اليمنية بالمعونة العسكرية والتقنية، الأمر الذي أدّى إلى اتساع نطاق الحرب الأهلية واشتداد حدتها لتشمل عدداً أكبر من الدول العربية ذات الأهداف العقائدية. وأمام كل هذه التيارات السياسية والعقائدية المتناقضة لم تجد المنظمات الاقليمية ممثلة في جامعة الدول العربية، والمنظمات الدولية ممثلة في هيئة الأمم المتحدة، بدأ من التدخل والقيام بدور الوسيط لإنقاذ اليمن الشمالي من محنته السياسية.

إن مضمون هذا الكتاب يبرز نظرية سياسية توضح كيف أن انقلاباً بسيطاً في منطقة نائية من العالم قد تمكّن من جر دولتين إقليميتين، لهما ثقلهما السياسي في العالم العربي، إلى نزاع كاد أن يفضي إلى وقوع حرب بينهما. كما أنه في نهاية الأمر أثّر على العديد من الدول ونتجت عنه نتائج بعيدة المدى لا نزال نرى تأثيرها حتى يومنا هذا.

المنهج والأسلوب

يعتمد الكاتب في أسلوبه لمعالجة هذه القضية السياسية على ثلاثة مناهج علمية تتمثل في:

١ ـ المنهج التاريخي.
٢ ـ المنهج التحليلي.
٣ ـ منهج المقارنة.

يعزز هذه المناهج الثلاثة ويدعمها ثلاثة أساليب علمية هي:
١ ـ الأسلوب الوصفي.
٢ ـ الأسلوب التقويمي.
٣ ـ الأسلوب التحليلي.

وقد استخدم الأسلوب الوصفي لاستعراض ومن ثم دراسة الخلفية التاريخية المحيطة بأطراف القضية ممثلين في اليمن الشمالي، ومصر،

والمملكة العربية السعودية. كما استخدم الأسلوب نفسه لوصف العلاقات السياسية والعسكرية بين هذه الدول خلال الفترة التي سبقت أحداث سبتمبر عام ١٩٦٢ م باليمن الشمالي.

أما الأسلوب التقويمي فقد استخدم لتقويم القوى والعناصر الداخلية والخارجية التي أدت إلى وقوع الانقلاب كمّاً ونوعاً. ثم يأتي الأسلوب التحليلي لدعم الأسلوب التقويمي ولدراسة الظروف والجوانب المختلفة السياسية منها والعسكرية التي كان لها أثر كبير على نشوب الحرب الأهلية في اليمن الشمالي.

ومن ضمن الموضوعات التي تمت معالجتها ضمن هذا الأسلوب قرار مصر بالتدخل عسكرياً في اليمن ورد فعل المملكة العربية السعودية على ذلك القرار.

أهمية القضية اليمنية

ما تزال نتائج الحرب الأهلية اليمنية التي طويت فصولها عام ١٩٧٠ م تعيش معنا حتى يومنا هذا، متمثلة في الخلافات الحدودية والمفاوضات المستمرة بين حكومتي المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية. علاوة على ذلك فإنه لا بد من اعتبار الحرب الأهلية اليمنية بمثابة حدّ فاصل، من حيث إنها تنبّأت مسبقاً بحلول عهد سياسي جديد في العالم العربي وفي العلاقات السياسية بين مختلف قوى دول المنطقة . فلقد كانت الحرب الأهلية اليمنية تمثل القضية السياسية الثانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي ظهر فيها تنافس القوى العظمى على دول العالم الثالث في منطقة الشرق الأوسط حيث كانت قضية إيران هي الأولى. كما أن الحرب الأهلية اليمنية تركت أثراً كبيراً على العلاقات العربية فيما بينها، حيث أسهمت في تأجيج خصومات العرب التي عرفت بحقبة «الحرب الباردة» التي كثفت حدة الخلافات بين من صنفوا بالقوميين، الامبرياليين الرجعيين، المتطرفين، المحافظين، والمعتدلين.

إضافة إلى ذلك ساهمت القضية اليمنية في انقسام الشرق والغرب إزاء

قضية الاعتراف أو عدم الاعتراف بنظام الحكم الجمهوري، وأجّجت التنافس الأمريكي ـ السوفييتي في العالم الثالث بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص.

وخلاصة القول هو أن هذه الحرب الأهلية وهذا الصراع السياسي ـ العقائدي الذي استمر من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٧٠ في منطقة من أهم المناطق حساسية بالنسبة للعالم، ألا وهي منطقة الشرق الأوسط، لم تهدأ حدّته ولم يتم التوصل إلى حلّ له إلا عندما قرر اليمنيون أنفسهم واختاروا حق تقرير مصيرهم بعيداً عن التأثيرات الخارجية.

ولعلّ من أهم محتويات هذا الكتاب فصلاً يتعلق بمفهوم المملكة العربية السعودية لطبيعة اليمن الشمالي، ومدى أهميته للاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والعسكري لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام وشبه الجزيرة العربية بشكل خاص. وأهمية هذا الفصل تكمن في طرحه لأول مرة على الساحة العربية، فهو يسلط الضوء على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تقديم الدعم السعودي السخي لليمن الشمالي والذي يشمل النواحي الاقتصادية والعسكرية.

النقاط الرئيسية

لقد بُني هذا العمل في مجمله على خمس نقاط رئيسية، هي بمثابة المحاور الرئيسية التي دارت حولها عملية البحث والتنقيب عن المعلومات المعلنة وغير المعلنة المكونة لمحتويات هذا الكتاب.

وهذه النقاط هي:

١) إن الانقلاب العسكري في اليمن الشمالي في سبتمبر عام ١٩٦٢ م قد تم التدبير والتخطيط له بواسطة مصر بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، وكان من المؤكد فشله لولا تدخل مصر عسكرياً ومساعدتها للانقلابيين.

٢) إن وضع اليمن الشمالي، بعد انقلاب سبتمبر عام ١٩٦٢ م والوجود

العسكري المصري داخلها، ترك المملكة العربية السعودية دون أي خيار أو حل بديل، سوى الدفاع عن نفسها وأراضيها جيال الهجمات المصرية على الأراصي السعودية.

٣) إن استقرار وأمن اليمن الشمالي يعتبران من وجهة نظر المملكة العربية السعودية أمرين أساسيين لأمنها واستقرارها.

٤) إن مصالح القوى العظمى في شبه الجزيرة العربية بخاصة، ومنطقة الشرق الأوسط بعامة، كانت هي المسؤولة إلى حد بعيد عن تقرير اتجاه تصرفات تلك الدول طوال فترة الأزمة اليمنية.

٥) إن جهود الوساطة التي بذلت من جانب المنظمات الدولية والاقليمية، ومن جانب أطراف عربية ودولية ثالثة بهدف تخفيف حدة التوتر ووضع حد لذلك الصراع الدامي، يمكن النظر إليها بمثابة «جرعات دواء مسكّنة»، ولكن الحل النهائي يكمن دوماً في يد الشعوب المعنية بالأمر مهما كان صغر حجمها وضعف قدراتها.

من هذه المنطلقات الرئيسة الخمسة سيقوم الكاتب باستعراض شامل للوضع الداخلي في اليمن الشمالي وطبيعة العلاقات السياسية والعسكرية بين أطراف النزاع الثلاثة قبيل وقوع الانقلاب. ثم ينطلق البحث إلى متابعة التطور التاريخي للصراع السعودي ـ المصري حول اليمن الشمالي، وإلى معالجة مفهوم المملكة العربية السعودية لطبيعة اليمن الشمالي، وتأثير ذلك المفهوم على تصرفات المملكة خلال فترة الحرب الأهلية اليمنية، وما بعد ذلك، وموقفها الراسخ تجاهه.

الفصل الأول

الخلفيات الكامنة وراء الثورة

تقع الجمهورية العربية اليمنية أو اليمن الشمالي على طول الشاطىء الجنوبي الشرقي من البحر الأحمر، كما تمتد إلى الداخل باتجاه صحراء الربع الخالي، فتحدّها شمالاً مرتفعات المملكة العربية السعودية وجنوباً جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو اليمن الجنوبي. وتتحكم كل من اليمن الجنوبي واليمن الشمالي في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (مضيق باب المندب)[١]. وهذا المضيق كان وما يزال مصدراً رئيسياً للأهمية الاقليمية السياسية التي تتمتع بها اليمن منذ أكثر من ٢,٠٠٠ عام[٢]. وخلال معظم فترة الألف سنة الأخيرة، وبالذات خلال القرنين ١٦ و١٧ ميلادية، ظلت أجزاء من اليمن الشمالي واقعة تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية. وفي الفترة من عام ١٨٧٢ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، خضعت اليمن لحكم الأئمة الزيدية، فيما عدا الفترات التي خضعت فيها للاحتلال الأجنبي.

وقد اختفى نظام حكم الإمامة الزيدية، الذي يرجع تاريخ ظهوره إلى عام ٨٩٧ ميلادية في المنطقة الجنوبية العربية، من كافة أنحاء شبه الجزيرة العربية عموماً، ما عدا في الجزء الذي عرف فيما بعد باليمن الشمالي[٣]. ومن المحتمل أن يكون أحد الأسباب التي أدّت إلى اختفائه هو السمة الفعلية أو المطلقة للإمامة، وهي أن يكون الأئمة من أتباع الطائفة الزيدية الإسلامية المنحدرة من صلب الإمام زيد وهو ابن الإمام علي صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم[٤]. وبعبارة أخرى فإن الأئمة الزيديين هم من الشيعة في حين كانت

السنية هي السائدة في معظم المناطق الأخرى من شبه الجزيرة.

وقد تمّ توحيد اليمن، ذات المجتمع التقليدي الإسلامي القبلي، مرة أخرى، تحت لواء الإمام يحيى الذي ينتسب لعائلة حميد الدين والذي خلف والده المنصور محمد عام ١٩٠٤ م. وقد تمكن الإمام يحيى بدهاء من استثمار الشقاق القبلي الذي يميّز اليمن (زيدي وشافعي).

فقد اتّبع أسلوب أخذ الرهائن واستخدم أسلوب الترغيب والترهيب مما مكّنه من توحيد البلاد وتعزيز سلطته[٥]. وفي أعقاب هزيمة الأتراك، في الحرب العالمية الأولى، اضطلع الإمام يحيى تدريجياً بالسيطرة الدنيوية والدينية في كافة أنحاء اليمن الشمالي[٦].

إن اليمن الشمالي مقسّمة على قدم المساواة، تقريباً، إلى طائفتين إسلاميتين: الزيدية، وهم فرع من الطائفة الشيعية، ويقيمون في الجبال في المنطقة الشمالية، والشافعية، وهم فرع من الطائفة السنية ويقيمون بشكل رئيسي في الجنوب. وعلى نحو غير ثابت تشكّل القبائل الزيدية المقيمة في المرتفعات الشمالية اتحادين كونفدراليين هما: حاشد، وبكيل.

وقد شكلت الانقسامات المتداخلة ـ من النواحي الطائفية، والاجتماعية والقبلية بين الشعب اليمني ـ قضية اجتماعية وأمنية[٧].

لقد ثبتت تلك الطبيعة المتشابكة للانقسامات خلال الحرب الأهلية، ففي ذلك الوقت مالت معظم القبائل الشمالية من الطائفة الزيدية وانحازت على نحو تقليدي إلى الجانب الملكي وقامت بمساعدة الملكيين. وبالعكس فإن معظم القبائل الجنوبية المنتمية إلى الطائفة الشافعية قامت بمساعدة القوات الجمهورية. وينتظم المجتمع اليمني، حتى يومنا هذا، وفق اتجاهات قبلية،

وتقف التحالفات القبلية عائقاً حيال خلق شعور بالهوية القومية. وهذا يشكل للحكومة المركزية مشكلة كبرى، فهي تحاول بما أوتيت من جهد التشجيع على وجود شعور عام بالهوية القومية يفوق الولاءات القبلية والطائفية(٨).

وقد أسس الإمام يحيى أوّل حكومة مركزية، وقسّم البلاد إلى ست محافظات مكّنته من كسب نوع من السيطرة على القبائل والقرى. ولقد عزز هذه السيطرة ارتيابه وعدم ثقته في حكام تلك المحافظات، حيث إنه لم يدع أي نفوذ لأي من حكام محافظاته واحتفظ بمقاليد السلطة كاملة لنفسه.

ونظراً للعزلة التي فرضها على نفسه وعلى البلاد وخوفه ورهبته من كل ما هو غريب وأجنبي، فقد اغتيل الإمام يحيى عام ١٩٤٨ م بواسطة علي القردسي شيخ قبيلة مراد(٩).

وبعد وفاة الإمام يحيى نجح عبد الله بن أحمد الوزير، رئيس العائلة المنافسة للأئمة السابقين، في الحصول على لقب الإمام لنفسه(١٠) غير أنه بعد قيام معارك طاحنة بينه وبين أحمد بن الإمام يحيى، دامت قرابة الشهر للسيطرة واعتلاء عرش الحكم، تمكّن الإمام أحمد من إنهائها لصالحه. ولعدم رغبته في أن تستغل فيما بعد أية فرصة ضده فقد عمد الإمام أحمد على الفور إلى إعدام العديد من خصومه ومنافسيه وسجن الكثير منهم(١١).

وقد استمر الإمام أحمد متربعاً على سدة الحكم حتى وفاته عام ١٩٦٢ م. وتابع على صعيد السياسة الداخلية معظم خطى والده(١٢). أما على صعيد الشؤون الخارجية فقد أظهر بعض الرغبة في التخلي عن سياسة والده الانعزالية والمغامرة بالدخول في اتصالات رسمية مع الدول الأخرى.

ففي عام ١٩٥١ م وقّع الإمام أحمد معاهدة لتحسين العلاقات مع

الحكومة البريطانية في عدن[١٣]. إلا أنه بسبب القضايا الاقليمية غير المستقرّة بين صنعاء وعدن فقد فشلت المعاهدة في تحقيق الهدف المنشود منها[١٤]. وابتعاداً عن الانحياز التقليدي اليمني إلى جانب المملكة العربية السعودية إزاء قضايا السياسة الخارجية، أقام الإمام أحمد علاقات مع روسيا وأحرز روابط وثيقة أكثر مع مصر[١٥]. وفي عام ١٩٥٦ م أرسل الإمام أحمد ابنه ولي العهد (محمد البدر) في زيارة إلى الكتلة الشرقية السوفيتية بحثاً عن مساعدات مالية وعسكرية[١٦]. ثم قام الإمام أحمد نفسه بزيارة إلى المملكة العربية السعودية حيث وقّع معاهدة «جدّة» العسكرية مع الملك سعود والرئيس عبد الناصر[١٧]. وفي عام ١٩٥٨ م انضمت اليمن إلى مصر وسوريا لتشكيل ما يسمى، آنذاك، بالدول العربية المتحدة[١٨]. وتحت قيادة الإمام أحمد عرفت اليمن كذلك جمهورية الصين الشعبية وذلك في أغسطس عام ١٩٥٦ م[١٩].

كما وسّعت اليمن خلال عهد الإمام أحمد من حجم اتصالاتها الخارجية، فشملت الولايات المتحدة، التي وقعت معها اتفاقية صداقة وتجارة في عام ١٩٤٦ م[٢٠]. وفي عام ١٩٥٧ م وصل عضو الكونجرس/ جيمس بي. ريتشاردز، الذي كان آنذاك رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي، إلى صنعاء على رأس وفد مهمته شرح وتعزيز «مبدأ أيزنهاور»[٢١]. غير أن الإمام أحمد رفض المبدأ لأنه لم يرغب أن يربط نفسه علانية بسياسة تهدف ـ حسب وجهة نظره ـ إلى شراء الدعم العربي ضد روسيا الممثلة للكتلة الشيوعية، إلاّ أن هذا الرفض اليمني لم يثنِ الأمريكيين عن رغبتهم في التقرّب من اليمن، فقد وصلت إلى صنعاء، في شهر سبتمبر عام ١٩٥٧ م، بعثة اقتصادية أمريكية، قدّمت نفسها على أساس أنّ لا صلة لها بـ «مبدأ أيزنهاور»، وأن الغرض من قدومها هو القيام بدراسة عملية تهدف إلى تقديم المعونات الاقتصادية لليمن[٢٢]. وقد قدّمت البعثة دراستها للحكومة الأمريكية، ولكن لم ينتج عنها أي أمر ملموس. وقد ظهر أن هناك سببين رئيسيين خلف فشلها:

(١) عدم ثقة الإمام أحمد بالأمريكيين.
(٢) قلة اهتمام أمريكا باليمن.

وقد وصل التقدّم المحدود الذي كان الإمام أحمد قادراً على إحرازه في المجالين السياسي والاجتماعي إلى نقطة خطرة. فقد حفزت محاولة الانقلاب التي وقعت عام ١٩٥٥م، بقيادة شقيقه عبدالله ومساندة المقدّم أحمد الثلايا لها، الإمام أحمد إلى إعادة النظر في سياساته. ولكون الإمام لم يكن مُجدّداً على نحو جوهري، فإن أهداف التحديث والوسائل المستخدمة لتحقيقها أثبتت أنها محدودة ومتأخرة جداً في نظر الكثير من أعضاء المجتمع الذي يحكمه والجيل الجديد الذي ظهر إلى حيّز الوجود[٢٣]. ومما لا شك فيه أن محاولة الانقلاب جاءت لتعبّر عن موجة الرفض تجاه سياساته، وكذلك توضح بجلاء إلى أي مدى بلغت حدة الصراع بين العصرية والتقليدية[٢٤]، الأمر الذي أدّى بالإمام إلى مراجعة سياساته الإقليمية بشكل خاص والدولية بشكل عام.

وسرعان ما أصبح الإمام أحمد في أعقاب الانقلاب يكنّ شعور العداء تجاه الرئيس جمال عبد الناصر. وكان عبد الناصر في ذلك الوقت قد بدأ يعزّز بشكل علني فلسفته المتعلقة بالوحدة العربية وسياساته الاشتراكية. واعتبر الإمام أحمد هذه الأفكار الناصرية أفكاراً غير إسلامية وتهدد نظام حكمه.

كما شعر بأنه حتى إذا لم تكن خطب عبد الناصر تهدف بشكل مباشر إلى الإطاحة به، فإن نداءاته التي لا تنقطع من أجل التغيير على الساحة العربية تحثّ وتشجع الكثيرين داخل اليمن نفسها على القيام بمحاولة انقلاب ضده. وعلى الرغم من عدائه الدفين لعبد الناصر (وفي بعض الأحيان بسببها) انضمّ الإمام إلى مصر وسوريا في تشكيل ما سُمِّي، آنذاك، بالدول العربية المتحدة عام ١٩٥٨ م، موضحاً للملك سعود، ملك المملكة العربية السعودية، بأن انضمامه إلى تشكيلة الدول العربية المتحدة هي الطريقة المثلى لتفادي وقوعه هدفاً لدعايات وشعارات عبد الناصر[٢٥]. وبعد فترة قصيرة من انسحاب سوريا

من الاتحاد الثلاثي، في سبتمبر عام ١٩٦١ م، كتب الإمام شعراً ينتقد فيه الاشتراكية وأولئك الذين يقومون بتأميم أملاك الشعب وأولئك الذين يجيزون ما قد نهى الإسلام عنه (وهو إشارة غير مباشرة إلى عملية تأميم الأملاك التي تمت في مصر)[٢٦]، فأغضبت القصيدة الشعرية عبد الناصر وأعلن إنهاء الاتحاد في ٢٧ سبتمبر ١٩٦١ م[٢٧].

هذا، وقد توفي الإمام أحمد وفاة طبيعية في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م،وخلفه في الإمامة ابنه الإمام محمد البدر الذي لم يدم حكمه سوى ثمانية أيام فقط.

الانقلاب العسكري

في مساء يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م وقع انقلاب عسكري في اليمن ضد حكم الأئمة بقيادة ضابط يمني ذي رتبة صغيرة في الجيش، وأرغم الإمام محمد البدر على الهرب من عاصمته وفجّر الأحداث التي أدّت في النهاية إلى قيام حرب أهلية.

وخلال مقابلة مع المؤلف في لندن في ٢١ ديسمبر ١٩٨٣م، وصف الإمام محمد البدر أحداث تلك الليلة فقال:

«في ليلة وقوع الانقلاب كنت أترأس مجلساً جديداً للوزراء داخل القصر الملكي. وانتهى الاجتماع في وقت متأخر من الليل بسبب العديد من الشؤون والمواضيع التي كان لا بد من طرحها على بساط البحث والمناقشة. وبينما كنت أسير في اتجاه مقر إقامتي في القصر حاول ضابط يدعى حسين السكري، وكان نائباً للعقيد عبدالله السلاّل، المسؤول عن توفير الأمن والحماية للقصر الملكي، حاول اغتيالي من الخلف إلاّ أن زناد البندقية تعطّل. وبينما اندفع حراسي في محاولة للقبض عليه أطلق الرصاص على نفسه وأصاب ذقنه. وهو ما يزال حيّاً يرزق حتى يومنا هذا ووجهه مشوّه من جراء ذلك الحادث. أما السلاّل نفسه فلم

يحضر اجتماع مجلس الوزراء ولم يكن في القصر في ذلك الوقت. وقد تابعت طريقي باتجاه مكان إقامتي بالقصر. وبعد أن استرحت لبرهة انقطع التيار الكهربائي وشعرت بأن هناك أمراً ما. تبع ذلك طلق ناري على القصر ومن ثم بدأت وحراسي الخصوصيون وحراس القصر بالرد على ذلك الطلق الناري بالمثل. وحقيقة أن مدير الانقلاب وقائده اليمني الرئيسي هو ضابط يدعى «عبد الغني» وقد قتل خلال الساعات الأولى من عملية الانقلاب، ومن المحتمل أن يكون هو الشخص الذي كانت تربطه بالسفارة المصرية في صنعاء صلة دائمة. ولقد أعطى نبأ وفاة الرأس المدبرة والمخططة للانقلاب، والشائعات التي راجت عن موت الإمام، أعطت هذه الأنباء العقيد عبدالله السلال الفرصة للاستيلاء على السلطة. وكان السلّال نفسه صديقي الحميم لفترة طويلة وأنا الذي قمت كذلك بتعيينه قائداً للحرس الملكي»[٢٨].

نتائج الانقلاب

حث الانقلاب الذي تمّ وصفه بكلمات الإمام نفسه، على التدخّل المصري لحماية الانقلابيين، وأدى بالتالي في المقابل إلى جر المملكة العربية السعودية إلى النزاع وأوصل البلدين تقريباً إلى حالة من الحرب غير المعلنة. وعلاوة على ذلك فإن التدخل المصري إلى جانب الجمهوريين، والسعودي إلى جانب الملكيين أدّى إلى تورط القوى العظمى وجر عدد من البلاد العربية الأخرى إلى هذا الصراع، كما أدّى كذلك إلى اشتراك المنظمات الدولية والاقليمية فيه. أما كيف ولماذا حدث كل هذا فإن هناك الكثير من الأسباب.

حينما قرر الرئيس عبد الناصر التدخل في ما يُعدّ مشكلة داخلية يمنية لم يأخذ في اعتباره دراسة الأثر الذي سيتركه عمله هذا على الدول الأخرى، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، نظراً لروابط المملكة التاريخية مع اليمن وتركيبتها الاجتماعية والسياسية المهددة بعدوان عبد الناصر. كما تغاضى عبد الناصر عن التفكير في ردود أفعال هذه الدول بالنسبة لتصرفه. والأكثر من ذلك والأهم أنه أخطأ في حساباته حول حجم التورط المطلوب لتحقيق هدفه،

مما أدّى إلى فشل فكرته التي هدفت إلى «التثبيت السريع للحكم الجمهوري في اليمن». ففي عام ١٩٦٤م بدأ الرئيس عبد الناصر يشير إلى تورطه في الحرب اليمنية بقوله «فييتنامي»[٢٩]، ليؤكد بأن معضلة تدخله في اليمن تشبه معضلة تدخل القوات الأمريكية في فييتنام.

يضاف إلى ذلك أنه عندما قرر الرئيس عبد الناصر التدخل في اليمن أهمل تقدير حسابات تكلفة الفشل، سواء بالنسبة له شخصياً أو لبلاده. فلقد أزهقت الحرب اليمنية أرواح ٢٦,٠٠٠ من المصريين، وهدمت اقتصاد مصر[٣٠]. كما كلفت عبد الناصر الكثير في ما يتعلق بمكانته وهيبته، سواء على الساحة العربية أو على الصعيد العالمي.

ومن جهة أخرى كانت الحرب اليمنية التي نجمت عن التدخل العسكري المصري مكلفة بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وقد قصفت القوات الجوية المصرية مدن المملكة الواقعة على الحدود اليمنية ـ السعودية وأودت بأرواح العديد من المدنيين الأبرياء[٣١]. أما اليمنيون أنفسهم فقد دفعوا الثمن باهظاً. حيث إن الحرب الأهلية التي فجّرها التدخل المصري قد نجم عنها إزهاق أرواح ٤٠,٠٠٠ يمني، وتركت الآلاف دون مأوى، وألحقت الخراب والدمار بالريف اليمني، وعملت على تقسيم بلد منقسم على نفسه أصلاً[٣٢].

وقبل المضي قدماً في مناقشة هذه الحرب وويلاتها فمن الضروري، أولاً، تناول الخلفية التاريخية للعلاقات السياسية والعسكرية بين الدول الثلاث المعنية.

هوامش الفصل الأول

(١) انظر خريطة اليمن المرفقة. صفحة (٩).

(٢) David McClintock, «The Yemen Arab Republic» in David Lond and Bernard Reich, eds., The Government and Politics of the Middle East and North Africa (Boulder, Colorado: Westview Press, 1980), P. 165.

(٣) Ibid. See also George Lenczowski, **The Middle East in World Affairs,** 4th ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1980) P. 613.

(٤) William R. Brown, «The Yemeni Dilemma», The Middle East Journal, vol. 17, no.4, (Autumn 1963), P. 349.

(٥) Hugh Scott, «The Yemen in 1937 –1938», Journal of the Royal Central Asian Society, Vol. XXVII, Part 1 (January, 1940), P. 22.

(٦) Edgar O'Ballance, **The War in Yemen** (London: Faber and Faber, 1971) p. 26.

(٧) Scott, p. 22.

(٨) McClintock, p. 176.

(٩) J.E. Peterson, **Yemen: The Search for a Modern State** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1982) p. 172.

(١٠) على الرغم من أن اليمن الشمالي تحت زعامة الإمام يحيى قد انضمّت إلى جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ م وإلى هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، إلاّ أن الإمام يحيى لم يسمح للدبلوماسيين الأجانب بالإقامة في اليمن - وعندما توفي الإمام يحيى لم يكن لبلاده سوى سفير واحد في الخارج وكان ذلك بالقاهرة. انظر أيضاً «O'Ballance»، ص ٢٦.

(١١) Jane Smith Hart, «Basic Chronolgy for a History of the Yemen», Middle East Journal, vol. 17, nos. 1 and 2 (Winter – Spring, 1963), p. 149.

(١٢) هارت: Hart

(١٣) براون، ص ٣٥٠. Brown, p. 350

(١٤) أوبالانس، ص ٢٦. O'Ballance, p. 26

(١٥) لنشاوسكي، ص ٦١٧. Lenczowski, p. 617.

(١٦) لنشاوسكي Lenczowski

(١٧) أكد جلالة الإمام محمد البدر خلال مقابلة له مع الكاتب بأنه هو الذي سمح بدخول الروس إلى اليمن. انظر الوثيقة رقم (٢) أسئلة وأجوبة مع جلالته.

(١٨) Mohammed Ahmed zabarah, **Yemen: Tradition vs Modernity** (New york: praeger, 1982), p. 56.

(١٩) إن هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن الإمام أحمد قد دخل في الاتحاد الثلاثي (مصر ـ سوريا ـ اليمن) لكي يتفادى بأن يكون عرضة لدعايات الرئيس عبد الناصر. كما أن السيد محمود رياض، سفير مصر لدى سوريا في الفترة من ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ م، قد أبلغ الكاتب بأن مصر قد اقترحت قبل قيام الاتحاد بأن توضع خطة خماسية للاتحاد مع سوريا ولكن السوريين هم الذين أصروا على قيام اتحاد مباشر بين مصر وسوريا فكان لهم ما أرادوا. وعندما تقدم الإمام أحمد للانضمام إلى هذا الاتحاد لم يكن أمام الرئيس عبد الناصر أي خيار سوى الموافقة. انظرأيضاً: الوثيقة رقم (٤) أسئلة وأجوبة مع السيد/ محمود رياض.

(٢٠) لنشاوسكي، ص ١٨.

(٢١) انظر نص الاتفاقية، وثيقة رقم (٤).

(٢٢) Eric Macro, **Yemen and the Western World** (New York: Frederick A. praeger publishers, 1968) pp. 122 - 123.

(٢٣) Ibid.

(٢٤) Zabarah, p. 63.

(٢٥) Ibid.

(٢٦) Christopher J. McMullen, Resolution of the Yemen Crisis 1963: A Case Study in Mediation (Washington, D.C.: Edmund A. Walsh School of Foreign Service, Institute for the Study of Diplomacy, Georgeton University, 1980) p. 26. See also footnote 19, above.

(٢٧) على سبيل المثال، قام الرئيس عبد الناصر قبل خمس سنوات من حرب اليمن وبالتحديد في عام ١٩٥٦ بتأميم قناة السويس فصفقت له وأهابت به جماهير العالم الثالث التي رأت في تلك الخطوة هجوماً علنياً وجريئاً على القوى الامبريالية.

(٢٨) انظر نص المقابلة، ملحق رقم (٢) وكذلك O'Balance، ص ٦٧.

(٢٩) A.I. Dawisha, «Intervention in the Yemen: An Analysis of Egyptian Perceptions and Politics, «**The Middle East Journal,** vol. 29, no. 1 (Winter, 1975) p. 55.

(٣٠) أشارت دويشا في كتابها بأن مصادر مصرية خاصّة قد ذكرت بأن مصر كانت تنفق حوالي ٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني يومياً لدعم جهودها العسكرية والسياسية في اليمن الشمالي.

(٣١) Robert Lacey, **The Kingdom** (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1981), p. 246.

(٣٢) أثناء اللقاء الذي تم بين الكاتب وجلالة الإمام محمد البدر (ملحق ٢) صرح الإمام بأن هناك ٤٠,٠٠٠ يمني من المدنيين والعسكريين قد قتلوا في تلك الحرب. وأرجع جلالته سبب هذه الخسائر في الأرواح إلى القصف الجوي المصري على الأسواق التي كان يتجمع بها اليمنيون. وأضاف جلالته بأن تلك الغارات الجويّة قد تسببت في مقتل اليمنيين المدنيين الأبرياء العزّل من السلاح وكذلك العسكريين من المقاتلين. وأعطى جلالته مثالاً لإحدى الأسواق المتواجدة في منطقة «المروة» والتي قام المصريون بقصفها مرات عديدة.

الفصل الثاني

العلاقات السياسيّة والعسكريّة بين المملكة العربيّة السّعوديّة واليمن الشمالي ومصر في الفترة من ١٩٣٢ ـ ١٩٦٢

إن هناك العديد من العوامل المشتركة التي تربط بين هذه الدول الثلاث، والتي تساهم كثيراً في تعرّفنا على مدى أهمية العلاقات السياسيّة والعسكرية التي سادت بينها في الفترة ما بين حقبة الثلاثينات والستينات. ولعل أهم هذه العوامل هي تلك الروابط العرقية والدينية واللغوية التي تُعدّ بمثابة عوامل إيجابية على طريق توحيد سياسات وأهداف هذه الدول. فجميع هذه الدول الثلاث تنتمي للكيان العربي الكبير، وتعتنق جميعها الدين الإسلامي، وتتحدث جميعها باللغة العربية. يضاف إلى ذلك أن صفة سياسية مشتركة قد جمعت بين هذه الدول الثلاث، خصوصاً في حقبة الثلاثينات والأربعينات، ألا وهي صفة نظام الحكم السياسي الملكي[1]، وبعد إلقاء نظرة سريعة على الوضع السياسي في الدول الثلاث المعنية بالبحث خلال فترة الحكم الملكي، سيعنى هذا الفصل بتحديد الروابط والعلاقات السياسية والعسكرية بينها على مدى العقود الثلاثة (١٩٣٢ ـ ١٩٦٢). فعلى الرغم من التفاهم والتنسيق المشترك بين هذه الدول طوال تلك الفترة، إلا أنه قد تحول في بداية الستينات إلى عداوة صريحة بسبب الاختلافات العقائدية التي دخلت على المنطقة وأثّرت بشكل مباشر على أهداف وسياسات هذه الدول. ففي بداية الستينات وجدت كل من مصر والمملكة العربية السعودية نفسها متورِّطة، إلى حد بعيد، في حرب استنزافية وتقويضية لتحديد الاتجاه السياسي المستقبلي لليمن الشمالي، الذي غزته الأفكار السياسية الدخيلة ونشرت في ربوعه الفوضى وعدم الاستقرار السياسي.

أنظمة الحكم الملكية

أولاً ـ مصر

بالإمكان إرجاع بداية الحكم الملكي في مصر إلى عهد محمد علي باشا، وهو ضابط ألباني مسلم قدم ضمن أفراد الجيش العثماني التركي إلى مصر في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي[٢]. ففي عام ١٧٩٩ م ساعد محمد علي في حماية مصالح الدول العثمانية بمصر عن طريق طرد الفرنسيين خارج البلاد في أعقاب غزو نابليون لمصر[٣]. وفي مقابل ذلك قام السلطان العثماني بتنصيبه والياً على مصر في عام ١٨٠٥ م. وقد اتسم حكم محمد علي لمصر بطابع تجديدي حيث أدّت جهوده إلى تحويل مصر إلى بلد صناعي حديث، الأمر الذي جعل الكثير من الكتّاب والمؤرخين يصفونه بـ «والد مصر الحديثة»[٤].

ولم يكتفِ محمد علي باشا بمصر، فقد كان رجلاً طموحاً. ودفعه طموحه هذا إلى القيام بمغامرات وفتوحات عسكرية في شبه الجزيرة العربية (١٨١١ ـ ١٨٢٢ م)، وفي اليونان (عام ١٨٢٦ م)، ووصل ذروته عندما تمكّن من الاستيلاء على سوريا في عام ١٨٣١ م، مهدداً بذلك أجزاء كبيرة من المناطق العثمانية المحاذية لسوريا. إلا أن عمله هذا أثار حفيظة الحكومة العثمانية مما حدا بها إلى إدانته واعتباره «متمرّداً» على سلطتها وذلك في عام ١٨٣٢ م[٥]. ولكن محمد علي باشا لم يستسلم للعثمانيين وأعطى أوامره لابنه إبراهيم باشا لمهاجمة العثمانيين في أناضوليا عقر دارهم. واستمرت مشاعر العداء هذه متأجِّجة بين الطرفين حتى عام ١٨٣٣ م عندما تخلى العثمانيون عن مطالبهم في الأقاليم السورية ومقاطعة «أضنه» لمحمد علي باشا، ووافقوا على استقلال مصر تحت سيطرته ولكن بشكل غير رسمي[٦].

وطوال الفترة التي قضاها محمد علي باشا في حملاته العسكرية وغزواته ظل بمثابة الحاكم الأوحد لمصر والتزم بتطوير البلاد في شتى النواحي، مما

مكّنه في عام ١٨٤٠ م من عقد اتفاقية مع البلاط العثماني والتي بموجبها وافق السلطان العثماني على جعل ولاية الحكم في مصر وراثية لمحمد علي باشا وأبنائه، وهو مطلب كان محمد علي باشا يسعى لتحقيقه منذ فترة طويلة.

وفي المقابل وافق محمد علي باشا على الانسحاب من كافة الأراضي التي سبق للدولة العثمانية أن تخلت عنها في عام ١٨٣٣ م. وفي ٢ أغسطس من عام ١٨٤٧ م توفي محمد علي باشا بمدينة الاسكندرية بعد أن حقّق لنفسه ولأبنائه حلماً كبيراً، هو التربع على عرش مصر.

بعد وفاة محمد علي باشا بدأ النفوذ الغربي، متمثِّلاً في بريطانيا وفرنسا، بالازدياد في مصر، خصوصاً وأن الدولة العثمانية قد بدأت في الانهيار بشكل سريع ومطّرد. ولقد أدّى هذا النفوذ إلى احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ م وحَكَمتها من خلال الخديويين وهم من سلالة محمد علي باشا(٧)

إلّا أن هذا الاحتلال أدّى في النهاية إلى ظهور شعور وطني في مصر، حيث تأسس في عام ١٩١٨ م حزب «الوفد المصري» وهو حركة قومية ذات قاعدة شعبية عريقة. ولم تملك بريطانيا إزاء هذا الشعور الوطني إلّا أن تمنح مصر استقلالها.

ففي عام ١٩٢٢ م أصبحت مصر دولة مستقلة ذات نظام ملكي وتمّ تتويج أحمد فؤاد، الذي عرف بالملك «فؤاد»، ملكاً عليها ثم تلاه في الحكم عام ١٩٣٦ م ابنه فاروق الذي أطاحت به ثورة عام ١٩٥٢ م على يد محمد نجيب والضباط الأحرار الذين كان من بينهم الرئيسان جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات.

ثانياً ـ اليمن الشمالي

خضعت اليمن مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وعلى إثر هزيمة الدولة العثمانية، لحكم الأئمة في اليمن، واتبعت نظاماً إمامياً هو شبيه بالحكم الملكي. وفي عام ١٩٠٤ م تولى الإمام يحيى زمام الأمور في البلاد بعد وفاة

والده المنصور محمد الذي كان بمثابة زعيم روحي للطائفة الزيدية في اليمن.

وقد قام الإمام يحيى بتوحيد البلاد وأوجد نظام الوراثة الملكية لعائلة حميد الدين في اليمن[٨]. ورغم المحاولات الانقلابية التي قامت عام ١٩٤٨ م وعام ١٩٥٥م ضد عائلة حميد الدين ونظام الحكم الإمامي الملكي في اليمن، إلّا أن نظام الحكم بقي ملكياً حتى انقلاب سبتمبر عام ١٩٦٢ م الذي أطاح بحكم الإمام محمد البدر الذي خلف والده الإمام أحمد في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ م. ولقد جرّ هذا الانقلاب الهوائل على اليمن وشعبها الذي عانى من حرب أهلية طاحنة دامت ثمانية أعوام.

ثالثاً ـ المملكة العربية السعودية

مثلها مثل مصر واليمن، تمتّعت المملكة العربية السعودية منذ حقبة الثلاثينات بنظام حكم ملكي أسّسه جلالة المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في عام ١٩٣٢ م. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية قد تأسّست وأنشئت رسمياً في هذا التاريخ، إلّا أن معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية قد تحدّدت هويتها بحكم عائلة «آل سعود» منذ منتصف القرن الثامن عشر الملادي.

ففي عام ١٧٤٤ م أبرم كل من الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهو مصلح ديني، والإمام محمد بن سعود، وهو إمام وقائد سياسي، ميثاقاً سياسياً ـ دينياً تمّ بموجبه توحيد جهودهما لتخليص المنطقة الوسطى من شبه الجزيرة العربية من البدع والخرافات تحت راية الإسلام الحق[٩]. ومن هنا انطلقت فكرة توحيد شبه الجزيرة العربية بقيادة أمراء آل سعود. وفي عام ١٨١١ م وجد آل سعود أنفسهم أمام غزو خارجي تمثّل في غزو محمد علي باشا حاكم مصر لمنطقة نجد، الأمر الذي أدّى إلى سقوط عاصمتهم الدرعية في أيدي الغزاة مما حدا بهم للتوجه إلى الرياض[١٠]، لكنهم ما لبثوا أن استقروا فيها حتى تآمرت عليهم قبيلة آل الرشيد بالتعاون مع الغزاة الأتراك في عام ١٨٦٥ م مما اضطرهم إلى الهجرة إلى البحرين ومنها إلى الكويت[١١]. ومن الكويت خطّط آل سعود لاستعادة أرضهم

بقيادة الملك الراحل عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي تمكّن في ١٥ يناير ١٩٠٢ م من استعادة مدينة الرياض، وكان آنذاك في العشرينات من عمره[١٢]. وبعدما رسخ جلالته رحمه الله دعائم حكمه في الرياض وما حولها بدأ مسيرته الخيّرة من أجل توحيد شبه الجزيرة العربية، واستطاع بحول الله وقوته وقوة عزيمته وشجاعته، بعد ثلاثين عاماً من الكفاح والصبر الدؤوب، تأسيس كيان المملكة العربية السعودية بحاضرها المضيء ومستقبلها الزاهر. وعلى عكس مصر واليمن الشمالي، استمر نظام الحكم الملكي في شبه الجزيرة العربية حتى يومنا هذا بفضل الحكمة والدراية التي يتمتع بها ملوك المملكة العربية السعودية. فبعد وفاة المغفور له جلالة الملك عبد العزيز في عام ١٩٥٣ م خلفه ابنه البكر سعود الذي حكم البلاد من عام ١٩٥٣ م إلى عام ١٩٦٤ م، ثم تلاه في الحكم جلالة الملك فيصل رحمه الله حتى عام ١٩٧٥ م، ثم أعقبه جلالة الملك خالد حتى عام ١٩٨٢ م، ثم تسلّم الراية من بعده جلالة الملك فهد بن عبد العزيز الذي يقود أمته وشعبه بحنكة ودراية حتى يومنا هذا[١٣].

العلاقات السياسية التي سادت الدول الثلاث ما بين ١٩٣٢ - ١٩٦٢م

إن العلاقات السياسية التي نشأت بين كل من المملكة العربية السعودية ومصر واليمن الشمالي، في الفترة ما بين ١٩٣٢ م و١٩٦٢ م، قد اتّسمت بعدم الرسوخ كونها قد تراوحت بين مستويات عديدة: فتارة كانت تلك العلاقات تتصف بأنها جيدة جداً، وتارة أخرى تتصف بأنها معتدلة، بل إنها وصلت أخيراً وبالتحديد في نهاية عام ١٩٦٢ م إلى درجة القطيعة الكاملة. وفي الوقت نفسه يمكن للمرء أن يلاحظ بوضوح سمات التشابه والاختلاف في العلاقات الثنائية التي سادت بين المملكة العربية السعودية ومصر من ناحية، وبين المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي من ناحية أخرى.

ومن أولى سمات التشابه في تلك العلاقات الثنائية رفض كل من مصر واليمن الاعتراف بكيان المملكة العربية السعودية الذي أسسه جلالة المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عام ١٩٣٢ م[١٤]. وسبب الرفض في كلا الحالتين كان أيضاً متشابهاً. فقد رفضت مصر ضم جلالة الملك عبد العزيز لإقليم الحجاز بمدينتيه المقدستين: مكة المكرَّمة والمدينة المنوَّرة. ويرجع هذا الرفض إلى رغبة وطموح ملك مصر آنذاك، الملك فؤاد، في أن يجعل من القاهرة عاصمة للإسلام وتنصيب نفسه خليفة على المسلمين. ولقد أكّد الكاتب الانجليزي اتش سي آرمسترونج في كتابه، «سيرة حياة عبد العزيز بن سعود»، هذه الحقيقة عندما قال:

«عندما دخل ابن سعود مكة فكّر في أن يحتفظ بالحجاز لكونها الأرض المقدّسة والوطن الروحي للدين الإسلامي عامة، ومركز أداء فريضة الحج، ولأهميتها كجزء من مخططه الكبير لنشر الدين ولإعادة تأسيس الدولة العربية بمشيئة الله. إلا أن الطوائف المسلمة في العديد من البلدان الإسلامية وخاصة الشيعة في كل من إيران والعراق أطلقت صيحات معارضة واحتجاج.

إلا أن ابن سعود بإدراكه الفطري وكثير من الحكمة والتعقل عالج المصاعب الدولية التي بدأت تواجهه بعيداً عن الغطرسة والغضب الأهوج حيال الانتقادات التي وُجّهت إليه من تلك الدول. فقد قام بدعوة تلك الدول لإرسال وفود تمثّلها إلى منطقة الحجاز للاطلاع على الوضع بأعينهم. وكان المصريون الذين حضروا هم أكثر الوفود عداوة وانتقاداً، حيث تعد كراهيتهم للوهابيين كراهية تقليدية منذ عهد سعود الكبير والدولة الوهابية. وكانوا في الوقت نفسه يضمرون الحقد والحسد في أنفسهم لأنهم كانوا يأملون في أن يحولوا القاهرة إلى عاصمة إسلامية ويجعلوا من فؤاد ملك مصر خليفة فيها»[١٥].

وهكذا، فإن الطموح المصري ممثّلاً في الملك فؤاد، سليل محمد علي باشا، قاد إلى قطع العلاقات الثنائية بين القاهرة والرياض خلال الفترة ما بين ١٩٢٩ ـ ١٩٣٦ م، حيث رفض الملك فؤاد عام ١٩٢٩ م الاعتراف بالمكتب

السياسي التابع لابن سعود والذي كان مقره في القاهرة منذ عام ١٩٢٥ م. وكان لهذا الرفض ردة فعل عنيفة لدى جلالة المغفور له الملك عبد العزيز الذي طلب في المقابل إغلاق المكتب السياسي المصري الذي كان مقره في مدينة جدة[١٦].

إلا أن العلاقات الثنائية بين البلدين ما لبثت أن استؤنفت في عام ١٩٣٦ م عندما تولى الملك فاروق عرش مصر. ففي ذلك الوقت وافق مجلس الوصاية المصري على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية.

وفي ٧ مايو عام ١٩٣٦ م وقّع البلدان معاهدة تفاهم بينهما اعترفت بموجبها مصر باستقلال وسيادة المملكة العربية السعودية[١٧].

أما في ما يتعلق بالعلاقات السياسية السعودية ـ اليمنية فقد سادها التوتر على إثر ضم جلالة المغفور له الملك عبد العزيز إقليم عسير بما في ذلك مدينتي نجران وجيزان إلى كيان دولته الحديثة وذلك في عام ١٩٣١ م. ولعل التاريخ يشهد بأن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود لم يكن في يوم من الأيام غاصباً أو معتدياً. فقد كان ضمه لمنطقة عسير مبنياً على أسس شرعية وقانونية، حيث وقّع في عام ١٩٢٦ م اتفاقية حماية مع الإدريسي، حاكم عسير آنذاك، والتي بموجبها أصبحت منطقة عسير بما فيها مدينتي نجران وجيزان تحت الحماية السعودية[١٨]. إن الإدريسي ما لبث أن خان العهد ورفض الالتزام بتلك الاتفاقية في عام ١٩٣١ م، الأمر الذي أثار حفيظة الملك عبد العزيز وأجبره على ضم المنطقة. وهنا تحرك الإمام يحيى وطالب بمنطقة عسير، خصوصاً مدينتي نجران وجيزان، مدّعياً بأنها منطقة يمنية ولم يعترف بسيادة الملك عبد العزيز عليها. ومن هذا المنطلق بدأت مفاوضات ثنائية بين الجانبين السعودي واليمني لحل النزاع. واستمرت تلك المفاوضات مدة عامين تقريباً، ١٩٣٢ م إلى ١٩٣٤ م، إلا أنها توقفت نتيجة لإصرار الإمام يحيى على ضم مدينة نجران لحدود بلاده وإرساله قوة عسكرية احتلت بعض المراكز السعودية

في المدينة نفسها. وكعادته لم يتسرّع جلالة الملك عبد العزيز في إرسال جيشه لردع المعتدي، بل حذر الإمام يحيى من مغبة عمله. ولكن الإمام أصرّ على موقفه مما دعا الملك عبد العزيز رحمه الله إلى غزوه في عقر داره، واحتلت القوات السعودية مدينة الحديدة أهم مرفأ يمني على البحر الأحمر بقيادة جلالة المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز[١٩]. وأمام هذا الانتصار السعودي الكاسح لم يعد أمام الإمام يحيى من خيار سوى العودة إلى مائدة المفاوضات. وفي شهر مايو من عام ١٩٣٤ م تم التوقيع على معاهدة الطائف المشهورة والتي وقعها نيابة عن جلالة المغفور له الملك عبد العزيز ابنه جلالة الملك خالد رحمه الله، ووقعها نيابة عن الإمام يحيى السيد/ عبد الله الوزير[٢٠]. كما تضمنت الاتفاقية ميثاق تحكيم بين البلدين مدته عشرون عاماً ويمدّد تلقائياً. وفي الواقع أن الاتفاقية قد ساعدت كثيراً على توطيد العلاقات بين البلدين واستمرت سارية المفعول حتى سبتمبر عام ١٩٦٢ م عندما طالب الحكم الجمهوري الجديد في اليمن بإلغائها ورفضه الاعتراف والتقيد بها[٢١].

وقبل الانتقال إلى المرحلة القادمة من العلاقات السعودية ـ المصرية، والسعودية ـ اليمنية، يتحتم على المرء الوقوف برهة هنا والتحدث بكل إنصاف وأمانة عن جهود المغفور له الملك عبد العزيز الرامية إلى توطيد وتعزيز العلاقات بين المملكة العربية السعودية، ومصر، واليمن. فلقد ساهمت شخصية جلالته الفذة وعقلانيته وواقعيته في إقامة علاقات دبلوماسية جيدة مع مصر، وكذلك في إنجاح مفاوضات السلام مع اليمن. كما كان جلالته رحمه الله، والتاريخ يشهد بذلك، طيب السريرة وذا سعة بال. فقد تحمل جلالته رحمه الله غطرسة الملك فؤاد ملك مصر، وصبر كثيراً على تعنت الإمام يحيى ملك اليمن. ورغم انتصاره المشهود في الحديدة، كان جلالته رحمه الله ميالاً إلى العودة إلى مائدة المفاوضات، وتواقاً إلى حل النزاع بالطرق السلمية. فعندما تقرّب إليه مجلس الوصاية المصري عام ١٩٣٦ م بهدف إعادة العلاقات بين القاهرة والرياض، لم يتردد جلالته مطلقاً واستجاب لتلك الدعوة في حينه.

ونتيجة لهذه المبادرات الخيرة من جانب جلالته، انتقلت العلاقات السعودية ـ المصرية، والسعودية ـ اليمنية، إلى مرحلة إيجابية اتّسمت بروح التعاون والتفاهم المشترك.

العلاقات السعودية ـ المصرية في فترة ما بعد عام ١٩٣٦م

مع مجيء الملك فاروق إلى سدة الحكم في مصر عام ١٩٣٦ م بدأت العلاقات السعودية ـ المصرية في الازدهار. وعندما أثيرت فكرة الجامعة العربية في ٣١ مارس ١٩٤٣ م من جانب مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر آنذاك(٢٢)، عارض جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله هذه الفكرة. ولم تكن معارضة جلالته ورفضه للفكرة ناجمة عن أسباب شخصية، بل كانت ترتكز على معرفته بأن البريطانيين هم الذين كانوا وراء دعوة النحاس باشا. فقد كان أنتوني إيدن،وزير الخارجية البريطاني حينئذ،هو أول من نوّه بفكرة تكوين جامعة الدول العربية، وذلك في خطاب ألقاه عام ١٩٤٣ م في قاعة «جيلد هول» بلندن(٢٣). وهنا قامت الحكومة المصرية ببذل جهود مكثّفة من أجل إقناع جلالته بأهمية الفكرة. كما توسط جلالة الملك فاروق شخصياً ـ الذي راقت له الفكرة ـ لدى جلالة المغفور له الملك عبد العزيز الذي وافق في نهاية الأمر وبارك هذه الخطوة التي قصد من ورائها وحدة الأمة العربية(٢٤).

وبالفعل تمّ في ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ م التوقيع على ميثاق الجامعة العربية بالقاهرة الذي وقعت عليه سبع دول عربية من بينها المملكة العربية السعودية ومصر. نتيجة لذلك توطّدت العلاقات الثنائية بين البلدين وأسفرت في آخر المطاف عن قيام جلالة الملك فاروق بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية. ففي ٢٧ ديسمبر من العام نفسه وصلت السفينة المصرية التي تقل جلالته إلى ميناء ينبع بالمنطقة الغربية من المملكة، حيث استقبله المغفور له الملك عبد العزيز شخصياً وكان النجاح حليف تلك الزيارة. كما وجّه الملك

فاروق الدعوة لجلالة الملك عبد العزيز لزيارة مصر والتي تمت بالفعل في ١٠ يونيو عام ١٩٤٧ م[٢٥]. ولقد شملت مباحثات العاهلين العلاقات الثنائية بالإضافة إلى علاقاتهما مع البلاط البريطاني. فعلى الرغم من الخلاف الذي كان بين المغفور له الملك عبد العزيز والحكومة البريطانية حول واحة البريمي، إلا أنّ جلالته نصح الملك فاروق بالوصول إلى تسوية للخلاف القائم بين مصر وبريطانيا حول تسلطها على منطقة قناة السويس[٢٦].

هذا ولقد وصف الرئيس الراحل أنور السادات في كتابه «البحث عن الذات» الزيارة الملكية السعودية لمصر قائلاً: « . . . وحقيقة فإن البلاد عامة قد بدأت تستعدّ على قدم وساق من أجلها منذ وقت طويل. الملك الراحل ابن سعود (عبد العزيز آل سعود) بطل يتّسم بالنبل والكرم. فقد أثبت حسن الضيافة على نحو تام خلال زيارة الملك فاروق للمملكة العربية السعودية، لذا فقد أراد الأخير أن يقابل حسن الضيافة بالمثل. وعلاوة على ذلك كله فإن الملك عبد العزيز أحبّ مصر. وحب العائلة المالكة السعودية لمصر أمر تقليدي متوارث ويحرص كل ملك من ملوكها بشكل دائم أن يحتفظ بعلاقات جيدة ووثيقة مع مصر»[٢٧].

هذا وقد استمرت العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية في التحسن حتى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ م عندما قامت الثورة المصرية وأنهت الحكم الملكي. لكن هذا الحدث السياسي في تاريخ مصر لم يؤثّر على العلاقات الحميمة بين البلدين، على الرغم من الصراعات الداخلية التي شهدتها مصر بين أعضاء مجلس الثورة المصري والتي انتهت في مارس عام ١٩٥٤ م بتولّي الرئيس جمال عبد الناصر لسدة الحكم في البلاد. كما أن وفاة جلالة المغفور له الملك عبد العزيز في ٩ نوفمبر عام ١٩٥٢ م وتولي ابنه الأكبر جلالة الملك الراحل سعود، لم تؤثر على علاقات البلدين.

وقد راقب جلالة الملك سعود رحمه الله الصراع الداخلي في مصر باهتمام، والتزمت المملكة جانب الحياد[٢٨]. وعندما حسم ذلك الصراع

الداخلي وتولى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر زمام السلطة في عـام ١٩٥٤ م، رحّبت المملكة العربية السعودية بالقيادة المصرية الجديدة وأعدت نفسها لعلاقات وثيقة ومثمرة مع مصر الثورة كما أطلق عليها حينئذٍ. وبالفعل قامت علاقات متينة بين البلدين وسادت بينهما روح التفاهم والتعاون المشترك الذي كان من أبرز نتائجه قيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بزيارة للمملكة العربية السعودية لأول مرة، وقوبل بالحفاوة والترحيب من قبل جلالة الملك سعود رحمه الله. ويصف الكاتب روبرت ليسي في كتابه «المملكة: الجزيرة العربية وآل سعود» الرئيس عبد الناصر وزيارته للمملكة حيث يقول: «يتمتع عبد الناصر بحضور شخصي غير عادي، فهو طويل القامة، عريض المنكبين، قوي البنية كملاكم، له عينان تبرقان بوميض دائم مع ابتسامة متميزة. عندما حضر إلى المملكة العربية السعودية في عام ١٩٥٤ م عانقه الملك سعود كأخ. وقد قَدِم عبد الناصر إلى المملكة لأداء فريضة الحج بمكة وليطلب مشاركة السعودية في حملته الرامية إلى توحيد العالم العربي. ولقد استجاب له الملك سعود بكل حرارة وترحيب»[٢٩].

وفي أعقاب زيارة الرئيس عبد الناصر للمملكة اكتست العلاقات الثنائية بين البلدين مظهراً وجوهراً جديدين. وكان من آثارها الملموسة وصول بعثة عسكرية مصرية قوامها مائتي خبير عسكري (٢٠٠ خبير) عام ١٩٥٥ لتدريب أطقم وأفراد الجيش السعودي. كما وصل عدد من المستشارين المصريين للمساهمة في وضع أنظمة حديثة للخدمة المدنية بالمملكة، بالإضافة إلى عدد من المدرسين المصريين للتدريس بمدارسها[٣٠]. كما وقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب عبد الناصر في تأييد سياساته الخارجية، حيث شمل ذلك تأييد سياسة عدم الانحياز، وشجب المملكة لحلف بغداد، وهو الحلف الذي تبنّته بريطانيا لكسب دعم عسكري موالٍ للغرب من دول المنطقة.

وفي خضم هذا التعاون والتفاهم السعودي ـ المصري المشترك قام جلالة الملك سعود رحمه الله بزيارة لمصر في ربيع عام ١٩٥٦ م، حيث عرض عليه

الرئيس عبد الناصر فكرة دخول مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية في اتحاد ثلاثي[٣١]. ومع أن جلالة الملك سعود رحمه الله لم يرفض الفكرة في حد ذاتها، إلاّ أنه فضّل البقاء خارج هذا الاتحاد مع تعهده وموافقته على تمويله والوقوف إلى جانب مصر وسوريا في حالة السلم والحرب. والواضح أن فكرة عبد الناصر هذه كانت نابعة من رغبته في التصدي للنفوذ الغربي في المنطقة ولمواجهة حلف بغداد، ولكن بشكل غير علني وتحت مظلة سياسية جديدة هي «كتلة عدم الانحياز». ولكن المتتبع للأحداث السياسية بالمنطقة، آنذاك، يمكنه أن يتعرف جلياً على أسباب تحفظ جلالة الملك سعود في الدخول في ذلك الاتحاد. فالواقع أنه في نهاية عام ١٩٥٥ م، أي قبل زيارة الملك سعود رحمه الله لمصر، بدأت البرامج الإذاعية المصرية في تأييد المبادىء الاشتراكية والمناداة بما أسمته بالاشتراكية العربية. وهنا بدأت الشكوك تساور جلالة الملك سعود تجاه نوايا الرئيس عبد الناصر وأهدافه السياسية والاقتصادية في العالم العربي. وعلى الرغم من أن جلالته رحمه الله استمرّ في تنمية العلاقات الودّية مع الرئيس عبد الناصر، إلا أنه أصبح يلتزم جانب الحذر ودلل على ذلك بتحفّظه في الدخول في الاتحاد الثلاثي. ثم جاءت خطوة الرئيس عبد الناصر في شهر يوليو عام ١٩٥٦ م بتأميم قناة السويس لكي تعزز من شكوك الملك سعود في نواياه. فقد اتخذ عبد الناصر تلك الخطوة دون التشاور مع جلالته ودون اطلاعه مسبقاً على ذلك القرار. وبالرغم من شعور جلالته بالاستياء من جراء اتخاذ الرئيس عبد الناصر لهذا القرار منفرداً، إلاّ أنه لم يبدِ ذلك علناً، وعندما حضر عبد الناصر إلى المملكة العربية السعودية بعد ذلك بشهرين عرض عليه جلالته التعاون العسكري والسياسي معاً[٣٢].

قام العدوان الثلاثي (الفرنسي، البريطاني، والإسرائيلي) على مصر في نوفمبر عام ١٩٥٦م، ووقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب مصر وقفة تاريخية، حيث وضعت مطاراتها المدنية والعسكرية تحت تصرف مصر، وأصدرت أوامرها لشركة أرامكو بوقف تصدير البترول لفرنسا وبريطانية[٣٣]. وبذلت كل جهودها السياسية من أجل نصرة مصر في

المحافل الدولية، وكان ذلك نابعاً من إخلاصها وتفانيها لقضايا الأمة العربية. وبالفعل انتهت حرب السويس وخرجت مصر دولة مستقلة وذات سيادة كاملة على أراضيها ومصادر دخلها. كما خرج عبد الناصر من تلك الحرب زعيماً عربياً غطّت شعبيته أرجاء العالم العربي، مما زاده ثقة في قدرته الشخصية للتأثير على مجريات الأحداث في العالم العربي وإحداث تغيير جذري فيه. وتجاهل الرئيس عبد الناصر دور المملكة العربية السعودية والمبادرات المخلصة لمليكها، وتفانيه من أجل نصرة مصر وشعبها، وفضّل أن يحتفظ لنفسه بالفضل كله.

وعلى إثر ذلك شهدت العلاقات السعودية ـ المصرية تدهوراً سريعاً لم يسبق له مثيل. ففي عام ١٩٥٧ م بدأ الرئيس عبد الناصر في شنّ حملة دعائية شعواء ضد آل سعود. ولتحقيق أهدافه ومطامعه، بدأ الرئيس عبد الناصر ينادي «بثورة عربية شاملة للإطاحة بأنظمة الحكم العربية المحافظة والمناداة بأمة عربية واحدة»[٣٤].

ولم يكتفِ عبد الناصر بهذه الحملة المغرضة بل كرّسها للإساءة إلى المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول المعتدلة، حيث شجع العديد من الحركات الثورية المتطرفة في العالم العربي، ومن بينها اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية، بالعمل ضد حكوماتهم انطلاقاً من أرض مصر. كما شنّ الرئيس عبد الناصر حملة انتقامية وشخصية ضد جلالة الملك سعود رحمه الله، وذلك على إثر اكتشاف السلطات السعودية لمؤامرة كانت تستهدف حياة جلالته مدعومة من جانب الرئيس عبد الناصر شخصياً، حيث حاول خادم مصري وضع قنبلة في حجرة نوم جلالته وتم القبض عليه[٣٥].

وطبقاً لأقوال السيد/ محمود رياض، وزير الخارجية المصري، في عام ١٩٦٤ م ثم خلال الفترة من ١٩٦٧ ـ عام ١٩٧١ م، فإن المؤامرة كانت حيلة مدبرة من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) بهدف إفساد العلاقات السعودية ـ المصرية. وبأن المعلومات المتعلقة بالمؤامرة قد سرّبتها

السي آي ـ إيه للرئيس السوري حينذاك شكري القوتلي الذي قام بدوره بإبلاغها لجلالة الملك سعود رحمه الله. ويعتقد السيد محمود رياض بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعمل جادّة، منذ تلك الفترة، على عزل مصر عن العالم لكي تحافظ على بقاء الكيان الصهيوني. ويضيف السيد محمود رياض بأن هذا الهدف الأمريكي قد تحقق لها أخيراً من خلال اتفاقيات كامب ديفيد التي وقّعت في عام ١٩٧٩ م[٣٦]. واستمر تدهور العلاقات بين البلدين (مصر والمملكة العربية السعودية) وبلغت أدنى حدّ لها عندما أعلنت كل من مصر وسوريا في ٢٢ فبراير عام ١٩٥٨ م دخولهما في اتحاد رسمي أطلق عليه الدول العربية المتحدة وتم تعيين الرئيس عبد الناصر رئيساً له[٣٧]. ولقد قلق الملك سعود رحمه الله من قيام هذا الاتحاد واعتبره بمثابة تهديد لأمن واستقرار المملكة العربية السعودية، إلّا أنه في الوقت نفسه كان متأكداً من أن هذا الاتحاد لن يدوم طويلاً وقد شاركه في هذا الرأي أخوه وولي عهده الأمير فيصل الذي كان في زيارة خاصة لمصر أثناء فترة اتخاذ القرار. ففي كتابه «البحث عن الذات» أورد الرئيس الراحل محمد أنور السادات الحديث التالي الذي دار بينه وبين الأمير فيصل قبل أيام قليلة من توقيع اتفاقية الوحدة:

فيصل: إن الوحدة لن تدوم، فهي لن تساير التيار السياسي هناك (يقصد في سوريا)، كما ستتضرّرون كثيراً منها، وستواجهون صدمة في النهاية.

السادات: لقد انتهى كل شيء يا أمير فيصل. سيكون القوتلي هنا (يعني في القاهرة) خلال يومين من أجل إعلان الوحدة رسمياً، ولا يمكن التراجع عن ذلك القرار.

فيصل: لقد أبلغتكم بهذا من أجل إراحة ضميري، وكن متأكداً من أن هذه الوحدة سوف تنتهي بكارثة[٣٨].

وفي الواقع أن وجهة نظر سمو ولي العهد الأمير فيصل وبُعد نظره حول فرص نجاح تلك الوحدة المصرية ـ السورية كانت مبنية على أساس معرفته التامة بسوريا كدولة تسودها النزعات الطائفية والحزبية. وبالفعل صدقت تنبّؤات

جلالة الملك سعود وولي عهده سمو الأمير فيصل عندماانهارت الوحدة في يوليو من عام ١٩٦١ م، وانتهت بكارثة لم يسبق للعالم العربي أن شهدها من قبل[٣٩].

وعلى الرغم من أن الوحدة المصرية ـ السورية قد انهارت قبل أن تشكل أي تهديد فعلي لأمن واستقرار المملكة العربية السعودية، إلا أنه لم يمضِ عام كامل على انهيارها حتى تحققت مخاوف الملك سعود، رحمه الله، من قيام تهديد لأمن واستقرار المملكة، ولكن هذه المرة على حدودها الجنوبية، وذلك عندما حدث الانقلاب العسكري في اليمن الشمالي ودخلت القوات المصرية اليمن لمناصرة الثوريين. فلقد شكل هذا الموقف المصري تهديداً فعلياً لأراضي المملكة العربية السعودية، الأمر الذي أدّى إلى تدهور كامل في العلاقات السعودية ـ المصرية وجعل البلدين في حالة حرب غير معلنة.

العلاقات السعودية ـ اليمنية

بناء على ما سبق وأن تمت الإشارة إليه، فإن حدة التوتر التي سادت العلاقات السعودية ـ اليمنية قد زالت بتوقيع البلدين لمعاهدة الطائف عام ١٩٣٤ م التي بدورها مهّدت الطريق لقيام علاقات جيدة بينهما.

فلقد أشارت المادة الأولى، من تلك المعاهدة، إلى ما عقد العاهلان السعودي واليمني عليه عزمهما، حيث نصت على ما يلي:

«تنتهي حالة الحرب القائمة بين المملكة العربية السعودية ومملكة اليمن بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة، وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وبلديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعها أو بعضها، ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما، وبأن يسود علاقتهما روح الإخاء الإسلامي العربي في سائر المواقف والحالات، ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق والاتفاق سراً

وعلناً، ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القومية التي فيها رضاء الخالق وعز قومهما ودينهما»[٤٠].

وبالإضافة إلى معاهدة الطائف، برزت دلائل ومؤشرات أخرى كانت توحي في مجملها إلى أن العلاقات الثنائية بين البلدين قد اتسمت بالتفاهم والتعاون المشترك بينهما. ومن أهم تلك الدلائل والمؤشرات:

أولاً: حرص جلالة المغفور له الملك عبد العزيز على تقوية صلاته وإقامة علاقات ودية مع جيرانه بعد أن نجح في تأسيس هذا الكيان السعودي الكبير، ورغبته في تكريس جهوده لخدمة شعبه والعناية بشؤون دولته الحديثة.

ثانياً: رغبة الإمام يحيى رحمه الله في تثبيت سلطته داخل البلاد والتفرغ لشؤونها الداخلية، الأمر الذي يملي عليه تسوية خلافاته مع الدول المجاورة له.

ثالثاً: من وجهة النظر العملية والواقعية، أراد الإمام يحيى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع المملكة العربية السعودية لمعرفته بمدى تفوق القوات العسكرية السعودية، خصوصاً بعد الهزيمة التي لحقت بقواته على أيدي قوات ابن سعود عام ١٩٣٤ م واحتلالها لميناء الحديدة اليمني.

ومن هنا نجد أن العلاقات بين البلدين قد توطدت وتمكّن البلدان من تخطي عدد من الأزمات السياسية المحتملة ومن بينها أزمة الاعتداء على حياة المغفور له الملك عبد العزيز بواسطة عدد من أفراد الجيش اليمني في ساحة الحرم المكي الشريف. فخلال موسم حج عام ١٩٣٥ م كان جلالة الملك عبد العزيز وولي عهده الأمير سعود يطوفان بالكعبة المشرّفة عندما تعرّضا لهجوم من قبل ثلاثة من اليمنيين الذين كانوا يحملون خناجر في أيديهم[٤١]. هذا وقد قُتل اثنان من المعتدين أثناء عملية الاعتداء على حياة جلالته من قبل الحرس الخاص وتوفي الثالث متأثراً بجراحه بعد ساعة واحدة، وبعد أن اعترف بأنه هو ورفاقه كانوا ينوون قتل الملك وولي عهده. ولكن التحقيق أثبت في ما بعد بأن

المعتدين قد قاموا بفعلتهم هذه دون علم من الحكومة اليمنية وبدافع شخصي رغم انتمائهم للقوات المسلحة اليمنية(٤٢).

ولقد تعززت العلاقات الوطيدة بين المملكة العربية السعودية وحكومة اليمن بزعامة الإمام يحيى في شهر مارس عام ١٩٣٧ م، عندما انضمت اليمن لاتفاقية الصداقة المبرمة بين الحكومة السعودية والحكومة العراقية التي تم التوقيع عليها في ٢ أبريل عام ١٩٣٦ م. وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في كونها أول اتفاقية من نوعها توقّع في العالم العربي بين ثلاث دول عربية مستقلة. كما تكمن أهميتها في كونها أول اتفاقية تجمع بين القوانين والأحكام الجنائية، والأمور الاقتصادية. كما أنها شملت الأمور الدينية والثقافية، والتعاون العسكري، بالإضافة إلى تطرقها للصراعات الإقليمية، وتركها الباب مفتوحاً أمام أي دولة عربية تحصل على استقلالها للانضمام إليها(٤٣).

وفي الحقيقة يمكن للمرء أن يستنتج بأن اتفاقية الطائف لعام ١٩٣٤ م بين المملكة العربية السعودية والحكومة اليمنية، قد تمكّنت من تسوية الخلافات الحدودية والإقليمية بين البلدين. ثم جاءت اتفاقية عام ١٩٣٧ م لتعزز الروابط بينهما وتنسّق مختلف القضايا والأمور المشتركة، وكان لها أكبر الأثر في الموقف الحكيم الذي اتخذه جلالة المغفور له الملك عبد العزيز تجاه عملية اغتيال الإمام يحيى عام ١٩٤٨ م والانقلاب الفاشل الذي قام ضد خليفته الإمام أحمد.

حادثتا الاغتيال والانقلاب عام ١٩٤٨ في اليمن الشمالي

على إثر حادثة اغتيال الإمام يحيى حميد الدين في ١٧ فبراير عام ١٩٤٨ م بادر عبدالله الوزير، المستشار السابق للإمام، وأحد الأعضاء البارزين لإحدى عائلات اليمن المشهورة، بالاستيلاء على السلطة وأبعد الإمام أحمد خليفة الإمام يحيى الشرعي عن عرشه(٤٤). ولإعطاء نفسه الشرعية في الحكم

قام عبدالله الوزير بإيفاد مندوب لجلالة الملك عبد العزيز طالباً منه الاعتراف بحكومته. إلّا أن الملك عبد العزيز، وتمشياً مع سياسته المرسومة الهادفة إلى استتباب الأمن والاستقرار بشبه الجزيرة العربية، ورفض كافة أنواع العنف السياسي، واحتراماً للاتفاقيات المبرمة مع حكومة الإمام يحيى في اليمن، رفض الاعتراف بسلطة عبدالله الوزير وشجب عملية اغتيال الإمام يحيى. وفي الوقت نفسه، قام جلالته بتقديم الدعم المعنوي لخليفة الإمام يحيى الشرعي، الإمام أحمد، الذي قاوم عبدالله الوزير بمساعدة القبائل الزيدية، وتمكّن بعد صراع دموي دام أكثر من شهر من استعادة سلطته الشرعية على البلاد.

وهنا هنّأه جلالة الملك عبد العزيز واعترف به كملك شرعي على اليمن. ومقابل ذلك أهاب الإمام أحمد بسياسة الملك عبد العزيز، وجعل من سياسة المملكة العربية السعودية نبراساً لسياسة بلاده، واستمرت العلاقات بين البلدين تسير من حسن إلى أحسن حتى وفاة جلالة المغفور له الملك عبد العزيز.

ثم جاء عهد الملك سعود ليشهد مزيداً من التعاون بين البلدين، حيث قام الإمام أحمد بزيارة للمملكة العربية السعودية في عام ١٩٥٦ م بغرض الانضمام إلى كل من الملك سعود، رحمه الله، والرئيس الراحل جمال عبد الناصر في توقيع اتفاقية جدّة الثلاثية. كما اتفقت سياسات البلدين حول عدد من القضايا السياسية التي شهدتها المنطقة العربية آنذاك. فعلى سبيل المثال، أيّد البلدان حقوق الشعب الفلسطيني، ورفضا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين المحتلة، كما شجبا الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م.

ثم جاءت فترة تشعّبت فيها المصالح المشتركة للبلدين، وانتهج الإمام أحمد خطاً سياسياً مختلفاً بعض الشيء عن الخط السياسي السعودي. مثال ذلك، انضمامه للوحدة السورية ـ المصرية عام ١٩٥٨ م وهو الاتجاه الذي لم تكن المملكة العربية السعودية راضية عنه. إلا أن ذلك لم يؤثر على العلاقات الودية بين البلدين.

وفي واقع الأمر أن الاتجاه السياسي الجديد الذي اختطه الإمام أحمد

لبلاده كان يرمي لوضع حد لانعزالية اليمن داخل المجتمع الدولي، ولضمان مصالح بلاده في ميدان التنافس السياسي العالمي بين الكتلتين الغربية والشرقية. فلتحقيق تلك الأهداف أوجد الإمام أحمد نوعاً من التقارب مع الاتحاد السوفييتي وعدد من دول الكتلة الشرقية. كما أنه اعترف بجمهورية الصين الشعبية، وسعى لإقامة علاقات وطيدة مع مصر بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر(٤٥).

ومن جانبها، استمرت المملكة العربية السعودية في سياستها تجاه اليمن الشمالي، وفي دعم نظام الإمامة كسلطة شرعية في البلاد. ولقد أثبتت المملكة وبرهنت على هذا الاتجاه عندما تعرّضت سلطة الإمام أحمد للتحدي مرة ثانية من خلال محاولة انقلابية عام ١٩٥٥ م.

المحاولة الانقلابية الفاشلة الثانية باليمن الشمالي عام ١٩٥٥م

بعكس المحاولة الانقلابية الفاشلة الأولى لعام ١٩٤٨ م، اتسمت المحاولة الانقلابية الفاشلة الثانية في عام ١٩٥٥ م بكونها محاولة عائلية، حيث كان الهدف منها الاطاحة بالإمام أحمد وليس الإطاحة بنظام الإمامة السياسي. ففي هذه المحاولة سعى الانقلابيون إلى استبدال الإمام أحمد بأخيه الأصغر عبدالله الذي كان يرغب في تحديث اليمن وإخراجه من قوقعته العربية والعالمية. وقد اعتقد الانقلابيون بأنهم بإمكانهم تحقيق هدفهم في الإطاحة بالإمام أحمد عن طريق شقيقه عبدالله وبالتالي السيطرة على البلاد بشكل غير مباشر(٤٦).

ففي شهر مارس عام ١٩٥٥ م تمكن العقيد/ أحمد الثلايا، وهو مفتش عام بالجيش اليمني، من محاصرة قصر الإمام أحمد وأجبره على التنازل خطياً عن الإمامة لصالح أخيه عبدالله الذي نصّب نفسه إماماً على البلاد وعيّن أخاه عباس رئيساً للوزراء. وفي تلك الفترة كان ولي العهد الشرعي الأمير محمد

البدر خارج البلاد عندما سمع بأمر الانقلاب، فبدأ في شن حملة ديبلوماسية استهدف منها استعادة عرش والده. فقام بإجراء اتصالات مع المملكة العربية السعودية أولاً ثم مع مصر وجامعة الدول العربية. ثم تمكّن من الدخول إلى اليمن وبدأ في جمع أنصار الإمامة من القبائل لإنقاذ والده[٤٧]. ثم قام الأمير محمد البدر بإرسال وفد إلى المملكة العربية السعودية طالباً تزويده بمساعدات عسكرية لدعم جهوده ضد الانقلابيين وعمه عبدالله[٤٨]. وعلى الرغم من أن جلالة الملك سعود قد استجاب لنداء الأمير محمد البدر، إلاّ أن المساعدات السعودية لم تصل إلى اليمن نظراً لأن الإمام أحمد قد حسم الموقف داخلياً وتمكّن من استعادة عرشه. فقد تمكن الإمام أحمد من الخروج من الحصار المطبق عليه وعزل أخاه وكسب المتمردين إلى جانبه[٤٩].

وعلى أثر ذلك استمرت العلاقات السعودية ـ اليمنية في التحسن خلال عامي ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ م، وبرزت أوجه التحسن في عام ١٩٥٦ م عندما زار الإمام أحمد المملكة العربية السعودية ووقع اتفاقية جدّة مع كل من الملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر. كما ازدهرت العلاقات بين البلدين عندما قدم أول سفير للمملكة العربية السعودية أوراق اعتماده للإمام أحمد في نفس العام ١٩٥٦ م. والجدير بالذكر أن علاقات البلدين كانت تُدار قبل ذلك من خلال بعثات مؤقتة توكل إليها مهام محدّدة. وخلال عام ١٩٥٧ م شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً ملموساً، إلا أن تلك العلاقات قد تعثرت في عام ١٩٥٨ م بسبب انضمام اليمن إلى الوحدة السورية ـ المصرية.

لقد سبق انضمام اليمن إلى الدول العربية المتحدة جهوداً سعودية مخلصة لإقناع الإمام أحمد بالعدول عن قراره في الانضمام إليها، لكن الإمام أحمد أصر على رأيه وأراد أن يجنّب نفسه وبلاده انتقادات الرئيس عبد الناصر. وكنتيجة طبيعية لهذا القرار اليمني السياسي تضاربت المصالح السياسية للبلدين، حيث اتجهت اليمن نحو إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي بتوجيه من الرئيس عبد الناصر. ولكن الوفاق اليمني ـ المصري لم يدم طويلاً

حيث تعثرت خطوات الوحدة المصرية ـ السورية ـ اليمنية في عام ١٩٦١ م وانتهت بالقطيعة بين هذه الدول الثلاث وعادت اليمن إلى الحظيرة السعودية.

الانقلاب اليمني لعام ١٩٦٢

في ١٩ سبتمبر عام ١٩٦٢ م توفي الإمام أحمد وفاة طبيعية، وبعث الملك سعود، رحمه الله، بأخيه سمو الأمير فهد بن عبد العزيز (عاهل المملكة العربية السعودية الحالي) الذي كان وزيراً للمعارف آنذاك لتقديم العزاء للأسرة اليمنية الحاكمة، عائلة حميد الدين. وقد هنّأ سموّه الإمام الجديد محمد البدر على توليه السلطة في البلاد، وكان ذلك بمثابة اعتراف سعودي بالسلطة الشرعية الجديدة في اليمن. كما كان ذلك الاعتراف بمثابة إقرار بالتزام المملكة العربية السعودية باتفاقياتها السياسية مع اليمن، وعلى وجه الخصوص اتفاقية الحدود لعام ١٩٣٤ م واتفاقية جدة لعام ١٩٥٦ م، إلّا أن الأمور لم تستتب في اليمن تحت قيادة إمامها الجديد الإمام محمد البدر حيث وقع انقلاب عسكري في ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ م، أي بعد أسبوع واحد فقط من وفاة الإمام أحمد. ولقد أطاح هذا الانقلاب بنظام الحكم الملكي في اليمن، وقام نتيجة لذلك حكم جمهوري موالٍ لمصر، وبالتالي بدأت مرحلة جديدة في العلاقات السعودية ـ اليمنية على النطاقين: السياسي والعسكري.

العلاقات العسكرية السعودية ـ اليمنية ـ المصرية في الفترة ما بين ١٩٣٢ ـ ١٩٦٢م

بالإمكان تقسيم العلاقات العسكرية الثلاثية بين المملكة العربية السعودية، والمملكة المتوكلية اليمنية، ومصر (جمهورية مصر العربية فيما بعد عام ١٩٥٢) في الفترة ما بين عام ١٩٣٢ م وعام ١٩٦٢ م إلى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: العلاقات السلبية.

القسم الثاني: العلاقات الإيجابية.

أولاً ـ العلاقات السلبية

يعدّ الحدث العسكري، الذي وقع في أبريل عام ١٩٣٤م، بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية، هو الحدث السلبي الوحيد الذي تعرضت له العلاقات العسكرية بين البلدان الثلاثة المعنية. فعلى إثر فشل المباحثات السياسية بين المملكة العربية السعودية واليمن في الفترة ما بين عام ١٩٣٢ م ـ ١٩٣٤ م بشأن منطقة عسير، حدثت سلسلة من الاشتباكات العسكرية المحدودة بين البلدين على طول الحدود بينهما. وكانت معظم هذه الاشتباكات ناتجة عن:

١ ـ عبور مزارعي وبدو البلدين الرحل حدود البلد الآخر تبعاً لأهوائهم وبهدف سقي ورعي أغنامهم ومواشيهم حيث يتواجد الماء والكلأ.

٢ ـ عبور عدد من الجنود اليمنيين الحدود السعودية ومهاجمتهم لعدد من المراكز العسكرية السعودية من حين لآخر.

٣ ـ دخول عدد من الجنود اليمنيين الحدود السعودية في مرتفعات نجران واحتلالهم لمراكز وأراضٍ سعودية داخل المدينة[٥٠].

وعندما وجد المغفور له جلالة الملك عبد العزيز بأن جزءاً من أراضي بلاده قد أصبح تحت وطأة الاحتلال اليمني، وبأن المفاوضات السلمية لم تعد ذات جدوى لحسم النزاع سلمياً بين البلدين، لم يتوانَ جلالته في إرسال اثنين من أكبر أبنائه (الأمير سعود والأمير فيصل) على رأس حملتين عسكريتين لوضع حد لتلك الانتهاكات اليمنية. وبالفعل استعادت القوات السعودية مناطقها ومراكزها الحدودية، كما توغّلت قوات الأمير فيصل داخل الأراضي اليمنية واحتلت عدداً من المدن بما فيها مدينة الحديدة الساحلية. وهنا تراجع الإمام يحيى عن قراره في التحرش بالأراضي السعودية ودعا إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين، فوافق الملك عبد العزيز على ذلك واستؤنفت المحادثات السلمية بين البلدين في منتصف شهر مايو عام ١٩٣٤ م بمدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية[٥١]. وفي ١٩ مايو من العام نفسه توصل البلدان إلى عقد اتفاقية أنهت

الخلافات الحدودية بينهما وأصبحت تعرف بمعاهدة الطائف لعام ١٩٣٤ م. وحتى عام ١٩٦٢ م لم يدخل البلدان في أي مجابهة عسكرية مباشرة أو غير مباشرة فيما بينهما.

ومن ناحية أخرى، لم تواجه المملكة العربية السعودية ومصر أي مجابهة عسكرية بينهما، كما لم تدخل مصر واليمن في أي صراع عسكري بينهما. وبالتالي، لم تشهر أي دولة من هذه الدول الثلاث المعنية السلاح في وجه بعضها البعض حتى عام ١٩٦٢ م. إلا أن الانقلاب العسكري في اليمن أنهى فترة السلم والوئام التي دامت لمدة ثمانية وعشرين عاماً، وشهدت حقبة الستينات، ولأول مرة، مواجهة عسكرية بين المملكة العربية السعودية ومصر على الحدود اليمنية ـ السعودية، وذلك نتيجة لتدخل مصر لصالح الانقلابيين في اليمن، ومساعدة المملكة العربية السعودية للإمام محمد البدر ومؤيديه من الملكيين.

ثانياً ـ العلاقات الإيجابية

خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٢ م إلى عام ١٩٦٢ م شكلت المملكة العربية السعودية، ومصر، واليمن الشمالي عدداً من التحالفات العسكرية وأبرمت معاهدات عسكرية فيما بينها. ولقد اتسمت هذه التحالفات بالأهمية لسببين رئيسيين:

أولهما، كونها قد عززت مفهوم الأطراف المعنية للقضايا الأمنية التي تواجههم، وبالتالي مكّنتهم من تنسيق الجهد المشترك حيال الأخطار والمشاكل الأمنية التي تحيط بهم.

ثانيهما، إن هذه التحالفات العسكرية قد أبرزت الحقيقة المجردة المتمثّلة في نضال هذه البلدان وشعوبها من أجل تحرير وتخليص نفسها من براثن النفوذ الاستعماري بشتى أنواعه، وهي الحقيقة التي تُعدّ بمثابة علامة بارزة في السياسات العربية خلال هذه الحقبة الزمنية.

التحالف السعودي/ اليمني لعام ١٩٣٧:

جاءت معاهدة عام ١٩٣٧ م بين المملكة العربية السعودية واليمن كأول معاهدة عسكرية تتم بين البلدين. وفي الواقع أن هذه المعاهدة هي امتداد للمعاهدة التي وقعت بين المملكة العربية السعودية والعراق في ٢ أبريل عام ١٩٣٦ م. ففي جوهرها تعد تلك المعاهدة أول تحالف عسكري يتم التوقيع عليه بين ثلاث دول عربية. هذا، وينص البند الثالث من تلك المعاهدة على:

في حالة نشوب صراع بين أحد الأطراف الموقعة أدناه ودولة أخرى ويؤدي إلى وضع يمكن أن يلوح من خلاله خطر نشوب حرب، فإن على الأطراف الثلاثة توحيد جهودهم لحل الصراع سلمياً ومن خلال إجراء مفاوضات ودية.

كما نص البند الرابع من تلك المعاهدة على:
أنه في حالة توقع هجوم على أحد الأطراف الموقعة أدناه من جانب دولة أخرى على الرغم من اتباع الإجراءات الموضحة في البند الثالث توافق حينئذ الأطراف الثلاثة الموقعة أدناه على استشارة بعضهم البعض بالنسبة للإجراءات المفيدة التي يمكن اتخاذها لصد العدوان. كما تعدّ الأعمال التالية أعمالاً عدوانية:

١ ـ إعلان حالة الحرب.

٢ ـ الاحتلال القسري لأراضي إحدى الدول المعنية في هذه المعاهدة من قبل دولة أخرى حتى ولو لم تعلن هذه الدولة حالة الحرب.

٣ ـ وقوع هجوم من قبل قوات برية، أو بحرية، أو جوية تابعة لدولة أخرى ضد أحد أطراف المعاهدة أو سفنه أو طائراته حتى ولو لم تعلن الدولة المهاجمة حالة الحرب.

٤ ـ تقديم الدعم والمساعدة للدولة المهاجمة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر(٥٢).

وتنبع أهمية هذه المعاهدة من خلال أربعة عوامل:

أ ـ تم التوقيع عليها من قبل ثلاث دول عربية مستقلة تماماً هي المملكة العربية السعودية، العراق، واليمن.

ب ـ تأكيدها على التعاون السياسي والعسكري بين الأطراف الثلاثة الموقعة عليها.

جـ ـ أنها أكّدت من جديد سريان مفعول معاهدة الطائف بين المملكة العربية السعودية واليمن لعام ١٩٣٤ م ووضعتها بالفعل موضع التنفيذ.

د ـ اهتمام الدول العربية الأخرى التي كانت تخضع لأشكال متباينة من الوصاية والاستعمار والاحتلال الأجنبي بهذه المعاهدة، واعتبارها خطوة مشجعة على طريق الاستقلال السياسي والعسكري والتخلص من نفوذ القوى الغربية المهيمنة المتمثل في بريطانيا وفرنسا.

التحالفات والاتفاقيات التي تمت في منتصف الخمسينات:

بعدما يقرب من عشرين عاماً على توقيع المعاهدة السعودية ـ اليمنية لعام ١٩٣٤ م وتعزيزها بمعاهدة عام ١٩٣٧ م بين المملكة العربية السعودية، العراق واليمن، نوقشت خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٤ م إلى عام ١٩٥٦ م سلسلة من الاتفاقيات التي كانت تهدف إلى إقامة تعاون عسكري أوثق بين دول المنطقة. ومن بين هذه الاتفاقيات ما يلي:

١ ـ معاهدة الدفاع المشترك المصرية ـ اليمنية التي أبرمت في أوائل عام ١٩٥٤ م ودخلت إلى حيّز التنفيذ في شهر يوليو من العام نفسه، وتم بموجبها إرسال بعثة تدريب عسكرية مصرية إلى اليمن قوامها أربعة عشر ضابطاً مصرياً وصلوا بالفعل إلى صنعاء. وقد مكثت تلك البعثة مدة عام كامل قامت خلاله بتدريب الضباط اليمنيين(٥٣).

٢ ـ معاهدة الدفاع المشترك المصرية ـ السعودية التي وُقِّعت عام ١٩٥٤ م أيضاً ووصل على إثرها في أكتوبر من العام نفسه مائتا خبير ومستشار مصري إلى

المملكة العربية السعودية لتدريب أفراد الجيش السعودي بمدينة الطائف.

٣ ـ اتفاق كل من المملكة العربية السعودية، ومصر، واليمن على رفض معاهدة بغداد المبرمة في عام ١٩٥٥ م. وفي الواقع أن معاهدة بغداد كانت بمثابة حلف عسكري تبنّته القوى العظمى الغربية بزعامة بريطانيا وهدفت من ورائه إلى السيطرة على المقومات العسكرية للدول العربية ـ وبالإضافة إلى رفض معاهدة بغداد، دعا الرئيس عبد الناصر إلى عمل عسكري عربي مشترك أيدته الدول العربية الثلاث (المملكة العربية السعودية، مصر واليمن).

٤ ـ المعاهدة الثلاثية السعودية ـ المصرية ـ اليمنية لعام ١٩٥٥ م التي وقّعتها الدول الثلاث وركزت على النواحي الأمنية والعسكرية. إلا أن هذه المعاهدة كانت قصيرة الأمد(٥٤).

٥ ـ حلف جدّة العسكري لعام ١٩٥٦ م بين المملكة العربية السعودية ومصر واليمن. وفي الواقع أن هذا الحلف الذي وقّعه جلالة الملك سعود، والرئيس عبد الناصر، والإمام أحمد في أبريل عام ١٩٥٦ م قد عزز اتفاقيتي الدفاع المشترك بين مصر واليمن في عام ١٩٥٤ م من جهة، وبين مصر والمملكة العربية السعودية في العام نفسه من جهة أخرى. وحلف جدة يكتسب أهميته من عدة عوامل هي:

أ ـ أن الحلف قد شمل العديد من الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية. كما أنه قد أظهر إدراك الأطراف المعنية للطبيعة المتغيرة على نحو سريع للأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية التي كانت تسود العالم العربي. بالإضافة إلى إبرازه لضرورة الحاجة إلى إقامة روابط قوية وبنّاءة فيما بين الدول المعنية خصوصاً في المجال العسكري. وفي الحقيقة أن الحلف قد ذهب إلى حد بعيد في وصفه بأن العدوان المسلح ضد أي طرف من أطراف الحلف يعدّ بمثابة عدوان ضدها جميعاً. كما أن الدول المعنية قد ألزمت نفسها بمساعدة

الطرف الذي يقع عليه العدوان من خلال استخدام كافة الوسائل المتاحة لها مهما كانت نوعيتها، بما في ذلك استخدام قوتها العسكرية لصد العدوان وإعادة الأمن والاستقرار(٥٥).

ب ـ أن حلف جدة قد تم تنفيذ بنوده بشكل إيجابي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م، وذلك عندما هاجمت بريطانيا وفرنسا واسرائيل مصر على إثر إعلان الأخيرة تأميم وإغلاق قناة السويس(٥٦).

والجدير بالذكر هنا هو أن عدداً من الكتّاب قد أشاروا في معرض تحليلهم لحلف جدّة إلى أنه قد استخدم أيضاً في عام ١٩٦٢ م من قبل مصر والمملكة العربية السعودية لتبرير تدخلهما العسكري في اليمن . إلا أن وجهة النظر هذه يشوبها الكثير من الضعف وتنقصها البراهين الثابتة، خصوصاً في ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية. فالمملكة العربية السعودية لم تتدخل عسكرياً في اليمن، واقتصر دورها على تقديم يد العون للقوات الملكية وذلك بناءً على طلب من الإمام الشرعي لليمن الذي أطيح به. وفي المقابل تدخلت مصر عسكرياً في اليمن نتيجة لأن الرئيس عبد الناصر قد نظر لحلف جدة على أساس أنه «معاهدة أمن جماعية» تبيح له التدخل في شؤون اليمن، بينما نظر إليه جلالة الملك سعود وبعده جلالة الملك فيصل على أنه حلف يعني بمقاومة التدخل العسكري الأجنبي في شؤون هذه الدول من خارج دول الحلف نفسه.

إضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات والأحلاف التي تم التطرق إليها أعلاه، فقد حفلت الفترة من عام ١٩٣٢ م إلى عام ١٩٦٢ م بأمثلة أخرى متعددة حول التعاون العسكري بين الدول الثلاث المعنية. ومن بين أهم تلك الأمثلة مشاركة الدول الثلاث بصفة فعّالة في الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى لعام ١٩٤٨م، ومساندة جلالة الملك سعود للإمام يحيى خلال المحاولة الانقلابية ضده في عام ١٩٤٨، وشجب المملكة العربية السعودية ومصر لمحاولة إقصاء الإمام أحمد عن عرش بلاده في عام ١٩٥٥ م.

من خلال ما سبق إيضاحه يمكن القول بأن العلاقات العسكرية الإيجابية التي شهدتها الدول الثلاث المعنية في الفترة ما بين عام ١٩٣٢ وعام ١٩٦٢ قد أثمرت عن إيجاد تفاهم وتنسيق كامل بينها نتج عنه التصدي لمصادر الخطر المحتملة، وبالتالي الحفاظ على استقلالها وسيادتها الوطنية. وبالإضافة إلى أن تلك الجهود التي هدفت إلى إيجاد مواقف عسكرية موحدة بين الدول العربية ذات الاستقلال الكامل، فإنها قد اعتبرت بمثابة انجاز هام في التاريخ الحديث لمنطقة الشرق الأوسط. ولكن من المؤسف له أن هذه الجهود التي بذلت، والتي إن دلت على شيء فإنما كانت تدل على نضج سياسي لقادة وشعوب المنطقة، قد أخذت منعطفاً سلبياً وخطيراً على إثر الانقلاب العسكري باليمن في سبتمبر عام ١٩٦٢ م.

هوامش الفصل الثاني

(١) ثارت مصر ضد نظام الحكم الملكي في عام ١٩٥٢ م وأصبحت منذ تلك الفترة حتى يومنا هذا تتمتع بنظام حكم جمهوري. ثم ثارت اليمن الشمالي ضد نظام الحكم الملكي في عام ١٩٦٢ م وهي الفترة التي يتحدث عنها هذا الكتاب.

(٢) Donald N. Wilber, **United Arab Republic** (New Haven, Ct.: United Printing Services, Inc., 1969), P. 19.

(٣) ويلبر. - Wilber,

(٤) ويلبر - Wilber,

(٥) P.M. Holt, **Egypt and the Fertile Crescent (1516 – 1922)** (Ithaca and London: Cornell University Press, 1966), P 1, 183.

(٦) هولت، ص ١٨٦. - Holt, P. 186.

(٧) ويلبر، ص ٢٢. - Wilber, P. 22.

(٨) Robert Sttokey, **Yemen: The Politics of the Yemen Arab Republic** (Boulder, Colorado: Westview Press, 1978), p. 160.

(٩) Said Salah, **Panorama of Saudi Arabia** (Dhahran, Saudi Arabia: Distributed by IOA, 1976, revised and enlarged in 1978), p. 2.

(١٠) Gary Treller, **The Birth of Saudi Arabia** (London: Cass, 1976) p. 9.

(١١) - Treller,

(١٢) ترلر، ص ٢٠. - Treller, p. 20.

(١٣) لجلالة المغفور له الملك عبد العزيز ٣٤ ابناً/ تنازل ابنه محمد عن حقه في الحكم لصالح أخيه الملك خالد رحمه الله. وبناء على نظام الحكم الوراثي في المملكة يتقلّد منصب ولي العهد الابن الأكبر سناً مباشرة بعد الملك من أبناء المغفور له الملك عبد العزيز.

(١٤) H.C. Armstrong, **Lord of Arabia: A Biography of Abdul Aziz Ibn Saud** (Beirut: Khayats College Book Cooperative), p. 184.

(١٥) ارمسترونج، ص ١٨٤ ـ ١٨٧. Armstrong, pp. 184 – 187.

(١٦) أحمد عسه، **معجزة فوق الرمال**، الطبعة الثانية (بيروت: المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٦)، ص ١١٩.

(١٧) أحمد عسّه. كما تم توقيع اتفاقيات أخرى تتعلق بالبريد، والجمارك، وشؤون الملاحة البحرية. أنظر أيضاً أمين سعيد، **تاريخ الدولة السعودية**، جزء رقم (٢) (بيروت، دار الكاتب العربي، ١٩٦٤ م).

(١٨) أمين سعيد، ص ١٧٠ ـ ١٩٢.

(١٩) أحمد عسّه، ص ١٢١.

(٢٠) أنظر نص الاتفاقية، ملحق رقم (٤).

(٢١) حكم الإمام أحمد اليمن من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٢ ولم يثر أبداً موضوع الاتفاقية، وبعد انقلاب عام ١٩٦٢ أخذ زعماء الحكم الجمهوري الجديد في اليمن في إثارته بشكل مستمر. لكن الحكومات الجمهورية التي تعاقبت على الحكم بعد ذلك فضّلت عدم إثارته ثم جاءت حكومة الرئيس الحالي علي عبدالله صالح لتثيره ولكن بشكل خاص مع القيادة السعودية ـ وهناك محادثات خاصة تجرى حالياً للتوصل إلى حل ثنائي بين البلدين.

(٢٢) أمين سعيد، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

(٢٣) أمين سعيد، ص ٤٠٣.

(٢٤) أمين سعيد، (الصفحة نفسها ٤٠٣).

(٢٥) أمين سعيد، ص ٤٢٠.

(٢٦) David Holden and Richard Johns, **The House of Saud,** (New York: Holt, Reinhart and Winston, 1981) p. 61.

(٢٧) Anwar el-Sadat, **In Search of Identity: An Autobiography,** (New York: Harper Colop on Books, 1978), p. 61.

(٢٨) أكّد السيد محمود رياض، وزير خارجية مصر السابق، خلال لقائه مع الكاتب، أنه على الرغم من أن المملكة العربية السعودية قد وقفت على الحياد تجاه أحداث مصر الداخلية في تلك الفترة، إلّا أن القيادة المصرية، آنذاك، قد طلبت من جلالة الملك سعود، رحمه الله، التوسط بين أطراف النزاع على السلطة في مصر. وهكذا من وجهة نظر محمود رياض أمر يدلّ دلالة واضحة على مدى عمق العلاقة التي كانت تربط البلدين. انظر: الملحق رقم (٥) سؤال وإجابة رقم (١).

(٢٩) Robert Lacey, **The Kingdom: Arabia and the House of Saud,**(New York, N.Y: Avon Books, Hearst, 1981) p. 311.

(٣٠) ليسي.

(٣١) ليسي، ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

(٣٢) ليسي، ص ٣١٤.

(٣٣) ليسي، ص ٣١٥.

(٣٤) Anthony H. Cordesman, **The Gulf and The Search For Strategic Stability,** (Boulder, Colorado: Westview Press, 1984), p. 106.

(٣٥) أكد هذا الخبر أحد المسؤولين السعوديين في مقابلة مع الكاتب.

(٣٦) أنظر المقابلة مع السيد/ محمود رياض، ملحق رقم (٥) سؤال وجواب رقم (١).

(٣٧) - El-Sadat, p. 151.

(٣٨) - El-Sadat,

(٣٩) El-Sadat, p. 152 -

(٤٠) أنظر نص الاتفاقية وملحقاتها، ملحق رقم (٤).

(٤١) الأمير سعود بن هذلول، **تاريخ ملوك آل سعود**، الطبعة الأولى، (الرياض: مطبعة الرياض، ١٣٨١/ ١٩٦٠)، ص ٢٢٦ - ٢٢٩.

(٤٢) أسماء المعتدين على حياة جلالته هي:

(أ) الاسم: علي حزام الحدري.
المهنة: رائد بالجيش اليمني.
رقم الجواز: ٩٨.
تاريخ الجواز: ١/ شوال/ ١٣٥٣ هـ.
مكان الصدور: قسم جوازات صنعاء.

(ب) الاسم: صالح بن علي الحيدريدلي.
المهنة: مزارع.
تاريخ الجواز: ١/ شوال/ ١٣٥٣ هـ.
رقم الجواز: ٣٤.
مكان الصدور: قسم جوازات صنعاء.

(ج) الاسم: سعد بن علي بن حجير.
المهنة: جندي بالجيش اليمني.
رقم الجواز: ٦٣.
تاريخ الجواز: ٥/ ذو القعدة/ ١٣٥٣ هـ.
مكان الصدور: أصدره السيد/ محمد فكلان أمير الحج اليمني.

(٤٣) وقعت الاتفاقية لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد تلقائياً ما لم يعرب أحد أطرافها عن رغبته في إنهائها قبل عام واحد من مدة انتهائها. أنظر أيضاً، أمين سعيد، ص ٢٥٧ - ٢٦٥.

(٤٤) إن السيد/ عبدالله الوزير هو الشخص الذي تفاوض ووقع اتفاقية عام ١٩٣٤ م بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية نيابة عن الإمام يحيى بمدينة الطائف. أنظر أيضاً، مقال الدكتور/ يحيى طاهر «الحركة الوطنية وآثارها على حركة ١٩٦٢ م في الجمهورية العربية اليمنية» في ثورة ستة وعشرين سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ (ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات ودلائل للتاريخ) بيروت: مكتبة الجماهير، لمركز الدراسات والبحوث اليمني، بصنعاء، ص ٣٧ - ٤١.

(٤٥) أحمد عسه، ص ١٢٥.

(٤٦) Cordesman, p. 457.

(٤٧) ليس هناك مصادر توضح تماماً كيف دخل الأمير محمد البدر إلى اليمن لإنقاذ والده وجمع القبائل للتصدي لحركة عام ١٩٥٥. إلا أن هناك نظريتين حول ذلك: الأولى، أنه دخل بحراً عن طريق الحديدة. الثانية، أنه دخل براً عن طريق المملكة العربية السعودية.

(٤٨) بعد أن تمكن الإمام أحمد من التغلب على معتقليه، خرج إلى بوابة القصر واستلّ سيفه وخاطب المتمردين بقوله «أنا حاكمكم وإذا كان هناك أي شخص يعترض على ذلك فعليه أن يسلّ سيفه ويبارزني». إلا أن أحداً من المتمردين لم يجرؤ على قتاله وبذلك تمكن من استرداد عرشه.

(٤٩) Manfred W.Wenner, **Modern Yemen: 1918 - 1966,** (Baltimor: The Johns Hopkins press, 1967), pp. 114 - 117.

(٥٠) عبد الله بن علي بن مسفر، **أخبار عسير**، (دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٧٨)، ص ١٩١ ـ ١٩٧.

(٥١) استؤنفت المحادثات بمدينة الطائف التي تعتبر بمثابة العاصمة الصيفية للمملكة العربية السعودية، وفي منطقة تعرف باسم «منطقة ما بين الشجرتين» والتي تعرف الآن بحي الخالدية. والجدير بالذكر أن الأمير فيصل بعد أن تمكّن من دخول مدينة الحديدة اليمنية تلقى مبعوثاً من والده جلالة المغفور له الملك عبد العزيز يأمره بالعودة إلى حدود المملكة والتخلي عن الحديدة، إلا أن الأمير فيصل طلب من المبعوث العودة إلى والده الملك عبد العزيز وإبلاغه بأنه يسيطر سيطرة كاملة على المدينة ولا يحتاج الأمر لأن ينسحب منها، إلا أن والده بعث له مرة ثانية طالباً منه التخلي عن المدينة، فكان ردّ الأمير فيصل أن قال لوالده بأن الأمور مستتبة تماماً في المدينة ولا خوف عليه من بقائه بها، فما كان من جلالة الملك عبد العزيز، رحمه الله، إلا أن بعث له مرة ثالثة مهدداً إياه بأنه إذا لم يعد ويتخلّ عن الحديدة فعليه أن يبقى هناك إلى الأبد ولا يعود إلى المملكة مطلقاً. وهنا انصاع الأمير فيصل لأمر والده وانسحب من الحديدة وعاد إلى المنطقة الغربية (جدّة).

(٥٢) سيد مصطفى سالم، **تكوين اليمن الحديث: اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤ ـ ١٩٤٨**، الطبعة الثالثة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤) ص ٥٤٤ ـ ٥٤٨.

(٥٣) أمين سعيد، ص ٢٦٣.

(٥٤) ليسي، ص ٣١١.

(٥٥) أبلغ السيد/ محمود رياض الكاتب أثناء المقابلة التي أجراها معه بأن فشل الاتفاقية الثلاثية بين مصر وسوريا والمملكة يعود إلى إصرار خالد العظم، رئيس وزراء سوريا آنذاك، على إقامة وحدة شاملة بين الأطراف الثلاثة بما في ذلك توحيد اقتصادياتهم، بينما كانت مصر مهتمة بالشؤون الأمنية للبلدان الثلاثة.

(٥٦) لقد قدّمت المملكة العربية السعودية تسهيلات كبيرة لمصر في عام ١٩٥٦ من أجل استخدام مطاراتها.

الفصل الثالث

انقلاب عام ١٩٦٢م والتدخل المصري في اليمن

كان الانقلاب المناوىء للملكية الذي وقع في اليمن الشمالي عام ١٩٦٢ م ناجماً عن عدة عوامل. فلقد واجهت عائلة حميد الدين خلال حكمها لليمن الشمالي كمملكة مستقلة ظروفاً عصيبة على الصعيد الداخلي وانتقاداً على الصعيد الخارجي. وعلى أية حال فقد تخطى نظام المتوكلية المحاولات الانقلابية كافة التي وقعت قبل عام ١٩٦٢ م، واستمرت عائلة حميد الدين في حكمها للبلاد حتى ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ م.

ويختلف الانقلاب الذي وقع عام ١٩٦٢ م تماماً وعلى نحو بارز عن الانقلابات السابقة. ففي عام ١٩٦٢ م قامت قوات عسكرية خارجية، ونعني بذلك «القوات المصرية»، بإملاء قوانين اللعبة، ونجحت في طرد الإمام وعائلته من اليمن. وفي الواقع فإن مصر هي التي قامت فعلياً بالتخطيط والمساعدة لإنجاز عملية الاستيلاء العسكري على السلطة عام ١٩٦٢ م في اليمن[1].

العوامل التي أدت إلى وقوع الانقلاب

يمكن أن يعزى انقلاب سبتمبر عام ١٩٦٢ م في اليمن الشمالي إلى عوامل داخلية وخارجية، كما هي الحال بالنسبة لأي حدث عسكري أو سياسي. ففي علم السياسة هناك ما يعرف بمبدأ «الحدث وأثره» (Cause-Effect)، وهذا المبدأ يعني بأن لكل حدث أثره، مثلما يقال بأن لكل حادث حديث.

فالانقلاب الذي حدث في اليمن ترك آثاره على الساحة اليمنية. ومما لا

شك فيه أنه لم يحدث عشوائياً، بل كانت هناك مسببات وعوامل أدّت إلى حدوثه.

العوامل الداخلية
التخلف، الانعزالية، المعارضة

من المرجح أن اسم اليمن مشتق من الكلمة العربية «السعادة» أو الازدهار، وتتفق مع المعنى الروماني «بلاد العرب السعيدة»[٢]. وعلى الرغم من اسمها فقد ظلت اليمن حتى نهاية الخمسينات من بين أكثر الدول المتخلفة في العالم.

بقيت معظم أرجاء اليمن حتى عام ١٩١٨ تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية. ولقد اعترف الأتراك بأئمة اليمن وبأنهم هم الحكام التقليديون لليمن، وهم الزعماء الروحيون للزيدية المتفرعة عن المذهب الشيعي، وكحكام رمزيين في المناطق التي لا تخضع لهيمنة العثمانيين. وبعد أن رحل الأتراك عن اليمن في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حافظ أئمة عائلة حميد الدين على سيطرتهم على البلاد عن طريق الاحتفاظ بالسلطة وتوسيع دائرة نفوذهم من خلال الوسائل المتاحة كافة. وخلال عهد الأئمة كان تخلف اليمن، وانعزاليته، وقوى المعارضة الداخلية، من أكثر العوامل الداخلية الحاسمة التي أدّت إلى وقوع انقلاب عام ١٩٦٢ م.

وعلى نحو تقليدي كانت اليمن مجزّأة من الناحية الاجتماعية، وكانت فئة السادة هي المهيمنة على المجالات الاجتماعية والدوائر السياسية. والسادة ينحدرون من نسب الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ومكانتهم ثابتة كصفوة مختارة في البلاد. ويأتي القضاة بعد السادة من حيث المكانة والشأن. وكانوا يشكلون موظفي الحكومة المدنيين من الطبقة الوسطى في البلاد. وعلى الرغم من أن طبقة عائلات القضاة ليست وراثية بالضرورة، إلا أن هناك عدداً من عائلات القضاة التي أصبح لها شأن على مدى القرون.

وعلى أية حال، فإن الغالبية العظمى من اليمنيين هم من القبايين الذين لا يستطيعون الارتقاء إلى وضع السادة، كما لا يصبحون في مستوى القضاة إلا في النادر. وقد ساهم استياء القبائل، وبشكل خاص الشوافع منهم مما يتميز به السادة من النفوذ والثروة، في حدوث المحاولات الانقلابية التي وقعت خلال عامي ١٩٤٨ م و١٩٦٢ م. وعلاوة على ما سبق فقد كانت كل قبيلة مستقلة إلى حد بعيد عن الحكومة، وغالباً ما كانت مشتركة في صراع مرير مع قبائل منافسة، الأمر الذي أدى إلى تعميق حدة الانقسامات السائدة بين اليمنيين أنفسهم.

وقد عمل وجود ولاءات قبلية قوية على المساهمة بشكل أكبر في تخلف الشعب اليمني، ومثّل مشكلة كبرى بالنسبة للحكومة المركزية. وعلى الرغم من أن الحكومة تحاول التقليل من الآثار المسببة للشقاق والناجمة عن الولاءات المتضاربة، إلاّ أن القبلية ما تزال موجودة في الوقت الحاضر، ومن المرجح أن تبقى قوة ظاهرة مسببة للخلاف في اليمن وممثلة تحد خطير لسلطة حكومة مركزية.[٣].

وفي مجال التعليم، أو بالأحرى عدم انتشاره، فإن ذلك يُعدُّ عاملاً آخر بارزاً في قضية تخلف اليمن. حيث لم يعطِ الأئمة كبير اهتمام بالتعليم خلال حكمهم لليمن. ولم يكن هناك سوى تدريس بدائي في ما يتعلق بالأمور الدينية في مدارس عرفت باسم الكتاتيب (جمع كتاب) وكانت موجودة في المدن فقط. وحتى هذه الفصول الدراسية والتي كان يتم دمجها مع المساجد وتقوم بتعليم الطلاب القرآن والقراءة والكتابة، لم تكن تدعم مالياً من قبل الحكومة وإنما كانت مستمرة بسبب الدخل الذي تتلقاه من الأوقاف «الهبات والمنح الإسلامية»[٤].

ومن ناحية أخرى فإنه لم تتوفّر الكثير من الفرص الاقتصادية لليمنيين مما ساعد على إيجاد شعور بعدم الاستقرار الاقتصادي بين العامة. فالاتهامات القائلة بأن العائلة الحاكمة تعمل على توسيع نطاق أملاكها عن طريق شراء الأراضي من المواطنين بأسعار بخسة وعن طريق التحكم في أسواق الصادرات

والواردات، ساهمت على نحو أكثر في ويلات البلاد الاقتصادية والاستياء العام.

كما تمّ إهمال الناحية الزراعية خلال حكم الأئمة، وذلك على الرغم من كونها المصدر الأساسي للدخل في اليمن. وبرغم توفر ٥,٥ مليون قطعة زراعية صالحة للحراثة، إلا أنه لم يتم استصلاح إلا ٥٪ بواسطة القطاع الخاص(٥). كما لم يتمّ إدخال الأجهزة الحديثة أو الأساليب التقنية الزراعية الجديدة، واستمر المزارعون اليمنيون في استخدام الأساليب والأدوات نفسها التي كان يستخدمها أجدادهم. وقد عرقلت هذه الظروف على نحو واضح عملية تطوير البلاد اقتصادياً.

وكما كان الوضع بالنسبة للزراعة، فإن الأئمة لم يحاولوا إدخال أساليب صناعية جديدة إلى البلاد، وما لبث أن حصل ما هو أسوأ مما سبق. فقد توقفت صناعة النسيج التي كانت تعتمد على الطرق القديمة عندما بدأت الحكومة في تصدير القطن المزروع محلياً واستبداله بملابس جاهزة مستوردة. كما أن الصناعات المحلية الأخرى، مثل الحرف اليدوية الخاصة بصنع الثياب والسلع الجلدية، عانت على نحو مماثل.

أما قطاع التجارة فقد عانى أيضاً خلال عهد الأئمة الذين لم يقوموا بصياغة أية قوانين أو أنظمة لتوجيه أو تشجيع التجارة الخارجية ولم يتخذوا أية خطوات عملية لإيجاد عملة يمنية. وعلاوة على ذلك فإنه لكي تزدهر التجارة لا بد من توفر وسائل مواصلات جيدة. وفي هذا المجال كذلك لم يتخذ الأئمة أية خطوات للحصول على عربات حديثة ولتطوير طرق جيدة أو لعمل خرائط مفيدة خاصة بالبلاد. وبشكل عام فقد نجم عن إهمال هذه النواحي الأساسية غياب فعلي للتجارة الخارجية والداخلية على السواء. كما لم يتم تزويد الموانىء البحرية والمطارات الموجودة آنذاك بمتطلباتها الأساسية.

ومن أجل ضمان ولاء القبائل اليمنية، لجأ كل من الإمام يحيى والإمام

أحمد إلى أسلوب الاحتفاظ بالرهائن، خصوصاً عندما كانا يواجهان رفض قبيلة ما الاعتراف بسلطتهما وذلك حتى يرغما القبيلة على الإذعان والطاعة. وعادة ما تكون الرهينة ابن أو أخ رئيس القبيلة نفسه أو قائداً بارزاً فيها[٦]. ولقد ولدت هذه العملية الكراهية والاستياء في حين كلفت الأئمة جزءاً كبيراً من هيبتهم، وهذا أمر حقيقي على الرغم من أن الأئمة بواسطة تلك الطريقة كانوا قادرين على السيطرة على أعدائهم وإرغامهم على قبول سلطتهم.

وقد ظلت اليمن خلال النصف الأول من القرن العشرين نتيجة لتلك الممارسات والمواقف، واحدة من أكثر الدول تخلفاً في العالم. وحدا ذلك بالملك عبد العزيز، رحمه الله، إلى نصح الإمام أحمد، في أعقاب وقوع انقلاب عام ١٩٤٨ م غير الناجح، للبدء في تحديث اليمن عن طريق إيجاد مؤسسات حكومية حديثة وبناء مدارس وتطوير الأساسيات التي تحتاج إليها البلاد بصورة أكثر.

ومما لا شك فيه أن أكثر أخطاء الإمام يحيى فداحة والتي تعرضت للانتقاد، وكان قد طبقها خلال مدة الثلاثة عقود التي حكم خلالها اليمن، وذلك من عام ١٩١٨ ـ ١٩٤٨م ، هي فكرته المتصلبة والمتشدّدة التي كان يعتنقها ويؤمن بها وهي أنه يستطيع حماية البلاد من التهديدات الخارجية عن طريق عزلها عن العالم الخارجي وبالتالي أنه سيتمكن من المحافظة على استقلالها. إلا أن الإمام يحيى كان مخطئاً، فقد جعل من اليمن في أعين العالم بلداً متخلفاً وجاهلاً عن طريق الحد من اتصالاته مع البلدان الأخرى إلى حد كبير، وتحاشيه الاشتراك في الشؤون السياسية الاقليمية والدولية، وعدم السماح للأجانب بالدخول إلى بلاده (بما في ذلك الديبلوماسيين الأجانب). وقد عجَّل هذا المفهوم في آخر الأمر بحدوث التدخل الفعلي الذي كان يلتمس تحاشيه. ويبرز الدليل على انعزاليته ورهبته من الأجنبي على نحو واضح من خلال حقيقة أنه على الرغم من انضمامه إلى كل من جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ م والأمم المتحدة عام ١٩٤٧م، إلا أنه مع ذلك لم يسمح لأي ديبلوماسي أجنبي بالإقامة

في اليمن[٧]. وحينما اغتيل الإمام يحيى عام ١٩٤٨م لم يكن لبلاده في الخارج سوى سفير واحد فقط بالقاهرة.

أما خلفه الإمام أحمد فقد حاول الانحراف عن خط سياسة والده الانعزالية بطرق عديدة. فأقام علاقات ديبلوماسية مع دول عربية وغير عربية. كما دخل بطريقة مماثلة في عدد من الاتفاقيات والمعاهدات مع دول مختلفة ومنها، انضمام اليمن في ٨ مارس عام ١٩٥٨ م إلى اتحاد الدول العربية المتحدة إلى جانب مصر وسوريا[٨].

إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل نظراً لأن الإمام أحمد لم يفعل الكثير لإصلاح هيكل البلاد الداخلي، فظلت اليمن محكومة من جانبه بشكل مطلق. كما لم تكن هناك أية مؤسسات حكومية حديثة ولم تخضع البلاد عامة لأي من عمليات التحديث. وقد أدى الافتقار إلى التقدم على الجبهة الداخلية بدوره إلى توليد الدعم والتأييد لقوى المعارضة التي كانت موجودة آنذاك داخل اليمن. ثم اتضح استياء البلاد من أسلوب الإمام تجاه عنصر التحديث من خلال المحاولة الانقلابية الفاشلة ضده عام ١٩٥٥ م التي هدفت إلى إزاحة الإمام أحمد من كرسي السلطة.

وفي مقابلة خاصة مع المؤلف في ١١ نوفمبر عام ١٩٨٤ م، علق السيد/ محمود رياض:

«.. إنني أعيد وأكرر أن التدخل المصري في اليمن قد حوّلها خلال فترة قصيرة من العصور المظلمة إلى القرن العشرين، وأولئك الذين شاهدوا اليمن عام ١٩٦٢ م ثم رأوها مرة أخرى عام ١٩٧٤ يمكنهم رؤ ية وإدراك الفرق بين الفترتين»[٩].

ومن بين العوامل الداخلية يأتي العامل الثالث وهو قوى المعارضة والذي قد يعد حقاً أكثر تلك العوامل أهمية، وقد نجم عن العاملين السابقين وهما: التخلف والانعزالية.

تألفت المعارضة في اليمن من أربع مجموعات:

١ ـ اليمنيون المتعلمون الذين تلقوا تعليمهم في العراق وعدن ومصر والدول العربية الأخرى خلال الثلاثينات والأربعينات والخمسينات.

٢ ـ العائلات الأرستقراطية كعائلة الوزير.

٣ ـ رجال القبائل المضطهدون.

٤ ـ المفكرون من المثقفين والعسكريين.

وقد تشكلت عام ١٩٣٦ أول مجموعة معارضة سرية من ثلاثة فروع امتدت في صنعاء وتعز وابن الهاجرية، وتألفت في الأصل من خريجي الجامعة والثانوية. وقد تم في أعقابها تشكيل منظمة أخرى عام ١٩٤٠ م تدعى شباب الأمر بالمعروف[١٠]. إلا أن السلطات اليمنية ما لبثت أن سحقت تلك المنظمتين عام ١٩٤٣ م، مرغمة العديد من أعضائهما، والذين كانوا في الغالب من المفكرين والارستقراطيين، على الهرب إلى عدن (اليمن الجنوبية)، حيث قاموا بتأسيس الحزب اليمني الحر[١١].

وفي عام ١٩٤٨ م استطاع عبدالله الوزير، وهو عضو بارز وينحدر من عائلة ارستقراطية، أن يستولي على العرش في أعقاب اغتيال الإمام يحيى. وقد استمر في الحكم لمدة ٢٦ يوماً فقط، وذلك قبل أن ينجح الإمام أحمد في الإطاحة به.

وقد أعقب هذا الحادث تكوين الاتحاد اليمني عام ١٩٥٢، الذي ضم بين صفوف مؤيديه أعضاء بارزين من الصحافة مثل عبدالله بن علي الحكامي من جريدة السلام وعبدالله عبد الوهاب نعمان من جريدة الفصول. وارتكز هدف الاتحاد المعلن على توجيه وتنظيم الحركة الجماهيرية بالإضافة إلى الإشراف ومراقبة نشاطات الصحافة.

وقد بلغت هذه النشاطات المعارضة الذروة خلال انقلاب عام ١٩٥٥ م الفاشل الذي واجه نفس مصير انقلاب عام ١٩٤٨ م. ولم يمنع ذلك المتآمرين

من المحاولة مرة أخرى في مارس عام ١٩٦١ م، عندما وقعت محاولة اغتيال أخرى فاشلة ضد الإمام أحمد بينما كان يتلقى علاجاً طبياً في مستشفى الحديدة[١٢].

وقد بدأت المعارضة العسكرية اليمنية في أواخر الأربعينات في القاهرة ووجدت تشجيعاً تاماً من قبل المصريين، وخصوصاً بعد قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ م. ففي عام ١٩٤٨ م قام أربعة عشر ضابطاً يمنياً بالانضمام إلى الكلية الحربية المصرية وسرعان ما تعرّض هؤلاء لشعارات ثورية ودعاية مصرية. وفي غضون فترة قصيرة بدأ هؤلاء الطلاب العسكريون في إعادة صياغة أفكارهم السياسية على نحو مشابه لتلك التي يعتنقها مدرسوهم المصريون. وعلى أية حال، فإن هذه المجموعة وغيرها بما في ذلك القبائل لم يعملوا على تنظيم أنفسهم أو تأسيس حركتهم المناوئة للملكية، وإنما اقتصرت نشاطاتهم على مناقشات تدور خلال تجمعاتهم الاجتماعية وخلال مجالس «القات». كما كان هناك ما يسمى «بحركة الضباط الأحرار» والتي تألفت من صغار الضباط. ولكن نفوذهم كان محدوداً ونشاطاتهم غير منظمة.

العوامل الخارجية

- **اليمنيون المقيمون في الخارج**
- **التأثير المصري**
- **التأثير السوفييتي**

عند معالجة هذه الناحية من الأسباب والعوامل التي أدّت إلى انقلاب عام ١٩٦٢، فإنه من الأهمية بمكان أن يوضع في الحسبان أن العالم الحديث قد تطور إلى مرحلة تتبادل الدول فيها الاعتماد على بعضها البعض مهما كانت درجة قوتها أو ضعفها. وعلى أية حال فإن الأئمة اليمنيين اعتقدوا ـ على نحو خاطىء ـ أنهم بعزلهم اليمن عن العالم الخارجي يستطيعون العيش بسلام في عزلة تامة معتمدين على أنفسهم وعلى موارد اليمن الطبيعية[١٣]. إلا أن الإمام

يحيى وفي منتصف الأربعينات بالتحديد وجد نفسه أمام سلسلة من الاتصالات المتزايدة والالتزامات الدولية المتنامية التي لا مفر منها مثل اشتراكه في جامعة الدول العربية، ودخوله هيئة الأمم المتحدة.

وقد حذا حذوه الإمام أحمد ابنه وخليفته الذي أراد انتهاج خط سياسي مفتوح شجعه على تبنيه ابنه وولي عهده الأمير محمد البدر.

ومما لا شك فيه فقد كان لهذه السياسة في المقابل آثار بعيدة أثبتت أهميتها وفي الوقت نفسه (خطورتها) فيما بعد.

ومن الجدير بالذكر أن ندرة الفرص المتاحة بالنسبة للأعمال أو التعليم في اليمن قد أرغمت العديد من المواطنين اليمنيين على الهجرة إلى الدول العربية وغير العربية. ففي عام ١٩٦١ قدَّر أحد المصادر عدد اليمنيين المقيمين خارج اليمن بالدول العربية وإثيوبيا والصومال وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة بحوالى ٦٠٠,٠٠٠ يمني[١٤]. وفي الوقت نفسه أرسلت الحكومة اليمنية العديد من الطلاب المدنيين والعسكريين إلى الخارج لتلقي تدريبات محددة، أو لتلقي تعليمهم العالي، أو للانضمام إلى أكاديميات عسكرية.. وقد تمت هذه الإجراءات وفقاً لمعاهدات ثنائية وقعت بين اليمن ودول عربية وغير عربية. وبما أن الصلات التي تربط بين اليمنيين مع بعضهم البعض أو التي تربطهم بوطنهم تعد قوية جداً، فإن المتزوجين منهم، بشكل خاص، غالباً ما كانوا يتركون زوجاتهم خلفهم ويبعثون إليهن بانتظام بقدر كبير من الحوالات النقدية.

إن هذا الأسلوب كان يعني تداول قدر هائل من العملة الأجنبية داخل اليمن وترك آثاراً جانبية مفيدة.

ومن جهة ثانية، فإن العائدين من المهاجرين والطلاب جلبوا معهم إلى اليمن أفكاراً ومعتقدات سياسية جديدة، وهذه بدورها تركت بصماتها وآثارها على المجتمع اليمني. فقد أصبح اليمنيون أثناء إقامتهم في المجتمعات المفتوحة المتحضّرة مثل الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا عرضة للأفكار

المتحررة مثل الديمقراطية والمساواة والعدالة. كما تعلم الطلاب العسكريون بدورهم معنى الثورة وأهمية الدور العسكري الذي يمكنهم أن يستخدموه، والدور البارز الذي يمكن لهم أن يلعبوه في تحويل بلدهم المتخلف إلى دولة ثورية حديثة. ولعل صحة ذلك تكمن من خلال ما ذكره اللواء عبدالله الجزيلان في كتابه: «**التاريخ السري للثورة اليمنية**».

«لقد نضجنا ونضجت معنا مسؤوليتنا العقلانية كذلك. وفي **٢٣** يوليو **١٩٥٢** م عندما أصبحت الثورة في مصر حقيقة واقعة زاد الأمل في تخليص بلادنا من الحكم الرجعي القذر. ونعد نحن شباب البلاد ـ أمل أمتنا وبسواعدنا سيتم تحرير بلادنا».

وبنفس المطامح ونفس الاتجاه والتفكير السياسي شاركت المجموعات اليمنية الأخرى المقيمة أو التي كانت تدرس في الخارج، شاركت في النشاطات غير المنظمة أو شبه المنظمة الرامية إلى تشويه سمعة حكم الإمامة في اليمن. وكانوا يعملون من عدن والقاهرة وبيروت من بين عواصم أخرى، وكانوا يتقاسمون نفس الهدف وهو الإطاحة بعائلة حميد الدين في اليمن.

وبدون شك فقد كان مدى التأثير المصري على الطلاب المدنيين والعسكريين الموجودين في اليمن وفي القاهرة شديداً ومركزاً. وسهلت كل من المعاهدة الثلاثية العسكرية، التي تم التوقيع عليها عام **١٩٥٥** م بين مصر واليمن والمملكة العربية السعودية، واتحاد عام **١٩٥٨** م بين مصر واليمن وسوريا، الطريق لانتشار التأثير والأفكار المصرية بين الشباب والطلاب العسكريين اليمنيين إضافة إلى إتاحة المجال أمام مصر للتغلغل في أنحاء اليمن كافة.

وبحلول عام **١٩٥٩** م كان الأفراد العسكريون والمدرسون والأطباء ومدراء المكاتب المصريون موجودين في جميع أنحاء اليمن. وعلاوة على ذلك ففي عام **١٩٦١** م كان هناك ما بين **٣٠٠** ـ **٤٠٠** طالب يمني في المدارس الثانوية المصرية وما يزيد على **١٠٠** طالب يمني يدرسون في جامعة

القاهرة[١٥]. وفي نفس عام ١٩٦١ كان هناك أيضاً ضباط استخبارات مصريون يعملون بنشاط في صنعاء.

وعندما سأل المؤلف صاحب الجلالة الإمام السابق محمد البدر حول دور السفارة المصرية في اليمن في عام ١٩٦١ م أجاب جلالته:

«كان هناك ديبلوماسي مصري يدعى محمد عبد الواحد، يعمل بالسفارة المصرية في صنعاء. إلا أنه كان يتمتع بسلطة تفوق سلطة السفير أحمد أبو زيد. وفي الواقع، فقد كان عبد الواحد ممثلاً للاستخبارات المصرية في اليمن واعتاد تشجيع اليمنيين على القيام بمظاهرات وإدارة بعض أعمال العنف ضد حكم والدي الإمام الراحل أحمد الذي اعتاد أن يقول له «إنني لا أحبك كما أشك على الدوام فيك وأشك في تصرفاتك ونواياك»[١٦].

إن الوقائع السابقة تساعد على شرح الكيفية التي تم عن طريقها تعاظم النفوذ المصري على نحو حاسم وخطير داخل اليمن، وذلك كعامل خارجي ضمن العوامل التي كانت وراء انقلاب عام ١٩٦٢ م. وبالإضافة، فهناك عامل آخر هام خلف الانقلاب والذي يمكن أن يعزى بصورة مباشرة إلى النفوذ المصري، ونعني بذلك التسرب أو التغلغل السوفييتي في اليمن.

فعلى الرغم من معاهدة الصداقة والتجارة الثنائية الموقعة في ١ نوفمبر ١٩٢٨ م لمدة ١٠ سنوات بين اليمن والاتحاد السوفييتي، إلّا أنَّ النفوذ السوفييتي كان غائباً عن اليمن قبل منتصف الخمسينات. وقد انحصرت نتائج تلك الاتفاقية في الوجود الديبلوماسي السوفييتي في صنعاء، وتواجد بعض الأطباء الروس في القرى، وتواجد وفد تجاري في الحديدة[١٧]. وقد تضمن البند الأول من الاتفاقية الاعتراف بالاستقلال الكامل لليمن وإمامها. وانطلاقاً من الاستراتيجية السوفييتية، حاولت البعثة الديبلوماسية والوفد التجاري السوفييتي قطع دابر النفوذ الغربي في اليمن، إلا أنهما لم يصادفا نجاحاً ملحوظاً على الرغم من أن ممثلي القنصلية كانوا مسلمين، الأمر الذي سهّل عليهم الدخول في احتكاك مباشر مع الشعب اليمني[١٨]. ونتيجة لذلك ومع أن

المعاهدة تم تجديدها عام ١٩٣٨ م لعشر سنوات أخرى، فقد أدى نفاد صبر السوفييت إلى استدعائهم كامل بعثتهم فيما بعد من نفس العام ـ وهو أمر ندموا عليه لاحقاً وخصوصاً بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية . ورغبة من السوفييت في أن يصبحوا قوة بحرية عالمية وأن يتولوا الدور الذي شغلته ألمانيا وايطاليا قبل هزيمتها في تلك الحرب، فقد بادروا (السوفييت) بتجديد أساليب تقربهم من إمام اليمن، الأمر الذي أدى في النهاية إلى قبول الإمام للفنيين السوفييت الذين وصلوا إلى اليمن قبيل نهاية عام ١٩٤٦ م. وبحلول عام ١٩٥٥ م اتخذت العلاقات الديبلوماسية بين البلدين طابعها الرسمي.

على أن الدور السوفييتي الأكثر أهمية في اليمن قد بدأ عام ١٩٥٦ م، وذلك عندما زار ولي العهد الأمير محمد البدر القاهرة في ذلك العام وتابع طريقه إلى موسكو بتأييد وتشجيع من الرئيس عبد الناصر. وهناك وقّع الأمير البدر اتفاقية صداقة وتعاون مشترك مع السوفييت[١٩]. وفي عام ١٩٥٧ م وبعد الدخول في خلافات خطيرة مع البريطانيين حول عدن جعل ولي العهد الأمير البدر صلاته مع السوفييت أكثر وضوحاً وتحديداً حينما قال: «إن الزمن قد تغير وإن عام ١٩٥٧ ليس كعام ١٩٥٤، وإن الإمام يتمتع الآن بتأييد أكبر قوة في الأرض وتقف خلفه وهي روسيا»[٢٠]. وسرعان ما توافد الخبراء السوفييت والمستشارون العسكريون على اليمن، وبدأ وصول الأجهزة والأسلحة الروسية إلى القوات المسلحة اليمنية. وبذلك نمت ثقة الروس في وجودهم داخل البلاد، وأخذ أحد ضباطهم ـ وهو شخص كان وثيق الصلة بالسفير السوفييتي في صنعاء ـ في تحريض أفراد الجيش ضد شيوخ القبائل[٢١]. وبالإضافة إلى ذلك تم في عام ١٩٦١ م تدريب حوالي ٣٠٠ يمني في دول الكتلة الشيوعية، خصوصاً الاتحاد السوفييتي. ومن الممكن أن يعزى تحول اليمن إلى الاتحاد السوفييتي إلى إدراكها للغرب من منطلق سياسات بريطانيا العظمى الاستعمارية، آنذاك، ومعاهدة حلف بغداد التي رعاها الجانبان البريطاني والأمريكي، التي اعتبرها اليمنيون مناوئة لهم.

كما أن اشتراك اليمن في معاهدة جدة عام ١٩٥٦ م وانضمامها إلى الدول العربية المتحدة عام ١٩٥٨ م، ثم تحولها تجاه الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية هي بمثابة أدلة كانت اليمن تستهدف من ورائها إلى التأكيد على استقلاليتها وتحررها الكامل. يضاف إلى ذلك أن اليمن كانت لا تستطيع إرسال طلبة إلى الخارج إلا إذا توفرت لهم منح دراسية، وبالتالي كان الاتحاد السوفييتي هو الدولة الوحيدة التي يمكن أن توفر لهم ذلك.

وأخيراً، فإنه من الممكن الاستنتاج بأن النشاطات السوفييتية داخل اليمن كانت موجهة إلى التأثير سياسياً على اليمنيين وتشجيع الشباب اليمني على تبني شعاراته العقائدية. وقد أصبح الشباب اليمني الذي تلقى تعليمه وتدريبه العسكري في الاتحاد السوفييتي من أكثر المجموعات تأثراً بالأفكار، وعادوا إلى اليمن وهم يؤمنون بأن الثورة هي السبيل الوحيد لإحداث التغيير السياسي في بلادهم.

إن العوامل الخارجية التي تم استعراضها، آنفاً، والتي أدّت إلى انقلاب عام ١٩٦٢ م في اليمن، قد ساهمت بشكل جوهري في إضعاف الثقة بالحكومة وتشويه سمعة العائلة المالكة اليمنية. كما أن تعرض اليمنيين الذين هاجروا والذين تعلموا في الخارج لأفكار جديدة وتأثرهم بها قد عززت آمالهم وتوقعاتهم نتيجة للتأثيرين المصري والسوفييتي اللذين زادا من استيائهم من النخبة الحاكمة. وبالتالي فعندما عاد هؤلاء اليمنيون إلى وطنهم أثرت أفكارهم بدورها على أهل البلاد. وفي الواقع أن التأثير المصري يعد هو الأكثر أهمية، وتمّ تنفيذه على نحو مدروس كما سيتضح ذلك من خلال الجزء التالي.

الانقلاب العسكري والتدخل المصري والجوانب القانونية الدولية للتدخل

الانقلاب العسكري والتدخل المصري

على الرغم من وقوع العديد من التغييرات في المجتمع والسياسات اليمنية والتي بالإمكان وصفها كتغييرات ثورية، إلا أن ما حدث في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م يُعدّ في الحقيقة انقلاباً عسكرياً، ومع ذلك يفضل اليمنيون أن يطلقوا على ذلك الحدث «ثورة» وذلك على غرار الدول العربية الأخرى التي تمت فيها عمليات إطاحة بأنظمة الحكم الملكية مثل: مصر، العراق، سوريا وليبيا.

لقد خلف الإمام محمد البدر والده الإمام أحمد في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ م، إلا أنه بعد ثمانية أيام من حكمه وعند منتصف الليل تقريباً من يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وصلت إلى صنعاء العاصمة، قادمة من مدينة الحديدة، ست دبابات من طراز تي ـ ٣٤ السوفييتية وأربع عربات مصفحة.

وبناء على ما أدلى به الإمام محمد البدر للكاتب خلال مقابلة جرت في ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ م،فقد جرت محاولة لاغتيال جلالته قبل أن يبدأ القصف المدفعي للقصر أي في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف مساء «١١,٣٠ مساء». ففي ذلك الوقت حاول حسين السكري، وهو ضابط صغير بالجيش اليمني ونائب المسؤول المكلف بحماية القصر الملكي، اغتيال الإمام البدر بينما كان يسير باتجاه مكان إقامته بالقصر، في أعقاب اجتماع لمجلس الوزراء الجديد(٢٢). وقد فشلت محاولة الاغتيال حينما تعطل زناد البندقية وتمّ القبض على السكري بواسطة حرس الإمام الشخصي بعد أن أطلق النار على نفسه وأصيب في ذقنه. وبينما كان الإمام يأخذ قسطاً من الراحة داخل مقر إقامته بالقصر انقطع التيار الكهربائي وسمعت أصوات العربات المدرعة والدبابات وهي تدخل المنطقة المحيطة بالقصر الملكي. وفي تمام الساعة ١١,٤٥ مساء فتحت الدبابات والمدرعات نيرانها على القصر الملكي، بينما قام الجنود

المتمردون من الجيش اليمني في وقت متزامن باحتلال محطة الإذاعة في صنعاء والمطار.

وبعد مقاومة دامت أربع وعشرين (٢٤) ساعة استطاع الإمام البدر الهرب إلى الجزء الشمالي من البلاد وهو الجزء الذي تتركز فيه القبائل الزيدية. وهناك بدأ في جمع أنصاره من بين القبائل في محاولة لمقاومة نظام الحكم الجديد في صنعاء.

وخلاف ما قيل عن أن قائد الانقلاب هو العقيد «عبدالله السلال»، الذي عينه الإمام نفسه كقائد للحرس الملكي، فإن مدبر الانقلاب والمخطط اليمني الرئيسي له حسبما ذكر الإمام هو ضابط يمني صغير الرتبة يدعى «عبد الغني». ووفق ما ذكر الإمام فإن المدعو «عبد الغني» قد قتل خلال الساعات الأولى من الانقلاب أثناء فترة المقاومة التي أبداها الإمام ومؤيدوه. وبناء على ما ذكره جلالة الإمام فإن عبد الغني هو نفسه الشخص الذي كان على اتصال دائم بالسفارة المصرية في صنعاء[٢٣].

ومن الواضح أن انقلاب عام ١٩٦٢ م في اليمن قد تم تخطيطه وإعداده مسبقاً من قبل الرئيس عبد الناصر رئيس جمهورية مصر. بل إن القاهرة نفسها تصرفت قبل وبعد الانقلاب بطريقة تشير إلى أنها كانت وراء الحركة وأنها هي التي خطّطت لها[٢٤] والنقاط التالية تدعم هذا الاستنتاج:

١ ـ استغل الرئيس عبد الناصر عملية دخول كل من اليمن ومصر في اتحاد فبراير ١٩٥٨ م، ليبدأ في تلقين الأفكار والمبادىء الحزبية للطلبة العسكريين اليمنيين الذين كانوا يتدربون في مصر كجزء من الاتفاقيات المتبادلة بين البلدين.

٢ ـ في خريف عام ١٩٥٩ م، بدأ الرئيس عبد الناصر في اختيار الأشخاص الذين سيكونون بمثابة المنفذين لخطته الرامية للإطاحة بالملكية في اليمن واستبدالها بنظام حكم جمهوري.

٣ ـ في ديسمبر عام ١٩٦١ أذيع نداء من راديو القاهرة يدعو للقيام بثورة في اليمن الشمالي.

٤ ـ في الرابع والخامس من شهر يناير عام ١٩٦٢ م، أعلن راديو القاهرة أن مصر تعمل من أجل التوفيق بين الأهداف الوطنية الرامية لتحرير اليمن وعدن ومحمياتها.

٥ ـ أعطت القاهرة الفرصة لليمنيين المناوئين للملكية للتحدث من خلال محطة إذاعة «صوت العرب» بالقاهرة.

٦ ـ في ١٩ سبتمبر عام ١٩٦٢ م، وهو اليوم الذي توفي فيه الإمام أحمد، ورد حديث في محطة «صوت العرب» بالقاهرة يشير إلى الثورة القادمة في اليمن والتي من خلالها ـ حسب قول الإذاعة ـ «ستتم معرفة المشاعر الحقيقية للشعب تجاه الإمام»[٢٥].

وبالفعل، وقع الانقلاب بعد ثمانية أيام فقط من إعلان إذاعة «صوت العرب» عن الثورة القادمة. وبالإضافة إلى ذلك أثبت الإمام البدر تورط المصريين المبكر بقوله:

«كان عبد الناصر يعمل لتحقيق هذا الهدف (الإطاحة بالإمامة في اليمن). وعلى أية حال فقد بدأ يتحرك في هذا الاتجاه عام ١٩٦٠ وخصوصاً بعد رفضي عرضه للتعاون معه في الإطاحة بنظام الحكم السعودي كخطوة تجاه السيطرة على شبه الجزيرة العربية. ومع ذلك فإن عملية غسيل الدماغ التي أجريت لليمنيين من رجال الجيش والشباب قد تمت من قبل المركز الإسلامي في القاهرة الذي كان يديره آنذاك الرئيس الراحل أنور السادات. فقد تولى هذا المركز مهمة القيام بالاتصالات السرية مع اليمنيين داخل وخارج اليمن تحت شعارات إسلامية عديدة. وفي الفترة نفسها لعب عبد الرحمن البيضاني، وهو مصري أصلاً ومتزوج من أخت زوجة السادات، لعب دوراً أساسياً في هذا الاتجاه، وأعني بذلك عملية غسيل الدماغ لليمنيين»[٢٦].

كما أكد الإمام البدر دور السفارة المصرية في صنعاء في التعاون مع المتمردين والتخطيط للانقلاب[٢٧]. ومما يزيد الأمر تأكيداً ما أثبتته الأحداث فيما بعد عندما تورط عدد من أعضاء السفارة المصرية بصنعاء في عملية الانقلاب مباشرة بعد أن بدأ المتمردون في قصف القصر الملكي بالقنابل. فقد ساعدت البعثة العسكرية في صنعاء في تشغيل بعض العربات المدرعة السوفييتية[٢٨]. وفي الوقت نفسه أكد الإمام نفسه على أنه في وقت مبكر من صباح اليوم التالي لعملية الانقلاب، وخلال فترة الـ ٢٤ ساعة التي استغرقها هجومه المضاد للمتمردين، شاهد جلالته ومؤيدوه طائرات عمودية تحط بالقرب من القصر الملكي وبجوار مطار صنعاء. وقد فسر جلالته ذلك على أنه يعني أن هذه الطائرات العمودية كانت على متن سفن رست قرب أحد الشواطىء اليمنية أو أنها قد جمعت أجزاؤها داخل السفارة المصرية في صنعاء[٢٩].

إن جميع هذه الحقائق لا تترك أدنى ريب في أن مصر قد تورَّطت في الانقلاب، وكانت تعدّ نفسها للتدخل لصالح نظام الحكم الجمهوري. وعلى أية حال فإن المغامرة المصرية لم تنتهِ بوقوع الانقلاب وإنما استمرت حتى بعد ظهور الإمام محمد البدر الحاكم الشرعي لليمن مرة أخرى في بداية شهر أكتوبر ١٩٦٢ م في شمال اليمن وإعلانه بأنه سيقاتل لاستعادة عرشه. ففي أوائل أكتوبر ١٩٦٢ م، أرسل الرئيس عبد الناصر إلى اليمن مظليين وأجهزة عسكرية، كما بدأت السفن المصرية ترسو في حوض السفن التابع لميناء الحديدة حاملة الدبابات والأسلحة والذخيرة والضباط والجنود[٣٠]. وقد كان هذا الأمر موضع نقاش بين الكاتب ومعالي السيد/ محمود رياض الذي أشار إلى كتاب عنوانه «قصة ثورة ٢٣ يوليو: عبد الناصر والعرب» للكاتب أحمد حمروش.

فقد أوضح السيد حمروش بناء على ما ذكره السيد/ محمود رياض بأن التدخل المصري في اليمن بدأ بطائرتين وحوالى ٣٠٠ جندي مصري فقط. فإذا ما كانت الوقائع التي ذكرها حمروش صحيحة، فإنها تشير إلى أن عبد الناصر قد

أخطأ كثيراً في تقديره للثمن المترتب على تدخله في اليمن، وبذلك فإنه قد عمل بشكل متهوّر على توريط مصر في حرب مكلفة جداً لم يكن يتوقعها.

وهناك العديد من الناصريين الذين يدافعون عن موقف الرئيس عبد الناصر وذلك بقولهم: إن المسؤولية الرئيسية في قضية تدخل مصر في اليمن إنما تقع على عاتق الرئيس أنور السادات. والواقع أن الرئيس السادات في كتابه «البحث عن الذات» قد اعترف بأنه الشخص الأول الذي قام بتأييد الثورة اليمنية. كما اعترف بأنه هو الذي بادر إلى إقناع «المجلس الرئاسي بمصر» بضرورة تأييد ودعم الثورة اليمنية[٣١]. ولكن ذلك لا يعني إعفاء الرئيس عبد الناصر من مسؤوليته، فقد كان هو الرجل الأول المسؤول عن سياسة مصر الخارجية.

الجانب القانوني الدولي
لقرار التدخل المصري في اليمن

من الجدير بالذكر أن التدخل في شؤون الدول الأخرى، سواء على الصعيد العسكري أو الاقتصادي أو السياسي، يعدّ أمراً محظوراً وفقاً لأحكام ونظم القانون الدولي. ومنذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي تمّ إقرار عدد من المبادىء والاتفاقيات والمواثيق والقرارات التي تعارض التدخل وخصوصاً التدخل العسكري، وهو الأمر الذي لاقى على الأقل قبولاً ضمنياً من قبل معظم أمم العالم. فعلى سبيل المثال أكّد «مبدأ مونرو» الذي صدر في عام ١٨٢٣ م على أن العالم الجديد لا بد أن يتحرر من التدخل. وفي عام ١٩٣٣ م تمّ تبنّي مبدأ عدم التدخل في اتفاقية «مونتيفيديو» (البند ٨)[٣٢]. كما عززت منظمة الدول الأمريكية عام ١٩٤٨ م مبدأ عدم التدخل ضمن البنود ١٥ و١٦ و١٧ من ميثاق بوجوتا لمنظمة الدول الأمريكية. وفي عام ١٩٦٥ م نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٣١ (٢٠) على ما يلي:

(ليس لأي دولة الحق في التدخل سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو غير

مباشرة ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى. وبالتالي فإنه يتم إدانة كل من التدخل المسلح وجميع أشكال التدخل ضد شخصية الدولة أو ضد مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية)[٣٣].

إن المبدأ التقليدي لعدم التدخل وكما طورته الشعوب الغربية يتصف بعدد من الاستثناءات.

فهناك إجماع تقريبي على أن هذه الاستثناءات تشمل:

أ ـ التدخل بدعوة من حكومة البلاد الشرعية أو تدخل مضاد.

ب ـ أن يكون التدخل بدعوة من الثوار.

جـ ـ تدخل لحماية مواطني الدولة المعنية وممتلكاتها والأجانب الآخرين من خطر واضح.

د ـ تدخل إنساني لحماية عامة الشعب في دولة ما أو أقلية معنية بنفس الدولة من انتهاكات لحقوقها الإنسانية.

هـ ـ التدخل وفقاً لاتفاقية مبرمة.

وعلى أساس هذه الجوانب والمبادىء المعترف بها دولياً بإمكاننا تحليل المضامين والأبعاد القانونية والمعنوية للتدخل المصري في اليمن الشمالي. ففي طرحه لسبب تدخل الرئيس عبد الناصر في اليمن كتب الكاتب الأمريكي روبرت ستوكي تحليلاً جيداً قال فيه:

«لقد فشلت بشكل ذريع جهود الرئيس عبد الناصر من أجل ممارسة نوع من السيطرة على السياسات الخارجية لجميع الدول العربية التي تدخل ضمن نطاق اهتمامات مصر. وبناء عليه فقد تعهد بشكل علني بتدمير الأنظمة الملكية العربية القائمة. فلقد تخلّت سوريا عن اتحادها مع مصر وانضمت إلى العراق في رفض الاعتراف بزعامة القاهرة لجناح اليسار العربي. لقد كان لعبد الناصر علاقات جيدة داخل العالم العربي مع حكومة الجزائر الجديدة فقط وكان يحتاج

كثيراً إلى بعض من النجاح على الصعيد الخارجي لاسترداد هيبته. لذا، بدا له أن اليمن تعد فرصة سانحة لتوكيد زعامته من جديد وتوجيه لطمة إلى الأنظمة الملكية والرجعية وتشكيل مجتمع يمني جديد على غرار المجتمع المصري، وكل ذلك مقابل جهد أو تكلفة بسيطة[٣٤].

ومن جهة أخرى، أكد الاستنتاج نفسه معالي السيد/ محمود رياض الذي أكد هذا التقييم مشيراً إلى وضع الشؤون العربية ـ المصرية في تلك الآونة. وفي تقدير السيد/ محمود رياض أنه عندما وقعت الثورة اليمنية عام **١٩٦٢** م كانت مصر تعاني من صدمة وإحباط نتيجة للتدهور الذي وصلت إليه العلاقات المصرية ـ العربية وانهيار الاتحاد المصري ـ السوري، وربما كان هذا عاملاً هاماً في القرار الذي اتخذه الرئيس عبد الناصر للتدخل في اليمن.

وهكذا، يبدو أن قرار الرئيس عبد الناصر بالتدخل في اليمن إنما كان نتاج آمال تم إدراكها على نحوٍ خاطىء، كانت تهدف لإعادة مكانة مصر كزعيمة لليسار العربي أكثر من كونه تقديراً للعواقب المترتبة على سياساته في اليمن وبدون الأخذ في الاعتبار لحقائق الأوضاع والسياسات اليمنية. وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على أن الرئيس عبد الناصر كان توّاقاً لتحقيق مكاسب سياسية شخصية من وراء تدخله في اليمن. وتؤكد ذلك حساباته الخاطئة التي وضعها في الاعتبار ودفع من جرائها ثمناً باهظاً لمدة خمس سنوات (**١٩٦٢** ـ **١٩٦٧** م) على شكل تكاليف اقتصادية وعسكرية كان من الممكن انفاقها بطريقة أخرى في مجال التنمية المصرية، وعلى شكل تكاليف سياسية في ما يتصل بمكانته داخل العالم العربي.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد ألحق التدخل العسكري المصري في اليمن، دون شك، الضرر بالجيش المصري وساهم في إضعاف معنوياته[٣٥]. وخلال خمس سنوات من القتال المرير في اليمن، فقد الجيش المصري حوالي **٢٦,٠٠٠** ضابط وجندي من خيرة ضباطه ورجاله المجندين.

ومن الجدير بالذكر أنه لا بدّ من وضع خط فاصل دقيق بين الدعم الحيوي والسيطرة الكاملة. فالواقع أنه قد تمت السيطرة الكاملة على انقلاب عام ١٩٦٢ م من قبل مصر، ولولا ذلك للقي الانقلاب فشلاً ذريعاً، وربما لم يتم حتى الإقدام على المحاولة دون الدعم المصري. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن للمرء أن يستنتج بأن الرئيس عبد الناصر تدخل في شؤون اليمن الداخلية على النقيض مما تقره وتحكم به مبادىء القانون الدولي المعترف بها.

فقد بدأت السفن المصرية تصل إلى ميناء الحديدة محملة بالجنود والعتاد المقدم لنظام الحكم الجمهوري الجديد في اليمن بالفعل اعتباراً من ١ أكتوبر ١٩٦٢ م، أي بعد خمسة أيام فقط من وقوع الانقلاب، وهذا يدل على أنها قد أبحرت من الشواطىء المصرية قبل ذلك بفترة زمنية كافية[٣٦]. وهذا بالإضافة إلى أن أفراد البعثة العسكرية المصرية قد ساعدوا الجنود المتمردين عن طريق تشغيل العربات العسكرية السوفييتية الصنع سراً من أجل إنجاح محاولة الانقلاب. ومما لا شك فيه أن كل هذه الدلائل تشير إلى أن الرئيس عبد الناصر قد كان على علم مسبق بالانقلاب وكان يبيت النية سلفاً للتدخل.

وقد تلى ذلك في ١٠ نوفمبر من عام ١٩٦٢ م، توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين مصر واليمن الشمالي[٣٧]. وقد ألزمت هذه الاتفاقية الرئيس عبد الناصر فيما بعد بزيادة عدد جنوده في اليمن حيث وصل هذا العدد إلى ٤٠,٠٠٠ جندي بكامل أسلحتهم في عام ١٩٦٤ م[٣٨]. وقد كانت تلك الزيادة ضرورية بسبب مقاومة الملكيين القوية من جانب مؤيدي الإمام السابق. وفي غضون ذلك بدأت هذه المقاومة غير المتوقعة في تقويض معنويات الجنود المصريين بصورة جوهرية، الأمر الذي دعا الرئيس عبد الناصر للقيام في أبريل عام ١٩٦٤ م بزيارة لليمن من أجل دعم معنويات جنوده[٣٩].

وعلى أية حال، فقد أصبح واضحاً في تلك الفترة بأن حالة الركود والجمود في الموقف قد بدأت تظهر إلى حيز الوجود، وأن حرباً أهلية ضروساً كانت تدور رحاها في البلاد. فقد كانت القوات المصرية مسيطرة على المدن

والضواحي الرئيسية فقط، إلا أنها لم تتمكن من إلحاق الهزيمة بقوات الملكيين والسيطرة على القرى والمناطق النائية التي كانت في جلها موالية للإمام السابق وأتباعه.

القانون الدولي وشروط إدارة دفة القتال

بالإضافة إلى قرار مصر بالتدخل في اليمن فإن تصرفاتها خلال مسار الحرب الأهلية اليمنية يمكن أيضاً أن توضع قيد الفحص والدراسة، وذلك على ضوء القانون الدولي ومبادئه.

ففي هذا الصدد، تبنّى مؤتمر السلام الأوّل في لاهاي عام ١٨٩٩ م أحكاماً وأنظمة تتعلق بالأسلوب الذي يمكن أن يتبع في إدارة دفة القتال على نحو قانوني[٤٠]. وفي عام ١٩٠٧ م تبنّى مؤتمر السلام الثاني في لاهاي أيضاً أحكاماً وأنظمة إضافية وخصوصاً في ما يتعلق بالقصف الجوي[٤١].

وقد أعقب تلك الأحكام والأنظمة التي ما زالت سارية المفعول حتى يومنا هذا، مؤتمر جنيف عام ١٩٤٩ م الذي سلم بأن الحرب تعتبر أمراً محتوماً؛ وبناء عليه فقد اتخذ أسلوباً واقعياً وعملياً حيالها ونتج عنه ما يسمى بـ «قانون القوات المسلّحة» الذي يهدف إلى تنظيم معايير إدارة القتال.

وفي عام ١٩٦٩ م قامت الأمم المتحدة بالتعاون مع لجان الصليب الأحمر الدولية بالتأكيد من جديد على جوانب القانون الدولي المتعلقة بتنظيم الصراع المسلح، وذلك لتوفير ضمانات أكبر للأشخاص الذين يتحتم حمايتهم وبشكل خاص المدنيين[٤٢]. وفي العام نفسه تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة على نحو إجماعي القرار رقم ٢٤٤٤ الذي يقر المبادىء المحددة التالية:

١ ـ إن حق الأطراف الداخلة في صراع ما بأن تتخذ أساليب متعددة لإلحاق الضرر بالعدو إنما هو ذو ضوابط وليس مفتوحاً بلا حدود.

٢ ـ يحظر شن هجوم ضد المدنيين في حد ذاتهم.

٣ ـ يجب أن يكون هناك تمييز في جميع الأوقات بين الأشخاص الذين لهم دور في الأعمال القتالية والمدنيين بشكل يجنب الأخيرين التعرض للخطر قدر الإمكان[٤٣].

ومن الجدير بالذكر أن الجمعية العامة تبنّت في اجتماعاتها اللاحقة كثيراً من القرارات بهذا الشأن مثل قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٧٥ تحت عنوان «القرار الخاص بحماية المدنيين». وكافة هذه الإجراءات عملت على توكيد الغرض الأساسي من (بروتوكول) جنيف الصادر في عام ١٩٢٥ م. ويعدّ هذا البروتوكول أول وأهم وثيقة تنظّم سير القتال وقابلة للتطبيق على تصرف مصر وسلوكها كطرف في القتال خلال الحرب الأهلية اليمنية. فلقد حرّم هذا البروتوكول الاستخدام العسكري للغازات الخانقة أو السامة أو أي غازات أخرى، ومن تطبيق الطرق البكتيريولوجية في الحروب[٤٤].

فما إن أصبحت مصر طرفاً رئيسياً في القتال الدائر في اليمن إلاّ واتسمت أساليبها القتالية بتعارض كبير وبشكل متزايد مع مبادىء القانون الدولي. فعلى سبيل المثال شرعت مصر في إبادة بقية أفراد العائلة المالكة اليمنية من أجل حماية نظام الحكم الجمهوري الجديد في اليمن، وكانت إحدى الوسائل المتبعة في تحقيق ذلك هي رصد جوائز مالية تصل الجائزة الواحدة منها إلى مبلغ ألف وخمسمائة جنيه مصري (١٥٠٠ جنيه مصري) لكل من يقتل أو يقبض على أحد أفراد العائلة المالكة[٤٥]. وفي غضون ذلك، كان المصريون يقومون بقصف عشوائي لأتباع الملكية داخل اليمن، وبتدمير القرى البعيدة عن مواطن القتال، مما أسفر عن مقتل المئات من المدنيين العزّل، وتسببوا في إرغام الآلاف الآخرين على النزوح والعيش تحت الأشجار أو داخل الكهوف دون أن يتوفر لهم القدر الكافي من الغذاء أو تكون لديهم الفرصة للعناية بالمحاصيل[٤٦]. كما استخدم المصريون قنابل النابالم لإبادة محاصيل القبائل الموالية للملكية، وذلك لتجويعهم ومن ثم إرغامهم على الخضوع والإذعان.

ومن الواضح أن إلحاق الإصابات بالمدنيين كاستراتيجية متعمّدة إنما هو أمر مناقض لمؤتمر جنيف والبروتوكول الذي نتج عنه.

انتهاكات القانون الدولي خارج حدود اليمن الشمالي

بالإضافة إلى الانتهاكات التي نوقشت آنفاً، عمدت القوات المصرية إلى توسيع نطاق القتال إلى ما وراء حدود اليمن الشمالي، وذلك عن طريق مهاجمة واحتلال أراضٍ في اليمن الجنوبي (محمية عدن آنذاك)، كما شنت هجمات جوية ضد مدن الحدود السعودية ـ اليمنية بخاصة نجران وجيزان[٤٧]. والواقع أن الرئيس المصري عبد الناصر قد أضاف بُعداً جديداً للتدخل والدور المصري في اليمن الشمالي عندما أمر بمهاجمة واحتلال أراضٍ يمنية جنوبية. أضف إلى ذلك إعلانه خلال زيارته لصنعاء في أبريل عام ١٩٦٤ م عن زيادة حجم المساعدة المصرية للثوريين في اليمن الجنوبية، وذلك بهدف طرد البريطانيين من عدن. ولقد اشتملت تلك المساعدة على تقديم الدعم للمجموعات الثورية المنشقة، وتأييد النشاطات اللاقانونية المختلفة مثل استخدام المتفجرات وإلقاء السجائر المتفجرة داخل أراضي اليمن الجنوبية[٤٨].

وعلى الرغم من أن الأساليب المصرية ربما تكون بالفعل قد ساعدت اليمن الجنوبية على كسب استقلالها عام ١٩٦٧ م، إلا أن مثل تلك النشاطات تُعدّ مع ذلك من وجهة نظر القانون الدولي لا أخلاقية وغير عادلة.

أما في ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، فقد بدأ قصف عبد الناصر للمملكة في نوفمبر عام ١٩٦٢ م، أي قبل ستة أشهر تقريباً من قرار المملكة بمساعدة الإمام السابق وأتباعه[٤٩]. وقد وصف ريتشارد بيستون مراسل صحيفة التايمز اللندنية الذي وصل إلى مدينة جيزان بعد ثلاث ساعات من قصفها في مايو عام ١٩٦٤ م، وضع المدينة وسكانها بما يلي: «. . . لقد هرب سكان

المدينة الذين يصل تعدادهم إلى حوالى ٣٠,٠٠٠ شخص إلى الشواطىء وانقطعت إمدادات المياه عنها تماماً»[٥٠].

ونتيجة لهجوم سابق وقع على مدينة أبها في ربيع عام ١٩٦٣، قتل ٣٦ مريضاً داخل مستشفى أبها[٥١]. وفي الواقع أنه من الصعب أن يدرك المرء أي غرض عسكري يمكن تحقيقه من وراء القيام بهجمات على المناطق المدنية في كل من جيزان وأبها ونجران، والتي تعدّ بدون أدنى شك أعمالاً مخالفة للأعراف والأحكام الدولية المتعلقة بإدارة دفة الحروب. والتحليل المنطقي لهذه الأعمال هو رغبة الرئيس عبد الناصر في خلق حالة من عدم الاستقرار داخل المملكة العربية السعودية وإرغام المملكة على إيقاف مساعداتها للملكيين، ومن المحتمل أيضاً للإطاحة بنظام الحكم في المملكة نفسها. ولكن أساليب الرئيس عبد الناصر لم تتوقف عند هذا الحد، فعندما أخفق أسلوب الهجوم الجوي على مدن المملكة العربية السعودية الحدودية في تحقيق أهدافه، لجأ الرئيس عبد الناصر إلى عنصر التخريب الذي تمثل في تدريب وتسريب مخربين يمنيين إلى داخل المملكة العربية السعودية. ومع حلول نهاية عام ١٩٦٦ م، نجح هؤلاء المخربون المدعومون من قبل مصر في تفجير عدد من القنابل داخل المملكة، بما في ذلك ثلاث عمليات تفجير في الرياض (العاصمة) وواحدة قرب مدينة الدمام بالمنطقة الشرقية[٥٢]. وفي أوائل عام ١٩٦٧ م، تم إرسال مجموعة أخرى من المخربين إلى المملكة في محاولة لاغتيال جلالة المغفور له الملك فيصل. وقد أوكلت إلى هذه المجموعة مهمة زرع متفجرات تحت الجسر الذي كان من المقرر أن يمرّ من فوقه الملك، إلا أن المخربين فشلوا وتمّ القبض عليهم، واعترفوا بالتخطيط للقيام بأعمال تخريبية وبأنهم كانوا مرسلين من جانب مصر.

وخلال موسم حج عام ١٩٦٦ م، حاولت السفارة المصرية في جدة استغلال تلك المناسبة عن طريق زرع عدد من القنابل داخل المناطق التي تؤدى فيها شعائر الحج، إلا أن مشيئة الله حالت دون ذلك عندما اكتشفت سلطات

الأمن السعودية تلك المحاولة اللاإنسانية، وعلى إثرها مباشرة قام الملك الراحل فيصل بتفويض أحد مستشاريه السياسيين بتحذير السفير المصري بالمملكة، آنذاك، بأنه في حالة وضع أي قنبلة أو توزيع أي منشورات داخل الأماكن المقدسة فإن الحكومة السعودية ستقوم باتخاذ إجراء إنتقامي صارم ضد مصر(٥٣). وفي الواقع أن المصريين قد فوجئوا باكتشاف المملكة لهذه المحاولة لأنهم كانوا يعملون بسرية تامة وحذرين في كل تحركاتهم، وكانوا يستخدمون البريد الدبلوماسي والسيارات الدبلوماسية لتنفيذ مخطّطهم.

الاستنتاجات:

ليس هناك شك كبير في أن الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى وقوع انقلاب عام ١٩٦٢ م في اليمن الشمالي إنما كانت نتيجة لعدد من العوامل الداخلية التي تمثّلت في تخلف اليمن وعزلتها وتواجد جبهات المعارضة المحلية، بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي تقدم شرحها والمتمثلة في اليمنيين المقيمين في الخارج، والنفوذ المصري، والتأثير السوفييتي داخل اليمن وخارجها.

وفي الوقت نفسه، فإن عملية اغتيال الإمام يحيى عام ١٩٤٨ م والاستيلاء على السلطة لوقت قصير في أعقاب وفاته، والمحاولة الانقلابية عام ١٩٥٥ م ضد الإمام أحمد، وأخيراً محاولة الاغتيال التي وقعت ضده عام ١٩٦١ م، كلها تشير إلى عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته اليمن فيما قبل انقلاب عام ١٩٦٢ م وإلى استياء اليمنيين أنفسهم من أوضاع البلاد الداخلية وعزلة اليمن. وعلى الرغم من أن الشعب اليمني وعدداً آخر من الدول العربية وغير العربية كانوا ينظرون إلى خلافة الإمام محمد البدر عام ١٩٦٢ م، المعروف بعقليته المتفتّحة، على أنها خطوة واعدة تجاه تحديث البلاد ووضع حد لعزلتها، إلا أن الإمام الجديد لم يستطع تحقيق أي شيء، حيث تمت عملية الإطاحة بعد ثمانية أيام فقط من بداية تسلّمه للحكم.

ومن جهة أخرى، يبدو أن التدخل العسكري المصري في اليمن كان

مسؤولاً إلى حد بعيد عن اندلاع الحرب الأهلية اليمنية. فلقد تم هذا التدخل بناء على خطأ فادح في حسابات الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي توقّع انتصاراً سهلاً في اليمن. وحين واجه مقاومة شديدة من قبل الإمام السابق ومؤيديه، اضطر عبد الناصر إلى زيادة عدد جنوده يوماً بعد يوم. وفي خلال ذلك الوقت، أفضى تصميم عبد الناصر لكسب حرب «غير رابحة»، مقابل أي ثمن وبصرف النظر عن النواحي الإنسانية، إلى انتهاك القوانين والنظم والأعراف الدولية المتعلقة بإدارة الحروب. فعلى سبيل المثال، قام في عام ١٩٦٤ م بإرسال المشير عبد الحكيم عامر إلى اليمن في محاولة لإبادة القبائل المؤيدة للإمام السابق (الملكيين) والقضاء عليها. وقد استمر عامر لمدة ثلاثة أشهر تقريباً في الإشراف شخصياً على سلسلة من العمليات العسكرية التي أصبحت تعرف فيما بعد «بهجوم رمضان» لتزامن وقوعها مع شهر رمضان المبارك(٥٤). وقد نجح هجوم رمضان على نحو جزئي حيث أصبحت نصف البلاد تحت سيطرة الجمهوريين.

وحيال ٨٠,٠٠٠ جندي مصري مدجّجين بالأسلحة والعتاد بما في ذلك الدبابات والطائرات، لم يجد الملكيون المدرّبون تدريباً عادياً والمجهزون بأسلحة خفيفة، مفرّاً من التحول إلى أساليب حرب العصابات، ولقد ساعدهم على ذلك معرفتهم بتضاريس البلاد بصورة جيدة مما مكنهم من مراوغة الجنود المصريين ونصب الكمائن لهم بصفة مستمرة عن طريق زرع الألغام في الطرق الرئيسية واتباع أسلوب «أضرب وأهرب» على المراكز المصرية ـ اليمنية الجمهورية المعزولة(٥٥). لقد كان هذا الوضع يشبه إلى حد كبير وضع الأفغان المجاهدين ضد الغزو السوفييتي لبلادهم. فالمصريون مثلهم مثل السوفييت اليوم، حاولوا الرد باتّباع أسلوب وسياسة إتلاف الممتلكات والأراضي عن طريق استخدام الغازات السامة والمحرقة دون أي تمييز.

وعلاوة على ذلك، تمكّن الرئيس عبد الناصر خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ م من السيطرة تماماً على اليمن الشمالي ومقدرات الشعب

اليمني. فبعد أن كانت البلاد وقادتها في أعقاب الانقلاب العسكري شريكاً لعبد الناصر في مخططاته، أصبحت دولة تابعة لمصر تسيّرها كما تشاء وتخضع لاحتلال عسكري مصري. فقد كان عبد الناصر ورجاله في اليمن إبان الفترة من عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ م هم حكام البلاد الحقيقيون، لدرجة أنه جاءت فترة قام فيها الرئيس عبد الناصر بسجن عدد كبير من أعضاء الحكومة اليمنية بالقاهرة(٥٦).

ومما لا شك فيه أن الوضع في اليمن الشمالي قد شكل مشكلة خطيرة بالنسبة للرئيس عبد الناصر. كما أن قراره وأوامره بمهاجمة الحدود السعودية إنما كانت تعني بأنه للمرة الأولى خلال العشر سنوات التي مرت على حكمه كرئيس لمصر يتخذ قراراً بشن هجوم عسكري ضد دولة عربية، وكان تبريره لمثل هذا العمل هو أنه كان يسعى لمساعدة القوى التقدمية في اليمن.

إن تدخل مصر في اليمن وهجومها على الحدود السعودية قد أزعج العديد من الدول العربية وبشكل خاص سوريا والأردن والعراق. ورداً على ذلك عبرت هذه الدول عن عزمها على منع عبد الناصر من توسيع دائرة سلطته في جميع أنحاء المنطقة. ومع أن السوريين اعترفوا في وقت مبكر بالنظام الجمهوري الجديد،أي في نهاية شهر نوفمبر من عام ١٩٦٢ م، إلا أنهم بدأوا يصفون السلال وهو رئيس الجمهورية العربية اليمنية على أنه أداة في يد عبد الناصر.

كما فسر السوريون والأردنيون حركة عبد الناصر في اليمن على أنها الخطوة الأولى في خطته الرامية إلى احتلال المملكة العربية السعودية. واعتبروا التهديد الموجّه للمملكة العربية السعودية بمثابة نذير بتهديد مماثل لكل من سوريا والأردن. ومن هذا المنطلق بادر الملك الأردني حسين إلى إرسال خبراء عسكريين لتدريب قوات الملكيين اليمنيين على عمليات زرع الألغام، وحرب العصابات، واستخدام المدفعية الخفيفة. وفي مناقشة دارت بين الرئيس عبد الناصر مع مراسل نشرة «فورين ريبورتز بوليتن»(٥٧) في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٢ م، لم يُبدِ الرئيس اهتماماً كبيراً حيال موقف الأردن وإنما اعترف بأن سياسة مصر تهدف

إلى تأييد القوى التقدمية في جميع أنحاء العالم العربي، ولذا فإنه سيكون ملزماً بمساعدة الثورة اليمنية ضد المحاولة الهادفة لإعادة إحياء نظام الإمامة.

كما أضاف عبد الناصر قائلاً: «وبالتأكيد فإنه ليس سراً أن القوات (المصرية) هي التي تقاتل في اليمن وأن القوات المصرية هي التي تمسك بزمام أمور اليمن كافة».

ثم قال عبد الناصر بعد ذلك في تبجّح ومباهاة لمراسل النشرة: «. . إذا كان لا بدّ من اتخاذ مزيد من الإجراءات فإن القوات المصرية تستطيع الوصول إلى جدة ميناء السعودية البحري خلال ٢٤ ساعة فقط كما أنها (القوات المصرية) تملك لوائي مظلات يمكن إنزالهما على أراضي المملكة العربية السعودية خلال ساعتين».

كما أكد عبد الناصر للمراسل على نحو أكثر وضوحاً قائلاً إنه:

«. . . يستطيع إثارة البلبلة وعدم الاستقرار في كافة أرجاء المملكة العربية السعودية في جميع أنحاء جدّة وفي المنطقة الشرقية وفي الشمال وكل ما يتطلبه الأمر هو قيام راديو القاهرة بطلب تنظيم مظاهرات وقيام أعمال شغب في المدن، حيث إنه (حسب قوله) يتم الاستماع إلى راديو القاهرة على نطاق واسع في المملكة العربية السعودية».

وعموماً، فإن كافة العوامل المختلفة التي نوقشت وحللت آنفاً ساهمت بدرجات مختلفة في اندلاع الحرب الأهلية اليمنية التي دامت لمدة ثماني سنوات (١٩٦٢ ـ ١٩٧٠ م)، والتي كانت في حد ذاتها، قبل كل شيء، صراعاً مسلحاً بين الجانبين الملكي والجمهوري في اليمن، فالطرف الأول كان مدعَّماً من قبل المملكة العربية السعودية عن طريق المساعدة المعنوية والمالية والمؤ ن والأسلحة الخفيفة. أما الطرف الثاني فقد كان مدعماً عن طريق المساعدة المالية والقوات العسكرية المصرية. ومن الطبيعي أنه لولا تدخل الرئيس عبد الناصر وقواته العسكرية، في اليمن لكان بالإمكان الحيلولة دون وقوع أو

استمرارية تلك الحرب الأهلية اليمنية، ولتمكن اليمنيون من حل خلافاتهم الداخلية بأنفسهم. لقد كان تدخل عبد الناصر في اليمن خطأً فادحاً عاش ليندم عليه هو وأقرب مستشاريه السياسيين والعسكريين في يونيو عام ١٩٦٧.

أما حقيقة الأمر في هذا الصراع الدامي الذي استغرق مدة ثماني سنوات، فهي أنه على الرغم من الضريبة الباهظة التي دفعتها كافة أطرافه، سواء كان ذلك من ناحية الأرواح البشرية التي فقدت أو الموارد المالية التي أهدرت، فإنه ليس بإمكان أي طرف من الأطراف المعنية الادعاء بأنه قد حقق أي كسب من ورائها، وإنما خسر الجميع الشيء الكثير.

هوامش الفصل الثالث

(١) Manfred W. Wenner, **Modern Yemen. 1918 - 1966,** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1967), p. 35.

(٢) Hugh Scott, «The Yemen in 1937 - 38» **Journal of the Royal Central Asian Society.** Vol. XXVII, Part 1, (January, 1940), pp. 22 - 23.

(٣) J.E. Peterson, **Yemen: The Search for a Modern State** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1982), p. 172.

(٤) محمد صادق عقل وهيام أبو عافية: **أضواء على ثورة اليمن**، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر)، ص ٣١.

(٥) عقل وأبو عافية، ص ٢٥.

(٦) الدكتور سيد مصطفى سالم: **تكوين اليمن الحديث: اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨)**، الطبعة الثالثة (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، ص ٤٩٠ - ٤٩٥.

(٧) Edgar O'Ballance, **The War in Yemen** (Kondon: Faber and Faber, 1971), p. 26.

(٨) George Lenczowski, **The Middle East in World Affairs,** 4th ed. (Ithaca: Cornell University Press. 1980), p. 623; Eric Macro, **Yemen and the Western World Since 1571** (New York, Washington: Praeger), p. 124.

(٩) انظر نص المقابلة مع السيد/ محمود رياض، ملحق رقم (٥)، سؤال وجواب رقم (٣).

(١٠) اللواء عبدالله الجزيلان: **التاريخ السري للثورة اليمنية**، الطبعة الثانية، (القاهرة، مكتبة مدبولي، فبراير ١٩٧٩)، ص ١٢ - ١٥.

(١١) الجزيلان، ص ١٣.

(١٢) الجزيلان، ص ١٦.

(١٣) Lt. Col. Harold Jacob, «The Kingdom of the Yemen: Its place in the Comity of Nations», **The Gortus Society,** Vol. 18 (London, 1932), pp. 133 - 134.

(١٤) الدكتور عدنان ترسيس: **اليمن وحضارة العرب**، (بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٦٢)، ص ١٦٣.

(١٥) الجزيلان، ص ١٦ - ١٧.

(١٦) انظر نص المقابلة مع الإمام محمد البدر، ملحق رقم (٢)، سؤال وجواب رقم (٢).

(١٧) Robin Bidwell, **The Two Yemens** (Boulder, Colorado: Westview press, 1983), p. 114.

(١٨) Abbas Faroughy, **Introducing Yemen** (New York: Orientalia, 1947), pp. 65 - 67.

(١٩) Sudney Nettleton Fisher, **The Middle East: A History** (New York: knopf, 1959), p. 545.

(٢٠) J. Heyworth-Dunne, «The Yemen», **Middle Eastern Affairs,** Vol. Ix No.2, (February 1985), p. 58.

(٢١) R.B. Serjeant,«The Two Yemens: Historical Perspectives and Present Attitudes», **Asian Affairs,** Vol 60, Part 1 (February, 1973), pp. 3 - 16.

(٢٢) مقابلة مع جلالة الإمام محمد البدر، بريطانيا، ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ م، الملحق رقم (٢)، سؤال وجواب رقم (٤). انظر أيضاً الجزيلان.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) Wenner, **Modern Yemen. 1918 - 1966,** (Baltimor: Johns Hopkins University Press, 1967), p. 195.

(٢٥) Harold Ingrams, **The Yemen** (New York: Praeger, 1964), pp. 164 - 169.

(٢٦) مقابلة مع جلالة الإمام محمد البدر، بريطانيا، ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ م، ملحق رقم (٢)، سؤال وجواب رقم (١).

(٢٧) المصدر نفسه، سؤال وجواب رقم (٢).

(٢٨) Edgar O'Ballance, **The War in Yemen** (London: Faber and Faber, 1971), p. 67.

(٢٩) مقابلة مع جلالة الإمام محمد البدر، بريطانيا، ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ م، ملحق رقم (٢)، سؤال وجواب رقم (٣).

(٣٠) أوبالانس، ص ١٦٩. O'Ballance p. 169.

(٣١) Anwar al-Sadat, **In Search of Identity** (New York: Harper Colophon Books, 1978), p. 162.

(٣٢) William B. O'Brien, **U.S. Military Intervention: Law and Morality** (Beverly Hills: Sage Publications, 1979: The CEnter for Strategic and International Studies, Georgetown University, The Washington papers, Number 68) p. 9. Also see Convention on Rights and Duties of States, December 26, 1933, 49 Stat. 3097, T.S. No. 881, 165 L.N.T.S. 19.

(٣٣) Quoted in O'Brien, p. 18. See also declaration on the Inadmissibility of Intervention in the Domestic Affairs of States and the Protection of Independence and Sovereignty, G.A. Res. 2131, 20 U.N. GAOR Supp. (No. 14) at 11, U.N. Doc. A /6014 (1966). Reprinted in 5 I.L.M. 374 (1966).

(٣٤) Robert W. Stookey, **Yemen: The Politics of Yemen Arab Republic** (Boulder, Colorado: Westview Press, 1978), pp 231 - 232.

(٣٥) مقابلة مع معالي السيد/ محمود رياض، القاهرة، ١١ نوفمبر ١٩٨٤ م، ملحق رقم (٥)، سؤال وجواب رقم (٢).

(٣٦) هارولد انجرامز، ص ١٣٠.

(٣٧) ونر، ص ١٩٥.

(٣٨) المرجع نفسه، ص ٢١٢.

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) نشرة القوات الجوية الأمريكية رقم ١١٠ ـ ٣١، ص ١ ـ ١٠.

(٤١) المرجع نفسه، ص ٥ ـ ١٠.

(٤٢) المرجع نفسه، ص ٥ ـ ٧.

(٤٣) المرجع نفسه.

(٤٤) المرجع نفسه، ص ٦ ـ ٣.

(٤٥) انجرامز، ص ١٣٢.

(٤٦) **The New Republic,** Vol. 149, August 3, 1963, p. 5.

(٤٧) Christopher J. McMullen, **Resolution of the Yemen Crisis, 1963: A Case Study in Mediation** (Washington, D.C.: Georgetown University Institute for the Study of Diplomacy, Edmund A. Walsh School of Foreign Service, 1980), p. 1.

(٤٨) **The New York Times,** May 13, 1964, p. 5.

(٤٩) بدأت المملكة العربية السعودية في مساعدة الإمام وأتباعه في شهر ابريل من عام ١٩٦٣ م، وكان ذلك بناء على الطلب الشخصي الرسمي الذي تقدم به الإمام محمد البدر وعدد من أمراء العائلة المالكة اليمنية لجلالة الملك سعود رحمه الله.

(٥٠) «The Times of London» as reported in **The New Republic,** vol. 149, August 3, 1963, p. 8.

(٥١) Robert Lacey, **The Kingdom** (New York: Harcourt Brace Jovanovich Publications, 1981), p. 246.

(٥٢) David Holden and Richard Johns, **The House of Saud** (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1981) p. 569.

(٥٣) مصدر سعودي موثوق.

(٥٤) أوبالانس، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٥٥) أوبالانس، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٥٦) مقابلة مع الإمام محمد البدر، بريطانيا، ٢١ ديسمبر ١٩٨٣، ملحق رقم (٢)، سؤال وجواب رقم (٩).

(٥٧) تعدّ هذه النشرة بمثابة نشرة خاصة وتقاريرها ذات تأثير كبير على شركات النفط العالمية. أصدرها في عام ١٩٥٧ كل من السيد/ هاري كيرن، وهو رجل أعمال أمريكي، والسيد/ سمير سوقي، وهو سياسي لبناني مخضرم. مقرها الحالي في العاصمة الأمريكية واشنطن، ويديرها السيد/ كيرن وابنه ناثانيال.

الفصل الرابع

الدور السعودي في الحرب الأهلية اليمنية

لقد كان الدور السعودي في الأزمة اليمنية مفروضاً في الأساس على المملكة نتيجة لتورط خارجي في الحرب الأهلية. فلقد حاولت المملكة في مستهل الأمر تحاشي التدخل في شؤون اليمن المحلية. ومع ذلك فإن سياستها النهائية حيال الوضع اليمني كانت محكومة بردة الفعل الناجمة عن التأييد المصري لنظام الحكم الجمهوري المعادي في صنعاء والتهديد الذي تم إدراكه والموجه من قبل عبد الناصر ومؤيديه في اليمن.

وفي الواقع، فإن الدور السعودي في المأزق اليمني ترجع جذوره إلى قضية التنافس العربي. فخلال الفترة الممتدة ما بين عامي **١٩٥٦ - ١٩٦٥** م انغمس العالم العربي في «حرب باردة» مريرة قسمته إلى معسكرين متميزين ذوي أيديولوجيات متعارضة.

فمن جهة، كانت الجمهوريات العربية التي تأسست وقامت من خلال الانقلابات العسكرية تنادي بالإيديولوجيات الثورية وتعتنق مبادىء الاشتراكية والوحدة العربية. لقد كان مبدأ الوحدة العربية مبنياً على أسس عنصرية عرقية ولغوية وثقافية، بالإضافة إلى شعارات رنانة تنادي - بغير واقعية - إلى وحدة شاملة بين الدول العربية. وبفضل قوة بلاده العسكرية، وشخصيته إلى حد كبير، أصبح الرئيس المصري جمال عبد الناصر القائد الفعلي لهذا المعسكر الثوري. وقد استغل عبد الناصر مكانته كرئيس لأكثر الدول تعداداً وتحضّراً في العالم العربي ليهيب بفكرة الاشتراكية العربية الشاملة التي تتبعها الجمهوريات العربية

الثورية، ووصفها بأنها هي طريق المستقبل العربي وأن جمهوريات مماثلة ستحل محل الأنظمة الملكية والجمهوريات العربية المحافظة، معللاً بأنها أنظمة تنطوي على «مفارقة تاريخية» وأن زمانها قد ولى ولم يعد لها مكان في العصر الحديث. كما أعلن الرئيس عبد الناصر بأن سياسة مصر الجديدة سترتكز على مبدأ «وحدة الأهداف» أي أن مصر لا تستطيع العمل إلا مع الدول الثورية الأخرى التي تشاركها أهدافها الرئيسية[١]. وخلال الفترة نفسها عمد الرئيس عبد الناصر إلى توسيع وزيادة حجم المساعدة المادية والمعنوية التي تقدمها مصر للحركات الراديكالية (المتطرفة) المختلفة في العالم العربي، وأصبحت القاهرة هي المركز الرئيسي لمعظم هذه المنظمات. وعلاوة على ذلك فقد بدأت إذاعة «صوت العرب» التي تنطلق من القاهرة في مهاجمة وتحذير أنظمة الحكم المحافظة من ثورات جماهيرية وشيكة.

وبالتالي فقد وجدت أنظمة الحكم العربية المحافظة نفسها في وضع دفاعي وبدأت تنظر إلى عبد الناصر والتقدميين من أمثاله بمثابة تهديد لكيانها، ولذلك فقد اضطرت معظم هذه الدول المحافظة بما في ذلك المملكة العربية السعودية والعراق (قبل عام ١٩٥٨ م) والأردن وتونس للوقوف إلى جانب القوى الغربية الرئيسية، ونعني بذلك الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، من أجل ردع عبد الناصر إن لم يكن لإيقافه عن مهاجمة وتهديد أنظمتها.

وتمثلت الأداة الرئيسية لحملة عبد الناصر الدعائية ضد القوى المحافظة (بالإضافة إلى آخرين ممن لم يستهوهـم اتجاه عبد الناصر السياسي مثل عبد الكريم قاسم في العراق) في برنامج «صوت العرب» المشهور والذي كان يبث برامجه من القاهرة. فلقد تأسس هذا البرنامج عام **١٩٥٣** م لتشجيع أسطورة القومية العربية ووضع المعيار الذي يمكن للشعوب بواسطته من كشف «الأعداء الامبرياليين الموجودين وسطنا» على حد تعبير عبد الناصر[٢]. وقد رافقت حملة عبد الناصر الدعائية بناء القوات المسلحة المصرية، وذلك كعنصر هام في دفع وتحقيق أهدافه السياسية. وابتداء من عام **١٩٥٥** م زاد عبد الناصر من حجم

المخصصات المالية للقوات المسلحة المصرية[٣].

إن اعتقاد الرئيس عبد الناصر المتمثل في إمكانية تحقيق الوحدة العربية الشاملة كان مبنياً على عدة عناصر هي: وجود الجامعة العربية، الاتحاد المصري ـ السوري الذي عقد في عام ١٩٥٨ م ومشاركة اليمن في ذلك الاتحاد، ثم الاتحاد الذي تم فيما بعد بين العراق والأردن عام ١٩٥٨. فمجمل هذه العناصر شجعت الرئيس عبد الناصر على المضي قدماً في دعوته للوحدة العربية ومعتقداً بأن بإمكانه تحقيق حلمه «زعامة الأمة العربية»، إلا أن هذا الحلم قد واجه العديد من العوائق التي من بينها أنظمة الحكم السياسية المختلفة إلى حد بعيد، والعداوات الشخصية القائمة بين القادة العرب. ويماثل هذه العوائق أهمية الافتقار الكبير إلى المشاركة السياسية والوعي السياسي لدى الجماهير العربية. فعلى سبيل المثال كانت نسبة الوعي الشعبي الفعلي، على الصعيد السياسي، تجاه فكرة القومية العربية تتراوح من دولة عربية إلى أخرى على النحو التالي: نسبة ٢٠ ـ ٢٥٪ في مصر ولبنان وسوريا، ونسبة ١٠ ـ ١٥٪ في الأردن والعراق، ونسبة ٣ ـ ٤٪ في السودان، ونسبة مئوية صغيرة جداً في المملكة العربية السعودية واليمن ودول الخليج الأخرى[٤].

إن هناك الكثير من السياسيين العرب الموالين للسياسة الناصرية ممن يرون بأن عبد الناصر لم يحاول قط تحقيق الوحدة التامة والكلية بين الدول العربية، وأنه كان مهتماً فقط، وكان يشعر بالقلق حيال الشؤون العربية الأمنية. إلا أن هذا الرأي يمكن دحضه من خلال كلمات الرئيس عبد الناصر نفسه للكاتب والصحفي جون لاكوتور:

«إن لدي تصوراً معيناً لحدود الأمة العربية. وإنني لا أعتبر هذا التصور أمراً مستقبلياً لأنني أفكر وأتصرف وكأنه موجود فعلاً. إن هذه الحدود التي أتصورها إنما تنتهي حيث لا تجد دعايتي أي صدى، أما ما وراء ذلك فإن شيئاً آخر يبدأ وهو العالم الخارجي الذي لا يعنيني»[٥].

إن أقوال عبد الناصر هذه هي التي أوحت باتجاهه السياسي الطموح والمتعطش للشهرة والمجد، وهي التي أرغمت الدول العربية المحافظة على الاعتقاد بصورة راسخة بأن دوافع عبد الناصر كانت تمثل في حد ذاتها «امبريالية مصرية» وليست في واقعها حركة «تحرير وطنية». وفي الوقت نفسه، اعتبرت هذه الأنظمة المحافظة نشاطاته وتحركاته كنوع من التدخل في شؤونها الداخلية، ومن هذا المنطلق لم يكن أمامها من خيار سوى الاتحاد مع بعضها البعض وتنسيق سياساتها الخارجية. ولتحقيق هذا الغرض أنهت كل من المملكة العربية السعودية والأردن والعراق خلافاتها السياسية وتوصلت إلى عقد مصالحة بينها في شهر يونيو ١٩٥٧ م، كما أعلن نظاما الحكم الهاشمي في كل من العراق والأردن عن اندماجهما وذلك في نهاية شهر فبراير ١٩٥٨ م[٦]. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى مثل لبنان فقد فضلت البقاء على الحياد. أما اليمن الشمالي، والتي كانت آنذاك تحت حكم الإمام أحمد، فقد آثرت الانضمام إلى اتحاد الدول العربية المتحدة في محاولة منها لتفادي نقد عبد الناصر ووسائله الدعائية.

وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر التنافس بين قادة الدول العربية حتى بعد حدوث تغييرات جوهرية على أنظمة الحكم السياسية. ففي ١٤ يونيو ١٩٥٨ م، على سبيل المثال، وقع انقلاب في العراق أطاح بالملكية وأحل محلها نظاماً جمهورياً بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم. إلا أنه حتى هذا النظام الجمهوري التقدمي الجديد لم يستطع التعايش بسلام مع عبد الناصر وشخصيته المهيمنة، ووجد البلدان نفسيهما في نزاع وصراع مع بداية عام ١٩٥٩ م[٧]. وقد ساهم في ذلك الصراع سببان رئيسيان:

الأول، أن كلًّا من البلدين أكد بشكل ملحوظ على مصالحه القومية التي كانت في حقيقتها مختلفة ومتعددة وأقوى من الشعارات الجماهيرية الخاصة بالوحدة العربية[٨].

الثاني، أنه بينما كانت مصر تتوقع تولي زعامة الحركة الوحدوية العربية،

كان القوميون العراقيون منقسمين ما بين مؤيد لوحدة عربية كاملة وفورية وبين مساند لفكرة تكوين دولة الهلال الخصيب المتحدة مع سوريا كخطوة أولى(٩).

ثم جاء عام ١٩٦١ م ليشهد انسحاب سوريا من الجمهورية العربية المتحدة، موجهة بذلك ضربة قاسية إلى الرئيس عبد الناصر وطموحاته. وفي الواقع الخلافات السورية ـ المصرية قد نشأت بسبب الهيمنة المصرية على ذلك الاتحاد غير المتكافىء، وبسبب معارضة البعثيين السوريين للأيديولوجية (العقيدة) الناصرية. ففي حديث له في ١٦ أكتوبر ١٩٦١ م أقرّ عبد الناصر بمشاكله حيث أشار بقوله: «يجب أن تكون لدينا الشجاعة للاعتراف بأخطائنا، ولا بد لنا من أن نلوم أنفسنا لانهيار الاتحاد الذي كان قائماً مع سوريا»(١٠). ومع ذلك فإن التجربة السورية الفاشلة لم تمنع عبد الناصر من مواصلة أهدافه الثورية، بل إنها على العكس تماماً حولت اهتمامه إلى أسلوب جديد وجعلته يعتقد بأن إصلاح العرب لن يتحقق إلاّ عن طريق النضال والثورة. ومن هذه اللحظة فصاعداً بدأ عبد الناصر في البحث عن السبل الرامية لاستعادة مكانته المفقودة في العالم العربي. ولقد رأى في أوضاع اليمن الشمالي عام ١٩٦٢ م الفرصة السانحة والملائمة من أجل تحقيق هدفه هذا.

وفي الحقيقة أننا إذا ما تمعنا ملياً في أساليب الرئيس عبد الناصر وطريقته في التفكير المبنية على اعتقاده الراسخ بأنه: «إذا لم تستطع تسيير المسرح، فقم بتغيير الممثلين»، وذلك حسب تعبير مايلز كوبلاند في كتابه لعبة الشعوب.. فإن النظرية القائلة بأن عبد الناصر هو الذي خطّط وأعدّ المسرح من أجل وقوع عملية الانقلاب اليمنية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م تبدو منطقية. لكن هدف عبد الناصر الأساسي، كما أثبتت الأحداث لاحقاً، لم يكن مقصوراً على اليمن فحسب وإنما على شبه الجزيرة العربية كلها، فاليمن لم تكن بالنسبة له إلا موطىء قدم.

وبصرف النظر عن عقيدة (إيديولوجية) ودعاية وعداء الرئيس عبد الناصر

المعلن في أغلب الأوقات، فإن المملكة العربية السعودية لم يكن أمامها من خيار إلا العمل على مقاومة تدخل عبد الناصر العسكري في اليمن الشمالي لدرء الأخطار المحتملة من جراء تواجده هناك. وفي الحقيقة فإن الرئيس عبد الناصر كان يجاهر علناً بنواياه ومعتقداته من خلال خطاباته الرسمية والشعبية. ففي ٢٦ مارس ١٩٦٤ م، على سبيل المثال، ألقى الرئيس عبد الناصر كلمة في الاجتماع الأول لمجلس الشعب المصري بالقاهرة حيث قال: إن عدونا الأول هو الامبريالية والثاني إسرائيل.. والثالث القوات الرجعية في العالم العربي.. وقد كانت الحركة الانفصالية التي ظهرت في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ م قادرة على القضاء على اتحاد سوريا ومصر، غير أن الثـورة في اليمن عكست هذا السياق وأرغمت الرجعية على اتخاذ وضع دفاعي[١١].

وعلاوة على ما سبق فقد اعتنق عبد الناصر الاعتقاد المصري القديم القائل بمركزية مصر في المنطقة التي تحيط بها، وعظمتها وحتمية تواجدها وسيطرتها على عدد من الأمصار العربية، بخاصة السودان وسوريا وشبه الجزيرة العربية[١٢]. ومن هنا جاء انزعاج قادة المملكة العربية السعودية الذي سبق لأجدادهم أن تعرضوا للغزو في بداية القرن التاسع عشر الميلادي من قبل محمد علي باشا والي مصر وابنـه ابراهيم. فباستمرار التورط المصري في اليمن، وازدياد حجمه خلال الأشهر التي أعقبت الانقلاب، بدا لقادة المملكة بأن أمن واستقرار البلاد الداخلي قد أصبح محفوفاً بالمخاطر بشكل متزايد. وقد تعزز هذا الشعور عندما انبعثت الدعاية المناوئة للمملكة من المحطات الاذاعية في كل من مصر واليمن الشمالي، بالإضافة إلى وسائلهما الدعائية المطبوعة.

فمن وجهة نظر المملكة العربية السعودية، فإن اليمن كانت وما زالت تعدّ ذات أهمية كبرى بالنسبة لأمن المملكة الداخلي. ومن هذا المنطلق، فإن المملكة العربية السعودية تعتبر استقرار وأمن اليمن أمراً جوهرياً يماثل اعتبارها لاستقرارها وأمنها الذاتي.

الأبعاد اليمنية لقلق المملكة العربية السعودية الأمني في أعقاب انقلاب عام ١٩٦٢م

تحظى المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها عام ١٩٣٢ م بسجل باهر للأمن والاستقرار الداخليين، وخصوصاً في منطقة متقلبة وحساسة كالشرق الأوسط. وللاحتفاظ بهذه الدرجة العالية من الاستقرار، اهتمت المملكة العربية السعودية بالضرورة بكافة النشاطات التمردية أو الهدامة الواقعية منها والمحتملة التي تحدث في الدول المجاورة لها ومن بينها اليمن الشمالي. ومما لا شك فيه أن المخاطر كبيرة، وأن الثمن باهظ ليس بالنسبة للمملكة فحسب ولكن كذلك بالنسبة للعالم الحر الذي يهمه كثيراً عدم حدوث انقطاع في تدفق البترول السعودي(١٣).

وكانت المملكة العربية السعودية تنظر بجدية إلى التدخل المصري في اليمن عام ١٩٦٢ م. كما أثارت التصريحات العدائية الموجهة بشكل خاص من جانب نظام الحكم الجمهوري في اليمن المخاوف والإنذار بوجود خطر داهم، مما أشعر المملكة بأنها مقبلة على مواجهة بُعد جديد في مجال التنافس العربي، وهذه المرة على حدودها الجنوبية.

ومن البديهي أن المملكة العربية السعودية قد رأت بأن حكومة صنعاء الجديدة التي هي بمثابة دمية في يد حكام مصر، ستعمل على تنفيذ مخططات الرئيس عبد الناصر المعادية للمملكة، وستحاول إيجاد حالة من الاضطراب بين فئات الشعب وخصوصاً في المنطقة الجنوبية من المملكة، وفي الوقت نفسه اعتبرت المملكة وجود جنود مصريين في اليمن بمثابة عمل عدواني يرمي إلى ما هو أكثر من مجرد بسط السيطرة على اليمن أو إخراج البريطانيين من عدن والمحميات. كما رأت المملكة بأن وجود الجنود المصريين هناك يعمل على فرض تهديد مباشر لكيان المملكة، وخصوصاً في أعقاب تهجمات الرئيس عبد الناصر الكلامية على أنظمة الحكم الملكية في العالم العربي وتهديده بالهجوم

على الأراضي السعودية[١٤].

ووفقاً لما ذكره سياسي سعودي بارز ومسؤول في مجال وضع السياسة السعودية حيال اليمن الشمالي، فإن المملكة العربية السعودية لم تكن لتقف مكتوفة الأيدي أو تسمح بأي تدخل سياسي أو عسكري خارجي في اليمن الشمالي. وهذا الأمر يشمل الدول العربية كافة، وخصوصاً تلك التي حاولت وتحاول «الإخلال بقوة المملكة ووزنها السياسي في العالم العربي». ولقد أضاف قائلاً بأن المملكة لن تسمح لأي دولة بإيجاد منطقة نفوذ لها داخل اليمن. وفي الواقع أن ما سبق قوله كان ينطبق على كل من مصر وسوريا والعراق خلال فترة الحرب العربية الباردة، وأن هذا الموقف الذي تم إيجازه على لسان السياسي السعودي يدل دلالة واضحة على تصميم المملكة العربية السعودية وحقها الواضح في الدفاع عن نفسها والحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي. وهكذا، فإن المملكة كانت تنظر إلى وضع اليمن عام **١٩٦٢** م كأمر لا يمكن التغاضي عنه، وبالتالي لم تجد أمامها من بديل إلا الدفاع عن نفسها ضد عبد الناصر وجنوده. ففي خطابه الذي ألقاه عام **١٩٦٣** م قال جلالة المغفور له الملك فيصل: «إن حكام مصر قد صرّحوا بأنهم قد أرسلوا حملاتهم العسكرية لتقاتل في اليمن ولتدمير بلادنا واحتلالها. لذا، فقد كنّا مدفوعين إلى وضع لم نكن نملك حياله من بديل سوى الدفاع عن أنفسنا. إن كل دولة وكل بلد في العالم مخولة للدفاع عن نفسها»[١٥].

ومن وجهة نظر المملكة العربية السعودية، فإن «اليمن الثورية» خلال حقبة الستينات كان بمقدورها ممارسة تأثير سلبي على المملكة، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فمن الوسائل المباشرة المحتملة للتأثير على استقرار المملكة والتي كان بالإمكان استخدامها هي اليد اليمنية العاملة بها. فهذه القوة العاملة يمكن تسخيرها للقيام بأعمال تخريبية، أو لتنظيم وتشجيع قيام نشاطات سرية. وفي حقيقة الأمر أن مثل هذه الأعمال قد حدثت في عام **١٩٦٣** م عندما عمد نظام الحكم الجمهوري في اليمن بتشجيع من الرئيس عبد

الناصر إلى شراء واستخدام بعض اليمنيين العاملين في المملكة لتنفيذ أعمال تخريبية داخل البلاد[١٦].

كما تمت محاولة ثانية عام ١٩٦٤ م استهدفت زعزعة أمن واستقرار المملكة، وذلك عندما حاول عدد من اليمنيين المسلّحين التسلل عبر الحدود اليمنية ـ السعودية بقصد إلحاق الضرر ببعض الأهداف المدنية والعسكرية الاستراتيجية والحيوية. إلا أن مشيئة الله ثم يقظة المسؤولين من رجال الأمن قد مكّنت السلطات السعودية من القبض عليهم وتنفيذ حكم الإعدام فيهم جزاءً لهم وردعاً لأمثالهم[١٧].

ومن ناحية أخرى، فإن مجرد تكوين اليمن الشمالي كحكومة مناوئة للمملكة وقادتها يعدّ بمثابة وسيلة سلبية غير مباشرة تستطيع اليمن الشمالي من خلالها أن تمارس بعض الضغوط على استقرار المملكة. فالحكومة الجمهورية التي أنشئت عام ١٩٦٢ م عن طريق الإطاحة بالملكية وقيام نظام الحكم الجمهوري المعادي كانا بمثابة مؤثر سلبي غير مباشر على استقرار المملكة العربية السعودية، وذلك تبعاً للتأثير الممكن حدوثه في المنطقة وإمكانية النظر إلى هذا الحدث بمثابة مثال يمكن أن يحتذى به.

وفي الواقع أن الجمهورية اليمنية قد حاولت التقليل من أهمية العلاقات السعودية اليمنية والتعاون مع نظام حكم مناوىء للمملكة، ألا وهو مصر وذلك بهدف الإخلال بالأمن الداخلي للمملكة.

فعن طريق تكثيف الأعمال العدوانية على الحدود أكد نظام الحكم الجمهوري في صنعاء الشكوك السعودية المتعلقة بنواياه ونوايا مصر على السواء، يضاف إلى ذلك أنه في ١٦ نوفمبر ١٩٦٢ م كتب محمد حسنين هيكل: «أن انتصار ثورة اليمن بالإضافة إلى ما تحقق في كل من المملكة العربية السعودية والأردن إنما هي جميعها خطوات في الطريق نحو تحقيق النصر التام في فلسطين»[١٨].

وحيال كافة تلك التصرفات والتصريحات العدوانية الصادرة عن كل من الرسميين المصريين واليمنيين أصبحت المملكة العربية السعودية مع مرور الأيام أكثر قناعة بأن أمنها واستقرارها معرضان للخطر. وقد ساعد على ترسيخ ذلك الشعور، الهجمات الجوية المصرية على مدن الحدود السعودية الجنوبية ومجموعات المخربين الذين كانوا يحاولون التسلل إلى داخل المملكة.

وحيال ذلك وجدت المملكة العربية السعودية نفسها مواجهة بضرورة قيامها، بل وحقها المشروع في الدفاع عن نفسها بكافة الوسائل المتاحة ومن بين ذلك تقديم المساعدة لإمام اليمن ومؤيديه.

المساعدة السعودية للقوات اليمنية الملكية

على الرغم من أهمية اليمن على الصعيد السياسي والاقتصادي والجغرافي والعسكري بالنسبة للمملكة العربية السعودية، إلّا أن المملكة نظرت إلى الانقلاب الذي حدث في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م في ذلك البلد على أنه شأن من «الشؤون الداخلية» الذي ينبغي أن يتمّ حله بواسطة الشعب اليمني نفسه دون أي تدخل خارجي سواء من قبل قوى عربية أو غير عربية. لكن المملكة وجدت نفسها مرغمة للتدخل وتقديم العون السياسي والمادي والمعنوي للإمام السابق وأتباعه نتيجة لثلاثة عوامل رئيسية:

١ ـ الغارات الجوية المصرية ضد مدن الحدود السعودية.

٢ ـ المواقف العدوانية التي اتخذها النظام الجمهوري الجديد في صنعاء تجاه المملكة.

٣ ـ التماسات الأسرة الملكية اليمنية غير المنقطعة والخاصة بطلب المعونة.

وبصورة جوهرية، فإن هذه الأسباب الرئيسية التي كانت وراء قرار المملكة العربية السعودية بتمويل ودعم القوات الملكية اليمنية ضد القوات الجمهورية المدعومة من قبل مصر. وفيما يلي تفصيل شامل حول ذلك.

أولاً ـ الغارات الجوية المصرية على مدن الحدود السعودية:

راقبت المملكة العربية السعودية عن كثب الموقف والتورط المصري مع الحكومة الجمهورية الجديدة في اليمن الشمالي. ولأسباب صحية كان جلالة الملك سعود «رحمه الله» (ملك المملكة العربية السعودية آنذاك) يقضي معظم أيامه خارج البلاد ولفترات طويلة بخاصة خلال معظم عام ١٩٦٢ م. كما كان الأمير فيصل (ولي العهد آنذاك) في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية لحضور جلسات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك عندما وقع الانقلاب اليمني، وعندما سُئل سموّه عن الانقلاب اليمني أجاب:

بأنه «شأن داخلي من شؤون اليمن وأن المملكة لا علاقة لها بذلك»[١٩].

إلا أن تطورات الموقف ودخول القوات المصرية الأراضي اليمنية قد غيَّر موقف المملكة تماماً وعلى نحو دراماتيكي، خصوصاً في أعقاب الهجمات الجوية المصرية في نوفمبر ١٩٦٢ م على مدن الحدود السعودية[٢٠]. فقد اعتبرت المملكة أن قصف القرى والمدن السعودية يعدّ بمثابة خطوة خطرة وتهديد مباشر لأمنها، خصوصاً وأنها كانت تفتقر إلى الأسلحة المتطورة وإلى نظام دفاع جوي يمكّنها من الدفاع عن نفسها.

فعمليات القصف الجوي المصرية على نجران وجيزان وأبها وخميس مشيط، وهي المدن الواقعة على الحدود الجنوبية للمملكة، قد أثرت على المناطق السكنية وآبار المياه والطرق. ومن غير شك فإن هذه الهجمات المصرية العشوائية كانت تعمل ضد الرئيس عبد الناصر ولصالح المملكة العربية السعودية، وذلك في ما يتعلق بالرأي العام العالمي بشكل عام، والرأي الشعبي الأمريكي بشكل خاص.

ونتيجة لخيبة الأمل والإحباط الذي لحق بالرئيس جمال عبد الناصر من جراء هزيمة القوات المصرية على أيدي القوات الملكية داخل اليمن وعدم تحقيقها لأهدافها، وهجماته الفاشلة على مدن الحدود السعودية، تحوّل الرئيس عبد الناصر إلى انتهاج أسلوب جديد هو أسلوب النشاطات التخريبية، أو ما

يسمى في أيامنا هذه «بالإرهاب». وهنا يمكننا أن نثبت حقيقة واقعة وهي أن عبد الناصر هو أوّل زعيم عربي أدخل الإرهاب إلى العالم العربي، ونظراً لأنه استغل اسم بلاده «مصر» لتنفيذ مخططاته الإرهابية داخل المملكة العربية السعودية، فإن بالإمكان تصنيف ذلك النوع من الإرهاب تبعاً لنظريات الإرهاب الحديثة بأنه «إرهاب الدولة»، أي ذلك النوع من الإرهاب الذي تدعمه دولة معينة[٢١]. فعلى سبيل المثال، قام عبد الناصر بتسليح عدد من المخربين والإرهابيين وأمرهم بالتسلل داخل الأراضي السعودية لتنفيذ بعض الأعمال الإرهابية. كما قام في نوفمبر عام ١٩٦٢ م بإصدار أوامره لسلاح الجو المصري المتواجد في اليمن بإلقاء أسلحة داخل الأراضي، معتقداً في «خياله البارع» بأنها ستقع في أيدي بعض اليمنيين العاملين داخل المملكة أو في أيدي من أسماهم بالمعارضين لنظام الحكم السعودي[٢٢]. وعلى أية حال، فإنه قد تم القبض على أولئك المتسللين كما تم العثور على تلك الأسلحة من قبل قوات الأمن السعودية. ومن جهة أخرى سلك عبد الناصر مسلكاً آخر هو «الحرب النفسية». فوسائل الدعاية المصرية بدأت مع بداية شهر أكتوبر ١٩٦٢ م في شن حملة مسعورة ضد المملكة وقادتها حيث قامت الصحف المصرية في توجيه انتقادات قاسية للملك سعود «رحمه الله» وتهديده بالمصير الذي ينتظره هو والعائلة المالكة السعودية[٢٣]، كما هاجم راديو القاهرة جلالته وحذره من تقديم أي نوع من المساعدات للقوات الملكية اليمنية[٢٤]. وفي ٢٣ أكتوبر ١٩٦٢ م أصدر إنذاراً للأمير فيصل (الملك فيصل لاحقاً) محذراً إياه بقوله: «إن أبناء كافة مناطق شبه الجزيرة العربية يتربصون بك وبعائلتك.. وأن الموت ينتظرك يا فيصل»[٢٥].

استمر القيام بمثل تلك الأعمال العسكرية والحملات الدعائية طوال عام ١٩٦٢ م وبداية عام ١٩٦٣ م. وحيال هذه التطورات لم تجد المملكة العربية السعودية أمامها من خيار سوى قطع علاقاتها الديبلوماسية مع مصر والاستعداد للدفاع عن حدودها الشرعية الجنوبية.

ثانياً ـ مواقف النظام الجديد الحاكم في اليمن المعادية للمملكة العربية السعودية:

على الرغم من التزام المملكة العربية السعودية جانب الحياد في بادىء الأمر حيال الانقلاب الذي وقع في اليمن، إلا أن نظام الحكم الجمهوري الجديد في صنعاء، معتمداً إلى حد بعيد على الدعم العسكري المصري ومنفذاً لتوجيهات الرئيس عبد الناصر، بدأ في إظهار مواقف عدائية تجاه المملكة العربية السعودية. فبدلاً من تشجيع السياسة الحيادية التي اتبعتها المملكة، دع عنك محاولة طلب العون والمساعدة من قادة المملكة، قام الرئيس اليمني الجديد عبدالله السلال بشن حملة معادية ضد المملكة العربية السعودية[٢٦]. ففي أكتوبر ١٩٦٢ م أكّد عبدالله السلال عداءه للمملكة وقادتها عندما أعلن عن عزمه ونواياه في إقامة «حكومة جمهورية» على كافة أرجاء شبه الجزيرة العربية[٢٧].

وعلاوة على ذلك، ففي ١ أكتوبر ١٩٦٢ م قام عبد الرحمن البيضاني نائب رئيس وزراء اليمن باستدعاء القائم بالأعمال السعودي في صنعاء وطلب منه مغادرة اليمن[٢٨]. وفي الوقت نفسه أمر البيضاني بإقفال المفوضية اليمنية بالمملكة العربية السعودية[٢٩]. وفي خطابه الذي ألقاه في ١ أكتوبر ١٩٦٢ م، أظهر البيضاني موقفه العدائي الصريح عندما قال: «لقد اتخذنا جميع الترتيبات لنقل المعركة إلى داخل الأراضي السعودية نفسها بل والرياض في حدذاتها إذا لزم الأمر. إن ما ذكرته ليس للاستهلاك المحلي أو الدعاية، فباسم الجمهورية العربية اليمنية وباسم الشعب اليمني أعلن قبول التحدي السعودي، وسننتظر ذلك لنبدأ»[٣٠].

ولم يكتفِ حكام النظام الجمهوري الجديد في اليمن بهذه التصريحات... ففي نوفمبر ١٩٦٢ م، ادعى الرئيس السلال أن مدن جيزان ونجران وإقليم عسير الواقعة في الجزء الجنوبي من المملكة العربية السعودية تابعة لليمن ولا بد أن تُعاد إليها كاملة[٣١]. وفي أثناء ذلك أكّدت حكومة السلال

للحكومة الأمريكية أنه في حالة وقوع غزو مصري - يمني للمملكة العربية السعودية فإن اليمن ستضمن إقامة منشآت عسكرية أمريكية في شبه الجزيرة العربية[٣٢]. ومن الواضح أن هذه التأكيدات كانت محاولة يمنية للحفاظ على حياد الولايات المتحدة في حالة انتشار وتوسع نطاق الحرب إلى المملكة العربية السعودية. وعلى أية حال، فقد كان ذلك مجرد «تفكير خيالي» وساذج من جانب اليمنيين الجمهوريين الذين كانوا يفتقرون حتى إلى المقدرة الكافية للسيطرة على اليمن نفسها. ولقد ثبت ذلك جلياً في ديسمبر ١٩٦٢ م عندما توقفوا عن ذكر فكرة الغزو وبدأوا يتحدثون فقط عن قصف الأهداف «الاستراتيجية» داخل المملكة العربية السعودية. وفي الواقع أن هذا الموقف الجمهوري اليمني المعادي للمملكة العربية السعودية كان عاملاً رئيسياً في القرار الذي اتخذته المملكة لدعم القوات اليمنية الملكية في ١ أبريل سنة ١٩٦٣ م.

ثالثاً ـ الالتماسات المقدمة من قبل الملكيين لطلب المساعدة:

بعد وقوع عملية الانقلاب في اليمن الشمالي وما رافقها من إشاعات حول مقتل الإمام محمد البدر، بادر عمه الأمير الحسن ـ كان آنذاك ممثل اليمن الشمالي بالأمم المتحدة ـ إلى إعلان نفسه كإمام جديد لليمن، وبناء عليه أصدر في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ م بياناً موجهاً لأبناء الشعب اليمني من نيويورك مؤكداً فيه أنهفي طريقه إلىاليمن للقاء بهم[٣٣]. وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ م سمحت له الحكومة السعودية بالدخول إلى المملكة حيث تقدم هو وأفراد العائلة المالكة اليمنية بطلب العون من جلالة الملك سعود، الذي لم يلزم نفسه آنذاك بأي مساعدة مالية وإنما أكد لهم دعمه المعنوي. ومن هناك تقدّم الحسن إلى الجزء الشمالي من اليمن وبدأ نضاله ضد نظام الحكم الجمهوري، ثم أعلن عن تشكيل «حكومة ملكية» في المنفى[٣٤]. إلا أن تطوراً جديداً قد حدث على الساحة في أوائل أكتوبر ١٩٦٢ م حيث ظهر الإمام البدر ـ الذي كان يعتقد النظام الجمهوري في صنعاء بمقتله ـ في شمال اليمن وأعلن عن خططه الرامية

لمقاومة المتمردين في صنعاء واستعادة عرشه[٣٥]. ومن هنا بدأت مرحلة جديدة في الصراع الملكي ـ الجمهوري باليمن، فقد تخلى الأمير الحسن عن مطالبته بالإمامة وضم جهوده إلى جهود الإمام البدر الذي واصل تقدمه إلى الحدود اليمنية ـ السعودية وبعث برسالة لجلالة الملك سعود يطلب فيها المساعدة[٣٦]. وعلى الرغم من مواقف الحكام الجدد باليمن إلاّ أن الدعم السعودي الفعلي لم يصبح حقيقة واقعة إلا في شهر أبريل **١٩٦٣** م عندما أصبحت المملكة مقتنعة تماماً بأن كلاًّ من مصر والنظام الجمهوري الجديد في صنعاء كانا مصممين على زعزعة أمن المملكة العربية السعودية وخلق جو من الاضطرابات في كافة أنحاء شبه الجزيرة العربية.

نوعية المساعدة السعودية المقدمة للقوات الملكية

لقد كان على المملكة العربية السعودية اتخاذ عدد من الإجراءات لحماية حدودها الجنوبية والدفاع عنها ضد أية هجمات جوية مصرية محتملة، وذلك قبل أن تقوم بمساعدة القوات الملكية اليمنية التي يقودها الإمام محمد البدر وعمه الحسن وأفراد آخرون من العائلة الملكية اليمنية. ولقد تم تنفيذ هذه الإجراءات الدفاعية بطرق متعددة، حيث صدرت الأوامر أولاً بالقيام بتعبئة عامة مما ترتب عليه إلغاء إجازات رجالات الجيش. ثم قامت بإرسال ثلاثة أسراب من الطائرات المقاتلة السعودية إلى قاعدة جوية قريبة من الحدود اليمنية، بالإضافة إلى نقل مدافع مضادة للطائرات إلى المنطقة الحدودية في نجران. كما انضم عدد بسيط من الجنود الأردنيين إلى الجنود السعوديين المتمركزين على الحدود اليمنية[٣٧]. وعلى أية حال، فقد فسرت مصر والنظام الجمهوري في صنعاء تلك الإجراءات الدفاعية على أنها مواقف هجومية عدوانية موجهة ضدهما وكدعم للقوات الملكية اليمنية. وفي الحقيقة فإن المملكة العربية السعودية لم تتدخل على الإطلاق عسكرياً في اليمن. وكانت مساعدتها للقوات الملكية اليمنية مقصورة على الدعم السياسي والمالي والمعنوي. ومما لا شك

فيه أن المساعدة المالية قد شملت أموالاً لشراء أسلحة خفيفة تمكِّن الإمام وأتباعه من الدفاع عن أنفسهم ضد القوات المصرية ـ اليمنية الجمهورية والغارات الجوية. ففي المقام الأول كانت هذه المساعدة تهدف إلى الحفاظ على وحدة المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى كونها دفاعية في جوهرها.

وبدون شك فإنه لو لم تتدخل مصر في شؤون اليمن لكان من الممكن تفادي وقوع الحرب الأهلية اليمنية وتجنيب المملكة العربية السعودية الدخول في ذلك النزاع. فعلى الصعيد التاريخي كانت المملكة في نزاع مستمر مع أئمة اليمن. وفي اجتماع عام ١٩٦٧ م في الخرطوم بالسودان، الذي كان يهدف إلى حل الأزمة اليمنية وتم الإعداد له من قبل رئيس الوزراء السوداني، آنذاك، السيد/ محمد أحمد محجوب في منزله، أثار الرئيس عبد الناصر قضية عائلة حميد الدين والمساعدة السعودية المقدمة لها. فأجابه الملك فيصل ـ رحمه الله ـ بقوله «عزيزي جمال، إن عائلة حميد الدين عدوة لي منذ أربعين عاماً وليس لسنوات قلائل»[٣٨]. ومن هذا المنطلق لم يكن للمملكة أي مصلحة في مساعدة القوات الملكية اليمنية ولكنها اضطرت لمواجهة التحديات المصرية ـ اليمنية. فالقرار السعودي القاضي بتمويل ودعم القوات الملكية اليمنية لم يتخذ إلاّ في شهر أبريل ١٩٦٣ م، أي بعد ستة أشهر كاملة من قيام المصريين بقصف مدن الحدود السعودية ومهاجمة الجمهوريين اليمنيين للمملكة وحكامها.

وعلى أية حال، فإنه بمساعدة السعودية نجحت القوات الملكية في صد الجنود المصريين وإرجاعهم حتّى أبواب صنعاء العاصمة بشكل مؤقت على الأقل.

وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٦٣ م تحدث ولي العهد الأمير فيصل في حشد من الجماهير بمدينة الطائف، حيث تركز حديثه على الموقف السعودي من الأزمة اليمنية وعن وضع المساعدة السعودية للإمام الشرعي ومؤيديه من الملكيين فقال:

. . . أولاً عندما بدأت هذه المشكلة فإن الحكومة وهذه البلاد التي هي أنتم يا أخواني المواطنين، ويا من تشكلون الحكومة والدولة، جميعنا وجد نفسه في وضع ليس فيه من خيار أمامه إلا العمل من منطلق مبادئه ودينه وشرفه. لقد وجدنا أنفسنا في موقف لا بديل منه سوى الدفاع عن أنفسنا وبلادنا، فقد صرح حكام مصر أنهم قد أرسلوا حملتهم العسكرية للقتال في اليمن ولتدمير بلادنا والاستيلاء عليها. لذا فقد كنا منساقين إلى هذا الوضع الذي لا بديل منه سوى الدفاع عن أنفسنا. كل دولة وكل بلد في العالم مخوّلة للدفاع عن نفسها[٣٩].

وفي خطاب آخر ألقاه في مطلع ذلك العام (١٩٦٣ م)، تحدّث الأمير فيصل في منى قرب مكة حيث شرح طبيعة المساعدة السعودية للقوات الملكية:

. . . أيها الأصدقاء بماذا نحن نساعد إخواننا في اليمن؟ فإذا كنا نساعد بعضاً منهم بتقديم الطعام وأشياء أخرى لتمكنهم من المحافظة على أرواحهم، فهل تعدّ تلك مساعدة؟ نحن لم نرسل أساطيل أو طائرات ودبابات لإحراق القرى والمنازل والأطفال والمسنّين. ومع ذلك فقد اقترحنا أن تتم الموافقة على مبدأ انسحاب كافة القوى الأجنبية. فإذا ما تم ذلك فإننا راغبون في التوصل إلى اتفاق لإيقاف المساعدة المقدمة إلى اليمن من كافة المصادر وترك الحرية لليمنيين لتقرير مصيرهم ونوع الحكومة التي يرغبون فيها[٤٠].

وطوال فترة امتداد الأزمة اليمنية كانت المملكة العربية السعودية تصرّ على تنفيذ مبدأ حق «تقرير المصير» من قبل الشعب اليمني نفسه. وحينما أجريت مقابلة مع الملك فيصل بواسطة سالم حباجي مراسل صحيفة «الحياة البيروتية» وذلك بشأن إجراء تسوية خاصة باليمن في نوفمبر ١٩٦٤ م، سأل المراسل الملك فيصل قائلاً:

«ـ ما هو رأيكم فيما لو طلب منك أن تضع سلفاً أساساً للتسوية؟

الملك فيصل: ـ إنني سأقول الشيء نفسه، أعني أن الشعب اليمني وحده يملك الحق في تقرير مصيره واختيار نوع الحكومة والحكام الذين يرغب».

وبدلاً من إعاقة المملكة العربية السعودية عن دعم اليمنيين فقد حصل العكس. وفي الواقع فإن التصرفات المصرية ضد المملكة العربية السعودية وداخل اليمن الشمالي نفسه قد جرّت المملكة إلى الدخول في الصراع من أجل الدفاع عن نفسها ولأسباب إنسانية مما ترتب عليه دعم مباشر للملكيين اليمنيين، وهي خطوة كانت المملكة تعارض فكرة الإقدام عليها منذ بداية الأزمة.

وعلى الجبهة السياسية بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً مكثفة لشرح موقفها بشكل خاص، والوضع بشكل عام، لدول عديدة وداخل عدد من المنظمات الاقليمية والدولية. فعلى سبيل المثال، قام ولي العهد آنذاك الأمير فيصل في **٣** أكتوبر **١٩٦٢** م بمقابلة عدد من أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي، وأشار من بين المواضيع الأخرى إلى التدخل المصري في اليمن(٤١). وفي ٤ أكتوبر من نفس العام أقام الرئيس كنيدي مأدبة صغيرة على شرف ولي العهد تبعتها محادثة خاصة جرت بين الاثنين(٤٢). وخلال تلك المحادثة الخاصة مع الرئيس كنيدي أوضح ولي العهد السعودي عدداً من النقاط المتعلقة بالوضع في اليمن وموقف المملكة العربية السعودية، وفي الواقع أن موقف المملكة كان مرتكزاً على النقاط التالية:

أ ـ أن النظام الحاكم الجديد في اليمن اعتمد إلى حد كبير على الدعم المصري وأقر التدخل العسكري المصري العلني في اليمن.

ب ـ أن الإمام البدر الحاكم الشرعي لليمن ليس على قيد الحياة فقط وإنما ما زال داخل اليمن مدعوماً من قبل مجموعة كبيرة من رجال القبائل، وبالتالي فإن الحكومة الشرعية لليمن ما زالت قائمة وموجودة.

جـ ـ أن أول عمل قام به النظام الجمهوري الجديد هو إعدام أي شخص يتمتع بمكانة سياسية في البلاد.

وعلاوة على ذلك تمّ توضيح هذا الموقف السعودي نفسه للحكومة البريطانية(٤٣). وكانت الحكومة البريطانية من جانبها تقوم بدراسة ثلاثة خيارات

حيال الأزمة اليمنية هي:

١ ـ أن تسير مع موقف الولايات المتحدة، أو ٢ ـ أن تؤيد فكرة إحياء نظام الإمامة، أو ٣ ـ أن ترضى بواقع الصراع الطويل في اليمن بين القوات الجمهورية والقوات الملكية. وكما أثبتت الأحداث فيما بعد اختارت الحكومة البريطانية الخيار الثالث، وإن لم يكن ذلك بمحض إرادتها حيث كانت مرغمة على تبنيه نتيجة لقرار عبد الناصر بتوسيع جبهة الحرب عن طريق مهاجمة محميات عدن التي كانت تحت السيطرة البريطانية آنذاك.

وفي الحقيقة أن وجهات النظر السعودية ـ البريطانية في ما يختص بالأزمة اليمنية كانت أكثر تقارباً من وجهات النظر السعودية ـ الأمريكية، خصوصاً خلال العامين الأولين من الحرب.

فعلى سبيل المثال لم يعترف البريطانيون بالنظام الجمهوري في صنعاء بينما اعترفت به الولايات المتحدة الأمريكية.

من ناحية أخرى، كثفت المملكة العربية السعودية من اتصالاتها السياسية مع عدد من الدول العربية، خصوصاً تلك الدول التي لم تعترف بالنظام الجمهوري الجديد في صنعاء ومن بين تلك الدول الأردن، ولبنان، والكويت، التي عبرت عن قلقها حول الدور المصري في اليمن[٤٤]. وفي غضون ذلك نجحت الجهود السعودية المبذولة داخل دوائر الأمم المتحدة خلال شهر أكتوبر ١٩٦٢م في منع السكرتير العام بالأمم المتحدة من قبول أوراق اعتماد ممثلين عن النظام اليمني الجديد[٤٥]. كما أيدت المملكة العربية السعودية قضية الملكيين داخل أروقة الجامعة العربية، وعندما اعترفت الجامعة بالنظام الجمهوري وقبلت أوراق اعتماد ممثليها في ٢٣ مارس ١٩٦٣م عارضت المملكة تلك الخطوة[٤٦]. ويُعزى اعتراف الجامعة العربية بنظام الحكم الجمهوري في اليمن إلى سيطرة الرئيس عبد الناصر على الجامعة العربية في تلك الفترة، يضاف إلى ذلك أنه في أعقاب انسحاب القوات المصرية من اليمن بعد الحرب

العربية الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ م، لعبت المملكة العربية السعودية دور الوسيط بين القوات اليمنية الجمهورية والملكية للوصول إلى حل للأزمة برمتها. وقد استمرت تلك المحاولات والجهود الوسائطية مدة ثلاث سنوات. هذا وسيتم مناقشة هذه الجهود جملة وتفصيلاً في الفصل السادس.

وعلى العموم، فإنه يمكن للمرء أن يستنتج بأن الدور السعودي خلال الأزمة اليمنية، والمساعدة السعودية الناجمة عن ذلك والمقدمة للقوات الملكية قد فرضتا على المملكة نتيجة للتدخلات الخارجية. فالهجمات وقعت على مدن الحدود السعودية، والتهديدات الرامية إلى الإطاحة بنظام الحكم السعودي والتي كانت توجّه من راديو القاهرة، والتهديدات المماثلة من قبل الرئيس الجمهوري في صنعاء جعلت المملكة العربية السعودية مرغمة على دعم القوات الملكية اليمنية، وذلك كوسيلة للدفاع عن سيادتها. ومن البديهي أن تلك المواقف المصرية واليمنية الجمهورية كانت تهدف إلى زعزعة استقرار المملكة، وتالياً إلى تعريض أمنها للخطر. من هنا نجد بأن القضية بكاملها قد أصبحت بمثابة تحدّ شرس خطير ضد المملكة العربية السعودية التي استطاعت بحنكة قادتها أن تردّ عليه بنجاح.

هوامش الفصل الرابع

(١) John S. Badeau, **The American Approach to the Arab World** (New York, Evanston, London: Harpet & Row, 1968), pp. 54 – 55.

(٢) Miles Copeland, **The Game of Nations** (New York: College Notes & Textes, 1969), p. 246.

(٣) Charles D. Cremeans, **The Arabs and the World Nasser's Arab Nationalist Policy** (New York: Praeger, 1963), p. 45.

(٤) كريميانز، ص ٨٩.

(٥) Michael C. Hudson, **Arab Politics: The Search for Legitimacy** (New Haven: Yale University Press, 1977), p. 241.

(٦) غسان سلامة: **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ م**. (بيروت، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٨٠) ص ص ٦٣٠ - ٦٣٢.

(٧) سلامة، ص ١٣٤.

(٨) بادو، ص ٥٠.

(٩) J.C. Hurewitz, **Middle East Politics: The Military Dimension** (New York, Washington, London: Praeger), p. 157.

(١٠) Malcolm H. Kerr, **The Arab Cold War: Gamal Abd Al - Nasir and his Rivals, 1958 - 1970,** 3rd ed. (London: Oxford University Press, 1971), p. 26.

(١١) Hisham B. Sharabi, **Nationalism and Revolution in the Arab World** (New York, Cincinatti, Toronto, London, Melbourne: Van Nostrand Reinhold, 1966), p. 118.

(١٢) إن هذا الاعتقاد نفسه هو الذي اعتنقه محمد علي باشا والي وحاكم مصر (١٨٠٤ - ١٨٤٧) ومن هنا جاءت فتوحاته للسودان واليونان، وغزواته لشبه الجزيرة العربية وسوريا. أنظر أيضاً:

Fouad Ajami, **The Arab Predicament** (London, New York, New Rochelle, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, 1981). p. 80.

(١٣) Anthony H. Cordesman, **The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab - Israeli Military Balance** (Boulder, Colorado: Westview Press, 1984), p. 3.

(١٤) مالكوم كير، ص ١١١.

(١٥) خطاب جلالة الملك فيصل، رحمه الله، الذي ألقاه بمدينة الطائف في ٥ سبتمبر ١٩٦٣ م. انظر أيضاً:

Gerald do Gaury, **Faisal, King of Saudi Arabia** (London: Barker, 1966), p. 172.

(١٦) David Holden and Richard Johns, **The House of Saud** (New York: Holt, Rinehart Winston, 1981), p. 250

(١٧) Robert Lacey, **The Kingdom: Arabia** The House of Saud (New York: Avon Books, 1981), p. 381،

(١٨) جريدة الأهرام، ١٦ نوفمبر ١٩٦٢ م.

(١٩) **Foreign Reports Bulletin,** (FRB) October 12, 1962, p. 1.

(٢٠) Fred Halliday, **Arabia Without Sultans** (New York: Vintage Books, 1975) p. 121.

(٢١) دخل الإرهاب إلى منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص إلى العالم العربي على أيدي الإسرائيليين في حقبة الأربعينات عندما بدأوا في تنفيذ مخططاتهم للاستيلاء على فلسطين. فعصابات الأراغون والهاجانا اليهودية استخدمت الإرهاب كوسيلة لإرهاب وتشريد المواطنين العرب في فلسطين من ديارهم وأراضيهم. ولعلّ حادثة تفجير فندق «داوود» الشهيرة لا تخفى على أحد. كما أن مذابح دير ياسين وغيرها من القرى الفلسطينية الآمنة ما زالت ماثلة أمام الشعوب العربية المخلصة.

(٢٢) هاليدي، ص ١٢١.

(٢٣) صحيفة الأهرام المصرية، ١ أكتوبر ١٩٦٢ م، ص ٤.

(٢٤) BBC, **Summary of World Broadcast** (SWB), part 4, October 20, 1962., p. 9.

(٢٥) المرجع نفسه، ٢٩ أكتوبر ١٩٦٢، ص ٤.

(٢٦) عبدالله السلال كان ضابطاً برتبة عقيد في الجيش اليمني وسبق له أن أودع السجن عدة مرات خلال فترة حكم الإمام أحمد لليمن. عندما توفي الإمام أحمد في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ م، قام سمو الأمير فهد (وزير المعارف آنذاك وملك المملكة العربية السعودية حالياً) بترؤس وفد المملكة لتقديم العزاء لإمام اليمن الجديد والعائلة المالكة اليمنية والشعب اليمني. وكان من ضمن من صافحهم سموّه العقيد/ عبدالله السلال الذي بدا عليه نوع من الامتعاض.
(ملحوظة: مصدر هذه المعلومات مسؤول سعودي مهتم بشؤون اليمن).

(٢٧) ونر، ص ١٩٥.

(٢٨) مقابلة مع مسؤول يمني كان له دور بارز في أحداث اليمن.

(٢٩) **SWB,** October 3, 1962. p. 1.

(٣٠) المرجع نفسه، ص ٣.

(٣١) نشرة التقارير الخارجية **FRB,** November 13, 1962, p. 1.

(٣٢) المرجع نفسه، ص ٢.

(٣٣) صحيفة التايميز اللندنية، ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢ م.

(٣٤) **SWB,** October 8, 1962, p. 3.

(٣٥) Edger O'Ballance, **The War in the Yemen** (London: Faber Faber, 1971), pp. 78 - 79.

(٣٦) مقابلة مع جلالة الملك البدر بلندن، في ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ م.

أنظر الملحق رقم (٢) سؤال وجواب رقم (٦).

(٣٧) للحصول على تفاصيل أكثر عن الإجراءات العسكرية السعودية الدفاعية أنظر كتاب ادجار أو بالانس، ص ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٣٨) محمد أحمد محجوب: **الديمقراطية في الميزان**، (بيروت، دار النهضة، ١٩٣٧) ص ١٧٢.

(٣٩) دوجاري، ص ١٧٢.

(٤٠) Marill Gros, **Feisal of Arabia: The Ten Years of Reign** (England: EMG'E, SPIX, 1976), p. 105.

(٤١) نشرة التقارير الخارجية **FRB,** October 12, 1962, p. 2.

(٤٢) المصدر نفسه. والجدير بالذكر أن السيد/ عيسى صباغ أحد موظفي السفارة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية حينئذ، قد قام بالترجمة خلال ذلك اللقاء.

(٤٣) عندما حدث انقلاب صنعاء لم تكن هنالك علاقات دبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، حيث قطعت هذه العلاقات نتيجة لنزاع البلدين حول مشكلة «واحة البريمي». إلا أن العلاقات عادت إلى طبيعتها في شهر ديسمبر من عام ١٩٦٢ م.

(٤٤) نشرة التقارير الخارجية، ١٠ أكتوبر ١٩٦٢ م، ص ٢.

(٤٥) المرجع نفسه.

(٤٦) بطرس بطرس غالي: **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية**، (القاهرة، عام ١٩٧٧ م)، ص ١١٦.

الفصل الخامس

تورّطُ القوى العظمى ودَورهَا في الأزمَةِ اليمنيّة

انغمست اليمن الشمالي خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٧٠ م في حرب أهلية دموية. وكما هي الحال غالباً في العلاقات الدولية، لعبت القوى الخارجية أدواراً رئيسية في ذلك الصراع. ومن بين هذه القوى كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. فلقد لعبت الولايات المتحدة من جانبها دوراً مزدوجاً، حيث عملت كوسيط بين المملكة العربية السعودية ومصر - وهما الطرفان الخارجيان الأساسيان في الصراع - وفي الوقت نفسه قامت بتنفيذ عمليات عسكرية محدودة للحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور الأمني في المنطقة.

أما الاتحاد السوفييتي، فقد اتجه نحو تأييد سياسات الرئيس عبد الناصر في اليمن وقام بتزويده بالمعدات العسكرية اللازمة لدعم مغامرته هناك. بالإضافه إلى ذلك، قدم السوفييت المعونة العسكرية والاقتصادية والتقنية والسياسية للنظام الجمهوري الجديد في اليمن.

وفي الحقيقة أن للقوى العظمى منذ أمد طويل مصالح خاصة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وشبه الجزيرة العربية بشكل خاص. ومن هنا نرى بأن تلك المصالح كانت إلى حدّ كبير مسؤولة عن القرارات التي اتخذت من جانب الدولتين العظميين خلال الأزمة اليمنية.

وقد أكّد السيد/ محمود رياض هذا الرأي عندما تحدث معاليه عن أهداف السوفييت في اليمن قائلاً:

«إنها لحقيقة مسلّم بها أن تُعنى كل دولة بمصالحها الخاصة، وليس هناك شخص يمكنه الدخول في جدال حول هذه النقطة... وخلال أزمة اليمن لم يقدم الروس لمصر أية آراء، كما لم يدخلوا في مساومة معنا. إن هدفهم الرئيسي كان يتركز في إيجاد موطىء قدم لهم في اليمن. ولذلك فإن هذا الأمر قد جعلهم أكثر رغبة في سد احتياجات مصر في اليمن دون قيد أو شرط»[1].

إن تورط القوى العظمى في اليمن هو بمثابة المرة الثانية التي تتنافس فيها القوى العظمى بشكل علني في منطقة الشرق الأوسط، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كانت المرة الأولى في إيران عام ١٩٤٦ م. ونتيجة لذلك فإن أزمة اليمن التي كان من المؤمل لها أن تبقى موضوعاً إقليمياً ومحلياً قد تطوّرت واكتسبت أهمية دولية. وبينما كان هدف سياسة الولايات المتحدة يرمي إلى تخفيف حدّة التوتر القائم بين المملكة العربية السعودية ومصر، سعى الاتحاد السوفييتي إلى تشجيع التورط العسكري وتقوية النظام الجمهوري الجديد في اليمن.

ومع أن كلا القوتين العظميين أبديتا تحفظاً كبيراً، إلاّ أنه لم يكن لدى أي واحدة منهما الاستعداد للتضحية بمكانتها وهيبتها والسماح للأخرى بكسب أي انتصار هام سواء على الصعيد العسكري أو السياسي. ومن هنا نجد أن الأزمة اليمنية قد أصبحت بمثابة اختبار لكلا القوتين أمام أصدقائهما وحلفائهما في المنطقة، فهو سيظهر للمملكة العربية السعودية والدول المعتدلة الأخرى في المنطقة مدى استعداد الولايات المتحدة للوقوف بجانب أصدقائها، كما يؤكد لمصر والنظم الثورية الأخرى في المنطقة مدى التزام السوفييت بوعودهم لدعم تحركاتهم التقدمية والثورية.

دور الولايات المتحدة

كشفت الولايات المتحدة عن دورها المزدوج (دور الوسيط ودور المحامي لمصالحه) مع بداية ظهور توتر ملحوظ في الأزمة اليمنية. ففي الواقع أن حكومة الرئيس كنيدي كانت على اطلاع مبكر بالأزمة عن طريق ولي العهد السعودي الأمير فيصل، الذي قام في الثالث والرابع من أكتوبر ١٩٦٢ م باطلاع الرئيس كنيدي ولجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي على الوضع في اليمن والموقف السعودي بهذا الشأن[٢]. وقد لاقى تحرك ولي العهد هذا نجاحاً كبيراً حيث ساهم في تأجيل الاعتراف الأمريكي بنظام الحكم الجديد في اليمن، كما أسهم في صنع قرار الرئيس كنيدي الذي اتخذ بعد ذلك مباشرة والذي أدّى إلى القيام بدور الوسيط بين المملكة العربية السعودية ومصر في صراعهما القائم بسبب اليمن الشمالي. وقد جاءت مبادرة الرئيس كنيدي على شكل رسائل قام بإرسالها في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٢ م إلى ولي العهد الأمير فيصل والملك حسين والرئيس عبد الناصر والرئيس عبد الله السلّال يقترح فيها وضع تسوية للصراع. وقد اشتمل اقتراحه على النقاط الرئيسية التالية[٣]:

١ ـ أن يقوم الجنود المصريون بالانسحاب من اليمن تدريجياً وبصورة فورية.

٢ ـ أن تقوم القوات السعودية والأردنية المتمركزة على الحدود السعودية ـ اليمنية بالانسحاب، تدريجياً وبصورة فورية.

٣ ـ ضرورة تعيين لجنة محايدة أو طرف ثالث لضمان تنفيذ تلك الإجراءات.. (وقد تلعب الأمم المتحدة دوراً لتحقيق هذا الهدف).

٤ ـ أن يدرك نظام حكم السلّال ما عليه من التزامات دولية ويبادر إلى التفاوض مع العناصر الأخرى الموجودة في اليمن من أجل العمل على ترسيخ دعائم الاستقرار في البلاد.

٥ ـ ستعمل الولايات المتحدة على الاعتراف بحكومة السّلال ومدّ يد المعونة إليها.

وعلى أية حال، فقد كان الرئيس السلال هو الوحيد الذي قبل بذلك الاقتراح في حين رفضته كل من المملكة العربية السعودية ومصر كلية[٤]. وفي مقابلة خاصة مع مراسل نشرة التقارير الخارجية بالرياض في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٢ م أكد ولي العهد الأمير فيصل تسلمه لرسالة الرئيس كنيدي، وأشار إلى عدم إجابته عليها حتى ذلك الوقت. كما عارض سموّه بشدة فكرة أي اعتراف بالنظام الثوري في اليمن موضحاً أن هذا النوع من الاقتراح هو ما يطمح إليه عبد الناصر، وأن المعلومات المتوفرة لديه تشير إلى أنه من المحتمل أن تعلن الولايات المتحدة قريباً اعترافها بالنظام الجمهوري اليمني بأي حال[٥].

ولقد كان تنبّؤ ولي العهد الأمير فيصل صحيحاً، ففي ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ م اعترفت الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري في اليمن[٦].

وقد حاول السيد/ روبرت ستوكي، والذي كان قائماً للأعمال بالسفارة الأمريكية في صنعاء وذلك في مقابلة مع الكاتب بواشنطن، حاول تبرير قرار واشنطن قائلاً:

١ ـ كان هناك اعتقاد بأن النظام الثوري في اليمن يسيطر على الجزء الأكبر من اليمن.

٢ ـ إن الملكيين كانوا يسيطرون فقط على مناطق الحدود الشمالية والشرقية من البلاد فقط.

٣ ـ سيمكن هذا الاعتراف المصريين من الانسحاب دون الشعور بخوف من إمكانية قيام القبائل بمضايقة الحكومة الجديدة.

٤ ـ خوف الإدارة الأمريكية من أن يتحرك الروس لصالح الجمهوريين تحت شعار تقديم مساعدات اقتصادية لليمن.

٥ ـ كان هناك تخوف أمريكي من أن تلجأ الحكومة الجمهورية في اليمن إلى إخراج بعثة المعونة الاقتصادية الأمريكية بالقوة من اليمن ما لم يتم منح الاعتراف بالجمهورية الجديدة عاجلاً[٧].

وعلى الرغم من توقع المملكة العربية السعودية للقرار الأمريكي إلاّ أنها سرعان ما أبدت عدم ارتياحها. وفي الحقيقة، فإن الاعتراض السعودي على تصرف الولايات المتحدة أفضى إلى الاعتقاد بأن الاعتراف قد منح دون تأكيدات واضحة تدل على أنه سيتم إجلاء الجنود المصريين من اليمن بشكل محدد، وعلى أن جميع أنواع التدخل الأجنبي ستتوقف. علاوة على ذلك فقد رأت المملكة العربية السعودية أن التصرف الأمريكي يعدّ بمثابة تسليم بحق وشرعية مصر في التدخل في أي جزء من العالم العربي[٨].

وقد حذت الأمم المتحدة وخمسون دولة أخرى حذو الولايات المتحدة في الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن، مما دفع بالولايات المتحدة إلى تبرير تصرفها بشكل أكبر، وأنها باعترافها بالنظام الجمهوري في اليمن قد أرادت الحيلولة دون تصعيد حدة الصراع الدائر في البلاد والذي قد يؤدي إلى مزيد من التدخل الأجنبي، ويعرض المصالح الأمنية والاقتصادية الأمريكية الكبرى في شبه الجزيرة العربية للخطر[٩]. وعلى أية حال، فقد بدا، آنذاك، أن التصرف الأمريكي كان يهدف أيضاً إلى تمكين الحكومة الأمريكية من لعب دور فعّال في جهود الوساطة.

بدأت مساعي الوساطة الأمريكية في اليمن في بداية عام ١٩٦٣ م عندما قامت واشنطن بإرسال سفيرها الزورث تي. بنكر لإجراء مفاوضات بين المملكة العربية السعودية ومصر[١٠]. وفي غضون ذلك، اقترحت الحكومة الأمريكية تعيين ممثل للأمم المتحدة في الشرق الأوسط تكون مهمته محاولة إيجاد حل للصراع الدائر في اليمن، وذلك تحت رعاية السكرتير العالم للأمم المتحدة، واقترحت اسم ديبلوماسي إيطالي هو السفير بيير باسكال سبينيلي، وكان قد عمل سابقاً كممثل خاص للأمم المتحدة في الشرق الأوسط عام ١٩٥٨ م[١١]، إلا أن هذا الاقتراح قد رفض من قبل يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة الذي كان ـ كما قال شخصياً ـ حساساً حيال التهم التي وصفته بأنه كان منحازاً بصورة كبيرة إلى جانب المصالح الأمريكية. والجدير بالذكر أن السوفييت وعدداً من

دول الكتلة الشيوعية وحكومات راديكالية أخرى هي التي كانت تلفق له تلك التهم.

هذا، ومن أجل تعزيز مساعيها وجهودها في الوساطة قامت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ ٣٣ مليون دولار أمريكي للنظام الجمهوري اليمني على شكل معونة اقتصادية لتمويل عدد من المشاريع المحلية، مثل مشروع النظام المائي المحلي، وتعبيد عدد من الطرق العامة، وبرامج الري الذاتي. ومع ذلك فقد تذمر الرئيس اليمني عبدالله السلال بسبب ضآلة المبلغ وقال بأنه «كان يتوقع عطاءً أكبر من دولة على مثل تلك الدرجة من الثراء»[١٢].

من جهة أخرى تركزت مهمة السفير الأمريكي بنكر على موضوع محاولة التوصل إلى «اتفاقية سحب القوات» بين المملكة العربية السعودية ومصر. فقابل ولي العهد الأمير فيصل والرئيس عبد الناصر كلاً على حدة وقدم لهما اقتراحاً يتضمن خطوطاً عريضة حول «اتفاقية سحب القوات» بين الدولتين[١٣]. وفي ١٠ أبريل ١٩٦٣ م، وبعد سلسلة صعبة من الرحلات «الديبلوماسية المكوكية» بين الرياض والقاهرة، استطاع السفير بنكر أن ينجح في الحصول على موافقة مصر والمملكة العربية السعودية على «اتفاقية سحب القوات» التالية:

١ ـ تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بإيقاف جميع أنواع الدعم والمعونة للملكيين اليمنيين، ومنع استخدام أراضي المملكة العربية السعودية من قبل الزعماء الملكيين لإدارة الصراع الدائر في اليمن.

٢ ـ في نفس الوقت الذي توقف فيه المملكة العربية السعودية معونتها عن الملكيين ستباشر الجمهورية العربية المتحدة بالبدء في عملية الانسحاب المرحلي من اليمن لقواتها التي أرسلت إلى هناك لمساعدة الحكومة الجديدة.

٣ ـ أن لا تقوم الجمهورية العربية المتحدة بأي إجراء تأديبي ضد الملكيين اليمنيين كردّ على أية عمليات يقومون بها قبيل البدء في عملية سحب

الجنود المنوّه عنها، كما ستوقف نشاط قوات الجمهورية العربية المتحدة ضد أراضي المملكة العربية السعودية.

٤ ـ تعيين منطقة خاضعة لإدارة مدنية (منطقة غير عسكرية) مساحتها ٢٠ كيلومتراً على كل جانب من الحدود السعودية اليمنية المحددة.

٥ ـ وضع مراقبين محايدين في تلك المنطقة للتحقق من التقيد بتنفيذ شروط اتفاقية انسحاب القوات، وبإمكانهم أيضاً التجول بالمناطق التي ما وراء نطاق المنطقة الخاضعة للإدارة المدنية عند الحاجة، وذلك لضمان وقف النشاطات المساندة للملكيين والمنطلقة من أرض المملكة العربية السعودية، والإشراف على حركة خروج قوات ومعدات الجمهورية العربية المتحدة عن طريق موانىء اليمن الشمالي الجوية والبحرية.

إلا أنه بعد التوصل إلى هذه الاتفاقية بقيت هناك بعض الأمور الهامة التي يتحتم القيام بها، كتقديم الاتفاقية إلى الأمم المتحدة أولاً ومن ثم وضعها موضع التنفبذ.

وفي ١٢ أبريل ١٩٦٣ م، عاد السفير بنكر إلى الولايات المتحدة وأطلع السكرتير العام للأمم المتحدة على مهمته وما تم التوصل إليه. وبالفعل وافق يوثانت السكرتير العام على قيام الأمم المتحدة بمهمة المراقب لتنفيذ بنود الاتفاقية وبدأ في اتخاذ الإجراءات اللازمة طبقاً لنظم وقوانين الأمم المتحدة[١٤].

أما بالنسبة لدور الولايات المتحدة الثاني خلال الأزمة اليمنية والذي شمل القيام ببعض الأعمال العسكرية المحدودة، فقد اتخذ هذا الدور أشكالاً متعددة. ففي بداية الأمر قامت الولايات المتحدة الأمريكية ببيع معدات عسكرية محدودة للمملكة العربية السعودية. كما رافق ذلك القيام ببعض التحركات الحذرة الرامية إلى إعاقة الاتحاد السوفييتي عن مد جذور تورطه في اليمن، حيث أصدرت الولايات المتحدة تصريحات سياسية تشجب عمليات القصف

التي قامت بها طائرات مصرية على مدن الحدود السعودية عام ١٩٦٢ م و١٩٦٣ م وتعبر عن قلقها حيال ذلك[١٥]. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت الولايات المتحدة سرباً من الطائرات المقاتلة النفاثة إلى المملكة العربية السعودية في عام ١٩٦٣ م كإشارة تحذير لكل من المصريين والسوفييت، ولتوضح لهم أهمية المملكة بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة بشكل خاص والدول الغربية بشكل عام. كما تمّ إرسال مدمرة أمريكية إلى المملكة العربية السعودية كدليل آخر على تأييد ودعم الولايات المتحدة للمملكة. وفي الوقت نفسه، وافقت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة على برنامج مساعدة مشترك للأخذ بيد المملكة نحو تطوير قدرات قواتها الجوية[١٦].

ومن خلال ما تقدم يمكن للمرء أن يستنتج بأن دور الولايات المتحدة المزدوج خلال الأزمة اليمنية كان إيجابياً من حيث البحث عن حل مناسب للأزمة، وفي الوقت نفسه محاولة تطويقها لكي لا يتسع نطاقها. إلّا أن هناك حقيقة تواجه أصدقاء الولايات المتحدة كالمملكة العربية السعودية تتمثل في عدم استمرارية وثبات سياسة الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما اندلع الصراع اليمني في سبتمبر عام ١٩٦٢ م، ظهر بأن الولايات المتحدة كانت في سبيلها لتغيير موقفها نحو ما يدعى بالأنظمة الثورية والتقدمية في المنطقة، لاعتقادها بأن تلك الأنظمة هي في طريقها للسيطرة على الأوضاع في العالم العربي وأن النظامين الملكيين في كل من المملكة العربية السعودية والأردن لن يكون بمقدورهما مقاومة الضغوط، بل وأنهما قد يسقطان خلال سنوات قلائل[١٧]. ومما لا شك فيه، أن التغييرات الفجائية الناجمة عن السياسة الأمريكية، قد أدّت وتؤدي دوماً إلى إيجاد مشكلة جدية بالنسبة لأصدقائها العرب، وخصوصاً في منطقة حسّاسة مثل الشرق الأوسط عموماً والعالم العربي بشكل خاص. وفي مقابلة خاصة مع المراسل الخاص لنشرة التقارير الخارجية في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٢ م، أوضح ولي العهد السعودي الأمير فيصل رأيه في ذلك حيث قال بأن السياسة الأمريكية تبدو له غير واقعية تماماً،

وأنه يشعر بأن أصدقاءه الأمريكيين قد خذلوه، وأنه حينما عاد من الولايات المتحدة كان على ثقة تامّة من أن حكومة الولايات المتحدة متفهمة للموضع، وأن الاعتراف بالسّلّال سيأتي في أعقاب جلاء قوات الجمهورية العربية المتحدة أو موافقتها على عملية سحب القوات المتزامن[١٨]. فإن دلّ حديث سمو ولي العهد هذا على شيء فإنما يدلّ على خيبة الأمل التي أصيب بها سموّه من جراء ردّ فعل الولايات المتحدة المبكر إزاء الأزمة اليمنية واعترافها غير المشروط بالنظام الجمهوري في اليمن. ومع ذلك فقد استمرت المملكة العربية السعودية في اتصالاتها مع الولايات المتحدة لكي تقنعها باتخاذ سياسة واقعية تتماشى بشكل أكبر مع الجهود والمصالح السعودية.

دور الاتحاد السوفييتي

عند استعراض دور الاتحاد السوفييتي خلال الأزمة اليمنية، يتضح أن تورط موسكو كان أعمق من تورط الولايات المتحدة، وهذا ليس بأمر مستغرب نظراً لأن السوفييت قد وجدوا أنفسهم تاريخياً في وضع ومركز أقل بكثير من ذلك الذي يتمتع به الأمريكيون في الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق أخذ السوفييت على عاتقهم مهمة تقويض المصالح الأمريكية في المنطقة، وتالياً أخذوا يعملون على توسيع رقعة التوترات في المنطقة من أجل تحقيق أهدافهم.

إن اقتران مصالح الروس الدولية (على مستوى القوى العظمى) بالمصالح الإقليمية (على مستوى المناطق) قد أفضى بهم إلى اتباع أسلوب ذي شقين تجاه منطقة الشرق الأوسط. فعلى المستوى الدولي يرى السوفييت بأن الشرق الأوسط يعدّ بمثابة أحد ميادين التنافس والصراع العريض الرامي لإحلال الماركسية السوفييتية المهيمنة محل النفوذ الغربي. وبسبب الموقع الجغرافي الاستراتيجي للشرق الأوسط، والموارد الاقتصادية الحيوية المتوفرة فيه، والأهمية العسكرية والسياسية له، فإنه يحتل مكانة خاصة في استراتيجية الاتحاد السوفييتي الخاصة بالعالم الثالث[١٩]. أما على المستوى الإقليمي فيسعى

الاتحاد السوفييتي من خلال وسائله الدعائية وتفجيره للأحداث إلى التأثير على الحركات الثورية المناهضة للاستعمار والثورات المتطرفة ضد الأنظمة التقليدية، بالإضافة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي لتعزيز نفوذه وقدراته[٢٠].

ولقد أصبحت هذه الاستراتيجية واضحة المعالم بعد أن تولى نيكيتا اس. خروتشوف السلطة في حقبة الخمسينات، حيث بدأ هو وزملاؤه يتعاطفون مع فلسفة الحرية القومية، ومسيرة بناء الشعوب التي أعقبت الفترة الاستعمارية، والاحتياج المتزايد للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث[٢١].

ولكسب نفوذ في هذه الدول، قدمت موسكو حوالى أربعة بلايين دولار أمريكي (٤ بليون دولار) على شكل ديون ومنح اقتصادية ما بين عامي ١٩٥٤ م و١٩٦٤ م وقدمت مساعدات عسكرية على شكل ديون طويلة الأمد شملت ما يقارب ١٥ دولة من دول العالم الثالث[٢٢]. ومع حلول فترة منتصف الستينات نجح السوفييت في إدخال القوة والنفوذ السوفييتيين إلى العالم الثالث مقابل ثمن ضئيل. فبمقارنة هذا الدعم السوفييتي مع ما قدمته الولايات المتحدة في الفترة ما بين عامي ١٩٤٦ م و١٩٦٥ م نجد أن الأخيرة قد قدمت ما مجموعه مائة بليون دولار أمريكي (١٠٠ بليون دولار) على شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية للدول الأقل نمواً[٢٣].

وفي منطقة الشرق الأوسط، ركز السوفييت اهتمامهم السياسي على القطاع الجنوبي (الشرق العربي وإسرائيل)، وعملوا على دعم حركات الاستقلال في العالم العربي، وطالبوا في عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ م بانسحاب القوات الغربية من المنطقة وأيدوا أيضاً تأسيس وإقامة الدولة اليهودية في فلسطين[٢٤]. وفي أعقاب الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧ م، قطع السوفييت علاقاتهم الديبلوماسية مع إسرائيل وساعدوا مصر على إعادة بناء قواتها المسلحة، مما أكسبهم امتنان معظم دول العالم العربي وحقق لهم لقب المدافع عن القضايا العربية.

هذا، ولقد أدّى أيضاً ظهور أنظمة حكم ثورية وقومية في الشرق الأوسط، وخصوصاً في العالم العربي، إلى إيجاد أسلوب سوفييتي تكتيكي ذي شقين في المنطقة. فمن ناحية، حاول السوفييت التعاون مباشرة مع الأنظمة المتطرفة الجديدة. فعلى سبيل المثال، مصر عام ١٩٥٥ واليمن الشمالي عام ١٩٦٢ م. ومن ناحية أخرى، اتبع السوفييت سياسة تعزيز وتقوية الأحزاب الشيوعية المحلية واليسارية المتطرفة. وفي الواقع أن هذا الأسلوب السوفييتي المزدوج قد نتج عنه في بعض الأحيان تعارض بين التأييد السوفييتي لنظام الحكم المركزي من جهة وللأحزاب الشيوعية المحلية من جهة أخرى[٢٥]. ومن أمثلة ذلك ما حدث في السودان وفي العراق خلال فترة السبعينات. كما يحاول السوفييت زيادة نفوذهم في المنطقة من خلال طرق عديدة، بما في ذلك إمدادات الأسلحة وتنفيذ مشاريع اقتصادية ذات مضمون سياسي كبير (على سبيل المثال مشروع السد العالي في مصر) وأيضاً عن طريق نشر المعتقدات الفكرية، والتأثير على الأحزاب الشيوعية المحلية، ودعم المنظمات التخريبية، إلى جانب تقديم التأييد والدعم السياسي والديبلوماسي للحكومات الوطنية والحركات السياسية الموجهة ضد الغرب، والتوقيع على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات ذات الطبيعة العسكرية والسياسية التي تتضمن في بعض الأحيان الحصول على تسهيلات عسكرية. وعلى الرغم من تلك الجهود الواسعة، فإن السوفييت قد أحرزوا نجاحاً محدوداً لزيادة نفوذهم في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من إحرازهم لبعض النجاح في ظروف حرجة ومواقف معينة في الماضي، وعزمهم على الاستمرار في تحيّن الفرص، فإنهم قد عانوا من خيبة أمل قاسية وأصيبوا بنكسات سياسية على أيدي أنصارهم وعملائهم في الشرق الأوسط. ولعل نكسة خروجهم من مصر عام ١٩٧٢ م، وطردهم من الصومال عام ١٩٧٥ م أكبر دليل على ذلك.

أما في ما يتعلق بشبه الجزيرة العربية فإن اهتمام السوفييت بهذه المنطقة ينبثق من عدة أهداف استراتيجية تتعلق بهذه المنطقة العامة على الصعيد

الجغرافي والسياسي والعسكري والاقتصادي. وهذه الأهداف هي:

١ ـ لتحييد أو التخلص من النفوذ العسكري والتأثير السياسي الغربي في منطقتي الخليج والمحيط الهندي.
٢ ـ لإيجاد دول حليفة وصديقة لهم في أنحاء منطقة الخليج.
٣ ـ لتحويل دول الخليج إلى دول ثورية متكيفة مع الأيديولوجية السوفييتية.
٤ ـ لاستغلال الصراعات والتوترات القائمة بين الغرب وحلفائه في المنطقة.
٥ ـ لتوسيع نطاق النفوذ السوفييتي إلى الدول المحيطة ذات التأثير على أمن الخليج وتوسيع مدى قدرته على تهديد أو السيطرة على كل من طرق شحن البترول المختلفة والموارد الغربية من النفط والمعادن الاستراتيجية الأخرى.
٦ ـ لبناء قوة عسكرية سوفييتية في المنطقة وقدرات انتشار للنفوذ السوفييتي[٢٦].

والواقع أن هناك نظريتين رئيسيتين تقدمان شرحاً مفصلاً للسياسة السوفييتية تجاه منطقة شبه الجزيرة العربية.

النظرية الأولى: وهي تشير إلى أن سياسة موسكو يتم إقرارها وفق خطة كبيرة (Grand Design) وهي عبارة عن خليط تقليدي من الاستراتيجية والأساليب الرامية إلى توسيع رقعة المصالح السوفييتية في المنطقة والعمل على إزالة التواجد الغربي والصيني في المنطقة[٢٧]. ويؤيد هذه النظرية مجموعة من المفكرين السياسيين الذين يحاولون البرهنة على أن هدف الاتحاد السوفييتي الحقيقي في شبه الجزيرة العربية هو «السيطرة على احتياطي البترول الكبير الذي يحظى به الغرب في منطقة الخليج». وإن ثبتت صحة هذا الرأي فإن ذلك يعني، دون شك، التقليل من أهمية كل من أفغانستان وإيران أو باكستان بالنسبة للاتحاد السوفييتي، على الرغم من أنه بالإمكان استخدام هذه الدول من قبل السوفييت لتحقيق غايتهم. ووفقاً لهذه الفكرة فإن الهدف الرئيسي هو المملكة العربية السعودية[٢٨]. ومع ذلك فإن السوفييت يودون عدم الدخول في حرب مع الغرب حول هذه المنطقة الحيوية، وكذلك تحاشي تنفير دول شبه الجزيرة

العربية منهم أو من الدول الحليفة لهم بالمنطقة[٢٩].

النظرية الثانية: هذه النظرية تحمل في طياتها بأن السياسة السوفييتية ما هي إلا مجرد «عملية تشويش» على دول المنطقة. وتبعاً لذلك فإن شبه الجزيرة العربية تحظى باهتمام سطحي من جانب موسكو. وبالتالي فإن السوفييت لم يتبعوا أية سياسة موضوعة للتعامل مع المنطقة، وإنما تعتمد سياستهم على النفعية والانتهازية، ويحاولون اغتنام أية فرصة لتحقيق مكاسب قصيرة أو طويلة الأمد ويصلون إليها دون عناء[٣٠]. ولعل ما حدث في اليمن الشمالي عام ١٩٦٢ م هو خير مثال على ذلك.

فلقد كان الدور السوفييتي خلال الأزمة اليمنية يسير بطريقة تضمن مصالح الروس في المنطقة ويكفل لهم نفوذاً جوهرياً في اليمن. وبناء على ذلك اعترفت موسكو بنظام الحكم الجمهوري الجديد في اليمن في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ م، أي بعد ثلاثة أيام فقط من وقوع الانقلاب. تبع ذلك تدفّق أنواع مختلفة من المساعدات لليمن بما في ذلك المساعدة التقنية، السياسية، المادية، والمساعدة العسكرية التي اشتملت المشاركة المباشرة في العمليات القتالية الجوية[٣١].

كما أعلنت موسكو في ١٥ أكتوبر ١٩٦٢ م بأن أي بلد يدعم على نحو فعّال «المناهضين للثورة» عليه أن يحسب حساباً للاتحاد السوفييتي.

وفي شهر نوفمبر من عام ١٩٦٢ م، قام السوفييت بإرسال ٤٥٠ خبيراً إلى صنعاء، منهم حوالى ستين خبيراً عسكرياً[٣٢]. وفي الشهر نفسه وصلت إلى موسكو بعثة عسكرية يمنية لطلب مزيد من الأسلحة والمساعدة السوفييتية. وقد دامت هذه الزيارة أسبوعاً واحداً أجرت خلاله البعثة مباحثات مع وزير الدفاع السوفييتي المارشال روديون واي. مالينوفسكي، وأسفرت هذه الزيارة عن توقيع اتفاقيتين بين صنعاء وموسكو في ديسمبر ١٩٦٢ م لتطوير عدد من المشاريع بدءاً من مجالات الزراعة والري ومولدات الطاقة، وانتهاء بالمصانع والبنوك ومحطة إرسال إذاعية[٣٣]. وفي يونيو عام ١٩٦٣ م أفادت التقارير الصحفية بأن عدد

التقنيين والموجهين العسكريين السوفييت في اليمن قد ارتفع إلى ٩٠٠ أو ١٠٠٠ شخص[٣٤]. وفي يوليو ١٩٦٣ م أفادت الأنباء بأن هناك حوالى ٥٠٠ تقني سوفييتي يقومون بتشييد مطار حديث للطائرات النفاثة باليمن بموجب قرض تنمية قدره ٢٠ مليون دولار.

ومن هذا المنطلق اتضح أن الاستراتيجية السوفييتية كانت تهدف إلى إقامة منطقة نفوذ في شبه الجزيرة العربية. وفي الواقع أن السيطرة السوفييتية على اليمن لم تكن تؤدي فقط إلى الالتفاف حول حقول النفط في شبه الجزيرة العربية، وإنما ستوفر للسوفييت قاعدة عسكرية متقدمة تنافس التواجد الغربي في المنطقة ومقابلة لدول شرق أفريقيا الواقعة على الجانب الآخر من البحر الأحمر. هذا وقد نتج عن التوسع السريع في مجال المساعدة العسكرية والاقتصادية والمادية السوفييتية لليمن قيام الرئيس اليمني عبدالله السّلاّل بزيارة لموسكو في مارس ١٩٦٤ حيث وقع معاهدة صداقة مع السوفييت لمدة خمس سنوات[٣٥]. وفي الحقيقة، كان هناك سبب آخر هام وراء القيام بهذه الزيارة: وهو اعتقاد السلاّل بأن عبد الناصر قد يتخلى عنه وعن الجمهورية اليمنية، خصوصاً بعد فشل القوات المصرية في القضاء على المعارضة الملكية. غير أن عبد الناصر نفسه لم يكن يفكر في إرخاء قبضته عن اليمن، ولذا قام بزيارة لصنعاء في أبريل ١٩٦٤ م[٣٦]. وقد كان الهدف من وراء هذه الزيارة هو تأكيد موقفه في اليمن، وإعادة طمأنة السّلاّل بأنه عازم على أن يلعب دوراً حاسماً وفعّالاً في اليمن. بالإضافة إلى ذلك فإن عبد الناصر بزيارته تلك، كان يريد رفع معنويات الجنود المصريين الموجودين هناك.

من جهة أخرى، حققت زيارة الرئيس السلاّل إلى موسكو مكاسب مختلفة بالإضافة إلى معاهدة الصداقة تتمثل فيما يلي:

١ ـ زيادة حجم المساعدة التقنية والاقتصادية المقدمة إلى صنعاء.
٢ ـ زيادة عدد الخبراء السوفييت في مجالات مختلفة.
٣ ـ إرسال شحنات أسلحة إضافية إلى صنعاء والتي بالفعل وصلت إلى دروتها

في عام ١٩٦٦ م.
٤ ـ تسليم دبـابات وطائرات سوفييتية لصنعاء عام ١٩٦٤ م.
٥ ـ بناء السوفييت لميناء الحديدة الجديد.
٦ ـ تعهد السوفييت ببناء مدارس ثانوية ورصف عدد من الطرق[٣٧].

وعلى الرغم من تعهد السوفييت «غير المعلن» بحماية وتثبيت النظام الجمهوري القائم في اليمن، إلا أنهم سعوا إلى إقامة محادثات «غير رسمية» مع الإمام السابق محمد البدر، الذي كان يقود القوات الملكية المناوئة للانقلاب العسكري. ففي عام ١٩٦٤ م قابل الإمام البدر ممثلين من الصليب الأحمر الدولي اللّذيـن قدما لزيارة أرض المعركة للتحقيق في عملية استخدام القوات المصرية لقنابل النابالم. وهناك سلّمه أحد الممثلين السويسريين مذكرة بشكل خفي تحمل طلباً لرؤ يته منفرداً. وبالفعل اجتمع الإمام بالمبعوث السويسري.

وخلال ذلك اللقاء أبلغ الممثل السويسري الإمام عن رغبة السوفييت في بدء مفاوضات معه. فأجاب الإمام بأنه مستعد لإجراء محادثات مع السوفييت إذا قاموا بإرسال ممثل سوفييتي يطلب منه رسمياً التفاوض معهم[٣٨]. ومن الواضح أن السوفييت لم يكونوا راغبين في التفاوض علانية، ولذا فإنهم لم يرسلوا على الإطلاق أي ممثل إلى الإمام.

إن تلك المحاولة السوفييتية الرامية للتفاوض سراً مع الإمام تشير بوضوح إلى عدم رغبتهم في إغضاب عبد الناصر أو النظام الجمهوري في صنعاء.

والجدير بالذكر أن الروس قد اعتقدوا منذ بداية عملية الانقلاب اليمني بأن الإمام البدر قد قتل، الأمر الذي جعلهم لا يتردّدون في تقديم المساعدة للنظام الجمهوري الجديد. فقد كان الإمام البدر من الزعماء العرب المقربين لدى موسكو وكانت تربطه بها علاقات جيدة في الماضي، بل وكان المسؤول في المقام الأول عن إدخال السوفييت إلى اليمن. وعامل آخر جعل السوفييت يفكرون جدياً في إجراء محادثات مع الامام محمد البدر، هو أن تورطهم في

دعم وتمويل مغامرةعبد الناصر في اليمن قد أصبح مكلفاً بصورة متزايدة، حيث وصلت الامدادات السوفييتية من المعدّات والمعونة المالية المباشرة لقوات عبد الناصر في اليمن إلى ما يعادل ٤٦٠ مليون دولار(٣٩).

ووفقاً لأقوال الإمام البدر، فإن القوات السوفييتيةشاركت فعلياً في اليمن، وخصوصاً بعد انسحاب القوات المصرية في أواخر عام ١٩٦٧ م. وقد ثبت ذلك التورط العسكري السوفييتي في ١٠ ديسمبر ١٩٦٧ م عندما أسقطت القوات الملكية طائرة «ميج» تابعة للقوات الجمهورية كانت تهاجم مواقعها في شمال صنعاء واكتشفت جثة الطيار السوفييتي الذي كان يقود الطائرة بين الحطام(٤٠). إن الاتحاد السوفييتي عن طريق تقديمه للأسلحة والطيارين إنما كان بمثابة أداة مساعدة في إفشال الحصار الذي ضرب على صنعاء خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ م(٤١).

وترتب على ذلك، دون شك، تطور خطير أدّى إلى حدوث ضجة ديبلوماسية كبيرة في كل من واشنطن والرياض. وفي الوقت نفسه، أثبتت هذه الحادثة وأكّدت نوايا السوفييت واستراتيجيتهم الرامية إلى التغلغل ومن ثمّ بسط الهيمنة على المناطق التي تسودها الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً شبه الجزيرة العربية.

وبشكل عام، بإمكان المرء بعد هذا الاستعراض الشامل لمواقف الدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) تجاه أزمة اليمن القول بأن كلتيهما قد أصبحتا متورطتين في الصراع اليمني منذ بدايته في سبتمبر ١٩٦٢ م، ولكن بينما كان الدور المزدوج للولايات المتحدة يهدف في المقام الأول إلى تهدئة الوضع والتشجيع على الوصول إلى اتفاقية «لسحب القوات» بين كل من المملكة العربية السعودية ومصر، كان الاتحاد السوفييتي يحاول استغلال الوضع لصالحه عسكرياً عن طريق دعم كل من النظام الجمهوري الجديد في اليمن وسياسات عبد الناصر في ذلك البلد. ومما لا شك فيه أن دور موسكو ساهم في تمديد فترة الأزمة اليمنية وعزّز من تصميم عبد الناصر على

كسب تلك الحرب التي يمكن وصفها بأنها «حرب خاسرة» وغير قابلة للكسب.

وعلى الرغم من الدور السوفييتي المتطاول خلال الحرب الأهلية اليمنية فقد ظل مستوى التورط السوفييتي في الشؤون العسكرية والسياسية الخاصة بشبه الجزيرة العربية معتمداً على عنصرين رئيسيين هما:

مدى الوجود العسكري والسياسي الأمريكي في المنطقة ودرجة الاستقرار في المنطقة.

هوامش الفصل الخامس

(١) مقابلة مع السيد محمود رياض، ملحق رقم (٥)، سؤال وجواب رقم (٥)، القاهرة في ١١/١١/١٩٨٤ م.

(٢) كان الأمير فيصل، آنذاك، في زيارة خاصة للولايات المتحدة. ومن المثير الإشارة هنا إلى أن حكومة كنيدي في ذلك الوقت كانت متعاطفة مع أنظمة الحكم التقدمية والثورية في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. فعلى سبيل المثال كانت تميل مع عبد الناصر في مصر، ومع نكروما في غانا، ومع سوكارنو في إندونيسيا.

(٣) **Foreign Reports Bulletin** (FRB), December 5, 1962, p. 1.

(٤) Manfred W. Wenner, **Modern Yemen** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1967), p. 199.

(٥) **FRB,** December 5, 1962, pp. 1 – 2.

(٦) J. B. Kelly, «The Future in Arabia», **International Affairs,** Vol 11, (October, 1966), p. 638.

(٧) التقى الكاتب بالسيد/ روبرت ستوكي بمنزل أحد أصدقاء الأخير في مدينة واشنطن. . أنظر أيضاً: **FRB,** December 5, 1962, p. 4.

(٨) **FRB,** December 26, 1962, p. 1.

(٩) ورد هذا الإيضاح في رسالة موجهة إلى السناتور بورك بي. هيكن لووبر من لوا بواسطة السكرتير المساعد الأمريكي فيليبس تالبوت في بداية أغسطس ١٩٦٣ م. وقد كتب هيكن لووبر إلى وزير الخارجية دين راسك يطلب فيه سحب الاعتراف الأمريكي بالنظام الجمهوري في اليمن، **نشرة التقارير الخارجية،** ٥ أغسطس ١٩٦٣ م.

(١٠) Christopher J. McMullen, **Resolution of the Yemen Crisis – 1963: A Case Study in Mediation** (Washington, D.C.: Georgetown University, Institute for the Study of Diplomacy, 1980), p. 7.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) **Newsweek,** «Revolutionary Gains», April 3, 1967.

(١٣) McMullen, p. 27.

(١٤) **United Nations Review,** Vol. 10, Number 5 (May, 1963) p. 1.

(١٥) **Middle East Affaires,** Vol. 14 (1963) p. 288.

(١٦) McMullen, p.42.

(١٧) في بداية عام ١٩٦٢م، كان لدى الولايات المتحدة أربعة أساليب مختلفة للتعامل مع

العالم العربي. وهذه الأساليب هي: ١ - الأسلوب الحيادي. ٢ - عقد تحالفات مع الدول الصديقة. ٣ - التعاون مع الثورة العربية. ٤ - الأسلوب الواقعي. وخلال حكم الرئيس كنيدي، حاولت الولايات المتحدة إيجاد أسلوب جديد لديبلوماسيتها يمكنها عن طريقة إيصال دعمها على نحو واضح ولا يدع مجالاً للشك، وذلك من أجل تقدم واستقلال شعوب الدول النامية. وعلاوة على ذلك، فقد كان هناك إدراك متزايد لأهمية تقبل بل والمساهمة في الثورة الأفرو-آسيوية، وذلك من خلال التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي وبعض من مساعديه الرئيسيين بالنسبة لمجال العلاقات الأمريكية مع الأمم المتحدة.

لمعرفة المزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

Charles D. Cremeans, **The Arabs and The World** (New York, London: Praeger, 1963), pp. 312 - - 317, p. 325.

(١٨) **FRB,** December 26, 1962, pp. 1 – 2.

(١٩) John C. Campbell, «Soviet Strategy in the Middle East», **American – Arab Affairs,** No. 8 (Spring, 1984), p. 75.

(٢٠) Stephen Page, «Moscow and the Arabian Peninsula», **American – Arab Affairs,** No. 8 (Spring, 1984), p. 83.

(٢١) Murray Gordon, ed., **Conflict in the Persian Gulf** (New York: Facts on File, 1981), pp. 45 - - 46.

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ٤٦.

(٢٤) Bernard Reich, «The Soviet Union and the Middle East», **Social Science and Policy Research,** Vol. II, No. 2.

(٢٥) Arnold Hottinger, «Arab Communism at Low Ebb», **Problems of Communism,** Vol. 30, (July – August 1981). p. 18.

(٢٦) Anthony H. Cordesman, **The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, The Military Balance** (Boulder, Colorado: Westview Press, London: Mansell Publishing, 1984), pp. 78 – 79.

(٢٧) David Lynn Price, «Moscow and the Persian Gulf» **Problems of Communism,** Vol. 38 (March – April, 1979), p. 1.

(٢٨) Robert Moss, «Reaching for Oil: The Soviets' Bold Mideast Strategy», **Saturday Review,** Vol. 7, No. 8 (April 12, 1980), p. 15,

(٢٩) Cordesman, p. 79.

(٣٠) Price, p. 2.

(٣١) ابراهيم الشريقي: **الصراع الدامي في اليمن**، أغسطس ١٩٦٤، ص ٨٧.

(٣٢) **نيويورك تايمز**، ١٦ يونيو ١٩٦٣ م.

(٣٣) Harold Ingrams, **The Yemen: Imam, Rulers, and Revolution,** (New York: Praeger.1964), p. 137.

(٣٤) **نيويورك تايمز**، ١٦ يونيو ١٩٦٣ م.

(٣٥) **نيويورك تايمز**، ٢٢ مارس ١٩٦٤ م.

(٣٦) Wonner, p.p. 212 – 213.

(٣٧) Marshall I. Goldman, **Soviet Foreign Aid** (New York, 1967), p. 149.: and Charles B. McLane, **Soviet-Middle East Relations** (London, 1973), p. 57.

(٣٨) مقابلة مع صاحب الجلالة الإمام محمدالبدر، (بريطانيا، ٢١ ديسمبر ١٩٨٣)، ملحق رقم (٢)، سؤال وجواب رقم (١٢).

(٣٩) J.C. Hurewitz, **Middle East Politics: The Military Dimension** (New York, Praeger, 1969), p. 259.

(٤٠) Aryeh Y. Yadfat, **The Soviet Union and the Arabian Peninsula** (London: Crown Helm, 1983), p. 4.

(٤١) J.E. Peterson, **Yemen: The Search for a Modern State** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982), p. 102.

الفصل السادس

نهاية الصراع السعودي ـ المصري ووضع الحرب الأهلية اليمنية أوزارها

مع بداية عام ١٩٦٣ م أصبحت الأزمة اليمنية معقدة ومتشابكة إلى حد كبير، الأمر الذي أدى إلى إطالة أمدها لسنين طويلة قاربت السبع سنوات. وخلال تلك الفترة بذلت جهود وساطات مكثفة لوضع حد لذلك النزاع وتلك الأزمة بين الأطراف المتنازعة (المملكة العربية السعودية، مصر، اليمن الشمالي)، من جانب عدة أطراف. وقد تخلل تلك الفترة خمس سنوات متتالية من جهود الوساطة المضنية اشتركت فيها منظمات دولية، وهيئات إقليمية، بالإضافة إلى عدد من الدول العربية وغير العربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى أية حال، فلم تكن لكافة هذه الجهود اليد المباشرة في إنهاء الأزمة اليمنية. وفي عام ١٩٦٧ م حدث تحول كبير في موقف مصر تجاه المعضلة اليمنية، وذلك على إثر الحرب العربية ـ الإسرائيلية في يونيو عام ١٩٦٧ م التي أدت إلى قرار الرئيس عبد الناصر بسحب قواته من اليمن الشمالي.

على الرغم من ذلك فقد كان لا بد من مرور ثلاث سنوات أخرى قبيل أن تضع الحرب الأهلية اليمنية أوزارها في عام ١٩٧٠ م، بفضل الجهود المخلصة التي بذلتها المملكة العربية السعودية، وتضافر تلك الجهود مع رغبة الشعب اليمني بمختلف فئاته في التوصل إلى سلام دائم واستقرار سياسي في ربوع اليمن.

وفي الواقع أن جهود الوساطة الرئيسية التي تمت قبل يونيو عام ١٩٦٧ م قد تركزت بشكل أساسي على حل النزاع بين مصر والمملكة العربية السعودية، الدولتين المساندتين لأطراف النزاع اليمني (الملكيين والجمهوريين). فلقد بذلت كل من جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ودولة الكويت، وجمهورية السودان، جهوداً مكثفة لوضع حد لذلك الصراع السعودي ـ المصري حول اليمن الشمالي قبل عام ١٩٦٧ م. ثم قامت المملكة العربية السعودية بعد حرب عام ١٩٦٧ م بدور بنّاء وكبير لصلح ذات البين بين مختلف الفئات اليمنية المتصارعة. أصابت بعض الجهود التي بذلت قبل عام ١٩٦٧ م والمبادرات التي طرحت آنذاك أكثر نجاحاً من غيرها، إلا أنه لم تنجح أيّ منها في إحلال السلام بشكل جوهري في أرجاء اليمن، وذلك بعكس الجهود السعودية التي بذلت في أعقاب حرب يونيو سنة ١٩٦٧ م. ومما لا شك فيه أن إدراك الفئات اليمنية المتصارعة لحقيقة الوضع الذي وصلت إليه بلادهم نتيجة لهذا الصراع الدموي، قد ساعد كثيراً المملكة العربية السعودية في التوصل إلى حل دائم للأزمة اليمنية ووضع حد لخلافات الملكيين والجمهوريين اليمنيين على السواء.

جهود وساطة جامعة الدول العربية

كان ينظر إلى جامعة الدول العربية عند تأسيسها عام ١٩٤٥ م على أنها «المحفل» الأول والذي يمكن للدول الأعضاء الرجوع إليه لمناقشة وحل خلافاتهم الثنائية. وفي غضون ذلك فقد كان من المفترض أن تقوم المنظمة أيضاً باتخاذ إجراء سريع بناء على طلب الأطراف المتنازعة للسيطرة على الأزمة فور اندلاعها ومنع حدوث مزيد من التدهور في الموقف. إلاّ أن هذا الأمر لم يتم بالنسبة للأزمة اليمنية عام ١٩٦٢ م. وكان السبب الرئيسي في ذلك يعود بصورة كبيرة إلى حقيقة أن الدول الأعضاء في الجامعة كانت منقسمة على نفسها حول الجانب الذي يمكن الاعتراف به كحكومة ممثلة بشكل شرعي لليمن، هل هو الجانب الملكي أم الجانب الجمهوري؟(١). إلا أن هذا الانقسام لم يَحُل

دون قيام السكرتير العام للجامعة بأداء واجبه وفقاً لميثاق الجامعة العربية[٢] والذي يشترط في البند السادس أنه:

(إذا ما وقع أي عدوان من قبل دولة عضوة في الجامعة أو تخوفت دولة من موقف ما فإن للدولة الضحية أو التي وقع عليها التهديد أن تطلب اجتماعاً عاجلاً من مجلس الجامعة. وسيقرر المجلس الإجراءات الضرورية لمنع العدوان)[٣].

وعلاوة على ذلك فإن البند الثامن من ميثاق الجامعة ينص على:

(من الواجب على كل دولة مشتركة في الجامعة أن تحترم نظام الحكم الموجود في الدول الأخرى الأعضاء بالجامعة وأن تعتبره حقاً من حقوق هذه الدول وتعد بعدم الإقدام على أي تصرف يهدف إلى تغيير هذا النظام)[٤].

وفي الحقيقة، فإنه حال ظهور الإمام محمد البدر في أكتوبر عام **١٩٦٢**، قام بإرسال برقية إلى السكرتير العام للجامعة يخبره أنه ما زال حياً يرزق ويطلب منه الدعوة إلى اجتماع عاجل للمجلس[٥]. وفي الوقت نفسه تلقت الجامعة طلباً مماثلاً من الحكومة الجمهورية في صنعاء[٦]. وعلى الرغم من ذلك فقد فشل السيد/ عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة بتأثير من الرئيس عبد الناصر في أداء مهمته على نحو بنّاء، وتجاهل طلب الإمام محمد البدر، وبدلاً من ذلك اعترف بالنظام الجمهوري في صنعاء كحكومة شرعية[٧]. وقد عمل ذلك الموقف «المتحيّز» من جانب جامعة الدول العربية على الحدّ من الدور الفعّال الذي كان من الممكن أن تلعبه خلال الأزمة اليمنية. وبالإضافة إلى ذلك التصرف، تبنّى مجلس الجامعة في **١٩** سبتمبر **١٩٦٣**، قراراً يدعو الدول الأعضاء إلى منح كافة سبل المساعدة للنظام الجمهوري في صنعاء وتأييده في المحافل الدولية[٨]. ولقد أثبت هذا التطور موقف الجامعة المنحاز على نحو بارز حيث آثرت تقديم الدعم إلى جناح يمني واحد فقط في الصراع الدائر هو الجناح الجمهوري، في حين تجاهلت الجناح الثاني وهو الجناح الملكي الذي كان يعاني من قسوة العمليات العسكرية المصرية ضده.

إلا أن القرار نفسه عهد إلى رئيس المجلس والأمين العام للجامعة القيام بالاتصالات الضرورية التي ربما تساعد على إعادة السلام إلى ربوع اليمن، واستئناف العلاقات الطبيعية بين المملكة العربية السعودية، ومصر، واليمن، والأردن[٩]. وعلى الرغم من أن هذا القرار قد اعتبر من قبل العديد من الدول على أنه تحرك إيجابي من جانب الجامعة إلاّ أنه لا يمكن تجاهل حقيقة مجيء ذلك القرار على نحو متأخر جداً، خصوصاً من منظمة إقليمية كان من المفترض فيها أن تتصرف بصورة تتلاءم مع وضعها منذ البداية. وعلى أية حال، فقد شكلت الجامعة «بعثة السلام» في منتصف سبتمبر ١٩٦٣ م وتمّ تفويضها للقيام بزيارة مختلف الدول المعنية.

وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٦٣ م وصلت هذه البعثة إلى الطائف، العاصمة الصيفية للمملكة العربية السعودية، واجتمعت مع ولي العهد الأمير فيصل الذي أبلغ البعثة عن رغبته الشخصية في تحاشي أي نوع من الصدام العسكري بين القوات السعودية واليمنية. وعبرت المملكة العربية السعودية على نحو مماثل عن رغبتها في التعاون بصورة تامة لتعزيز وتقوية أواصر التضامن العربي وإعادة العلاقات الطبيعية بين الدول العربية[١٠]. ومن هناك تابعت بعثة الجامعة طريقها إلى الأردن حيث اجتمعت مع الملك حسين في ١ أكتوبر ١٩٦٣ م. وقد أبلغ الملك حسين البعثة بأن بلاده لا تعتبر نفسها طرفاً في هذا الصراع[١١]. وفي ٦ أكتوبر ١٩٦٣ وصلت البعثة إلى صنعاء حيث تقابلت هناك مع الرئيس اليمني عبدالله السلاّل، ثم، وعلى نحو مفاجىء، غادرت اليمن إلى مصر دون الاجتماع بالإمام محمد البدر أو مؤيديه من الملكيين[١٢]. وفي لقاء بين المؤلف والإمام محمد البدر، وصف الإمام دور جامعة الدول العربية خلال الأزمة اليمنية بقوله: «لقد كانت في إجازة»[١٣].

ومن هنا نرى أن «بعثة سلام» الجامعة العربية قد تجاهلت تماماً واستخفت بوجود الجانب الملكي وحق القوات الملكية في الاستشارة أو على الأقل إعطائهم فرصة الإفصاح عن آرائهم. وبهذا التصرف فرضت الجامعة،

سلفاً، نهاية لجهود وساطتها. وقد أصبح ذلك واضحاً خلال اجتماع البعثة مع وزير الخارجية المصري في القاهرة الذي أبلغ أعضاءها بأن حكومته ملزمة بتنفيذ «اتفاقية سحب القوات» التي تمّ التوصل إليها في أبريل ١٩٦٣ م نتيجة لجهود الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه يأمل من كافة الأطراف المعنية بتنفيذ الالتزامات المفروضة عليها حسبما نصت عليه تلك الاتفاقية(١٤). وقد أدّى هذا الموقف المصري مع تخلف البعثة عن الاجتماع بالجانب الملكي إلى إنهاء جهود وساطة الجامعة خلال الأزمة اليمنية. وبإعادة استعراض الأحداث وتأملها يتضح أن جامعة الدول العربية، مثلها مثل المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى، قد أضحت ضحية للنزاعات الاقليمية والدولية. وفي لقاء للمؤلف مع معالي السيد/ محمود رياض، تمّ توجيه السؤال التالي لمعاليه:

س: «لقد بذلت جامعة الدول العربية ـ والتي قمتم معاليكم بتولي منصب الأمين العام فيها ـ بعض الجهود ولعبت دوراً عديم الفاعلية في محاولة لحل المشكلة اليمنية. ما هي الأسباب التي تكمن وراء فشلها»؟

وقد أجاب معاليه بما يلي:

ج: غالباً ما تقع المنظمات الدولية والعربية ضحية للخلافات الدولية والإقليمية أثناء محاولاتها القيام بدورها السلمي. وعلى أية حال، فهي دائماً ما تواجه عدداً من العوائق. وهذاما حدث تماماً لجامعة الدول العربية خلال الأزمة اليمنية. كما أننا لا بد أن ندخل في الاعتبار أيضاً عنصرين رئيسيين: ١ ـ شخصية الأمين العام نفسه وقدرته على استخدام نفوذه والصلاحيات الممنوحة له. ٢ ـ دور الأطراف المعنية التي تمتلك فعلاً عنصر السيطرة على توجيه دفة الأحداث والأمور السياسية.

وأضاف معاليه:

«ومما سبق يمكننا أن نستنتج بأن دور جامعة الدول العربية في الأزمة اليمنية لم يكن حاسماً ولا مثمراً بسبب عدم وجود الشخص المناسب أولاً، وفي

الوقت نفسه عدم مساندة الدول المعنية لجهود الجامعة. وهنا لا بد لنا أن نعترف بحقيقة قائمة تتمثل في أن كلاً من المملكة العربية السعودية ومصر تعتبران الدولتين العربيتين اللتين تحظيان بأعظم ثقل سياسي في العالم العربي، وهذا ما أثبتته الأحداث السياسية وما تزال تثبته يوماً بعد يوم»[١٥].

وفي الواقع، فإن تحليل السيد/ محمود رياض لقدرات الجامعة العربية، والمعوقات التي تقف أمامها يحمل في طياته الكثير من الصحة. إلا أنه من ناحية أخرى يمكن للمرء عدم قبول وجهة نظر معاليه القائلة بأن المملكة العربية السعودية لم تتعاون مع جهود الجامعة العربية السلمية مثلها مثل مصر. ففي الحقيقة أنه فور انتهاء «بعثة السلام» التابعة للجامعة العربية من محادثاتها مع ولي العهد الأمير فيصل بالطائف أصدرت حكومة المملكة العربية «بلاغاً رسمياً مشتركاً» رحبت فيه بكل المحاولات الهادفة إلى تعزيز التضامن العربي وإعادة العلاقات الطبيعية من جديد بين كافة الدول العربية[١٦]. كما عبرت عن رغبتها كذلك في التعاون بشكل تام لتحقيق ذلك الهدف. ومن هنا نجد أن رأي السيد/ محمود رياض ينطبق بشكل كبير على دور مصر الذي أسهم في إنهاء جهود الجامعة العربية، وذلك بطلبها الرجوع «مباشرة» إلى «اتفاقية سحب القوات» التي توصلت إليها الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بعثة مرافقة تابعة للأمم المتحدة بالإشراف عليها. وبذلك أوضحت مصر صراحة «لبعثة السلام» أنه ليس هناك حاجة لجهود جامعة الدول العربية.

ومن جهة أخرى، ففي الفترة الممتدة بين ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧م لعبت مؤتمرات القمة العربية دوراً بنّاءً في الأزمة اليمنية عن طريق حث كافة الأطراف المعنية في الصراع، بالإضافة إلى الدول العربية الأخرى، على مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل مناسب للأزمة اليمنية. وقد تمّ تنفيذ دور الجامعة الرئيسي وجهودها الخاصة بالوساطة كجزء من مبادرات الدول العربية الأخرى، وعن طريق عرض مساعيها الحميدة على جميع الدول المعنية باستثناء الجانب الملكي.

جهود وساطة الأمم المتحدة

شاركت الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية على مستويين: أولاً، قامت بجهود وساطة من خلال السفير رالف بنش نائب السكرتير العام للأمم المتحدة للشؤون الخارجية، إلا أن هذه الجهود فشلت في إعطاء نتائج مثمرة. ثانياً، قامت بمهمة المراقبة والإشراف على تنفيذ بنود اتفاقية سحب القوات التي توصل إليها المبعوث الأمريكي السيد/ ألزورث بنكر بين المملكة العربية السعودية ومصر. وقد نجحت هذه المهمة نجاحاً محدوداً لبعض الوقت ولكنها أخفقت في إنهاء الحرب.

دور الأمم المتحدة كوسيط

بدأ دور الأمم المتحدة كوسيط في أزمة اليمن خلال الأشهر الأولى من عام **١٩٦٣** م، وذلك في أعقاب الاقتراح الأمريكي بتعيين بيير باسكال سبينيلي، السفير الايطالي، كممثل للأمم المتحدة في الشرق الأوسط من أجل القيام، تحت رعاية الأمين العام يوثانت، بمحاولة لإيجاد حل للصراع الدائر في اليمن[١٧]. إلا أن السكرتير العام السيد/ يوثانت رفض هذا الاقتراح منذ الوهلة الأولى[١٨]. وكان رفضه هذا مبنيّاً على أساس أنه لا يمكنه القيام بأي تصرف ما لم يحصل على موافقة مسبقة وصريحة من كافة الأطراف المعنية بأزمة اليمن أي المملكة العربية السعودية، ومصر، واليمن الشمالي.

وعلى الرغم من ذلك، ففي نهاية خريف عام **١٩٦٢** م بدأ السكرتير العام في التشاور مع ممثلي الأطراف المعنية بالأمم المتحدة الذين أظهروا مواقف متعاطفة مع رغبة الأمم المتحدة بلعب دور الوسيط في الصراع اليمني[١٩]. ومن هذا المنطلق قرر السكرتير العام إرسال بعثة «لتقصي الحقائق» برئاسة رالف بنش إلى المنطقة، وذلك في أواخر فبراير وبداية مارس عام **١٩٦٣** م بهدف التعرف على آراء الأطراف المعنية حولِ الوضع. وعلى أية حال، فإن البعثة لم تحقق هدفها، حيث رفض ولي العهد السعودي الأمير فيصل مقابلة المبعوث

بنش على أساس أن الأخير لم يكن حيادياً على نحو تام وأنه زار كلاً من صنعاء والقاهرة ولكنه لم يجتمع بالجانب الملكي اليمني[٢٠]. وكان هناك سبب جوهري آخر أدّى إلى عدم نجاح مهمة المبعوث بنش، تمثل في كون أن مهمته كانت مقصورة على «تقصّي الحقائق» فقط، ولم يكن مكلفاً بالتفاوض حول خطة سحب القوات[٢١].

وفي الوقت نفسه، أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية السكرتير العام للأمم المتحدة عن جهود الوساطة التي بدأتها عن طريق السفير السوورث بنكر في بداية شهر مارس ١٩٦٣ م. والجدير بالذكر أن جهود بنكر كانت ترمي إلى دعم مهمة المبعوث بنش. غير أن السفير بنكر لم يستطع إقناع ولي العهد السعودي الأمير فيصل بمقابلة السفير بنش، حيث التزم سمو الأمير بموقفه المتمثل في أنه إذا لم يقم المبعوث بنش بزيارة الجانب الملكي فإنه لن يستطيع اتخاذ موقف عادل يضمن له نجاح جهوده للتوسط بين المملكة العربية السعودية واليمن. وأضاف سمو الأمير فيصل بأن هذا الموقف سيضع المملكة العربية السعودية في موقف تبدو فيه وكأنها تدخلت في الشؤون الداخلية اليمنية، بالإضافة إلى أن النزاع لم يكن قائماً بين الجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية، إذ إنه ليست هناك علاقات ديبلوماسية بين البلدين، فالمملكة العربية السعودية تعترف بشرعية حكم الإمام، وخلافها يكمن مع مصر نتيجة لتدخل الأخيرة عسكرياً في شؤون اليمن[٢٢]. وأضاف سمو الأمير فيصل بأن محاولات المبعوث بنش ستجد قبولاً وترحيباً إذا ما كانت ترمي إلى التوسط بين المملكة العربية السعودية ومصر.

وهكذا، فقد عاد المبعوث بنش إلى مقر الأمم المتحدة دون رؤ ية ولي العهد الأمير فيصل. وفي الوقت نفسه أبلغ بنش السكرتير العام بأن الرئيس المصري، عبد الناصر يرغب فقط في الحصول على تأكيد من المملكة العربية السعودية بأنها ستوقف مساعدتها للملكيين. كما أبلغه بأن الرئيس اليمني، السلّال لا يرغب فقط في الحصول على هذا التأكيد وإنما يريد أيضاً طرد الإمام

السابق وعائلته من المملكة العربية السعودية، واعتراف كل من المملكة العربية السعودية وبريطانيا بحكومته. وفي المقابل فإنه سيحجم عن التدخل في شؤون المملكة العربية السعودية وعدن(٢٣).

وفي الفترة نفسها عاد السفير الأمريكي بنكر في ١٠ مارس ١٩٦٣ م إلى الولايات المتحدة وحث السكرتير العام للأمم المتحدة على إرسال السفير بنش مرة أخرى إلى المملكة العربية السعودية، لكي تظل جهود الوساطة قائمة ولمنع الرئيس عبد الناصر من استئناف غاراته الجوية على الأراضي السعودية. وقد أصرَّ يوثانت على تنفيذ شرطين أساسيين لتحقيق هذا المطلب:

أ ـ أن يؤكد ممثل المملكة العربية السعودية بالأمم المتحدة للمنظمة على أن ولي العهد الأمير فيصل سيقابل السفير بنش دون أن يطلب منه القيام بزيارة اليمنيين الملكيين.

ب ـ الحصول على استجابة كل من القاهرةوصنعاء في ما يتعلق بالاقتراح الأمريكي الخاص بسحب القوات.

ولمّا لم يجد أي من الشرطين أذناً صياغة، فقدقرر السكرتير العام للأمم المتحدة عدم إرسال المبعوث بنش إلى المنطقة لاستئناف مهمته كوسيط. وهناك سبب جوهري آخر حال دون إرسال بنش وذلك حسبما ذكر السكرتير العام، وهو أن الأمر قد يتطلب صدور قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الأمر الذي يعني مزيداً من التأخير. وعلى أية حال، فإن هذا الأمر لم يثبط من عزيمة الولايات المتحدة عن مواصلة جهودها للوساطة والتي اتصفت بأنها من أجل «دعم جهود الأمم المتحدة». وفي الحقيقة كان الوضع حرجاً ودقيقاً بدرجة كبيرة، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة إلى طلب مشاركة الأمم المتحدة الكاملة على الرغم من معارضة السكرتير العام. ومن جهة أخرى، نجح السفير بنكر في ١٠ أبريل ١٩٦٣ م في تحقيق «اتفاقية سحب القوات» بين المملكة العربية السعودية ومصر، الأمر الذي يقتضي تشكيل بعثة إشراف ومراقبة تابعة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ بنود تلك الاتفاقية(٢٤). وعند عودته إلى الولايات

المتحدة في ١٢ أبريل ١٩٦٣ م، التمس السفير بنكر أن يقوم السكرتير العام بإرسال ممثل خاص له إلى المنطقة لبدء المباحثات الكفيلة بتنفيذ شروط اتفاقية سحب القوات. وبناءً على ذلك، أرسل السيد يوثانت في أواخر مايو عام ١٩٦٣ م اللواء كارل فون هورن في زيارة تمهيدية إلى اليمن استعداداً لتشكيل بعثة الإشراف والمراقبة التابعة للأمم المتحدة باليمن[٢٥].

دور الإشراف والمراقبة

إن دور الأمم المتحدة كشريك مشرف ومراقب في أزمة اليمن كان نتيجة لنجاح جهود الولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاقية بين المملكة العربية السعودية ومصر كطرفين رئيسيين في أزمة اليمن[٢٦]. ومع أن تلك الاتفاقية قد حظيت بقبول السكرتير العام للأمم المتحدة، إلّا أن إجراءات قانونية معينة كان لا بد من اتخاذها تبعاً لقوانين وأنظمة الأمم المتحدة. وقد تمثلت هذه الإجراءات في النقاط التالية: أولاً، ضرورة صدور قرار من مجلس الأمن يقضي بتفويض السكرتير العام لإرسال بعثة مراقبة وإشراف إلى اليمن. ثانياً، كان من الضروري تقويم المتطلبات المادية للبعثة ومن ثم تحديد الجهة التي ستموِّلها. ثالثاً، كان لا بد من تحديد الفترة التي ستستغرقها المهمة، وعدد الجنود وكمية المعدات المطلوبة. رابعاً، كان لا بد من تحديد مهام البعثة على نحو دقيق.

ومن البديهي أن هذه الاجراءات القانونية ـ الأول على وجه الخصوص ـ كانت بحاجة إلى فترة من الزمن قبل أن توضع الاتفاقية وبنودها موضع التنفيذ، وهذا ما لم يكن يسمح به الوضع الخطير القائم في اليمن. لذا فقد قام السكرتير العام للأمم المتحدة السيد/ يوثانت بتكليف اللواء كارل فون هورن، رئيس أركان هيئة الأمم المتحدة للإشراف والمراقبة على الهدنة في مدينة القدس، بالتوجه دون تأخير إلى الدول الثلاث (المملكة العربية السعودية ومصر واليمن) للتشاور مع السلطات المعنية بالموضوع حول التفاصيل التي تتصل بطبيعة ومهام مراقبي ومشرفي الأمم المتحدة لتنفيذ بنود اتفاقية سحب القوات. وبعد الانتهاء من مهمته، قام اللواء فون هورن بإبلاغ السكرتير العام بأنه قد أجرى مباحثات

مع حكومات الدول الثلاث المعنية وتمكن من الحصول على آرائهم حول دور، ومهام، ومجال، عملية المراقبة والاشراف المقترحة. وأضاف بأن جميع الأطراف الثلاثة قد أكدوا قبولهم وموافقتهم على بنود اتفاقية سحب القوات من اليمن. هذا كما استنتج اللواء/ كارل فون هورن بأن وجود مراقبي الأمم المتحدة على الحدود السعودية ـ اليمنية «ضرورة لا بد منها، وربما يكون في الواقع عاملاً حاسماً لتحاشي مشكلة خطيرة في تلك المنطقة، وأن وجودهم مرغوب فيه من قبل كافة الأطراف المعنية»[٢٧]. وأضاف اللواء/ هورن أنه طالما ثبت أن الحاجة إلى هؤلاء المراقبين يعدّ أمراً مُلحّاً فلا بد من إرسالهم بشكل عاجل وتلافي أي تأخير محتمل.

هذا، وقد قام السكرتير العام للأمم المتحدة بنقل نتائج وتوصيات اللواء/ هورن إلى أعضاء مجلس الأمن في ٢٧ مايو ١٩٦٣ م، واقتراح تشكيل مجموعة تتكون من مائتي مراقب (٢٠٠ مراقب) للقيام بعملية حفظ السلام والأمن في اليمن. علاوة على ذلك، ونظراً لعامل الخطورة الذي كان يهيمن على الوضع فقد كان من المحتم إرسال فرقة صغيرة متقدمة إلى المنطقة «خلال أيام قلائل». ومن جهة أخرى، فقد تم تحديد مدة خدمة بعثة الإشراف والمراقبة في اليمن أربعة أشهر، وسيزود مائة مراقب (١٠٠ مراقب) من وحدة الحراسة البرية بأسلحة خفيفة للدفاع عن أنفسهم عند الحاجة. كما نصّت خطة الإشراف والمراقبة المقترحة على إمكانية تجنيد بعض أعضاء هذه البعثة من قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، ومنظمة الاشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة في فلسطين المحتلة ومن مجموعة المراقبين العسكريين التابعة للأمم المتحدة في الهند والباكستان بشكل محتمل[٢٨]. كما تم تقدير التكاليف الاجمالية للبعثة بأقل من مليون دولار أمريكي (١ مليون دولار). وتعقيباً على ذلك، عبر السكرتير العام عن أمله في أن تتحمل حكومتا المملكة العربية السعودية ومصر على الأقل جزءاً من هذه التكاليف على أن تتحمل الأمم المتحدة بقية التكاليف إذا لزم الأمر[٢٩]. وقد أدّى هذا الاقتراح

إلى وضع مسودة قرار قدمته كل من غانا والمملكة المغربية بهدف إيضاح الطريقة المثلى التي ستقوم بموجبها الأمم المتحدة بتولي مهامها ومسؤوليتها في هذا الصراع الذي يهدد الأمن والسلام الدوليين[٣٠].

وبناءً على ذلك، بدأت فرقة الإشراف والمراقبة التابعة للأمم المتحدة أعمالها في ٤ يوليو ١٩٦٣ م على الحدود السعودية ـ اليمنية على نحو يتفق مع قرار مجلس الأمن. وتكونت الفرقة من:

ـ مجموعة استطلاعية تتشكل من ١١٤ فرداً تضم ضباطاً يوغوسلافيين ورتباً أخرى.

ـ مجموعة مكونة من ٥٠ فرداً محمولين جواً، ومكونة من ضباط تابعين للقوات الجوية الكندية الملكية ورتب أخرى، وتستخدم طائرات من نوع كاريبو وغيرها من الطائرات الصغيرة، بالإضافة إلى طائرات عمودية من طراز «إتش ـ ١٩» و٢٨ مدنياً من دول مختلفة.

ـ ٢٠ مستخدماً محلياً مركزهم في صنعاء[٣١].

لقد كانت أعمال ومهام البعثة مقتصرة على المراقبة، وإعداد التقارير، والإبلاغ عن عمليات انسحاب الجنود المصريين، الأمر الذي يعني بأن المهمة بحد ذاتها لم تكن تشتمل على دور حفظ السلام على الحدود. ولذا، فإن البعثة لم يكن باستطاعتها أن تتولى بصورة فعّالة أية مهام حدودية بما كانت تملكه من أفراد ومعدات واعتمادات مالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لم يكن من مهام البعثة مراقبة والاهتمام بشؤون اليمن الداخلية وتصرفات حكومتها، أو بعلاقات تلك الحكومة مع حكومات أخرى، خصوصاً تلك التي لها حدود معها. كما أنها لم تكن لديها السلطة لإصدار توجيهات أو أوامر.

وفي ٤ سبتمبر ١٩٦٣ م انتهت الفترة الأولى المحددة لانتداب البعثة، واقترح السكرتير العام للأمم المتحدة تمديد فترة الانتداب إلى شهرين إضافيين. وبالفعل وافق مجلس الأمن على ذلك التمديد، كما وافقت كل من

مصر والمملكة العربية السعودية. واستمرت عملية تمديد فترات البعثة حتى شهر سبتمبر ١٩٦٤ م، حيث أعلنت المملكة العربية السعودية بأن مصر لم تتقيد ببنود اتفاقية سحب القوات، وبالتالي رفضت المملكة الموافقة على فترة تمديد أخرى[٣٢].

وفي تقرير السكرتير العام الذي قدمه لمجلس الأمن بشأن سير أعمال البعثة في اليمن، ومتابعة تنفيذ بنود اتفاقية سحب القوات في الفترة من ٣ يناير إلى ٣ مارس ١٩٦٤ م، أكد من جديد على موقف المملكة العربية السعودية الرافض لتمديد فترة مهام البعثة. وقد جاء في هذا التقرير ما يلي:

في ما يتعلق بقوام قوات الجمهورية العربية المتحدة فقد ذكر مراقبو الأمم المتحدة في الحديدة أن هناك ما يزيد على ٤,٠٠٠ جندي مصري وصلوا إلى هناك عن طريق البحر خلال الفترة من ٣ يناير إلى ١٨ فبراير، بينما غادر ما يزيد على ١٠٠٠ جندي.[٣٣] وقد تبين أن غالبية هؤلاء الجنود الوافدين هم من العسكريين النظاميين ومزودين بأسلحة ومعدات نقل جيدة، ولكنّ عدداً كبيراً من الجنود كانوا من العائدين من إجازاتهم. ومن المعتاد أن تقوم قيادة الجمهورية العربية المتحدة بإرسال جنود من اليمن في إجازة على متن طائرات النقل العسكرية التي تقوم بإحضار مؤن لقواتها. وفي حين أنه من غير الممكن تقدير العدد الصحيح للجنود الموجودين في اليمن، إلّا أن عدد المغادرين بواسطة تلك الطائرات يقدّر بما يزيد عن ١٠٠٠ جندي. وهكذا، فإنه يبدو أن القوة الفعالة لقوات الجمهورية العربية المتحدة في اليمن خلال تلك الفترة قد زادت بحوالى ألف إلى ألفي جندي[٣٤].

وعند سؤال ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الأمم المتحدة عن موقف المملكة العربية السعودية ورغبتها في إنهاء عمل البعثة، أجاب السكرتير العام بأن حكومة الجمهورية العربية المتحدة لا تعترض على إنهاء مهمة البعثة. وهكذا، فقد بدأ رئيس بعثة الأمم المتحدة في اليمن بترتيب إجراءات سحب بعثته دون تحقيق أي نجاح حقيقي وجوهري، باستثناء تقدّم محدود نحو تنفيذ

اتفاقية سحب القوات. وعلى أية حال، فإن فشل الأمم المتحدة لا يجب أن يُعزى فقط إلى عدم فعالية بعثتها في اليمن وإنما بالأحرى إلى عوامل أخرى. ومن بين هذه العوامل القيود المفروضة على مهام البعثة المحددة في بنود اتفاقية سحب القوات، وقلة الدعم المالي، إلى جانب قلة عدد المشرفين والمراقبين، والافتقار إلى عامل التعاون من قبل الأطراف المعنية وخصوصاً مصر واليمن.

وأخيراً، فإن هناك أمراً مهماً لا بد من ذكره حول دور المنظمات الاقليمية والدولية. . وهو أن معظم المشاكل التي تقوم المنظمات الدولية بمعالجتها تكون في الواقع مستعصية الحل قبل أن تصل في الأساس إلى تلك المنظمات. وعادة ما يتم قبول توسط المنظمات الدولية كآخر ملجأ، وذلك إذا عجزت الأطراف المعنية مباشرة عن حل خلافاتها بنفسها. وعرض أي خلاف أمام الأمم المتحدة أو أي منظمة إقليمية أخرى إنما يعني أن الدول المعنية بالنزاع قد توفر لها منبر أو منتدى آخر تذيع فيه تهمها. ويمكن لعملية التوسط التي تقوم بها المنظمات الدولية أن تنجح فقط إذا ما كانت جميع الأطراف عموماً تسعى إلى التوصل إلى حل مقبول بصورة مشتركة. إلاّ أن الوضع لم يكن كذلك بالنسبة لقضية اليمن.

جهود التوسط التي بذلتها الدول العربية

في حين أن كلاً من المملكة العربية السعودية ومصر قد أدركتا خلال الأزمة اليمنية خطر الوضع، وحاولت كل منهما حل المشكلة بطريقتها الخاصة، فقد حاولت دول عربية أخرى التوسط في الصراع القائم والبحث عن حل. فعلى سبيل المثال لعبت كل من الكويت، والسودان، دوراً هاماً للوساطة، وذلك بسبب قربهما من الطرفين المتنازعين (أي المملكة العربية السعودية ومصر). كما أسهمت كل من الجزائر، والعراق، والأردن بدور متواضع من أجل حل الأزمة اليمنية. إلا أن الجهود السعودية ـ المصرية كانت هي باكورة تلك الجهود.

الجهود السعودية ـ المصرية

بدأت الجهود السعودية ـ المصرية الأولى الرامية لإيجاد حل للأزمة اليمنية في فبراير ١٩٦٤ م، عندما وصل ممثلان من العراق والجزائر إلى الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. وخلال عدد من الاجتماعات مع ولي العهد السعودي الأمير فيصل، عرض الممثلان أن يقوما بالتوسط بين المملكة العربية السعودية ومصر[٣٥]. وقد شكر ولي العهد لهما اهتمامهما، وقَبِلَ قيامهما بذلك الدور. إلى جانب ذلك كان من المقرر وصول بعثة مصرية لمناقشة الأزمة اليمنية، وبالفعل زارت الرياض في الفترة نفسها بعثة مصرية ترأسها المشير عبد الحكيم عامر نائب الرئيس المصري وأجرت محادثات مع ولي العهد السعودي الأمير فيصل[٣٦]. وقد نجم عن تلك الزيارة استئناف العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، وإصدارهما بياناً يؤ يد مبدأ استقلال اليمن الشمالي.

وبرزت المحاولة الثانية من قبل البلدين خلال مؤتمر القمة العربي الثاني في شهر سبتمبر ١٩٦٤ م بمدينة الاسكندرية بمصر، حيث اجتمع كل من الرئيس جمال عبد الناصر وولي العهد السعودي الأمير فيصل، للمرة الأولى، لمناقشة الأزمة اليمنية وجهاً لوجه. وفي نهاية محادثاتهما اتفق الزعيمان على مبدأ «التعاون التام من أجل التوسط بين الأطراف اليمنية المعنية، ونعني بهما: الملكيين والجمهوريين، وذلك للوصول إلى حل سلمي لكافة المشاكل الموجودة في اليمن، ولمواصلة هذه الجهود حتى تستقر الأوضاع هناك»[٣٧]. ونتيجة لهذه الاتفاقية السعودية ـ المصرية، اجتمع ممثلون عن الملكيين والجمهوريين اليمنيين في مدينة أركويت بالسودان في ٣٠ اكتوبر ١٩٦٤ م. وهناك اتفق الطرفان بحضور ممثلين عن المملكة العربية السعودية ومصر على إيقاف وقف إطلاق النار اعتباراً من الخامس من نوفمبر ١٩٦٤ م. كما اتفقا على عقد مؤتمر وطني في الثالث والعشرين من شهر نوفمبر من نفس العام يشهده ممثلون من كلا الطرفين: الملكي والجمهوري[٣٨]. وعلى أية حال، فعلى الرغم

من أن عملية وقف إطلاق النار أصبحت سارية المفعول، إلاّ أن المؤتمر الوطني لم يعقد بسبب الخلافات التي قامت بين الطرفين اليمنيين[٣٩]. وفي بداية شهر ديسمبر ١٩٦٤ م اندلع القتال بين الطرفين مرة أخرى.

وتعليقاً على عدم انعقاد المؤتمر الوطني، صرح السيد/ محمود رياض للمؤلف بأن اليمنين أنفسهم كانوا السبب الرئيسي في فشل جميع الاتفاقيات وجهود الوساطة السلمية، إذ يعتقد معاليه بأنهم استغلوا الوضع عن طريق قبول الدعم المالي من كل من المملكة العربية السعودية ومصر، وبالتالي فإن إنهاء القتال كان أمراً لا يتماشى مع المصالح الاقتصادية لبعض اليمنيين الانتهازيين[٤٠]. وفي حين أن هناك بعضاً من الصحة في رأي السيد/ رياض، إلاّ أن السبب الرئيسي في عدم انعقاد المؤتمر الوطني كان يكمن ـ كما يبدو ـ في عدم اهتمام الجانب المصري والجمهوريين اليمنيين بتنفيذ بنود اتفاقية أركويت[٤١]. وفي الوقت نفسه وقع انقسام بين الجمهوريين أنفسهم بشأن النفوذ المصري المتزايد على حكومة اليمن الشمالي. وقد أدى ذلك الانقسام إلى استقالة عدد من الوزراء البارزين الذين أوجدوا ما يسمى بـ «القوة الثالثة» وأعربوا عن رغبتهم في إجراء محادثات مع الملكيين[٤٢].

وبهذا الانقسام في صفوف الجمهوريين أنفسهم حدث تدهور جديد في الأزمة اليمنية، الأمر الذي دفع الملك حسين، ملك الأردن، إلى إرسال رسالتين شخصيتين إلى الرئيس عبد الناصر والملك فيصل مقترحاً فيهما إقامة حكومة ملكية/ جمهورية مشتركة لحكم اليمن حتى تتوفر إمكانية إجراء استفتاء شعبي في البلاد لتقرير نوعية الحكومة المستقبلية التي يريدها الشعب اليمني، وأن يتم استبدال القوات المصرية بقوات سلام عربية مشتركة.

وفي أثناء ذلك حاولت الجزائر، منفردة هذه المرة، تجديد جهودها للوساطة مقترحة أن تتم المداولات المعتزم إجراؤها بشأن المشكلة في صنعاء، والقاهرة، وبغداد. إلاّ أن هذه الجهود فشلت بسبب عدم رغبة مصر أو النظام الجمهوري باليمن في إجراء حوار للتسوية مع الملكيين.

وعلى الرغم من ذلك حدث تطور مفاجىء حيث وصل الرئيس عبد الناصر في ٢٢ أغسطس ١٩٦٥ م إلى جدة بالمملكة العربية السعودية، وأجرى شخصياً محادثات مع الملك فيصل حول الأزمة اليمنية[٤٣]. لقد قام الرئيس عبد الناصر بهذه الخطوة في أعقاب تلقيه العديد من التقارير السلبية بشأن وضع الجنود المصريين في اليمن والتي أشارت إلى ما يلي:

١ ـ أن الجنود المصريين لم يعودوا راغبين في القتال باليمن.

٢ ـ من غير المرجح أن تبقى معنويات الجنود المصريين في حالة جيدة في بلد ومجتمع مختلفين إلى حد بعيد عن بلدهم ومجتمعهم.

٣ ـ اختلاف الثوريين اليمنيين فيما بينهم حول دور المصريين في اليمن[٤٤].

ومع ذلك فقد اتفق الزعيمان على تحديد تاريخ جديد لوقف إطلاق النار، ووقّعا على اتفاقية جدة الشهيرة في ٢٤ أغسطس ١٩٦٥ م. هذا وقد نصت اتفاقية جدة على البنود التالية:

أ ـ وقف فوري لإطلاق النار، وتشكيل لجنة سلام مشتركة من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة للإشراف على عملية وقف إطلاق النار، ومراقبة الحدود والموانىء، وضرورة تشكيل قوة عسكرية مشتركة تستخدمها اللجنة لمنع أي انتهاك للاتفاقية، أو أي عمل يقصد من ورائه إعاقة تطبيقها، أو إثارة البلابل والفوضى.

ب ـ الإيقاف الفوري من جانب المملكة العربية السعودية لمساعداتها العسكرية للملكيين، ومنع استخدام أراضيها في أي عمليات عسكرية ضد اليمن.

جـ ـ انسحاب كافة قوات الجمهورية العربية المتحدة من اليمن خلال عشرة شهور ابتداءً من ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ م.

د ـ إجراء استفتاء عام في تاريخ أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ م والذي يمكن للشعب اليمني من خلاله تقرير شكل الحكومة التي يرغبها.

هـ ـ عقد مؤتمر يجمع كافة القوى الوطنية والشخصيات القيادية في اليمن، وذلك بمدينة حرض بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ م، لتقرير نوعية نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية التي ستستمر حتى إجراء الاستفتاء العام، وتشكيل حكومة مؤقتة، وتحديد صيغة وطبيعة الاستفتاء العام(٤٥).

ومما يجدر ذكره أن اتفاقية جدة قد نجحت في تهدئة الموقف باليمن. كما تم عقد مؤتمر حرض في موعده المحدد بموجب اتفاقية جدة وحضره ممثلا المملكة العربية السعودية ومصر. إلا أنه بعد مرور ثلاثة أيام على انعقاد المؤتمر، وصل المؤتمر إلى طريق مسدود وذلك بشأن موضوع الاسم الذي سيطلق على الدولة الجديدة. كما نجم خلاف آخر بين الأطراف المجتمعة حول ما إذا كانت اتفاقية جدة قد احتوت على نص بإلغاء نظام الإمامة أو نص بإنشاء جمهورية(٤٦). وهناك سبب آخر أدّى إلى تعثر المفاوضات تمثّل في عدم اهتمام مصر بتطبيق اتفاقية جدّة تماماً، كما حدث من قبل بالنسبة لمحادثات أركويت(٤٧).

ومن جهة أخرى أرسلت القيادة المصرية في صنعاء تحذيراً إلى القاضي «عبد الرحمن الإرياني» رئيس الوفد الجمهوري المشارك في مفاوضات حرض، مهددة بأنه سيتم «دفنه ومن معه أحياء» إذا ما وافقوا على قبول مبدأ حق «تقرير المصير» أو التخلي عن كلمة «جمهورية» في وصف نظام الحكم الانتقالي(٤٨). وكنتيجة لذلك انتهى المؤتمر في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٥ م دون تحقيق أي تقدم. وفي بداية عام ١٩٦٦ م أقدم الرئيس عبد الناصر على سياسة جديدة في اليمن سمّاها بـ «استراتيجية النفس الطويل» والتي أدت إلى زيادة التورط المصري في اليمن(٤٩).

الجهود الكويتية والسودانية

على الرغم من أن الكويت قد بدأت جهودها للوساطة في أوائل شهر يونيو ١٩٦٥ م، أي قبل السودان بحوالى ثمانية عشر شهراً(٥٠)، إلاّ أن خطط البلدين كانت متشابهة بصورة أساسية. فقد أكد البلدان ضرورة انسحاب القوات

المصرية، ووقف نشاط عائلة حميد الدين، وإيجاد قوة عربية مشتركة لحفظ السلام قوامها ثلاثة آلاف رجل (٣٠٠٠ رجل)، وإجراء استفتاء عام يقوم به ممثلون من دول عربية محايدة[٥١].

ففي يونيو عام ١٩٦٥ م زارت الرياض بعثة كويتية يرأسها ولي عهد الكويت حيث ناقشت الأزمة اليمنية مع الملك فيصل، الذي قبل الوساطة الكويتية. وعلى أية حال، فقد أوقف الكويتيون جهودهم في أعقاب زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للمملكة العربية السعودية في أغسطس من العام نفسه والتي أسفرت عن التوقيع على اتفاقية جدّة. إلاّ أنه بعد انهيار اتفاقية جدة، استأنفت الكويت جهودها للوساطة وذلك في منتصف شهر مايو ١٩٦٦ م، حيث قام الشيخ صباح الأحمد الصباح، وزير الخارجية الكويتي، باتباع أسلوب «الديبلوماسية المكوكية» بين الرياض والقاهرة. وفي ٢٠ مايو ١٩٦٦ م، اقترحت الكويت أن يقوم سيد حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس عبد الناصر، والشيخ صباح الأحمد بزيارة للمملكة العربية السعودية لمناقشة الأزمة اليمنية مع الملك فيصل. غير أن الاقتراح قوبل على الفور بالرفض من قبل مصر بحجة «أنه لا فائدة ترجى من وراء هذا الاقتراح»[٥٢]. ومع ذلك، فقد زار سيد الخولي الكويت في ٣٠ مايو ١٩٦٦ م حيث أجرى مباحثات مع الشيخ صباح الأحمد حول الأزمة اليمنية، واتفق الطرفان على عدم نشر أي شيء عن مضمون محادثاتهما. وفي ١٢ يونيو ١٩٦٦ م توقف صباح الأحمد في المملكة العربية السعودية حيث سلم رسالة للملك فيصل من أمير الكويت، ثم واصل طريقه إلى القاهرة حيث اجتمع مع الرئيس عبد الناصر. وقد استمر هذا النوع من «الديبلوماسية المكوكية» حتى أواخر اغسطس ١٩٦٦ م عندما أبلغ الشيخ صباح الأحمد مجلس الوزراء الكويتي أن كلاً من الملك فيصل والرئيس عبد الناصر قد وافقا على إيفاد ممثلين لهما إلى الكويت لمناقشة الاقتراحات الكويتية[٥٣]، إلاّ أن هذا الاجتماع لم يتم مطلقاً، وأوقف الكويتيون بصورة جوهرية جهودهم المبذولة للوساطة.

من جهة أخرى بدأت جهود الوساطة السودانية مع بداية شهر ديسمبر ١٩٦٦ م، وذلك خلال زيارة السيد اسماعيل الأزهري، رئيس المجلس السوداني الأعلى، للمملكة العربية السعودية[٥٤]. ففي هذه الزيارة عرض الرئيس الأزهري استعداد بلاده للتوسط في نزاع اليمن القائم، وشجعه على ذلك ردود الفعل الايجابية من جانب الملك فيصل. وبناءً على ذلك بدأ السودانيون ديبلوماسية مكوكية مشابهة لتلك التي قام بها الكويتيون. وفي يونيو ١٩٦٧ م اندلعت الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة، وكانت جهود الوساطة السودانية ما تزال جارية، وشعرت مصر نتيجة للحرب أنها مرغمة على إعادة النظر في دورها باليمن. وقد تمكّن محمد أحمد محجوب، رئيس الوزراء السوداني، وبفضل ذلك المناخ الجديد من أن يحقق نهاية ناجحة لجهود الوساطة السودانية. ففي ٢٠ أغسطس ١٩٦٧ م، أي قبل انعقاد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم مباشرة، زار محجوب المملكة العربية السعودية حيث اجتمع مع الملك فيصل ووضعا خطة سلام جديدة للأزمة اليمنية. وقد بقي مضمون الخطة طي الكتمان حتى ناقشه محجوب مع الرئيس عبد الناصر بالقاهرة في ٢٤ أغسطس ١٩٦٧ م[٥٥].

وفي ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ م عقد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم بحضور كل من الملك فيصل والرئيس عبد الناصر[٥٦]. وفي اليوم التالي اقترح الرئيس عبد الناصر على رئيس الوزراء محجوب أن يجتمع هو والملك فيصل في منزل محجوب لمناقشة «خطة السلام الخاصة باليمن». وتمّ بالفعل ذلك الاجتماع، واتفق كلا الطرفين على تسوية المشكلة اليمنية. وفيما يلي نص الاتفاقية كما أذاعها راديو القاهرة[٥٧]:

رغبة في تصفية الأجواء العربية ولتقوية أواصر الصداقة والأخوة بين الشعوب العربية، وتسوية لمشكلة اليمن فقد تم الاتفاق على ما يلي:

١ ـ تشكيل لجنة ثلاثية مهمتها معالجة المشكلة. وسيتم تشكيل اللجنة عن طريق اختيار المملكة العربية السعودية لدولة عربية واحدة واختيار

الجمهورية العربية المتحدة لدولة عربية أخرى، ثم يتم اختيار دولة عربية ثالثة من قبل وزراء خارجية الدول العربية، أو باتفاق مشترك بين الطرفين.

٢ ـ تتمثل مهمة اللجنة في وضع الخطط التي تكفل انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة الموجودة في اليمن، ووقف المساعدة العسكرية المقدمة من قبل المملكة العربية السعودية للملكيين اليمنيين.

٣ ـ ستبذل اللجنة جهودها حتى يتمكن اليمنيون من الاتحاد والعيش في تآلف وانسجام ولتحقيق الاستقرار وفقاً لرغبة الشعب الحقيقية، والاعتراف بحق اليمن في الاستقلال والسيادة الكاملين.

٤ ـ ستجري اللجنة مشاورات مع المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة بشأن كافة المشاكل التي تعيق تقدمها بهدف إيجاد حل لها والتوصل إلى موقف متفهم ومقبول من الأطراف المعنية، وذلك حتى يمكن إزالة سبب هذا النزاع وحقن الدماء العربية وتعزيز القوات المسلحة العربية حتى يعم الخير.

وقد تم اختيار كل من العراق والمغرب والسودان لتشكيل اللجنة المقترحة في الاتفاقية[٥٨].

وباختصار، فإن الاتفاقية المصرية ـ السعودية قد أوضحت عدة نقاط هامة:

١ ـ وضعت هزيمة عام ١٩٦٧ م نهاية لطموحات الرئيس عبد الناصر السياسية في العالم العربي.

٢ ـ إن تدهور الاقتصاد المصري قد حال دون تقديم مزيد من الدعم للجمهوريين اليمنيين.

٣ ـ تعهدت المملكة العربية السعودية بموجب اتفاقية مؤتمر الخرطوم بتمويل إعادة تسليح مصر.

٤ ـ إن معظم الجمهوريين اليمنيين البارزين، باستثناء أولئك الموالين لمصر مثل السّلال والجزيلان، كانوا يميلون إلى تسوية الخلافات مع القوات الملكية اليمنية.

٥ ـ إن المملكة العربية السعودية كانت راغبة في أن تسمح بقيام دولة يمنية جديدة بمشاركة الجانب الملكي اليمني.

٦ ـ رغبة كل من مصر والمملكة العربية السعودية في وضع حد لعملية إهدار الدماء العربية وذلك في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ م.

وعلى الرغم من التوصل لهذه الاتفاقية، فإن الأزمة اليمنية لم تنتهِ على الفور، واستمرّت الحرب الأهلية اليمنية لما يزيد على ثلاثة أعوام أخرى. وقد حدث ذلك كنتيجة لرفض الرئيس اليمني عبد الله السلّال للاتفاقية على أساس أن اليمن لم يكن طرفاً فيها، ثم رفضه الاجتماع بأعضاء لجنة السلام في صنعاء(٥٩). وقد أدّى ذلك الرفض إلى إبقاء الوضع متوتراً في اليمن على الرغم من انسحاب مصر، وتوقف مساعدة المملكة العربية السعودية عن الملكيين. ومع ذلك بقيت اللجنة الثلاثية المؤلفة من العراق والمغرب والسودان في بذل جهودها السلمية دون تحقيق نتائج إيجابية للتقريب بين وجهات النظر اليمنية المختلفة. إلا أنه في عام ١٩٧٠ م تمّ التوصل إلى السلام المنشود وذلك، إلى حد كبير، من خلال جهود الوساطة السعودية المبذولة بين الملكيين والجمهوريين.

جهود الوساطة السعودية
لعام ١٩٧٠م

في أعقاب انسحاب مصر من اليمن الشمالي عام ١٩٦٧ م ووصول مساعي اللجنة العربية إلى طريق مسدود تحولت الحرب الأهلية اليمنية إلى مأزق من نوع جديد. فقد استمر الإمام محمد البدر ومؤيدوه في شن هجمات عسكرية مؤثرة، من داخل أراضي اليمن الشمالي، ضد القوات التابعة للجانب

اليمني الجمهوري، إلا أن هذه الهجمات، والتي كانت موجهة بشكل خاص على مدينة صنعاء ـ العاصمة، لم تمكّن الإمام الأسبق وأنصاره من استعادة المدينة على الرغم من تحقيقهم بعض النجاح في استعادة عدد من الضواحي والمدن اليمنية الكبرى.

وفي ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م تمّت الإطاحة بعبد الله السّلال، بينما كان يقوم بزيارة للعراق، وظهرت حكومة معتدلة جديدة تحت قيادة القاضي عبد الرحمن الأرياني[٦٠]. وبعكس الرئيس السلّال، فقد كانت القيادة اليمنية الجديدة مستعدة لقبول بنود اتفاقية الخرطوم التي تمت بين المملكة العربية السعودية ومصر. كما قبلت القيادة الجديدة وتحت شعار «المصالحة الوطنية» مشاركة بعض الملكيين اليمنيين في الحكومة الجمهورية[٦١]. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الحكومة اليمنية الجديدة على استعداد للالتقاء والتحاور مع أعضاء اللجنة العربية الثلاثية التي تمّ الاتفاق على تشكيلها بموجب اتفاقية الخرطوم[٦٢]. وتعدّ هذه التطورات أحد العوامل التي ساعدت على تنقية المسرح السياسي في اليمن، والتي فتحت الطريق عام ١٩٦٩ م نحو مفاوضات بنّاءة وهادفة بين الجانبين اليمنيين وبمباركة المملكة العربية السعودية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك حدثين هامين وحاسمين وقعا في شهر مارس ١٩٦٩ م وأدّيا إلى تفكك قوات المعارضة الملكية التي تقودها عائلة حميد الدين: **الحدث الأول**، استقالة الأمير محمد بن الحسين من منصب نائب الإمام وتخليه عن القضية[٦٣]. وقد جاءت استقالة الأمير محمد كنتيجة لمعارضة اليمنيين الملكيين، الواسعة النطاق، حيال إصراره الدائم على الاستمرار في القتال ومعارضته لإجراء أية مفاوضات مع الجمهوريين. **الحدث الثاني**، قرار الإمام محمد البدر بإعطاء أتباعه حرية تقرير مصيرهم ومصير بلادهم، لاقتناعه بعدم جدوى استمرارية القتال[٦٤]. وقد أدّى هذا القرار تلقائياً إلى تحرير الملكيين من تبعية ولائهم للإمام شخصياً وعائلة حميد الدين عموماً.

نتيجة لهذه العوامل والأحداث ساد الساحة اليمنية اقتناع راسخ في بداية

عام ١٩٧٠ م بضرورة قيام مصالحة وطنية بين الأطراف اليمنية المعنية، وأن ذلك قد أصبح أمراً ضرورياً. ومن جانبها، استثمرت المملكة العربية السعودية هذه العوامل الايجابية حيث التقى جلالة الملك فيصل ـ رحمه الله ـ مع ممثلين عن الجانب الملكي وشجعهم على إجراء مفاوضات مع رئيس الوزراء الجمهوري بهدف التوصل إلى عقد اتفاقية صلح. وقد هيّأ الفرصة لمثل ذلك الاجتماع انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدّة في الفترة من ٢٣ ـ ٢٦ مارس ١٩٧٠ م، والذي حضره وفد جمهوري يمني برئاسة رئيس الوزراء[٦٥]. وفي أعقاب انتهاء المؤتمر، بدأ الجانبان الجمهوري والملكي مفاوضاتهما بالمملكة العربية السعودية التي قامت بدورها كدولة مضيفة ومشرفة على تلك المحادثات.

وفي الواقع أن المباحثات قد تركزت على موضوع التوصل إلى حَلّ مرضٍ بشأن قضيتين أساسيتين هما:

أولاً ـ الاسم الذي سيطلق على الدولة: ففي هذا الشأن كان الجانب الجمهوري يصرّ على إبقاء اسم «جمهورية» على مسمى البلاد، بينما كان الجانب الملكي يفضل اطلاق اسم «دولة» على نظام الحكم الجديد الذي سيشتركون فيه. وهنا لعبت المملكة العربية السعودية دوراً إيجابياً في تقريب وجهات النظر، وساعدها على ذلك مناشدة الرئيس المصري جمال عبد الناصر للجانب الملكي بصفة خاصة وشخصية في قبول مسمى «جمهورية»، مما جعلهم يقبلون طوعاً الإبقاء على هذا المسمى، وبذلك حُلَّت هذه القضية.

ثانياً ـ دور العائلة المالكة اليمنية: كان هذا الدور محل اهتمام من كلا الجانبين. لكن ما لبث الأمر أن حُلَّ بشكل سلمي وطبيعي وذلك عندما منح الإمام محمد البدر أتباعه حريتهم في اتخاذ القرار الذي يرضون به. وفي الحقيقة أن هذا القرار كان إشارة غير مباشرة من جانب الإمام بأنه لم يعد متمسّكاً بمبدأ العودة لحكم البلاد، وأن الشعب اليمني ممثلاً في الجانب الملكي والجمهوري له مطلق الحرية في اختيار نظام الحكم الذي يرتضيه[٦٦].

وبالفعل تمكَّن الجانبان من اجتياز كافة العراقيل التي كانت تحول دون تحقيق الوفاق بينهما، وتمكّنا في شهر مايو ١٩٧٠ م من التوصل والتوقيع على اتفاقية للمصالحة الوطنية. ولقد أتاحت هذه الاتفاقية للعديد من أعضاء الجانب الملكي فرصة المشاركة في الحكم والانضمام إلى عضوية مجلس الوزراء اليمني ومن بينهم السيد/ أحمد محمد الشامي الذي، تولى من قَبْلُ منصب وزير الخارجية في حكومة الملكيين بالمنفى.

وهنا يحتاج الأمر إلى وقفة تأمل. فعلى الرغم من جهود الوساطة التي بذلتها المنظمة الدولية، وجامعة الدول العربية، والعديد من الدول العربية والأجنبية، إلّا أن القرار النهائي، والحل السلمي والدائم كان دوماً بيد الشعب اليمني، صاحب القضية الأساسي. ومما لا شك فيه أن ابتعاد الأطراف الخارجية عن الساحة اليمنية، وترك البلاد لأبنائها لكي يقرروا مصيرهم بأنفسهم، قد ساعد الشعب اليمني على تخطي العقبات كافة، والعودة إلى لغة الحوار السلمي وإلى المنطقية والعقلانية بدلاً من لغة السلاح والعنف.

والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية عندما شعرت بأن هناك أرضية صالحة، ونوايا حسنة من جانب الجمهوريين، وأن المباحثات التي تجري بإشرافها وعلى أرضها هي مباحثات تبشّر بالخير، بادرت في ٨ أبريل ١٩٧٠ م بالاعتراف بنظام الحكم في اليمن الشمالي[٦٧]. وفي واقع الأمر أن هذا الاعتراف قد أعطى شعوراً بالأمان لحكومة الجانب الجمهوري، وثقة تامة في أن المملكة لا تريد التدخل في شؤون اليمن الداخلية، كما أعطى إشارة واضحة وعلنية لكلا الجانبين تهدف إلى التوصل إلى مصالحة وطنية.

ومن هذا المنطلق نجد أنه نتيجة لاعتراف المملكة العربية السعودية بنظام الحكم في اليمن الشمالي، ونتيجة لتوصل الجانبين الملكي والجمهوري إلى اتفاقية للمصالحة الوطنية، وضعت الحرب الأهلية اليمنية أوزارها بعد ثماني سنوات من القتال الضاري الذي سلب الشعب اليمني أمنه واستقراره. وهذا يؤكد من جديد أن الحوار السلمي هو السبيل الأمثل إلى حل معضلات الأمم،

فالقوة لم تكن في يوم من الأيام إلا غاية وليست بوسيلة.

ولقد لخص الكاتب الأمريكي جون اي. بيترسون في كتابه «اليمن: البحث عن دولة عصرية»، لخص الوضع في البلاد بعد الحرب الأهلية قائلاً:

«لقد أفضت تجربة الحرب الأهلية في آخر الأمر إلى إيجاد ثقافة سياسية جديدة وبيئة تفتقر إلى المنطق وحتى النظرة المخطط لها مسبقاً. فعلى الصعيد النظري، وضعت المصالحة الوطنية الأساس لإقامة دولة موحدة لتحقيق أهداف النمو السياسي والتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي. أما على الصعيد الواقعي، فإن التقدم في حقول التنمية والاستقرار السياسي بقي متأخراً نتيجة لعوامل التحزبات، والأطماع الشخصية، وجمود البنية التحتية، وافتقار نظام الحكم للشرعية»[٦٨].

وإن كان للمرء تعليق على ما أورده الكاتب الأمريكي الدكتور/ بيترسون فهو أن ظروف ما بعد الحرب الأهلية اليمنية مباشرة قد تغيرت كثيراً وبشكل خاص منذ بداية حقبة الثمانينات. فقد شهدت البلاد استقراراً سياسياً ملموساً، ونمواً اقتصادياً مضطرداً، والأهم من ذلك وحدة وطنية متماسكة لم تشهد البلاد مثيلاً لها من قبلُ.

ومما يجدر ذكره هنا، هو أن المملكة العربية السعودية، ومنذ انتهاء الحرب الأهلية في عام ١٩٧٠ م، وهي تنظر دوماً بعين الاعتبار لليمن الشمالي كدولة ذات سيادة كاملة على أراضيها وكدولة مستقلة استقلالاً كاملاً. يضاف إلى ذلك أن المملكة العربية السعودية أصبحت تعتبر أمن واستقرار اليمن الشمالي جزءاً لا يتجزأ من أمنها واستقرارها. ويعود ذلك لعدة معطيات وعوامل سيتناولها الفصل السابع والأخير من هذا الكتاب.

هوامش الفصل السادس

(١) Hussein A. Hassouna, **The League of Arab States and Regional Disputes:** A Study of Middle East Conflicts (Dobbd Ferry, New York: Oceana; Leiden: A.W. Sijthoff, 1975), p. 184.

(٢) كان عبد الخالق حسونة أميناً عاماً لجامعة الدول العربية في ذلك الوقت.

(٣) ابراهيم الشريقي: **الصراع الدامي في اليمن**، (الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٦٤ م)، ص ٥١.

(٤) المرجع نفسه، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٥) حسونة، ص ١٨٤.

(٦) الشريقي، ص ٥١.

(٧) قبِلَ مجلس جامعة الدول العربية أوراق اعتماد الممثل الجمهوري في ٢٣ مارس ١٩٦٣ م خلال الجلسة الاعتيادية للمجلس رقم ٣٨. وقد عارضت المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى الأردن وعدد آخر من الدول العربية هذه الخطوة.

(٨) تمّ اتخاذ هذا القرار استجابة لمناشدة اليمن لجامعة الدول العربية من أجل الحصول على مساعدة والتدخل لوضع حدّ للعلاقات المتوترة بين اليمن وعدد من الدول الأعضاء. وقد تمّ في الواقع تقديم هذا الطلب خلال الجلسة الاعتيادية الـ ٣٠ للمجلس. وامتنعت كل من المملكة العربية السعودية والأردن عن التصويت.

(٩) بطرس بطرس غالي: **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية**، (القاهرة ١٩٧٧ م)، ص ١١٧.

بدأت الأمم المتحدة العمل لحل الأزمة اليمنية في أوائل شهري فبراير ومارس من عام ١٩٦٣، في حين بدأت جامعة الدول العربية تحركها في أواخر سبتمبر في يوم ٢٥ عام ١٩٦٣ م، أي بعد سنة تقريباً من بداية الأزمة اليمنية.

(١٠) غالي، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) حسونة، ص ١٨٦.

(١٣) مقابلة مع صاحب الجلالة الإمام محمد البدر، بريطانيا، ٢١ ديسمبر ١٩٨٣. الملحق رقم (٢)، سؤال وجواب رقم (١٠).

(١٤) حسونة، ص ١٨٦.

(١٥) مقابلة مع معالي السيد/ محمود رياض، (القاهرة، ١١ نوفمبر ١٩٨٤ م) ملحق رقم (٥)، سؤال وجواب رقم (٨).

(١٦) غالي، ص ١١٨.

(١٧) Christopher J. McMullen, Resolution of the Yemen Crisis 1963, «A Case Study in Mediation», the Study of Diplomacy, Edmund A. Walsh School of Foreign Service, P. 7.

(١٨) نظراً لحساسية الأمين العام حيال التهم التي كان يواجهها من أنه ينحاز دوماً إلى جانب مصالح الولايات المتحدة، فقد رفض الاقتراح الأمريكي وفضّل أن يتّخذ مبادرات من جانبه.

(١٩) تقرير الأمين العام لمجلس الأمن حول التطورات الخاصة باليمن، وثيقة رقم ١ س/ ٥٢٩٨، في ٢٩ أبريل ١٩٦٣ م.

(٢٠) مكملان، ص ١٠.

(٢١) **United Nations Review,** Vol. 10, No. 3, (March, 1963), p. 1.

(٢٢) مكملان، ص ١٣ ـ ١٤.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ١٧.

(٢٤) تقرير السكرتير العام لمجلس الأمن حول التطورات الخاصة باليمن، وثيقة اس/ ٥٢٩٨، في ٢٩ أبريل ١٩٦٣ م.

(٢٥) **United Nations Review,** Vol. 10, No. 5, (May 1963), p. 1.

(٢٦) يمكن الحصول على التفاصيل الخاصة بـ «اتفاقية سحب القوات» في كل من: استعراض لمواقف الأمم المتحدة، مجلد ١٠، رقم ٥ (مايو ١٩٦٣ م)، وتقرير السكرتير العام المقدم لمجلس الأمن، وثيقة رقم اس/ ٥٢٩٨، في ٢٩ أبريل ١٩٦٣ م.

(٢٧) **United Nations Review,** Vol. 10, No. 7, (July 1963), pp. 1 – 2.

(٢٨) **United Nations Review,** Vol. 10, No. 7, (July 1963), p. 17.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) المرجع نفسه، ص ١٦. كانت نتيجة التصويت على هذا القرار عشرة لصالحه ولا صوت ضدّه مع امتناع صوت واحد وهو الاتحاد السوفييتي.

(٣١) **United Nations Review,** Vol. 10, No. 9, (October 1936), p. 23.

(٣٢) McMullen, p. 48.

(٣٣) Secretaty-General's Report, Document s /5572, March 3, 1964.

(٣٤) المرجع نفسه.

(٣٥) تمت جهود الوساطة العراقية ـ الجزائرية كنتيجة للقمة العربية الأولى التي انعقدت في القاهرة في شهر يناير ١٩٦٤ م.

(٣٦) حسونة، ص ١٨٧.

(٣٧) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية (بيروت، ١٩٦٥، م) مجلد رقم ٣، ص ٣٦٢، ٣٦٣. انظر كذلك حسونة، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٣٨) المرجع نفسه، ص ١٨٨.

(٣٩) الواقع أن المؤتمر لم يعقد لأن الجمهوريين أصرّوا على أن يكون ثلاثة أخماس (٣/٥) الممثلين من الجمهوريين، بينما رغب الملكيون أن يكون تمثيل الطرفين متساوياً. كما اختلف الطرفان في الوقت نفسه حول مكان عقد المؤتمر.

(٤٠) مقابلة مع معالي السيد/ محمود رياض، (القاهرة ١١ نوفمبر ١٩٨٤ م)، ملحق رقم (٤)، سؤال وجواب رقم (٤).

(٤١) Dana A. Schmidt, **Yemen: The Unknown War** (New York: Holt,Rinehart and Winston, 1968), p. 210.

(٤٢) **The Economist,** April 3, 1965, p. 34. أبدت المملكة العربية السعودية رغبة مجموعة «القوة الثالثة» في إجراء حوار مع الملكيين وأعدت الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر بالطائف في المملكة العربية السعودية حضره خمسمائة مندوب (٥٠٠) من الملكيين والجمهوريين، ولكن هذا الاجتماع لم يثمر أيضاً.

(٤٣) حسونة، ص ١٨٩.

(٤٤) Arab Report and Record, May 16 - 31, 1965, p. 120.

(٤٥) حرض: مدينة يمنية تبعد خمسين ميلاً (٥٠ ميلاً) إلى الجنوب الشرقي من جيزان، وتعد أقرب المدن الرئيسية السعودية لليمن.

(٤٦) حسونة، ص ١٨٩. انظر كذلك نص الاتفاقية (باللغة العربية) وثيقة رقم (٦). والجدير بالذكر أن الجمهوريين قد فسروا بند الاتفاقية الذي يشير إلى اسم الدولة كبند لا بد من تطبيقه فقط بعد إجراء الاستفتاء العام، مما يعني أن يبقى اسم «الجمهورية العربية اليمنية» ساري المفعول حتى تنتهي إجراءات الاستفتاء العام. ومن جهتهم فسّر الملكيون ذلك البند إلغاء النظام «الجمهوري» خلال الفترة الانتقالية واستبداله بنظام آخر لا جمهوري ولا ملكي.

(٤٧) كان الغرض الأساسي من وراء زيارة عبد الناصر للمملكة العربية السعودية عام ١٩٦٥ م وتوقيعه على اتفاقية جدّة، يهدف إلى الضغط على السوفييت للاستجابة بصورة إيجابية إلى طلب سبق له أن تقدم به للحصول على معدات وأجهزة تقدر قيمتها بمائتي مليون (٢٠٠ مليون) دولار أمريكي لمواصلة تورطه في اليمن. لذا، فإنه حالما وقع على اتفاقية جدة قام بإبلاغ السوفييت بأنه ما لم يحصل على ما يحتاجه فإنه سينسحب من اليمن، وهي خطوة لم يكن السوفييت يرغبون في أن يقدم عليها. . وبالتالي فقد زودوه بما طلب، الأمر الذي جعله لم يعد مهتماً باتفاقية جدة. (أبلغ مسؤول سعودي بارز المؤلف بهذه الحادثة).

(٤٨) «Yemen The War and the Haradh Conference», **Review of Politics,** Vol. 28, No. 3 (July, 1066), pp. 321 - 325.

(٤٩) بحلول شهر يونيو ١٩٦٦ م كان هناك حوالي سبعين ألف جندي مصري في اليمن.

(٥٠) بدأت السودان محاولاتها التوسطية مع بداية شهر ديسمبر ١٩٦٦.

(٥١) Arab Report and Record, May 16 - 31, 1966, p. 120.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) Arab Report and Record, August 1 - 15, 1966, p. 180.

(٥٤) Arab Report and record, December, 1 - 15, 1966, p. 277.

(٥٥) محمد أحمد محجوب: **الديمقراطية في الميزان** (بيروت، دار النهار، **١٩٧٣** م)، ص ١٦٣.

(٥٦) كان الرئيس عبد الناصر معارضاً وغير راغب في حضور مؤتمر قمة الخرطوم لأنه كان يخشى قيام زكريا محيي الدين بتدبير انقلاب ضده. للإطلاع على مزيد من التفاصيل انظر: محجوب، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٥٧) Arab Report and Record, August, 1967, p. 269.

(٥٨) المرجع نفسه، ص ٢٨٣.

(٥٩) المرجع نفسه، وغالي، ص ١٢٦. لم تمول المملكة العربية السعودية أيّاً من هذه الجهود الحربية بعد عام ١٩٦٧ م، وكانت مناصرة تماماً لاتفاقية الخرطوم.

(٦٠) عبد الرحمن البيضاني: **أزمة الأمة العربية وثورة اليمن**، (القاهرة، مطابع المكتب المصري الحديث، **١٩٨٤** م)، ص ٧٤٠.

(٦١) المرجع نفسه، ص ٧٤٩.

(٦٢) رفض الرئيس السابق السلال مقابلة اللجنة عندما حضرت إلى صنعاء في ٣ أكتوبر ١٩٦٧ م. وقد عمد كذلك إلى تنظيم مظاهرة ضدها وضد القيادة العسكرية المصرية. للإطلاع على مزيد من التفاصيل انظر: البيضاني، ص ٧٣٣ ـ ٧٣٥.

(٦٣) مسؤول سعودي كبير ممن عاصروا الأزمة اليمنية.

(٦٤) مقابلة مع صاحب الجلالة الإمام محمد البدر، (لندن، ٢١ ديسمبر، ١٩٨٣)، ملحق رقم (٢)، سؤال وجواب رقم (١٤).

(٦٥) حسونة، ص ١٩٣.

(٦٦) في أعقاب استقالة الأمير محمد بن الحسين توجّه الإمام إلى جدة بالمملكة العربية السعودية، ومن هناك غادر إلى بريطانيا حيث ما يزال يقيم حتى الآن.

(٦٧) The New York Times, April, 10, 1970.

(٦٨) J.E.Peterson **Yemen: The search for Modern State,** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1982), p. 172.

الفصل السابع

المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي الشراكة الحتمية

شكلت الحرب اليمنية تحدياً خطيراً بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وخصوصاً من عام ١٩٦٢ م وحتى عام ١٩٦٧ م وهي الفترة التي تواجدت فيها القوات المصرية باليمن.

وقد حشدت المملكة طاقاتها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، للدفاع عن نفسها في وجه السياسات الثورية والتوسعية التي كان ينتهجها الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

وفي الحقيقة واجهت المملكة تحدي عبد الناصر وحالت دون إعطائه الفرصة للسيطرة على اليمن، وهي الغنيمة التي كان عبد الناصر يتشوّق إلى وضع يده عليها، وذلك بمثابة موطىء قدم أولى له تجاه هدفه الرامي إلى السيطرة على شبه الجزيرة العربية كافة.

إن ما تحملته المملكة العربية السعودية من أعباء ومتاعب خلال الحرب اليمنية قد يكون برهاناً عرضياً على سرعة تأثر المملكة البالغ حيال الأحداث والتطورات التي تجري في اليمن. فمنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا، دخلت المملكة العربية السعودية واليمن في شراكة حتمية لا تستطيع أي منهما الخروج منها بسهولة وبساطة. فاليوم وبعد أكثر من عقد ونصف على نهاية الحرب الأهلية، نجد أن العلاقات بين البلدين قوية وراسخة كما تشير الدلائل كافة إلى

أنهما سيظلان كذلك على المدى البعيد.

وبالإضافة إلى أهمية الأزمة اليمنية خلال فترة الستينات ضمن النطاق الواسع من السياسات العربية خلال تلك الفترة، فإن هذا الفصل سيوضح جانباً طالما حير المراقبين والمهتمين بتتبع العلاقات السعودية اليمنية والتي تتركز في هذا الجانب نظرة المملكة العربية السعودية إلى اليمن الشمالي وأهميتها بالنسبة للنظام الأمني السعودي.

طبيعة العلاقة السعودية ـ اليمنية

تعدّ اليمن الشمالي ذات أهمية قصوى بالنسبة للمملكة العربية السعودية بشكل خاص وبالنسبة لشبه الجزيرة العربية بشكل عام. فإن الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار، والحيلولة دون انتشار النفوذ السوفييتي في اليمن الشمالي بخاصة وشبه الجزيرة العربية بعامة هي بمثابة عناصر كانت ولا تزال تحتل أولوية بارزة بالنسبة للملكة العربية السعودية وسياستها.

فالسياسة السعودية تهدف دوماً إلى تضييق هوّة التفاهم بينها وبين اليمن الشمالي، وذلك من خلال السياسات العملية وبرامج المساعدة الخارجية السخية. وفي اتجاهها لتحقيق هذا الهدف تقوم المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى دعمها لمشاريع تنموية معينة، بدعم الميزانية العامة للحكومة اليمنية، ويتراوح هذا الدعم بين ١٠٠ ـ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً[١]. ويتم تقديم هذا النوع من الدعم المالي والاقتصادي بواسطة لجنة تنسيق سعودية ـ يمنية، يرأسها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي. والجدير بالذكر أنه قد تم تشكيل هذه اللجنة في شهر يوليو ١٩٧٠ م، أي في أعقاب الاعتراف السعودي بالحكومة الجمهورية في صنعاء[٢]. هذا، وقد أثبتت هذه السياسة نجاحها حتى الآن بصورة معتدلة، وستستمر المملكة في اتباعها لتعزيز أوجه التعاون وضمان السلام والأمن والاستقرار في المنطقة متى كان ذلك ممكناً.

ومن البديهي أن النظام السياسي للدولة، أي دولة كانت، يعدّ بمثابة المعيار الرئيسي لتصرفاتها السياسية الخارجية.

ووفقاً لذلك، فإنه كلما كان هناك تشابه وثيق بين النظام السياسي لدولة ما مع ذلك الخاص بدولة أخرى، كلما زادت درجة التفاهم المتبادل بينهما. والعكس صحيح، فكلما اتّسعت مجالات الاختلاف بين الأنظمة السياسية، كلما زادت احتمالات سوء التفاهم. وقد أثبتت هذه الافتراضات صحتها على ساحة السياسة الدولية حتى أنها أصبحت مقبولة تقريباً لدى كل مفكر سياسي في القرن العشرين.

وعند مقارنة النظامين السياسيين في المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي، ومحاولة تقويم مستوى التفاهم بينهما فإنه من الضروري دراسة أربعة عناصر تكمل بعضها البعض في التعريف بطبيعة النظام السياسي الخاص بكل دولة. وهذه العناصر هي:

(١) التوجه الإيديولوجي المحلي.
(٢) التوجه الأمني الداخلي.
(٣) التوجه الاقتصادي.
(٤) التوجه السياسي الخارجي.

أولاً ـ التوجه الإيديولوجي المحلي

إن الدين الإسلامي هو الديانة الرسمية لكل من المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي. وبالإضافة إلى ذلك فإن المملكة العربية السعودية هي الدولة المسؤولة عن حماية المقدسات الإسلامية (مكة المكرمة والمدينة المنورة).

ومن هذا المنطلق، فإن كلاً من المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي كدولتين إسلاميتين تعتبران الشريعة الإسلامية، والقانون الإسلامي هما الأساس لأنظمتهما الشرعية. فالقانون الإسلامي يحدد الحقوق والواجبات، والالتزامات، والمسؤوليات المترتبة على كل من الحاكم والمحكوم[٣].

من جهة أخرى يحظى رجال الدين في كل من المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي والذين يعتبرون كذلك بمثابة مفسرين لأحكام الشريعة يحظون بكل الاحترام والتقدير. وعلاوة على ذلك، يلعب رجال الدين دوراً ليس مهماً فقط، وإنما بارز في إعطاء الشرعية اللازمة لنظام الحكم.

وفي ما يتعلق بالمشاركة الشعبية في المسيرة السياسية بالمملكة العربية السعودية، فإن ذلك يتم عادة عن طريق الأساليب الإسلامية التقليدية المتمثلة في مبدأي الشورى والاجماع[٤]. إن هذه المبادىء نفسها تطبق في اليمن الشمالي، حيث إنها قد دمجت رسمياً ضمن المجلس الاستشاري للبلاد[٥].

وتشكل أوجه التشابه في التوجه الأيديولوجي المحلي أساساً للتفاهم المتبادل بين البلدين. ويعود ذلك بشكل كبير للعامل الديني المشترك (الإسلام)، والمكانة التي تحتلها العقيدة الإسلامية في الدول والمجتمعات التقليدية بصورة كبيرة، وأخيراً الأنظمة السياسية المحافظة في العالم العربي ومن بينها المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي.

ثانياً ـ التوجه الأمني الداخلي

تعتبر المملكة العربية السعودية مجتمعاً يسوده الارتباط العائلي القوي والمتجانس. ومنذ تأسيسها كدولة ذات سيادة في **٢٣** سبتمبر **١٩٣٢** م، لم تواجه المملكة إلا القليل من المشاكل الأمنية الداخلية والتي لم يكن لها تأثير يذكر على التكوين الأساسي للدولة[٦]. فعلى سبيل المثال، كان للاضطرابات التي حدثت خلال فترة الستينات بالمنطقة الشرقية، من جانب المسلمين الشيعة أثر لا يذكر على مسيرة المملكة الاقتصادية والسياسية، فلقد كانت تلك الأحداث آنية وتلاشت بفعل برامج التنمية الاجتماعية الحكومية التي شملت كافة مناطق الشيعة بالمملكة. وعلى الرغم من أن فئة قليلة منهم تأثرت بالثورة الشيعية الايرانية وقامت بمظاهرات محدودة خلال الفترة الممتدة من **١٩٧٩** ـ **١٩٨٠** م[٧]، إلاّ أنها قد تراجعت عن تأييدها لتلك الثورة بعد أن تبين لها عدم مصداقيتها.

وفي ما يتعلق بمئات الألوف من المواطنين الأجانب المقيمين في المملكة العربية السعودية والذين ترددت أنباء كثيرة عن إمكانية تشكيلهم لنوع من التهديد الفعلي لأمن المملكة الداخلي، فإن الواقع الملموس قد أثبت بأن جل هم هذه الفئات هو ضمانة العيش المادي الشريف (باستثناء العدد القليل من الحوادث الأمنية الجنائية التي أقدم عليها ضعاف النفوس من هذه الفئات الأجنبية المتعددة الأجناس). وفي الواقع، لا يوجد هناك الكثير من الدلائل التي توحي بأنه يوجد حالياً أي تهديد منظور من جانب هذه الفئات، خصوصاً وأن الكثير منهم قد عادوا إلى بلدانهم بعد أن ساهموا في المسيرة الانمائية للمملكة. علاوة على ذلك فإن أجهزة الأمن السعودية قد تطوّرت تطوراً حديثاً وملموساً في مجالي الكفاءات البشرية والمعدات الأمنية[٨]، وفي أسوأ الحالات فإنه في حالة ظهور أي تهديد محتمل، فإن المملكة العربية السعودية ستكون قادرة على اكتشافه ومن ثمّ معالجته.

أما بالنسبة لليمن الشمالي فإنها على عكس المملكة العربية السعودية لديها الكثير من مشاكل الأمن الداخلية. كما أن قوة أمنها الداخلية أقل تطوراً ومقدرة لمعالجة تلك المشاكل. فمن ضمن مشاكلها الكبرى والمتعلقة بالأمن الداخلي ذلك التحدي الموجّه لسلطة الحكومة المركزية في المناطق الريفية، ومشكلة خلق هوية قومية في مجتمع قبلي بصورة أساسية، ووجود تنافس طائفي إسلامي، إضافة إلى احتمال استمرار تسلل المتمردين عبر اليمن الجنوبي[٩]. وقد حاولت الحكومة المركزية القيام بعدد من الإجراءات لمعالجة هذه المشاكل. ففي مجال تأكيد سلطتها على المناطق الريفية عمدت الحكومة المركزية إلى بناء المستشفيات، والمدارس، وتقديم خدمات عامة أخرى في هذه المناطق. كما حاولت الحكومة إقناع فئات الشعب كافة بأن التعاون مع الحكومة المركزية سيحقق لهم الازدهار ويعزز من توقعاتهم المستقبلية[١٠]. غير أن القيود الأمنية والمالية التي تواجهها الحكومة قد أبطأت كثيراً هذا التوجه، ولم تحقق الحكومة المركزية سوى نجاح معتدل ومحدود في إنجاز هدفها المنشود[١١].

ومنذ نهاية الحرب الأهلية عام ١٩٧٠ م أعطيت فكرة الاندماج الوطني الأولوية الرئيسية في اليمن. ففي هذا الشأن، حاولت الحكومة تشجيع وجود شعور عام بالهوية الوطنية التي تلغي التكتلات القبلية والطائفية، والولاءات الشخصية، وعمليات التفضيل أو الخيارات السياسية[١٢]. إلّا أن هذه الجهود قد أعيقت بسبب غياب الاستمرارية في القيادة، والقيود المادية، والضغوط الخارجية.

من جهة أخرى فإن التنافس الطائفي القائم بين الشيعة الزيديين في الجزء الشمالي من الجمهورية العربية اليمنية والشافعيين السنيين في الجزء الجنوبي من البلاد، يظهر مدى خطورة المشاكل الأمنية، والدينية، والسياسية الرئيسية الموجودة في البلاد منذ قرون عديدة، وتتفاقم المشكلة الأمنية نتيجة لتسلل المتمردين المدعّمين من قبل اليمن الجنوبي، وأغلبهم من الشافعيين، عبر الحدود بين البلدين، وذلك نظراً لوجود عداوات وثارات قديمة، بالإضافة إلى تمركز فئة ناقمة ومعادية من أبناء اليمن الشمالي ضد الحكومة الشرعية في البلاد داخل اليمن الجنوبي تحمل اسم «الجبهة الوطنية».

وقد حاولت الحكومة المركزية باليمن الشمالي تحييد عملية التمرد هذه عن طريق الدعوة إلى وحدة البلدين الشمال والجنوب، إلا أنه وحتى يومنا هذا، لم يلقَ هذا الأسلوب سوى نجاح محدود[١٣]. وقد أدى ذلك في عام ١٩٨٢ م إلى قيام الحكومة اليمنية في الشمال بحملة عسكرية تمكّنت بواسطتها من طرد المتمردين من الأراضي اليمنية الشمالية كافة.

إن اختلاف الأوضاع الأمنية الداخلية في كل من المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي قد أوجد ـ في مرحلة معينة ـ نوعاً من الصعوبة في تحقيق البلدين لدرجة التفاهم الكبير المنشود بينهما. كما أن مشاكل الأمن الداخلية باليمن الشمالي تؤدي ـ من حين إلى آخر ـ إلى صعوبة تعامل المملكة العربية السعودية معها.

إلا أنه على الرغم من ذلك استطاعت المملكة العربية السعودية أن توجد الطرق والأساليب الكفيلة بالإبقاء على علاقاتها جيدة مع مختلف أنظمة الحكم التي تتابعت على قيادة اليمن الشمالي فيما بعد عام ١٩٧٠ م.

ثالثاً ـ التوجه الاقتصادي

تعتبر اليمن الشمالي من بين أكثر الدول فقراً في العالم العربي، حيث يبلغ دخل الفرد فيها حوالى ٣٢٠ دولاراً سنوياً(١٤). وعلى الرغم من أن اليمنيين الشماليين الذين يعملون في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى يحوِّلون إلى وطنهم مبالغ كبيرة من مكاسبهم على شكل حوالات، إلا أن هذه الدفعات على العموم لم تستخدم لتطوير الاقتصاد المحلي، وعلى عكس الوضع الاقتصادي الموجود في اليمن الشمالي فإن المملكة العربية السعودية هي واحدة من أغنى دول العالم، حيث يبلغ دخل الفرد فيها ١١,٢٦٠ دولاراً سنوياً(١٥).

وقد تبنّت كل من المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي أنظمة اقتصادية رأسمالية، كما أن كلتيهما أقامتا سياسات اقتصادية مفتوحة. وفي كلتا الحالتين أدت هذه الأنظمة والسياسات الاقتصادية إلى مزيد من التنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فباتباع هذه الأنظمة والقوانين الاقتصادية، استفادت اليمن الشمالي من الثروة البترولية التي أفادت دول شبه الجزيرة العربية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية(١٦).

من جهة ثانية، ركزت كل من المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، كما أنهما أصبحتا متداخلتين اقتصادياً لعدة أسباب:

أولاً: إن الحوالات العمالية التي يتم إرسالها بواسطة الـ ٥٠٠,٠٠٠ يمني العاملين بالمملكة العربية السعودية، تدعم بشكل كبير الاحتياج اليمني المحلي الخاص بالمواد الغذائية المستوردة، ووسائل الترفيه، والبضائع

الاستهلاكية الأخرى.

ثانياً: إن المملكة العربية السعودية قد دأبت على تقديم جزء أساسي من ميزانية حكومة اليمن الشمالي الاعتيادية، ودعم النفقات العسكرية للبلاد وذلك منذ نهاية الحرب الأهلية عام ١٩٧٠ م.

ثالثاً: اتسمت حكومة المملكة العربية السعودية بالسخاء في ما يتعلق بتقديم المساعدة المادية لعدد من مشاريع التنمية في اليمن، الأمر الذي ساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية باليمن.

إن هذه العوامل مقرونة بنواحٍ أخرى من التشابه في مجال السياسات الاقتصادية، قد سهلت وجود تفاهم متبادل حيال المواضيع الاقتصادية المحلية التي تواجه البلدين.

رابعاً ـ التوجه السياسي الخارجي

منذ أن قام الملك الراحل عبد العزيز عام **١٩٣٢** م بتأسيس المملكة العربية السعودية وسياسة المملكة الخارجية تسعى إلى المحافظة والتمسك بنمط الحياة الإسلامية التي تميزها عن بقية دول العالم. فالمملكة العربية السعودية باعتبارها خادمة لأماكن المسلمين المقدسة (مكة المكرّمة والمدينة المنورة)، تشعر بمسؤولية خاصة تتمثل في المحافظة على الأعراف والقيم الإسلامية[١٧]. ولتحقيق هذا الهدف النبيل، أقامت المملكة العربية السعودية علاقات وثيقة مع العالم الإسلامي. ومن جهة أخرى، سعت إلى إقامة علاقات ثابتة وواضحة مع الغرب خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن سياسة اليمن الشمالي الخارجية هي إسلامية، وتميل كثيراً نحو الغرب، إلا أنها (اليمن الشمالي) في الوقت نفسه، تحاول أن تلعب لعبة الشرق ضد الغرب لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث نجدها تحتفظ بعلاقات جيدة مع موسكو ودول الكتلة الشرقية[١٨].

وفي حين أن السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية قد اتسمت بالاستمرارية والثبات، إلا أن السمة المميزة لسياسة اليمن الشمالي الخارجية تتمثل في عدم انسجامها وثباتها إلى حد بعيد[١٩].

فالتغييرات التي تطرأ على الهيكل الحكومي في اليمن الشمالي من حين لآخر، والتي كثيراً ما تكون عنيفة، تركت البلاد دون سياسة خارجية معروفة ومحددة بصورة جيدة[٢٠]. وفي الوقت نفسه، فإن محاولة اليمن الشمالي الرامية إلى ضرب الشرق بالغرب أوجدت صعوبات في علاقاتها القائمة مع كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة[٢١].

أما في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية فإن كلاً من المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي تؤيِّدان الحقوق الفلسطينية، وتؤيِّدان عملية التوصل إلى حل عادل وسلمي للمعضلة العربية ـ الإسرائيلية[٢٢]. وبالإضافة إلى ذلك فإن كلا البلدين قد دأبا على تأييد قضايا الدول الإسلامية في آسيا وأفريقيا[٢٣]. وعلى الرغم من وجود العديد من أوجه التشابه في السياسة الخارجية للبلدين، إلا أن أوجه الاختلاف بينهما تشكل عقبة رئيسية على درجة التفاهم بينهما. وعلى أية حال، فإنه من المحتمل أن تعمل أوجه التشابه القائمة بينهما مستقبلاً على توثيق العلاقات بين البلدين بشكل أكبر.

وبعد هذا الاستعراض العام لمختلف التوجهات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والإيديولوجية، لكل من المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي، يجد المرء نفسه وقد اقتنع بأن هذين البلدين سيصلان إلى مستوى عالٍ من التفاهم المتبادل متى أصبحت أنظمتهما السياسية متجانسة أكثر، ومتى ما اتحدت وجهات نظرهما تجاه العديد من القضايا التي تمس أمنهما واستقرارهما. ومما لا شك فيه، أن حدوث مثل هذه التطورات سيعزز من درجة العلاقات والتفاهم الثنائي بين البلدين. ومن ناحية أخرى فإن نفس العوامل: الإيديولوجية والأمن الداخلي، والسياسة الخارجية، والاقتصادية، تعتبر عناصر مهمة لتفهم وجهة نظر المملكة العربية السعودية تجاه اليمن الشمالي.

وجهة نظر المملكة العربية السعودية تجاه اليمن الشمالي

تنظر المملكة العربية إلى اليمن الشمالي من خلال ثلاثة مفاهيم هي:

(١) المفهوم السياسي.

(٢) المفهوم الأمني.

(٣) المفهوم الاستراتيجي.

ويمثل كل مفهوم من هذه المفاهيم عنصراً مهماً في ما يتعلق بأهمية اليمن الشمالي بالنسبة للملكة العربية السعودية، سواء كان ذلك من الناحية السياسية، أو الأمنية، أو الاستراتيجية. فمن المفهوم السياسي يركز صانعو القرار السياسي بالمملكة العربية السعودية على أهمية اليمن الشمالي سياسياً بالنسبة لشبه الجزيرة العربية ككل. يتبع ذلك اهتمام قادة المملكة العربية السعودية بالوضع الأمني في اليمن الشمالي ومدى تأثر أمن المملكة نفسها بما يحدث من تطورات أمنية داخل اليمن الشمالي. ثم يأتي بعد ذلك حرص القيادة السعودية على معرفة كيف وأين تقع اليمن الشمالي ضمن السياسات الإقليمية والدولية للمملكة العربية السعودية.

ففي أعقاب الحرب العربية ـ الإسرائيلية لعام ١٩٦٧ م بدأت المملكة العربية السعودية تلعب دوراً أكثر فعالية على صعيد السياسات العربية. وبسبب احتياطها الضخم من البترول، ونفوذها المالي العائد من البترول وقيادتها الحكيمة، استطاعت السيطرة على الموقف، وسرعان ما تولّت المملكة العربية السعودية مركزاً قيادياً بين الدول العربية المعتدلة.

وقد تركزت سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية منذ عام ١٩٧٠ م على ثلاثة أهداف رئيسية:

أ ـ منع انتشار النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط.

ب ـ ضمان الاستقرار السياسي واستمرارية وجود أنظمة حكم معتدلة.
جـ ـ إيجاد حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي يكون مقبولاً لدى الأطراف المعنية كافة[٢٤].

ومن منطلق هذه الأهداف السياسية، وما تضمنته من محصلات تنعكس بشكل أو بآخر على أمنها واستقرارها، انزعجت المملكة العربية السعودية كثيراً من جراء التواجد السوفييتي المكثف باليمن الجنوبي بعد عام ١٩٦٧ م، أي في أعقاب انسحاب البريطانيين من محميات عدن، والتزايد المحتمل للوجود السوفييتي في اليمن الشمالي، وباعتبار أن وجود السوفييت الفعلي أو المحتمل في المنطقة يعد بمثابة تهديد لاستقرار المنطقة، فقد عملت المملكة العربية السعودية بصورة جدية على الصعيد الديبلوماسي لمنع اليمن الشمالي من الوقوع في الفلك السوفييتي. وكنتيجة طبيعية فإن مفهوم المملكة العربية السعودية لليمن الشمالي، وسياستها تجاهها، تكون عادة مرتبطة بخطر التواجد السوفييتي في هذا الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية.

المفهوم السياسي

إن الاعتبارات الكبرى المتعلقة بنظرة المملكة العربية السعودية للأهمية السياسية لليمن الشمالي تكمن في وضعها السياسي/ الجغرافي، والقوى البشرية المتوفرة فيها. وتنبثق الأهمية السياسية/ الجغرافية لليمن الشمالي بصورة كبيرة من موقعها الذي يطل على مضيق باب المندب. فحرية الملاحة من خلال هذا المضيق تحمل بين طياتها أهمية كبرى بالنسبة للمملكة العربية السعودية، حيث يستخدم هذا المجرى المائي على نطاق واسع في نقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا[٢٥].

ومن جهة ثانية، تعدّ محاذاة اليمن الشمالي للمملكة وقربها من دول الخليج الأخرى المنتجة للنفط بمثابة عامل سياسي/ جغرافي آخر فعّال. وعلاوة على ذلك، تشكل القوة البشرية اليمنية مصدراً مهماً من العمالة غير المؤهلة

وشبه المؤهلة في المملكة العربية السعودية بشكل خاص ومنطقة الخليج العربي بشكل عام[٢٦]. ومما لا شك فيه، أن كلًّا من عاملي القوى البشرية، والسياسية/ الجغرافية يجعلان من صداقة اليمن الشمالي ووفاقها السياسي أمراً حيوياً بالنسبة لنجاح الأهداف السياسية السعودية خصوصاً ضمن نطاق شبه الجزيرة العربية، ودولها المتعددة.

ومنذ مطلع الخمسينات والمملكة تنظر إلى اليمن الشمالي كدولة مؤهلة لكي تصبح مصدر عامل إيجابي يساعد على استتباب الأمن والاستقرار، أو مصدر إزعاج بالنسبة لشبه الجزيرة العربية ودولها[٢٧].

ومن هذا المنطلق، نجد أن دور اليمن الشمالي، سواء كان إيجابياً أو سلبياً، يمكن تحديد ملامحه على ضوء التطورات السياسية التي تحدث داخل مجتمعات دول شبه الجزيرة العربية. ومن بين هذه التطورات وثيقة الصلة بالموضوع تأتي في المقام الأول الجهود السوفييتية المتواصلة للتغلغل داخل اليمن الشمالي، والتوترات التاريخية في الخليج، والوضع الداخلي في البحرين، حيث تشكل هذه العوامل باعث قلق للمملكة العربية السعودية، وتعزز من جهودها لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

أما في ما يتعلق بالتطور السياسي داخل اليمن، فإن المملكة العربية السعودية تنظر إلى اليمن على أنها دولة قد عانت كثيراً من أنظمة الحكم التقليدية والاستعمارية عبر التاريخ، ومن أنظمة حكم جمهورية وثورية غير مستقرة في تاريخها الحديث[٢٨]. ويساهم اعتماد اليمن الشمالي على المعونة الخارجية، بسبب ندرة مواردها الطبيعية، باستثناء القوى البشرية، في زيادة المشاكل الملقاة على كاهل حكوماتها[٢٩]. ولقد حرصت المملكة العربية السعودية بوصفها دولة غنية، ومستقرة سياسياً، على المساهمة بصورة كبيرة في التطور الاقتصادي لليمن الشمالي. وترى المملكة العربية السعودية أن هذا العمل هو بمثابة وسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي في تلك البلاد، ولتجنيبها مغبة الكوارث الاقتصادية، ومساعدة الشعب اليمني على العيش في سخاء ورخاء.

كما تراقب المملكة العربية السعودية سياسات اليمن الشمالي الخارجية الاقليمية بكثير من الاهتمام نظراً لما لها من تأثير على شبه الجزيرة العربية والخليج. فعلى سبيل المثال، تهتم المملكة العربية السعودية بشكل كبير للكيفية التي تعالج بها اليمن الشمالي مسائل أمن البحر الأحمر، موضوع احتمالات ومنح امتيازات عسكرية للاتحاد السوفييتي داخل اليمن[٣٠]. ومما لا شك فيه، أن هذه المواقف السعودية قد جعلت اليمن الشمالي أكثر حرصاً في تعامله مع الاتحاد السوفييتي وبقية دول الكتلة الشرقية. كما أن الزعامة اليمنية نفسها قد أصبحت أكثر وعياً لمخاطر التغلغل العسكري والسياسي السوفييتي في المنطقة مستفيدة من الدروس التي عانت منها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في السنوات الأخيرة[٣١].

ومن جهة أخرى، تعتبر المملكة العربية السعودية أن استمرارية عدم الاستقرار السياسي في اليمن الشمالي يشكل عاملاً آخر يهدد استقرار شبه الجزيرة العربية كافة. ويؤيد وجهة نظر المملكة العربية السعودية هذه أعمال التمرد التي قام بدعمها اليمنيون الجنوبيون داخل اليمن الشمالي خلال فترة السبعينات.

وتثير مثل تلك الأعمال المخاوف السعودية حيال إمكانية حدوث «تطويق» شيوعي واضطرابات إقليمية[٣٢]. وقد نظرت المملكة العربية السعودية إلى عمليات التمرد التي وقعت في اليمن الشمالي خلال حقبة السبعينات على أنها بمثابة تكتيك سوفييتي كان يهدف إلى تعزيز وجوده بشكل أكثر في المنطقة، وممارسة قوة ضغط أكبر في شبه الجزيرة العربية.

وعلى الرغم من ارتيابها في التحركات السوفييتية، فإن المملكة العربية السعودية تدرك أن الوضع الداخلي في اليمن الشمالي يتطلب المحافظة على نوع من العلاقات المحدودة اليمنية/ السوفييتية. أضف إلى ذلك أنه لا يغيب عن بال المملكة العربية السعودية أن عامل رغبة اليمن الشمالي في الحفاظ على استقلالها الوطني، يعمل كثقل موازن في منعها من الميل على نحو كبير وخطير

تجاه الاتحاد السوفييتي.

وباختصار، فإن المملكة العربية السعودية تعلق أهمية كبرى على القيمة السياسية لليمن الشمالي داخل مجتمع شبه الجزيرة العربية ودول الخليج. وعلاوة على ذلك، فهي ترى أن عدم الاستقرار السياسي في تلك البلاد يعدّ بمثابة تهديد رئيسي لاستقرار المنطقة(٣٣). وبناء على ذلك فإن هدف المملكة العربية السعودية السياسي الهام يتمثل في تخفيف حدة التوترات، وزيادة تبادل الآراء والأفكار، وتعزيز جانب التعاون السياسي مع اليمن الشمالي.

المفهوم الأمني

منذ تأسيسها عام ١٩٣٢ م على يد مؤسسها الراحل جلالة الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ ضربت المملكة العربية السعودية رقماً قياسياً في الاستقرار الداخلي، وخصوصاً في منطقة متفجرة كالشرق الأوسط. وللحفاظ على هذه الدرجة العالية من الاستقرار، اهتمت المملكة العربية السعودية بكافة النشاطات الثورية أو التخريبية المحتملة منها والحقيقية، بخاصة تلك التي حدثت أو تحدث في الدول المجاورة ومن بينها اليمن الشمالي. فالاحتمالات كبيرة وخطيرة ليس بالنسبة للمملكة فحسب، ولكن بالنسبة للعالم الحر كذلك، الذي يهمه كثيراً وعلى نحو أساسي تدفق البترول السعودي دون انقطاع(٣٤).

وبسبب احتمال انتشار أعمال العنف والفوضى بشكل غير متوقع، فإن المملكة العربية السعودية تعتقد أن أمنها الداخلي يمكن أن يتأثر بصورة خطيرة بالأحداث التي تجري في مناطق أخرى من الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك تبقى المممكلة العربية السعودية متيقظة حيال التغيرات الحكومية التي تطرأ وتحدث في الدول المحيطة بها(٣٥). وكنتيجة طبيعية لهذا المفهوم، فإن المملكة العربية السعودية ترى أن الأحداث التي تقع في اليمن الشمالي ذات تأثير كبير على الأمن الداخلي للمملكة سواء أكان ذلك على نحوإيجابي أو سلبي.

ومن وجهة نظر المملكة العربية السعودية هناك طرق عديدة يمكن لليمن الشمالي أن تمارس من خلالها تأثيراً سلبياً على استقرار المملكة الداخلي. ويمكن لهذا التأثير السلبي أن يمارس بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي في الوقت نفسه غافلة عن العواقب الوخيمة التي من الممكن أن تصيبها.

فمن الطرق السلبية المباشرة المحتملة، والتي من الممكن أن تؤثر على المملكة العربية السعودية، استخدام القوة اليمنية العاملة الموجودة في المملكة العربية السعودية للقيام بأعمال تخريبية أو تنظيم نشاطات سرية[٣٦]. وقد عانت وواجهت المملكة العربية السعودية بالفعل هذا النوع من الأعمال خلال الحرب الأهلية اليمنية (١٩٦٢ ـ ١٩٧٠ م)، عندما اتبعت كل من مصر والنظام الجمهوري الجديد في اليمن الشمالي ذلك الأسلوب[٣٧]. والواقع أن قابلية تعرض المملكة لمثل هذه التهديدات قد تلاشت في السنوات الأخيرة نظراً لوجود البديل من الأيدي العاملة المستوردة من دول جنوب شرق آسيا والقارة الأفريقية. وحتى لو أخذ في الاعتبار احتمال تواجد هذا الخطر على الاقتصاد السعودي، فإن أثره سيكون سيِّئاً، بالدرجة الأولى على العامل والمواطن اليمني نفسه بشكل خاص، والاقتصاد اليمني بشكل عام. فالمواطن اليمني، سواء كان عاملاً مقيماً بالمملكة العربية السعودية أو مواطناً يمنياً يقيم في بلاده، يستفيد كثيراً من الدخل المادي، أو التحويلات النقدية التي تحرك وتنعش الاقتصاد اليمني. وفي الوقت الذي من الممكن أن يؤثر فيه مثل هذا الإجراء السلبي اليمني على الاقتصاد السعودي، تجد أن الاقتصاد اليمني نفسه سيتأثر بشكل أكبر،خصوصاً وأن فرص العمل الكافية غير متوفرة للعمالة اليمنية داخل بلادها. هذا، وتظهر إحصائيات عام ١٩٧٨ م بأن العمال اليمنيين في المملكة العربية السعودية قد قاموا بتحويل ما مقداره ١,٥ بليون دولار إلى بلادهم[٣٨].

هذا ومن جهة ثانية، فإن هناك عملاً مباشراً ثانياً محتملاً يمكن أن تلجأ إليه اليمن الشمالي. ويتمثل هذا العمل في تسريب أشخاص وأسلحة عبر الحدود اليمنية/ السعودية. وبالتالي فإن هؤلاء المتسربين ـ إذا ما كانوا مدربين تدريباً

جيداً ـ يمكنهم إلحاق الضرر بالأهداف المدنية والعسكرية السعودية الاستراتيجية والحيوية. والجدير بالذكر أن مثل هذا التكتيك قد لجأت إليه اليمن الشمالي خلال فترة الستينات وفشلت فيه، مما أدّى إلى قيام الحكومة السعودية بإعدام سبعة عشر مخرباً (١٧ مخرباً) يمنياً[٣٩]. وبسبب هذا الحادث فإنه يبدو من المستبعد أن تقدم اليمن الشمالي على مثل تلك المحاولة مرة ثانية.

أما العمل المباشر الثالث المحتمل فيتمثل في شن هجمات شبه عسكرية من داخل اليمن الشمالي ضد المدن والضواحي السعودية في الجزء الجنوبي من المملكة العربية السعودية. وربما تأتي هذه الهجمات كمحاولة لإحياء الادعاء القديم القائل بأن ذلك الجزء من أراضي المملكة العربية السعودية، وخصوصاً جيزان ونجران، يتبع اليمن الشمالي[٤٠].

غير أن المفاوضات السلمية حول هذه الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي تقلل كثيراً من احتمال وقوع مثل هذا الصدام. كما أن معرفة اليمن الشمالي للقدرات العسكرية المتطورة للمملكة العربية السعودية ستكون كفيلة بمنعها من القيام بمثل هذا العمل.

ولا تقتصر محاولات اليمن الشمالي السلبية للتأثير على أمن واستقرار المملكة العربية السعودية على الأعمال المباشرة. فهناك أيضاً أعمال سلبية غير مباشرة يمكن أن تؤثر عن طريقها اليمن الشمالي على المملكة العربية السعودية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تأتي المشاكل من جانب حكومة مناوئة للمملكة، حيث يمكن لمثل تلك الحكومة أن تتخلى عن العلاقات السعودية اليمنية الحميمة وتتعاون مع أنظمة الحكم الأخرى المناوئة للمملكة، وذلك في محاولة لإحداث الفوضى وعدم الاستقرار في الأمن الداخلي السعودي[٤١]. وهناك أسلوب آخر غير مباشر يمكن لليمن الشمالي أن تلجأ إليه، وهو يتمثل في استخدامها لعدد كبير من مستشاري وخبراء الاتحاد السوفييتي ومن الكتلة الشرقية. فمثل هذا العمل سيؤدي إلى إيجاد نفوذ شيوعي أكبر في شبه الجزيرة، وهذا ما لا تريده المملكة العربية السعودية.

وأخيراً، فإن أي خلافات حدودية تقع بين اليمن الشمالي وجارتها اليمن الجنوبي، تعتبر من وجهة النظر السعودية عملاً سلبياً غير مباشر يؤثر على أمن واستقرار المملكة نفسها وبقية دول شبه الجزيرة العربية[٤٢].

وليس هناك مجال للشك في أن الأمثلة الموضحة أعلاه ستؤثر على نحو غير مباشر وبصورة سلبية على أمن المملكة العربية السعودية، وفي الوقت نفسه سيكون لها أثر غير إيجابي على أمن واستقرار دول الخليج العربي الأخرى.

ومن الطبيعي، فإن هناك قيوداً عديدة تحول دون قيام اليمن الشمالي بمثل تلك الأعمال، ولعل أبرزها هو العلاقات الجيدة الحالية القائمة بين المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي. كما أنه لا يخفى على زعماء اليمن نفسها ما ستشكله هذه الأعمال ـ في حالة حدوثها ـ من أضرار على أمن واستقرار بلادهم، ومن تهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة.

فلجوء المملكة العربية السعودية ـ على سبيل المثال ـ إلى طرد القوة العاملة من أبناء اليمن الشمالي، سيوقف الحوالات المادية التي تحتاج إليها اليمن بصورة ماسّة[٤٣].

كما أنه من البديهي ستوقف المملكة العربية السعودية الدعم المالي الذي تقدمه لليمن الشمالي. وكلا الإجرائين كفيلان بحدوث كارثة اقتصادية لليمن الشمالي[٤٤]. وعلاوة على ذلك، فإن المملكة العربية السعودية إذا ما وجدت نفسها هدفاً لمثل تلك النشاطات فهي بالتأكيد سترد بإجراءات انتقامية من جانبها. ونظراً لإمكانياتها الاقتصادية الهائلة، وكذلك قدرتها العسكرية المتطورة، فإن لدى المملكة العربية السعودية القدرة على الصمود أمام التحديات اليمنية المحتملة بشتى صورها.

وعلى أية حال، يبقى الجانب السعودي دوماً متفائلاً من التعقل اليمني، وحرص المسؤولين في ذلك البلد على أمن واستقرار بلادهم والدول المجاورة لهم، كرادع أمام اتخاذ أي إجراءات سلبية من شأنها تعكير صفو وأمن المنطقة.

أما إذا تغيرت الظروف وحدث ما ليس في الحسبان، فإن المملكة العربية السعودية تقف دوماً على أهبة الاستعداد لكافة الاحتمالات. ومع ذلك فإن العنصر الدفاعي البارز ضد أية نشاطات تخريبية محتملة من جهة اليمن الشمالي ما يزال يتمثل في انتهاج المملكة سياسة ترمي إلى تخفيف حدة التوترات في المنطقة، والتقليل من حاجة القادة اليمنيين حتى إلى التفكير في مثل تلك الأساليب.

أما من الناحية الايجابية، تعتبر اليمن الشمالي في وضع يمكنها من القيام بدور إيجابي لتعزيز أمن المملكة العربية السعودية. فاليمن الشمالي تدرك أن المملكة العربية السعودية يهمها استقرارها المحلي المتصل بالسياسة الخارجية التي يتبناها جيرانها. ومن هذا المنطلق، فإن اليمن الشمالي يمكنها أن تساعد في تعزيز ذلك الاستقرار عن طريق إدارة سياستها الخارجية بصورة منطقية ومتعقّلة. وكنتيجة طبيعية يتحقق هذا الدور الإيجابي عن طريق العوامل التالية:

أولاً: بتطوير علاقات وثيقة أكثر مع المملكة العربية السعودية. وهذا بالطبع سيتضمن تعزيز تعاونها الاقتصادي والعسكري والسياسي مع المملكة. ولتحقيق ذلك فإن على اليمن الشمالي أن تثق بصورة أكبر بالمملكة العربية السعودية(٤٥).

ثانياً: أن تعمد اليمن الشمالي إلى التقليل من اعتمادها على دول الكتلة الشيوعية.

ثالثاً: أن تتخلى عن دعمها للمجموعات التي تعتنق أيديولوجيات متطرفة ولا تمت إلى الدين الإسلامي بصلة(٤٦).

رابعاً: أن تعمل على إقامة علاقات وصلات جيدة مع بقية دول الخليج العربي.

المفهوم الاستراتيجي

ما يزال الاهتمام الأكبر لسياسة المملكة العربية السعودية يتمثل في المحافظة على النهج الإسلامي للحياة في جميع أنحاء العالم وخصوصاً العالم الإسلامي. ولتعزيز هذه السياسة بصورة جيدة تبنت المملكة العربية السعودية استراتيجيات إقليمية ودولية والتي على الرغم من اختلافها في الأساس إلا أنها تكمل بعضها البعض.

وترتكز سياسة المملكة العربية السعودية على مقدمة منطقية مفادها أن العالم العربي، وخصوصاً الخليج العربي ودول شبه الجزيرة، لا بد أن يحتلوا الأولوية في سياستها الخارجية[٤٧]. ويتمثل هدف السياسة السعودية الأول في تحقيق والمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة. وهي ترمي إلى إنجاز وتحقيق ذلك من خلال ممارسة سياسة الاعتدال والتعقل[٤٨]. وقد تبين للمملكة العربية السعودية أن هناك ثلاثة تهديدات رئيسية تواجه الإسلام واستقرار المنطقة. وهذه التهديدات هي:

أ ـ التوسّع السوفييتي ـ الماركسي.

ب ـ التوسّع الصهيوني.

جـ ـ والقلق والاضطراب الناجمان عن طموحات الشعب العربي المعاقة على الصعيد الاقتصادي، وذلك بسبب افتقاره إلى فرص العمل المحلية، وعلى الصعيد السياسي بسبب عدم قدرته على إنهاء الاحتلال والتهديد الصهيوني[٤٩].

وخلال فترة الستينات وبداية السبعينات لم تكن المملكة العربية السعودية تحظى بموارد مالية كبيرة، وهذا بالتالي انعكس على نفوذها السياسي العالمي وقوتها العسكرية الذاتية. وقد منعتها تلك المحدوديات من اتخاذ سياسة إقليمية فعّالة للدفاع ضد تلك التهديدات، إلّا أن تضاعف أسعار البترول بنسبة أكثر من ٤٠٠٪ خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤ م، وظهور المملكة العربية

السعودية كدولة رئيسية منتجة للبترول بالنسبة للعالم الحر، غيّر من ذلك كله. إذ تمكّنت المملكة العربية السعودية بفضل شهرتها وثروتها المكتسبتين حديثاً من أن تتبوّأ زعامة الدول العربية المعتدلة[٤٩]. وهكذا فقد طوّرت المملكة العربية السعودية بحلول منتصف حقبة السبعينات استراتيجية قومية ذات شقين:

الشق الأول، استخدام المعونة الاقتصادية واسعة النطاق للتقليل من النفوذ السوفييتي متى ما كان ذلك ممكناً.

الشق الثاني، التعجيل بتطوير دفاعها المحلي ليكون في صورة تمكنها من التعويل عليه.

ولتحقيق الشق الأول من استراتيجيتها الرامية إلى تقليل النفوذ السوفييتي من خلال تقديم المعونات الاقتصادية، خصّصت المملكة منذ منتصف السبعينات ٨٪ من إجمالي دخلها القومي للمعونة الاقتصادية. وفي عام ١٩٧٨ م خصصت المملكة العربية السعودية مبلغ ٥,٥ بليون دولار أمريكي كمساعدة خارجية، وهو ما يساوي ٨,٤٥٪ من إجمالي دخلها القومي[٥٠]. ولتحقيق الشق الثاني، بادرت المملكة إلى الإسراع في توسيع نطاق برامج التطوير العسكرية التي بدأت خلال حقبة الستينات. وكمثال حي على تصميمها لتطوير جهاز دفاع متقدم، ابتاعت المملكة مقاتلات من طراز «اف ـ ١٥»، وطائرات إنذار مبكر محمولة جواً من طراز «أواكس»، وهي من أحدث ما أنتجته الصناعات الحربية حتى يومنا هذا.

وقد بلغ حجم المبالغ المخصصة لميزانية الدفاع السعودي لعام ١٩٨٠ ما مقداره ١٨ بليون دولار أمريكي[٥١].

وفي محاولة لتعزيز التعاون العسكري، والاقتصادي، والإقليمي، أيدت المملكة العربية السعودية فكرة تشكيل مجلس التعاون الخليجي الذي أنشىء في ٢٥ مايو ١٩٨١ م. وإذا كان إنشاء مجلس التعاون الخليجي يشير إلى أي شيء فهو أن الاتفاق القائم بين أعضائه (المملكة العربية السعودية، الكويت،

البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان) يؤكد الاقتناع بالحاجة إلى جهد تعاوني مرتكز على قاعدة عريضة ليكون على مستوى التهديدات الخارجية المحتملة الموجهة ضد كل دولة من الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن التأكيد الأولي للمجلس يرتكز على التعاون الاجتماعي ،والتعليمي ، والاقتصادي ، إلّا أن الهموم الأمنية والعسكرية المشتركة تعدّ سبباً رئيسياً وراء تأسيس وإنشاء هذا المجلس(٥٢).

أما في ما يختص بالقضية الفلسطينية، فالمملكة العربية السعودية تواقة لرؤ ية إمكانية التوصل إلى حل سلمي وعادل لتلك القضية.

وفي الواقع، فإن الأهمية المعلّقة على القضية الفلسطينية إنما تنبثق إلى حد كبير من إيمان المملكة العربية السعودية بأن الصراع العربي - الإسرائيلي يمثل عائقاً رئيسياً حيال السلام والاستقرار في المنطقة. وتؤمن المملكة العربية السعودية بأن حل القضية الفلسطينية هو المفتاح الرئيسي لترسيخ دعائم الاستقرار والأمن في أنحاء العالم العربي كافة(٥٣).

ولتعزيز هدفها من أجل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية حاولت المملكة العربية السعودية الخروج من الجمود السياسي الذي أحاط بالقضية الفلسطينية. وقد تمّ ذلك عن طريق طرحها لما عرف بـ «خطة فهد للسلام» في شهر أغسطس عام ١٩٨١ م، وذلك كبديل لاتفاقيات كامب ديفيد، التي رفضها العالم العربي لأنها لم تعالج القضية الفلسطينية برمتها، وحققت سلاماً محدوداً بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل فقط(٥٤).

وهناك سمة هامة أخرى للسياسة الاستراتيجية الاقليمية السعودية. وتتجسّد هذه السمة في جهودها الفعالة والنشطة الهادفة إلى احتواء الصراعات الاقليمية في مختلف أنحاء العالم العربي بشكل عام وفي شبه الجزيرة العربية بشكل خاص. وقد كانت المملكة العربية السعودية وما زالت الوسيط الرئيسي في معظم الصراعات التي حدثت وتحدث بين الدول العربية، ومن أمثلة تلك

الجهود التي بذلت لإنهاء، أو على الأقل التقليل من حدة التوترات الحدودية بين اليمن الجنوبي والشمالي، والخلافات الجزائرية ـ المغربية حول الصحراء الغربية، والخلاف العقائدي السوري ـ العراقي، والدعم اليمني الجنوبي لحركة التمرد في إقليم ظفار بسلطنة عمان، وغير ذلك من الخلافات والنزاعات التي سادت وتسود العالم العربي منذ حقبة الستينات وحتى يومنا هذا(٥٥).

ومع أن الخطر السوفييتي يُعدّ خطراً ذا أبعاد دولية، إلا أن تعامل المملكة معه كان تعاملاً إقليمياً وبما يتناسب مع حجم مواردها المحدودة. ولقد ركز التعامل السعودي مع خطط التوسع السوفييتي / الشيوعي على محاولة إبعاد ذلك الخطر، سواء كان مباشراً أو غير مباشر، عن منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي(٥٦). وكوسيلة لإبعاد النفوذ السوفييتي عن المنطقة، تبنّت المملكة العربية السعودية سياسة محايدة تقضي بعدم تشجيع أي نوع من الوجود العسكري في المنطقة لأي من القوتين العظميين، وقد أوضح كل من الملك فهد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، ووزير الخارجية السعودي سمو الأمير سعود الفيصل هذا الموقف السعودي في مناسبات عديدة(٥٧).

إن احتواء انتشار العقائد السياسية المتطرفة المدعمة من الاتحاد السوفييتي، ومنع النفوذ والتغلغل السياسي السوفييتيين في المنطقة، يعدّ أمراً من الأهمية بمكان ضمن السياسة السعودية الاقليمية، ويتساوى في ذلك مع اهتماماتها بالتصدي للتهديدات الأمنية والعسكرية(٥٨). وفي الواقع، تنظر المملكة العربية السعودية إلى التطرف والتغلغل السوفييتيين في شبه الجزيرة العربية على أنهما من الأخطار الرئيسية التي تهدد العالم العربي بأسره.

إن المكانة الهامة التي تحتلها اليمن الشمالي ضمن الاستراتيجية الاقليمية السعودية تحكمها عدة عناصر من أبرزها: مجاورتها للمملكة، واحتلالها أولوية كبرى في خطط التوسع السوفييتية(٥٩). ومن أجل ذلك فإن تعاون اليمن الشمالي مع الاستراتيجية الاقليمية السعودية سيعزز بصورة جوهرية من فرص

نجاحها. وعلى سبيل المثال، إذا ما نجحت اليمن الشمالي في ترسيخ وضعها الأمني الداخلي، وأنهت نزاعاتها الحدودية مع اليمن الجنوبي، فإن ذلك سيعزز الأمن والاستقرار في أجزاء شبه الجزيرة العربية كافة، وبالتالي سيقل التهديد السوفييتي. وعلاوة على ذلك، فإن تبني اليمن الشمالي لسياسة وأسلوب محايد تجاه وجود القوى العظمى في المحيط الهندي، ومنطقة البحر الأحمر، فإن ذلك سيُعدّ بمثابة نجاح آخر للاستراتيجية الاقليمية السعودية. كما أن تأييد اليمن الشمالي للمبادرات السياسية السعودية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والقضايا الاقليمية الأخرى سيزيد من فرص النجاح بالنسبة للسلام والاستقرار الاقليمي على نحو كبير.

وبما أن اليمن الشمالي ما تزال عرضة للضغوط العقائدية، والاقتصادية والسياسية الخارجية بسبب احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية، فإن المملكة العربية السعودية سيسعدها الاستمرار في تقديم الدعم اللازم والمعونات التنموية لاقتصاد اليمن الشمالي من أجل تجنيبها أي ضغوط خارجية، ومثل هذا الدعم وهذه المعونات سيجعل اليمن الشمالي أكثر تحرراً من القيود الخارجية، وسيقيها مغبة الوقوع في أحضان الدول الموجهة إيديولوجياً مثل الاتحاد السوفييتي، والصين الشيوعية. وليس من شك في أن مثل هذا التطور سيكون دعماً ونصراً كبيراً للاستراتيجية الاقليمية السعودية، وسيعزز من قوة الاعتدال العربي، وهو الموقف الذي تتزعمه وتتبناه المملكة العربية السعودية وتأخذ بناصيته في أنحاء العالم العربي كافة.

وبشكل إجمالي، فإن اليمن الشمالي تحظى بمكانة كبيرة ضمن الاستراتيجية الاقليمية السعودية، بل إن صانعي القرارات السياسية السعودية ينظرون باهتمام وجدية لكل ما يتعلق باليمن الشمالي من أمور مهما تفاوتت درجة أهميتها.

يضاف إلى ذلك أن اليمن الشمالي تحتل مكانة مرموقة ضمن الاستراتيجية الإسلامية للمملكة العربية السعودية، لأنها تُعدّ دولة إسلامية بحكم

ثقافتها وتقاليدها وشعبها المسلم، ومن أجل ذلك تنظر المملكة العربية السعودية إلى اليمن الشمالي على أنها عنصر أساسي مهم ضمن هذه الاستراتيجية، ودولة إسلامية هي بمثابة قدوة في جميع أعمالها لبقية دول العالم الإسلامي. وفي الحقيقة فإن اليمن الشمالي لم تخيب أمل المملكة العربية السعودية في هذا المجال، حيث حافظت على تطبيق الشريعة الإسلامية، والقوانين القضائية الإسلامية، ونشر التعليم في البلاد على النهج الإسلامي. إن هذه الإجراءات اليمنية قد ساهمت كثيراً في دعم الاستراتيجية الإسلامية للمملكة العربية السعودية، مما حثّ وشجع المملكة على تقديم معونات مالية سخية لليمن الشمالي كجزء من برنامجها المالي لدعم الدول الإسلامية(٦٠).

وباختصار، فإن اليمن الشمالي باحتضانها للقيم الإسلامية بشكل فعّال قد ساهمت ولا تزال تساهم في إنجاح السياسات السعودية في العالم الإسلامي، كما أن المملكة العربية السعودية بدورها تقدر قيمة وأهمية هذا التأييد اليمني، وتأمل في استمراريته.

وتعتقد المملكة العربية السعودية أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات في المصالح السياسية والاقتصادية، إلّا أن وجود علاقات جيدة وهادفة مع الدول الصناعية الغربية إنما تمنحها وجيرانها، بما في ذلك اليمن الشمالي، الأمل الأسمى نحو حل مشاكلهم التنمويّة الاقتصادية، والحفاظ على استقلالهم وحرياتهم بعيداً عن التأثير الشيوعي. وهناك أسلوب مهم تنتهجه المملكة العربية السعودية كوسيلة للعمل على تعزيز العلاقات مع أمم الغرب، وذلك باستغلال مركزها كمنتج رئيسي للبترول بالنسبة للعالم الحر، وكصاحبة أضخم احتياطي عربي وإسلامي من العملة الأجنبية الصعبة التي تمكنها من المحافظة على سوق بترولية عالمية مستقرة من خلال وضع قيود على أسعار النفط ونسبة الانتاج، وعن طريق اتباع سياسات مالية دولية تساعد أكثر مما تعيق على استمرارية تدفق المواد بمختلف أنواعها والخدمات.

وبسبب الاختلافات السياسية القائمة بين العالم العربي والعالم الصناعي،

وخصوصاً في ما يتعلق بالمشكلة العربية ـ الإسرائيلية، فقد مرت المملكة العربية السعودية بفترة عصيبة خلال محاولتها إقناع اليمن الشمالي بتبني سياسات موالية للغرب مماثلة لتلك التي تنتهجها هي نفسها. ولكن على الرغم من ذلك أثبتت اليمن الشمالي بأنها دولة موالية للغرب إلى حد ما.

فعلاقات اليمن الشمالي مع العالم الغربي خلال حقبة السبعينات تميزت بإقامة علاقات تجارية جيدة مع المملكة المتحدة، وكذلك علاقات اقتصادية وثقافية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أظهرت الاحصائيات الحديثة التي نشرها بنك اليمن الشمالي المركزي أنه بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية فإن جميع الشركاء التجاريين الأساسيين لليمن الشمالي كانوا من الدول الموالية للغرب[٦١]. ومما لا جدال فيه، فإن هذا الجانب التجاري مقترن مع السياسة السعودية تجاه العالم الصناعي. ومع ذلك فإن اليمن الشمالي ما تزال تحتفظ بعلاقات مع الاتحاد السوفييتي على أمل أن تلعب لعبة الشرق ضد الغرب، وهي استراتيجية يمكن أن تكون لها خطورتها. وإذا ما فقدت اليمن الشمالي بعضاً من حريتها لصالح السوفييت، فإن شبه الجزيرة العربية بأكملها ستعاني وتتضرر نتيجة لذلك.

وتشارك المملكة العربية السعودية الدول الصناعية الغربية عدداً آخر من الأهداف السياسية. وأحد هذه الأهداف هو حفظ الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة العربية. أما الهدف الثاني فيتمثل في منع الشيوعية من التسرب والتغلغل داخل العالم العربي بشكل عام، وشبه الجزيرة العربية بشكل خاص. أما الهدف الثالث فيرمي إلى المحافظة على الأمن والاستقرار في أنحاء العالم الثالث كافة[٦٢]. وعلاوة على ذلك، تنظر المملكة إلى الولايات المتحدة كدولة قوية، وإلى العالم الحر على أنهما القوتان الرئيسيتان القادرتان على احتواء الانتشار الشيوعي والقوى المتطرفة الأخرى[٦٣]. إضافة إلى ذلك كله، تعتبر المملكة العربية السعودية أنه من بين المسؤوليات الملقاة على عاتق الغرب مواجهة التهديدات الموجهة للمنطقة، سواء تلك القادمة من الشيوعية الدولية أو الصهيونية العالمية.

إن اليمن الشمالي تشاطر بشكل ضئيل المملكة العربية السعودية سياستها هذه. فعلى الرغم من أن اليمن الشمالي تعتبر دولة موالية للغرب بصفة عامة، إلّا أنه من الواقع أنها لا تعترف بأن الشيوعية تمثل تهديداً لليمن أو لشبه الجزيرة العربية بنفس القدر الذي تراه المملكة العربية السعودية، وبالتالي فإنها لا تؤمن كثيراً بالنظرة السعودية القائلة بأن وجود عالم حر قوي وولايات متحدة قوية، إنما يعدّ بمثابة رادع للتوسع والتغلغل الشيوعي وكذلك كبح جماح القوى المتطرفة.

وعلى الرغم من فشل اليمن الشمالي في إدراك الخطر الحقيقي للشيوعية وعدم اتخاذها الخطوات اللازمة المترتبة على ذلك، إلّا أن هناك بعض المحللين السياسيين الذين يؤمنون بأنه طالما بقيت قبائل اليمن الشمالي قوية، فإن الشيوعية لن تستطيع التغلغل إلى داخل البلاد، وأن السوفييت لن يتمكنوا من تحقيق هدفهم المتمثل في الهيمنة على البلاد مثلما هي الحال بالنسبة لليمن الجنوبي. وعلى أية حال، فإن المملكة العربية السعودية تأمل في أن يسود التعقل والحكمة، لا الإيديولوجية والعواطف، مراحل صنع القرارات السياسية باليمن الشمالي. ومما لا شك فيه أن تحقيق ذلك سيعني التقليل من قلق المملكة العربية السعودية ومخاوفها تجاه الأخطار السوفييتية/ الشيوعية.

وبما أن حالة الاضطراب السياسي الناشىء عن القضية الفلسطينية يشكل تهديداً ليس إقليمياً فحسب بل وعالمياً، في ما يتعلق بتدفق النفط العالمي بسهولة ووضع الاقتصاد الدولي، فإن الهدف السعودي المتمثل في الوصول إلى حلّ سلمي لهذه القضية هو جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الدولية. ولذا، فإن المملكة العربية السعودية تسعى دوماً لكسب دعم وتأييد الدول الصناعية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حتى تستخدم نفوذها وقدراتها في إيجاد حل سلمي وعادل لهذه القضية[٦٤]. ومن هذا المنطلق تعتقد المملكة العربية السعودية بأن الأمل الوحيد لترسيخ حالة الأمن والاستقرار بالشرق الأوسط إنما يكمن في حل القضية الفلسطينية[٦٥]. ويبدو أن موقف اليمن الشمالي يتفق مع موقف المملكة العربية السعودية بهذا الخصوص، وهو الحاجة إلى التأييد

والدعم الغربي لحل المشكلة الفلسطينية.

وباختصار، تعتقد المملكة العربية السعودية أنه إذا ما سعت اليمن الشمالي لتطوير وإقامة علاقات أوثق مع العالم الصناعي، فإن السياسة السعودية ستتعزز على نحو كبير. وفي الوقت نفسه تعتقد المملكة بأن اليمن الشمالي لا يمكنها الاستمرار في تجاهل النفوذ الغربي، أو الحقيقة الكامنة في أن الشيوعية تمثل الخطر الأكبر بالنسبة لاستقرار المنطقة الاقليمي.

أما في ما يتعلق بسياسة المملكة العربية السعودية تجاه العالم الثالث، فهي ترمي إلى مساعدة تلك الدول لتطوير مواردها الخاصة من أجل ضمان استقرارها الاقتصادي والسياسي والتقليل من إمكانية توسّع الخطر الشيوعي[٦٦]. ولذا، فقد خصصت المملكة العربية السعودية مبالغ ضخمة لمساعدة وإعانة تلك الدول. فعلى سبيل المثال، تعهدت المملكة العربية السعودية بتقديم بليون دولار أمريكي للدول الأفريقية، وذلك عقب انعقاد القمة الأفريقية ـ العربية مباشرة بالقاهرة في مارس ١٩٧٧ م.

وعلى اعتبار اليمن الشمالي دولة عربية/ إقليمية ذات مجتمع إسلامي، وفي الوقت نفسه تعدّ دولة من الدول النامية، فهي بالتالي تقع ضمن سياسات العالم الثالث التي تنتهجها المملكة العربية السعودية. وقد كانت اليمن الشمالي وما زالت تتلقى الدعم المالي السعودي والذي بدونه من الصعب تصور كيفية استمرار الحكومة اليمنية بشكل فعّال. والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية تقوم سنوياً بتزويد اليمن الشمالي بما يزيد على ثلث مجموع المعونة الخارجية السعودية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك تموّل المملكة العربية السعودية العديد من مشاريعها التنموية[٦٧].

ومن ناحية أخرى، تسير علاقات اليمن الشمالي مع دول العالم الثالث في خطٍ متوازٍ مع العلاقات السعودية بتلك الدول في عدة مجالات. فعلى سبيل المثال تحتفظ اليمن الشمالي بعلاقات جيدة مع الكثير من الدول الأفريقية والآسيوية

المعتدلة، مثلها في ذلك مثل المملكة العربية السعودية، وفي الواقع أن هذا الموقف من منظور المملكة العربية السعودية يعتبر موقفاً إيجابياً من شأنه تعزيز سياسة الاعتدال التي سارت وتسير عليها المملكة العربية السعودية لتحقيق مبدأ التعايش السلمي بين مختلف قارات العالم.

ونظراً لأن الاستقرار والسلام الدوليين والاقليميين يخدمان مصلحة دول العالم الثالث كافة، فإن المملكة العربية السعودية ستستمر في مسعاها لتعزيز التعاون مع اليمن الشمالي بصرف النظر عن الاحباطات أو النجاحات التي تتصف وتتميز بها علاقاتهما الثنائية في أي وقت كان.

العبر المستقاة من الحرب الأهلية واستنتاجاتها

إن مما يؤسف له أن يحدث ما حدث لبلد عربي مثل مصر تتميز بموقعها الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وتاريخها الطويل المجيد، وقاعدتها البشرية الكثيفة. فقررات الرئيس جمال عبد الناصر وسياساته أدّت إلى خوض مصر لحرب أهلية خارجية لم تعمل على تدمير جيشها فقط، وإنما استنزفت مواردها الاقتصادية وأفقدتها مصداقيتها السياسية في العالم العربي لعدة سنوات. ومن جهة أخرى، لحقت بالرئيس جمال عبد الناصر وسياسته في اليمن الشمالي هزيمة مؤثرة، وذلك على الرغم من النفقات العسكرية والمالية الهائلة التي خصصها لليمن. ومن الواضح أن الرئيس عبد الناصر قد أخطأ في تقدير حساباته ومغامرته باليمن، حيث اعتبر أن التدخل العسكري هناك هو بمثابة مهمة يسيرة، وأن الجنود المصريين سيتمكنون من حسم الموقف بشكل سريع. لكن واقع الحال هو أن أولئك الجنود كانوا يحاربون في بيئة غريبة عنهم تماماً.

وقد كانت النتيجة هي مقتل ٢٦,٠٠٠ ضابط وجندي من القوات المصرية المحاربة باليمن. يضاف إلى ذلك أن الرئيس عبد الناصر قد أوقع بلاده في مصاعب اقتصادية خطيرة كان من شأنها أنها سبّبت الضرر لاقتصاد مصر ككل.

وما تزال مصر حتى يومنا هذا تعاني من آثار تلك المغامرة. وعلاوة على ذلك فإنه بتحويل اهتمامه إلى الجبهة اليمنية ترك الرئيس عبد الناصر الجبهة الإسرائيلية ـ المصرية ضعيفة أمام القوات الإسرائيلية، وهي الفرصة التي استطاع الإسرائيليون استغلالها واقتناصها في شهر يونيو ١٩٦٧ م، حيث استطاعوا تدمير كافة قطاعات القوات الجوية المصرية تقريباً، وإنزال هزيمة مريرة بالجيش المصري. وباختصار يمكن القول، إن الرئيس عبد الناصر قد خدع نفسه وأمته بالتدخل في اليمن. وفي الواقع أن اليمن كانت بمثابة «فييتنام» عبد الناصر، كما أقر بذلك هو نفسه عام ١٩٦٤ م. وخلال فترة حكمه لمصر (١٩٥٤ ـ ١٩٧٠ م) تحدث الرئيس عبد الناصر عن «الثورة» في العالم العربي. فماذا تعني هذه العبارة؟ ويجيب مايكل س. هدسون على ذلك بقوله: إذا كانت عبارة ثورة تعني في مفهومها العميق أنها بمثابة صحوة لا تؤدي فقط إلى إسقاط نظام حكم سياسي وإنما تحدث أيضاً تغييراً في القيم الاجتماعية والثقافية وفي أسلوب توزيع الثروة، فإنه يمكن عندئذ للمرء أن يناقش ويتساءل عما إذا كان العرب قد مرّوا بتجربة «الثورة» من أساسها(٦٨).

وبالنسبة لقضية اليمن الشمالي، أوجدت ثورة ١٩٦٢ م ثقافة سياسية جديدة دون أن تستند في ذلك إلى أساس منطقي أو حتى مرتكز ثابت(٦٩). وفي الوقت نفسه، لم تتحقق أي تنمية اجتماعية ـ اقتصادية، أو استقرار سياسي فوري، وذلك بسبب فشل الحكومات المتعاقبة في التغلب على الطائفية والطموحات الشخصية بالإضافة إلى افتقار تلك الحكومات نفسها للشرعية(٧٠).

وفي هذا الشأن كتب الدكتور محمد أحمد زبارة الأستاذ اليمني المعروف يقول: إن من أولويات أهداف الثورات العمل على تحويل المجتمع. فالثورات تهدف إلى إيجاد تغيير أساسي في العادات المعيشية الاجتماعية وقيم الجزء الأكبر من المجتمع. كما أنها (الثورات) تختلف عن الانقلابات العسكرية، أو ثورات القصر، من حيث أن الانقلاب العسكري يغير فقط القائمين على السلطة أو عدداً من القوانين(٧١).

وعلى هذا الأساس، يرى زبارة أن الثورة اليمنية لعام ١٩٦٢ م هي بمثابة ثورة اجتماعية حققت تغييرات كبيرة وملحوظة في المجتمع اليمني. وينصب نقاشه إلى حد كبير على سياسة الانفتاح التي تنتهجها الحكومة، والتقدم في الحقل الاقتصادي والتعليمي، وظهور العنصر النسائي «كقوة عاملة» في خطط التنمية، إلّا أن النقاش يظل قائماً حول ما إذا كانت تلك العناصر كافية لوصف اليمن بأنها بلد ثوري. وفي الوقت نفسه فإنه من الصعب رفض وجهة النظر القائلة بكون المجتمع اليمني ما يزال وربما سيظل لبعض الوقت، بشكل أساسي، مجتمعاً قبلياً.

فالقبائل الموجودة في اليمن تشكل حوالى ٩٥٪ من المجموع الكلي للسكان. وهم يجسدون القوة العسكرية والسياسية الأكثر سيطرة في اليمن. ومما لا شك فيه أن نفوذهم المحلي سيظل كبيراً جداً لعدة عقود زمنية قادمة[٧٢].

وباختصار، فإن عملية الاستيلاء على السلطة التي تمّت في اليمن عام ١٩٦٢ م لا يمكن وصفها على أنها ثورة بمعنى الكلمة. ومع ذلك، فإن مثل هذه الأحداث والتغييرات السياسية كانت تصنّف من جانب دعاة الوحدة العربية أمثال الرئيس جمال عبد الناصر بأنها ثورات، وذلك من أجل التأثير على الجماهير العربية. لذا، فإنه في واقع الأمر قد أسيء استعمال عبارة «ثورة» واستخدمت لأغراض دعائية من جانب الرئيس عبد الناصر ومؤيديه في العالم العربي.

وبالإضافة إلى الأطراف العربية، فقد شملت أزمة اليمن كلًّا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وقد حاولت الولايات المتحدة أقصى جهدها لتفادي وقوع مواجهة عسكرية بين المملكة العربية السعودية ومصر، في حين حاول الاتحاد السوفييتي استغلال الوضع وتأسيس «موطىء قدم» له في اليمن. وعلى أية حال، فإن كلا القوتين العظميين قد أبديا ومارسا انضباطاً ملموساً لتفادي الدخول في مواجهة ساخنة بينهما، وذلك على الرغم من أن كلتيهما لم

تكن مستعدة لإفساح المجال للطرف الآخر لكسب نصر معنوي أو عسكري.

ومن جهة أخرى فإن اشتراك منظمات إقليمية ودولية، خاصة جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، قد نتج عنه إلقاء الظل على عدد من الاستنتاجات العامة في ما يتعلق بقضية حل النزاعات الإقليمية والدولية. وتتمثل هذه الاستنتاجات العامة فيما يلي:

أولاً: إن تعاون الأطراف المعنية يعتبر عنصراً حيوياً لنجاح أي جهد وساطي.

ثانياً: كما هي الحال بالنسبة لمعظم المشاكل التي تصادفها المنظمات الاقليمية والدولية، فإن المشكلة اليمنية، قبل أن تصل إلى تلك المحافل، قد أصبحت عملياً غير قابلة للحل.

ثالثاً: يمكن لجهود الوساطة المبذولة من قبل أطراف ثالثة أن تخفف من حدة التوترات مؤقتاً، إلا أن الحل الشامل والأخير يبقى دوماً في يد الأطراف المعنية بذلك النزاع. وأخيراً وليس بآخر، فإن الدول التي يسودها الاضطراب وتعمها المشاكل تملك هي نفسها المفتاح الخاص بحل مشاكلها، وهي وحدها التي تستطيع عادة تقرير المسار المستقبلي لها في الصراع الدائر.

ومع ذلك، فإن كلًّا من جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، والحق يقال، تعتبر بمثابة منبر ومنتدى أكثر من كونها أجهزة فعّالة لحل المعضلات. فإنجازات هذه المحافل الاقليمية والدولية تعتمد بشكل كبير على درجة التزام الدول الأعضاء وصاحبة النفوذ السياسي المستقل بتطبيق واحترام المواثيق الاقليمية والدولية التي تعمل بموجبها تلك المحافل.

في الوقت نفسه يجب الاعتراف، بأن الاجراءات البطيئة، والمعوقات البيروقراطية، التي اتبعتها المكاتب التابعة لجامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، ساهمت كثيراً في بطء التحرك والعمل الإيجابي حيال الأزمة اليمنية. وبالتالي أدّى ذلك إلى تعقيد الوضع، وزاد من صعوبة الوصول إلى حل مبكر للأزمة اليمنية.

من ناحية أخرى ليس هناك من شك في ضرورة دعم الدول الأعضاء للهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية، خصوصاً وأن الدول نفسها هي التي أنشأت تلك المحافل، وتساهم في عملية الإبقاء على وجودها. ومن هذا المنطلق فإن ثقة الدول بتلك الهيئات والمنظمات أمر تفرضه الأعراف والقوانين الدولية. ومن الطبيعي فإن هذه الخطوات ستسهل عمل الأمناء العامين والمسؤولين بتلك الهيئات وتشجعهم على أداء دورهم الايجابي لخدمة الأهداف والمهام السلمية والانسانية، والأخلاقية، لهذه المنظمات والهيئات.

وليس هناك شك في أن الوضع في اليمن قبل عام ١٩٦٢ م، على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، كان فريداً من نوعه. وكانت اليمن واحدة من أكثر الدول تخلفاً، ليس داخل شبه الجزيرة العربية فحسب، ولكن بين كل دول الشرق الأوسط. كما أن اليمنيين بشكل عام، والمؤسسة العسكرية على وجه الخصوص كانوا تواقين للتعبير عن أنفسهم لأسرة حميد الدين الحاكمة، ويرغبون في وضع حدّ لعزلة بلادهم[٧٣]. وعلاوة على ذلك، كان من الواضح وجود سوء تفاهم عميق بين أسرة حميد الدين والشعب اليمني. وكنتيجة حتمية لذلك نشأت صدامات مسلحة، وتمت عدة محاولات للإطاحة بنظام الحكم ولكن تمّ قمعها. وكانت العائلة المالكة اليمنية تعتقد أنها تستطيع أن تحكم الشعب اليمني «بالحديد والنار» في حين أن الشعب اليمني بدأ يشعر أنه لن يستطيع الحصول على حريته دون إزاحة الأسرة اليمنية الحاكمة. وبالتالي نشأت هوة سحيقة من سوء التفاهم، وانعدام الثقة المتبادلة التي نشأت على مدى عدد من العقود الزمنية مما صعّب على الطرفين في آخر الأمر مهمة التغلب على ذلك «الحائط العالي» من العوائق.

وفي الواقع، فإن كلاًّ من عملية اغتيال الإمام يحيى عام ١٩٤٨ م ثم ما تبعها من محاولة عبدالله الوزير للاستيلاء على زمام السلطة ـ ساهمت في فشل محاولات التقارب بين الطرفين، وعندما خلف الإمام أحمد والده الإمام يحيى في أعقاب محاولة عام ١٩٤٨ م، كانت سياساته كذلك غير مقبولة لدى الكثير

من أفراد شعبه. وبالتجائه إلى وسائل الحكم التقليدية، كان حكم الإمام أحمد لا يختلف كثيراً عن حكم والده. وبعمله ذلك، تجاهل العوامل الجديدة التي أدخلت على المجتمع اليمني خلال حقبتي الأربعينات والخمسينات، ونعني بذلك ظهور حملة الشهادات الجامعية، والطبقة الجديدة من العسكريين، وطبقة العمال المهاجرين، الذين كانوا يرغبون في رؤية تحول داخلي وخارجي لبلادهم. وقد كاد هذا الأسلوب أن يكلف الإمام حياته وعرشه خلال عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦١م.

فبعد أن استعاد الإمام عرشه بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي تمت عام ١٩٥٥م، لم يقم بأي جهد يذكر لتغيير السياسات الداخلية على نحو يجعله مقبولاً بصورة أكثر من جانب الشعب اليمني. وهذا أدّى، تالياً، إلى استمرار حالة التوتر بين الحاكم والمحكوم حتى وقوع انقلاب عام ١٩٦٢م.

وأخيراً يمكن القول، إن النعوت التي أطلقت على حرب اليمن مثل «الحرب المجهولة»[٧٤] و «الحرب غير المعلنة»[٧٥] تحمل بعضاً من الحقيقة. فعلى الرغم من أن أزمة اليمن كان يمكن أن تسود شبه الجزيرة العربية بأكملها، ممّا يؤدي إلى التأثير على مصالح العالم العربي في المنطقة، إلا أن هناك العديد ممن لم يسمعوا بها، كما لم يعزها اهتماماً كبيراً إلا قليل من الدول.

وإيجازاً لما سبق، ونظراً لخلفية الحرب، والتورط الخطير من جانب الأطراف الخارجية، فإنه من الممكن وصف ذلك الصراع بأنه كان حرباً عقائدية لم يكن بإمكان أي طرف من أطرافها الخروج منها منتصراً انتصاراً عسكرياً.

هوامش الفصل السابع

(١) Margarita Dobert, «Development of Aid Programs to Yemen», **American Arab Affairs,** No. 8 (Spring 1984), p. 115.

(٢) Anthony H. Cordesman, **The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance** (Boulder, Colorado: Westview Press 1984), p. 467.

(٣) Fouad al-Farsy, **Saudi Arabia: A Case Study in Development** (London: Stacey International, 1980), pp. 89 - 90.

(٤) David E. Long, «Kingdom of Saudi Arabia», David E. Long and Bernard Reich, eds., in **The Government and Politics of the Middle East and North Africa** (Boulder, Colorado: Westview Press, 1980), pp. 102 - 103.

(٥) Peterson, p. 108.

(٦) Long, «Kingdom of Saudi Arabia», p. 97.

(٧) William B.Quandt, **Saudi Arabia in the1980:Foreign Policy, Security, and Oil** (Washington, D.C.: The Brookings Institute, 1981), p. 6 - 10.

(٨) John Shaw and David E. Long, **Saudi Arabian Modernization: The Impact of Change on Stability** (New York: Praeger, 1982: for the Georgetown University Center for Strategic and International Studies, Washington Papers No. 89), pp. 35 - 40.

(٩) David McClintock, «The Yemen Arab Republic» in Long and Reich, p. 176.

(١٠) Peterson, p. 172.

(١١) المرجع نفسه، ص ١٧٣.

(١٢) المرجع نفسه، ص ١٧٢.

(١٣) Robert W. Stookey, **South Yemen: A Marxist Republic in Arabia** (Boulder, Colorado. Westview Press, 1982), pp. 95 - 97.

(١٤) McClintock, p. 3.

(١٥) - **Middle East Business Survey** (Washington, D. C.: National Association of Arab- Americans, 1982), p. 65.

(١٦) تعتبر اليمن الجنوبي هي الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي لم تستفد كثيراً من تلك الثروة على الرغم من أن هناك بعض اليمنيين الجنوبيين الذين يعملون في دول الخليج. وكان ذلك نتيجة لاعتمادها على دول الكتلة الشيوعية ونظامها الاقتصادي المخطط بشكل مركزي.

(١٧) Long, p. 104.

(١٨) Robin Bidwell, **The Two Yemens** (Boulder, Colorado: Westview press, 1983), pp. 327 - 328.

(١٩) Robert W. Stookey, **Yemen: The Politics of the Yemen Arab Republic** (Boulder, Colorado: Westview Press, 1978), p. 275.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ٢٧٦.

(٢١) من الواضح أن اليمنيين الشماليين يعتقدون بأنهم يستطيعون الحصول على مزيد من المساعدة المالية السعودية، ومزيد من المساعدة العسكرية الأمريكية عن طريق لعبة الشرق ضد الغرب. فهم على علم بالقلق السعودي ـ الأمريكي حول وجود الاتحاد السوفييتي في اليمن الجنوبي.

(٢٢) هناك حوالي ٧٠,٠٠٠ فلسطيني في المملكة العربية السعودية، و٤٠٠٠ فلسطيني تقريباً في اليمن الشمالي، وذلك وفقاً لما ذكره مسؤول سعودي كبير.

(٢٣) على الرغم من علاقات اليمن الشمالي بالاتحاد السوفييتي، إلّا أنها شجبت الغزو السوفييتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ م.

(٢٤) «The Dilemmas of the U.S. Policy Towards the Gulf» **Institute for Defense Studies and Analyses Journal** IDSA Journal), Vol. 12, No.1 (July - September 1979), p. 113.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ١٠٩.

(٢٦) يوجد أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ يمني شمالي يعملون في المملكة العربية السعودية، وحوالى ١٥٠,٠٠٠ في مختلف دول الخليج العربية الأخرى.

(٢٧) بدا هذا الشعور واضحاً في أعقاب وقوع انقلاب عام ١٩٦٢ م في اليمن الشمالي والذي تبعه التدخل المصري، ثم التصريحات التي أدلى بها قادة اليمن الجدد والتي عبروا فيها بشكل أو آخر عن عزمهم على زعزعة استقرار شبه الجزيرة العربية بأكملها، ودعم المجموعات المناوئة لدول منطقة الخليج.

(٢٨) وقع معظم اليمن الشمالي تحت السيطرة التركية خلال الفترة الممتدة من ١٨٧٢ ـ ١٩١٨ م. كما حدث اصطدام بين الأتراك والبريطانيين حول السيطرة على اليمن، الأمر الذي أدى إلى إيجاد محمية عدن من قبل البريطانيين حيث انقسمت اليمن إلى شمالي وجنوبي. وقد ظلت اليمن الشمالي خاضعة للأتراك حتى عام ١٩١٨ م عندما تولت عائلة حميد الدين زمام السلطة وحكمت اليمن حتى ثورة ١٩٦٢ م.

وخلال الفترة التي يطلق عليها عهد الثورة، أي منذ عام ١٩٦٢ تعاقب على حكم اليمن الشمالي خمسة رؤساء ـ تم إبعادهم جميعاً تقريباً بالقوة ـ وثلاثة عشر رئيساً للوزراء. وبالمقارنة مع وضع اليمن الشمالي تحت نظام الإمامة، فقد كانت الزعامة في عهد الجمهورية أقل استقراراً، وللاطلاع على مزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى كتاب بيدول صفحة ٤٤ ـ ٤٩، ص ٢٦٣ ـ ٢٨٢، ص ٣٢١ ـ ٣٢٤.

(٢٩) تم اكتشاف البترول مؤخراً في اليمن الشمالي، إلّا أنه لم يعرف بعد ما إذا كان موجوداً بكميات

تجارية. وقد أفادت التقارير الاقتصادية مؤخراً بأن اليمن الشمالي سيكون في مقدوره إنتاج ما مقداره مائتي ألف برميل من النفط يومياً مع حلول عام ١٩٨٧ م.

(٣٠) على الرغم من حقيقة عدم وجود قواعد عسكرية سوفييتية على أرض اليمن الشمالي، إلا أن الوجود السوفييتي المحدود الحالي فيها يعتبر أمراً مسبباً لقلق المملكة العربية السعودية. انظر: بيدول، ص ٢٩٥.

(٣١) إضافة إلى المعارضة السعودية، فإن السلطة القبلية والطبيعة الإسلامية لليمن الشمالي تمنعان عملية التغلغل السوفييتي لها.

(٣٢) Murray Gordon, ed., **Conflict in the Persian Gulf** (New York: Facts on File, 1981), p. 118.

(٣٣) Interview with a Saudi government official.

(٣٤) Cordesman, p. 3.

(٣٥) Quandt, p. 8.

(٣٦) المرجع نفسه، ص ٢٧.

(٣٧) David Holden and Richard Johns, **The House of Saud** (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1981), p. 250.

(٣٨) Bidwell, p. 295.

(٣٩) Robert Lacey, **The Kingdom: Arabia and The House of Saud** (New York: Avon Books, 1981), p. 381.

(٤٠) يعمل الجانبان السعودي واليمني حالياً على تخطيط الحدود بين البلدين، وذلك بموجب بنود اتفاقية الطائف التي وقعت في عام ١٩٣٤ م.

(٤١) يمكن لليمن الشمالي التعاون مع اليمن الجنوبي، أو مع الاتحاد السوفييتي، أو حتى مع ليبيا وإيران من أجل العمل على زعزعة الأمن الداخلي في المملكة.

(٤٢) عندما اشتبك اليمنان في حرب حدودية في شهري فبراير ومارس عام ١٩٧٩ م واحتلت اليمن الجنوبي أجزاء من اليمن الشمالي سبّب ذلك قلقاً لكل من المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى إلى درجة أنها كانت مستعدة للتدخل عسكرياً لصالح اليمن الشمالي إذا فشلت الجهود السلمية. أنظر أيضاً: كوردسمان، ص ٤٤٩ ـ ٤٥٥.

(٤٣) Lee Ann Ross, «The Yemeni Remittance Agent» Unpublished paper written for the United States Agency for International Development, Yemen Mission, May 1979.

(٤٤) في يوليو ١٩٧٠ م اعترفت المملكة العربية السعودية بالنظام الجمهوري القائم في صنعاء، وتم تشكيل «لجنة تنسيق» سعودية ـ يمنية لإيصال الاعتمادات المالية المخصصة للمجالين العسكري والاقتصادي إلى صنعاء. ويترأس هذه اللجنة حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي. أنظر: كوردسمان، ص ٤٦٧.

(٤٥) عندما سُئل الرئيس علي عبدالله صالح رئيس اليمن الشمالي عن العلاقات السعودية ـ اليمنية خلال مقابلة أجراها معه مراسل جريدة الرأي العام الكويتية في ٢٩ ديسمبر ١٩٨٤ م أجاب الرئيس بقوله: «إن علاقتنا مع المملكة العربية السعودية ودية وفريدة من نوعها. وهي تنمو باستمرار في مجالات التنسيق المختلفة لخدمة الأهداف المتبادلة النيّرة الخاصة بالدولتين. وتجد هذه العلاقة من جانب الشعب اليمني كل تقدير وذلك من أجل الدعم الكبير والسخاء المقدمين لبلدنا في مجال التنمية».

(٤٦) على الرغم من أن اليمن الشمالي تعد دولة إسلامية إلّا أن هناك يمنيين ينتمون إلى معسكرات عقائدية مختلفة مثل حزب البعث، والناصريين والشيوعيين في اليمن الجنوبي.

(٤٧) **The Kingdom of Saudi Arabia** (6th revised ed.: London: Stacey International, 1983), p. 130.

(٤٨) George Lenczowski, **The Middle East in World Affairs** (4th ed; Ithaca: Cornell University Press, 1980), p. 602.

(٤٩) David E. Long, **The United States and Saudi** Arabia: Ambivalent Allies(forthcoming),draft pp. 4 - 12.

(٥٠) Organization for Economic Cooperation and Development Assistance Committee, **Development Cooperation Efforts, 1982 Review,** cited in J.E. peterson, ed., **The Politics of Middle East ern Oil** (Washington: Middle East Institute, 1983), p. 462.

(٥١) Enver M. Koury, «The Impact of the Geopolitical Situation of Iraq upon the Gulf Cooperation Council», **Middle East Insight,** Vol. 2, No. 5 (1983), p. 31.

(٥٢) Wahib Muhammad Ghurab, «The Second Gulf Summit», (In Arabic) **Al-Majallah Magazine,** No. 93 (November 21 - 22, 1982), p. 27.

(٥٣) John C. Campbell, «The Middle East: A House of Containment Built on Shifting Sands» in **Foreign Affairs;** Special Issue on «America and the World, 1981», p. 605.

(٥٤) George Rentz, «The Fahd Peace Plan», **Middle East Insight,** Vol. 2, No. 2 (1983), p. 21.

(٥٥) Nabeel A. Khoury, «The Pragmatic Trend in Inter-Arab Politics», **The Middle East Journal,** Vol. 36, No. 3 (Summer 1982), p. 379.

(٥٦) يحلم السوفييت في الوصول إلى ما يسمى «بالمياه الدافئة».

(٥٧) **مجلة المجلة**، رقم ٦٥ (٩ ـ ١٥ مايو ١٩٨٣ م)، ص ٣ ـ ٥.

(٥٨) Robert R. Sullivan, «Saudi Arabia in International Politics», **Review of Politics,** Vol. 28 (1979), pp. 436 - 460.

(٥٩) David Lynn Price, «Moscow and the Persian Gulf», **Problems of Communism,** Vol. 28 (March - April 1979), p. 1.

(٦٠) تلقت اليمن الشمالي وحدها ٨١٠ مليون ريال سعودي عام ١٩٨١ م لدعم مشاريع التنمية، وذلك وفقاً لما ذكره أحد كبار المسؤولين السعوديين للمؤلف.

(٦١) Bidwell, pp. 282 - 284.

(٦٢) Jean Pierre Cot, «Winning East-West in North-South», **Foreign Policy**, No. 46 (Sprigng 1982), p. 12.

(٦٣) Long, «Kingdom of Saudi Arabia», p. 105.

(٦٤) Khan, pp. 201 - 202.

(٦٥) William B. Quandt, «Saudi Arabia Security and Foreing Policy in the 1980s», **Middle East Insight,** Vol. 2, No. 2 (1983), p. 29.

(٦٦) Khan, p. 203.

(٦٧) Bidwell, p. 294.

(٦٨) Michael C. Hudson, **Arab Politics: The Search for Legitimacy** (New Haven: Yale University Press, 1977), pp. 232 - 233.

(٦٩) J.E. Peterson, **Yemen: The Search for a Modern State** (Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1982), p. 172.

(٧٠) المرجع نفسه.

(٧١) Mohammed A. Zabarah, «The Yemeni Revolution of 1962 Seen as a Social Revolution», paper presented at the International Symposium in Contemporary Yemen, Exeter, England, July 15 - 18, 1983, p. 1 - 2.

(٧٢) سياسي سعودي بارز، وهو مشارك في صنع القرارات السياسية السعودية حيال اليمن الشمالي.

(٧٣) تجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أن القبائل اليمنية هي الأكثر ميولاً نحو ممارسة الديمقراطية من خلال الانتخابات ومجلس الشورى، والمجالس الشعبية.

(٧٤) Dana Adams Schmidt, **Yemen: The Unknown War** (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1968).

(٧٥) «The Indeclared War», **The New Republic,** Vol 149, (August 3, 1963), pp. 8. 9.

الخاتمة

في نهاية تحليلنا لهذه الأزمة التي واجهت العالم العربي في حقبة الستينات (١٩٦٢ ـ ١٩٧٠ م) يمكن للمرء أن يصل إلى عدة استنتاجات جوهرية تؤكد الافتراضات التي أثيرت في الفصل الأول من هذا الكتاب.

أولاً: إن انقلاب سبتمبر عام ١٩٦٢ م باليمن الشمالي قد خططت له مصر تحت زعامة الرئيس جمال عبد الناصر للأسباب التالية:

أ ـ إنه لولا حملة مصر المناوئة للإمامة في اليمن، ودعمها الأولي للمتآمرين، ومشاركتها غير المباشرة خلال عملية قصف قصر الإمام.. لولا ذلك لما حالف الحظ الانقلابيين، ولكان بالإمكان أن يفشل الانقلاب، وأن يتمكن الإمام وحرسه الذين استمروا يقاتلون لمدة ٢٤ ساعة ضد المتمردين من احتواء الأمور، وتغيير الوضع لصالحهم.

ب ـ لو لم تتدخل مصر عسكرياً في الأيام التالية للانقلاب مستخدمة جنوداً محترفين وأسلحة متطورة، لكان من المؤكد فشل الانقلاب، ولما تمكّن الانقلابيون من السيطرة على المدن الرئيسية في البلاد. وإلى جانب ذلك، يمكن للمرء أن يعترف بحقيقة أهمية اليمن الشمالي عسكرياً بالنسبة للمملكة العربية السعودية للأسباب التالية:

(١) إن وجود يمن شمالي قوي عسكرياً ومؤيد للمملكة العربية السعودية يمكن أن يكون بمثابة قوة رادعة ضد أي تهديد حقيقي أو محتمل موجه ضد المملكة العربية السعودية من قبل حكومة اليمن الجنوبي الماركسية ـ اللينينية.

(٢) يمكن لليمن الشمالي التصدي لأي سفن معادية متجهة نحو الموانىء السعودية والقادمة عن طريق باب المندب، وذلك قبل أن تصل إلى أهدافها عن طريق الموانىء اليمنية مثل ميناء الحديدة، والجزر

والمناطق الأخرى التابعة لليمن الشمالي التي تشرف على البحر الأحمر مثل جزيرة كمران، ومنطقة دباب.

(٣) يمكن لليمن الشمالي في حالة وقوع صراع عسكري بين المملكة العربية السعودية والنظام الماركسي في اليمن الجنوبي أن تكون بمثابة قاعدة دعم ومساندة للمملكة، كما أنها ستمكنها من تطويق اليمن الجنوبي من الحدود الشمالية والشمالية الغربية.

ثانياً: إن المملكة العربية السعودية لم يكن أمامها بالفعل خيار سوى الدفاع عن نفسها أمام التهديدات اليمنية والمصرية. فلقد جاءت تصريحات المسؤولين الرسميين السعوديين لتؤكد بأن مواقف الجمهوريين اليمنيين والمسؤولين المصريين العدوانية كانت هي السبب الرئيسي والحافز وراء التحرك السعودي، إضافة إلى طلب الإمام محمد البدر الشخصي ومؤيديه يد المساعدة من المملكة. ومن هذا المنطلق، لا يختلف اثنان على أن دور المملكة العربية السعودية كان دفاعياً بصورة بحتة، ولم تشترك المملكة في أي عمليات عسكرية ضد المصريين أو الجمهوريين داخل اليمن. وهذه الحقيقة تؤكد أن المملكة العربية السعودية قد تحركت فقط من أجل منع التهديدات المصرية- اليمنية الموجهة ضد حدودها الجنوبية، معززة تلك الحدود ومحصنة إياها.

ثالثاً: إن أمن واستقرار اليمن الشمالي يعتبران من وجهة نظر المملكة العربية السعودية بمثابة ضرورة لأمنها هي نفسها. فاليمن الشمالي تعدّ بمثابة إحدى الركائز الهامة بالنسبة للمملكة العربية السعودية. ومن هذا المنطلق تعطي المملكة العربية السعودية اهتماماً شديداً لكل من الأمن الداخلي، والسياسة الخارجية والاتحاد الأيديولوجي لليمن الشمالي، ومع ذلك فإنه من المعروف أن المملكة العربية السعودية لا تتدخل في السياسات والشؤون الداخلية للدول الأخرى.

رابعاً: أثبتت مجريات الأحداث في اليمن الشمالي بأن مصالح الدول

العظمى في شبه الجزيرة العربية بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام هي التي حدّدت تصرف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي خلال الأزمة اليمنية. فقضية اليمن عام ١٩٦٢م كانت في الحقيقة بمثابة اختبار لتنافس القوتين العظميين في المنطقة.

خامساً: ثبت دون جدال بأن جهود وساطة الأطراف الثالثة مثل المنظمات الاقليمية والهيئات الدولية يمكنها أن تساهم في التخفيف من حدة النزاعات بشكل مؤقت، ولكن حل تلك النزاعات بشكل كامل ومستديم لا يمكن تحقيقه إلّا بواسطة الدول المعنية بتلك النزاعات. وهذا في الواقع هو ما تمخضت عنه نتائج الحرب الأهلية اليمنية بكل أبعادها الاقليمية والدولية.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها عبر الفصول المختلفة لهذا الكتاب، يتضح جلياً أن محاولات المملكة العربية السعودية التي بذلتها لمعالجة الوضع الذي نتج عن الانقلاب العسكري ني اليمن الشمالي، كانت مبنية على عدد من المبادىء والأسس:

(١) الدفاع عن الأراضي السعودية المحاذية للحدود اليمنية الشمالية بشتى الوسائل ومختلف الأساليب.

(٢) ضمان عدم التدخل الأجنبي، سواء كان عربياً أو غير عربي، في الشؤون الداخلية لمجموعة دول شبه الجزيرة العربية.

(٣) إعطاء الشعب اليمني حرية اختيار نظام الحكم الذي يرتضيه، والذي يتمشى مع طبيعة مجتمعه القبلي.

(٤) وضع حد للحرب الأهلية اليمنية عن طريق الحوار السياسي الهادف.

(٥) الافادة من المحافل الاقليمية والدولية بهدف التوصل إلى حلول سلمية وعادلة للأزمة اليمنية، ومبنية على القوانين والأعراف الدولية.

(٦) رفض مبدأ التدخل العسكري في شؤون الدول.

(٧) رفض الإرهاب وأساليبه ووسائله لتحقيق «الغاية» مهما كان نوعها.

ولعل من أبرز السمات التي اتصفت بها السياسة السعودية خلال فترة الحرب الأهلية اليمنية، هي صفة الواقعية والعملية.

فوقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب القوات الملكية اليمنية، بزعامة الإمام محمد البدر، كان من قبيل التعامل بواقعية مع مجريات الأحداث في اليمن. كما أن مفاوضاتها ومحادثاتها السياسية مع الجانب المصري واليمني الجمهوري، كانت بمثابة سياسة عملية هدفت من ورائها المملكة إلى كسر الحاجز الذي يقف بوجه الحوار السياسي البنّاء الذي من شأنه أن يؤدي إلى دفع مسيرة السلام.

ومما يجدر ذكره، أن الموقف السعودي خلال الأشهر الأولى من الانقلاب العسكري اليمني، قد اتسم بالحياد التام، ولم تحرك المملكة العربية السعودية ساكناً معتبرة ذلك الحدث «هو شأن من شؤون اليمن الداخلية». وبدلاً من أن يستفيد قادة اليمن الشمالي ـ الجمهوريون ـ من هذا الموقف، ويحاولوا كسب الجانب السعودي، أو على الأقل تحييد موقفهم تجاهه، بادروا بمهاجمته كنظام حكم ملكي، وهددوا بإزالته. ولم يكتفوا بذلك فحسب، بل وضعوا يدهم بيد عبد الناصر، وأفسحوا له المجال للعبث بمقدرات بلادهم بشكل خاص، ومقدرات شعب شبه الجزيرة العربية بشكل عام.

ومما لا شك فيه أن عملهم هذا قد أثار شكوك قادة المملكة العربية السعودية، خصوصاً بعد أن بدأ الجمهوريون اليمنيون في تكثيف اتصالاتهم وعلاقاتهم بالاتحاد السوفييتي وبقية دول الكتلة الشرقية. كما أن دول الكتلة الغربية، خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا، قد توجست خيفة من جراء هذه السياسة اليمنية نظراً لأنها تهدد مصالحها في المنطقة، وتفسح المجال للكتلة الشرقية التي تنافس الكتلة الغربية سياسياً، وعسكرياً في العديد من المناطق الاستراتيجية في العالم.

ولعل من أهم التطورات التي حدثت داخل الهيكل السياسي اليمني

الشمالي الجمهوري خلال عام ١٩٦٤ م هو شعور عدد بارز من المسؤولين في صفوف الجمهوريين اليمنيين بنفس القلق الذي انتاب القيادة السعودية، والذين رأوا بأن اتجاه الحكومة اليمنية الجمهورية سيشكل على المدى البعيد خطراً يهدد بلادهم بشكل خاص، وكافة دول شبه الجزيرة العربية بشكل عام. لذا، فقد تخلّوا عن مناصبهم الحكومية، وشكلوا جبهتهم السياسية التي عرفت حينئذ «بالقوة الثالثة»، وشاركوا المملكة العربية السعودية في جهودها لتحييد اليمن الشمالي، وإبعاده عن التورط في الصراع الدولي المحدق به، والعمل على إعطاء اليمنيين بشتى اتجاهاتهم وانتماءاتهم حق تقرير مصيرهم واختيار نظام الحكم الذي يرتضونه بعيداً عن التحزبات الاقليمية والدولية.

والحقيقة الراسخة التي لا يمكن الاختلاف عليها، والتي جاءت على لسان العديد من المسؤولين السعوديين، والمصريين، واليمنيين الملكيين والجمهوريين، هي أنه كان بالإمكان منع حدوث الحرب الأهلية اليمنية، وتدارك تطورها بالشكل الذي وصلت إليه لولا التدخل العسكري المصري في اليمن. ومن أبرز من أكدوا على هذه الحقيقة الإمام السابق محمد البدر الذي صرح للمؤلف بأنه لو لم يتمّ دعم المتمردين عن طريق القوات والمساعدات المصرية، لكان بإمكانه هو وأنصاره القضاء على الحركة الانقلابية خلال اليوم الأول لوقوعها. كما أن السيد/ محمود رياض، وزير خارجية مصر السابق، وأمين عام الجامعة العربية فيما بعد، قد أكّد بأن التدخل العسكري المصري في اليمن كان نابعاً من الدور القيادي والثوري الذي كانت تضطلع به مصر في العالم العربي.

إن الأزمة اليمنية التي امتدت من عام ١٩٦٢ م إلى عام ١٩٧٠ م تعتبر بحق درساً مؤلماً للدول العربية التي تسعى جاهدة في سبيل تحقيق السلطة والنفوذ على مقدرات الأمة العربية. يضاف إلى ذلك، أن تلك الأزمة قد أظهرت كيف أن بلداً صغيراً كاليمن الشمالي، يمكنه أن يجر دولاً عظمى، إقليمية ودولية، في صراع عقيم، وفي الوقت نفسه يعرّض الأمن والسلام الدوليين للخطر.

الملاحق

ملحق رقم (١): وثيقة تاريخية خطية بيد الإمام محمد البدر ـ التاريخ ١٠/٣/١٩٨٥.

ملحق رقم (٢): مقابلة مع الإمام محمد البدر في بريطانيا ـ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٣.

ملحق رقم (٣): اتفاقية الطائف بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية عام ١٩٣٤ م الموافق ١٣٥٣ هـ.

ملحق رقم (٤): مقابلة مع معالي السيد/ محمود رياض وزير خارجية مصر الأسبق، وأمين عام جامعة الدول العربية سابقاً (القاهرة ١١/ نوفمبر/ ١٩٨٤).

ملحق رقم (٥): اتفاقية الدفاع المشترك بين حكومة جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية.

ملحق رقم (١)

وثيقة تأريخية خطية بيد الإمام محمد البدر - التاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة تاريخية توضح وجهة نظري تجاه الانقلاب العسكري الذي حدث ضد حكومتي وعائلتي في سبتمبر ١٩٦٢ م. إن أكبر غلطة تاريخية ارتكبها عبد الناصر هي تدخله العسكري في شؤون اليمن ولقد كان الإعلام المصري سوى صحافة أو اذاعة أو تلفزيون يركز على تأييد النظام العسكري الاشتراكي في مصر ضد الأنظمة القائمة حين ذاك في البلاد العربية ومنها النظام الإمامي في اليمن.

أما فيما يتعلق بدعم المملكة العربية السعودية لليمن فإنه لم يكن هناك أي تدخل في شؤون اليمن من قبل المملكة العربية السعودية وإنما الذي حدث هو أن الشعب اليمني عندما قامت الحركة الدموية في صنعاء ثار وحصل التدخل المصري ضد الشعب اليمني وجاء عامر وأمثاله وهددوا وتوعدوا فاضطرت المملكة العربية السعودية أن تدافع عن نفسها وقياماً بالواجب الإسلامي كانت تساعد اليمن كما قال الملك فيصل رحمه الله في خطابه الذي ألقاه في مدينة الطائف. إننا نساعد أبناء اليمن بملأ البطنين: البطن الإنساني لكي لا يموت جوعاً وبطن البندقية الذي يدافع بها عن نفسه وعن وطنه.

أما انطباعاتي عن الأوضاع السياسية في تلك الفترة من ١٩٥٦ م حتى ١٩٦٥ م في العالم العربي أنها كانت فترة مخاض وترقب وكان الرئيس عبد الناصر قد ركب الدولاب السوفييتي ويريد أن يطبع العالم العربي بطابعه الخاص وقد كشفته الأيام في مصر نفسها وذاتها أنه كان مخطىء في ذلك الاتجاه وتحدث عن ذلك أيضاً كتاب مصر وعلمائها.

أما ما في نفسي نحو جلالة الملك فيصل رحمه الله فقد عرفته عن قرب ومن بعد عرفت فيه الاخلاص لله والوطن والاسلام والعروبة.

أما ما في نفسي نحو عبد الناصر فقد كنت أجله واحترمه وكان بيني وبينه ما بين الصديق والصديق ولكن للأسف أضاع تلك الصداقة وخانها وإنصاع للمهرجين والمطبلين.

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة تاريخية توضح وجهة نظري تجاه الانقلاب العسكري الذي حدث ضد حكمي وعائلتي في سبتمبر ١٩٦٢م

أكبر غلطة تاريخية ارتكبها عبد الناصر هي تدخله العسكري في شئون اليمن ولقد كان الاعلام المصري سوى صحافة او اذاعة او تلفزيون يركز على تأييد النظام العسكري الاشتراكي في مصر ضد الانظمة القائمة حينذاك في البلاد العربية ومنها النظام الملكي في اليمن.

أما فيما يتعلق بدعم المملكة العربية السعودية لليمن فإنه لم يكن هناك أي تدخل في شئون اليمن من قبل المملكة العربية السعودية وانما الذي حدث هو ان الشعب اليمني عندما قامت الحركة الدموية في صنعاء ثار وحصل التدخل المصري ضد الشعب اليمني وجاء عامر وامثاله وهددوا وتوعدوا فاضطرت المملكة العربية السعودية الى الدفاع عن نفسها وقياماً بالواجب الاسلامي كانت تساعد اليمن كما قال الملك فيصل رحمه الله في خطابه الذي القاه في مدينة الطائف اننا نساعد ابناء اليمن بلاد الشعب المظلوم الانساني لكي لا يموت جوعاً وعطشاً الشعب فيه الذي يدافع بلا عن نفسه وعن وطنه.

أما انطباعاتي حول الأوضاع السياسية في تلك الفترة من ١٩٥٦م حتى ١٩٦٥م في العالم العربي، إذ كانت فترة مخاض وترقب وكان الرئيس عبد الناصر قد ركب الدولاب السوفيتي ويريد أن يطبع العالم العربي بطابعه الخاص وقد كشفته الأيام في مصر نفسها وذلك أنه كان مخطئاً في ذلك الاتجاه وتحدث عنه ذلك أيضاً كتاب مصر وعلمائها.

أما ما في نفسي نحو جلالة الملك فيصل رحمه الله فقد عرفته عن قرب ومن بعد فعرفت فيه الإخلاص لله والوطن والإسلام والعروبة.

أما ما في نفسي نحو عبد الناصر فقد كنت أجله وأحترمه وكان بيني وبينه ما بين الصديق والصديق ولكنه للأسف أضاع تلك الصداقة وخانها وانصاع للمهرجين والمطبلين.

[توقيع]

ملحق رقم (٢)
المقابلة التي أجريت مع صاحب الجلالة الإمام محمد البدر إمام اليمن الشمالي السابق

الأسلوب المتّبع في المقابلة أُعدّت الأسئلة سلفاً بواسطة المؤلّف وتمت كتابتها باللغة العربية. وأثناء المقابلة طرحت هذه الأسئلة المكتوبة على جلالة الإمام فأجاب عليها شفهياً باللغة العربية وقد أتيحت لجلالته الفرصة للاجابة دون مقاطعة. وقام المؤلّف بتدوين ملاحظات تتعلّق بإجابات جلالته ولم يعمد إلى تسجيلها، وفي أعقاب المقابلة قام المؤلف بإعادة صياغة تلك الملاحظات بناء على إجابات جلالته. هذا ولم يطلب من جلالته التصديق على فحوى تلك الإجابات.

المكان: جنوب بروملي، لندن، المملكة المتحدة.

التاريخ: الأربعاء، ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ م.

س ١ ـ قيل إن الرئيس المصري عبد الناصر قد بدأ عملية غسيل عقول الأفراد العسكريين اليمنيين منذ اتفاقية الوحدة التي وُقعت عام ١٩٥٨ م بين مصر وسوريا واليمن الشمالي. فما هو تعليق جلالتكم على ذلك؟

ج ١ ـ إن هذا القول صحيح، فعبد الناصر كان يعمل لتحقيق هذا الهدف. وعلى أية حال فإنه قد بدأ يتحرك في هذا الاتجاه عام ١٩٦٠ م وبصورة خاصة بعد رفضي عرضه للتعاون معه في الإطاحة بنظام الحكم السعودي كخطوة نحو السيطرة على شبه الجزيرة العربية. ومع ذلك فإن عملية غسيل العقول التي أُجريت لليمنيين العسكريين والشباب اليمني لذلك، إنما تمّ

تنفيذها بواسطة المركز الإسلامي (بالقاهرة) الذي كان يديره آنذاك الرئيس محمد أنور السادات. وكانت تتم الاتصالات باليمنيين عن طريق هذا المركز داخل وخارج اليمن على حدّ سواء وذلك تحت شعارات إسلامية كثيرة. وفي غضون ذلك لعب عبد الرحمن البيضاني، وهو مصري أصلاً، ومتزوج من أخت زوجة الرئيس السادات، لعب دوراً أساسياً في هذا الاتجاه، وأعني بهذا القول عملية غسيل العقول التي تم إخضاع اليمنيين لها.

س ٢ ـ لقد ذكر في عدد من الكتب التي تدور حول اليمن الشمالي أن الرئيس عبد الناصر هو الذي خطّط للانقلاب من القاهرة وصنعاء فما صحة هذا القول؟

ج ٢ ـ إن هذا القول صحيح، فقد كان هناك ديبلوماسي مصري يدعى محمد عبد الواحد يعمل في السفارة المصرية بصنعاء وكان يتمتع بسلطة تفوق سلطة السفير آنذاك أحمد أبو زيد. وفي الواقع لم يكن عبد الواحد هذا سوى ممثل للمخابرات المصرية في اليمن وقد اعتاد تشجيع اليمنيين على القيام بمظاهرات وقاد الكثير من عمليات العنف ضد حكم والدي الراحل الإمام أحمد. وقد اعتاد والدي أن يقول للمذكور صراحة «إنني لا أحبك وأشك بك على الدوام في تصرفك ودوافعك».

س ٣ ـ قيل إن عبدالله السلال كان على علاقة بالملحق العسكري المصري في صنعاء وإن عدداً من الأفراد العسكريين المصريين قد ساعدوا في تهيئة بعض العربات المدرعة التي قصفت القصر الملكي وهاجمته ليلة حدوث الانقلاب، فما صحة هذا القول؟

ج ٣ ـ إن هذا القول صحيح فكما تعرف قام المستشارون والخبراء المصريون بتدريب القوات اليمنية. وعندما ترك هؤلاء المستشارون اليمن، كانت جميع الأجهزة والمعدات العسكرية في حالة عملية جيدة. وعلى أية حال فإنه في الصباح الباكر عقب وقوع الانقلاب، وخلال الساعات التي كنت

أقوم فيها بهجوم مضاد ضد المتمردين والتي استمرت مدة ٢٤ ساعة، رأيت وأنصاري بعض الطائرات العمودية تحطّ قرب القصر وبجوار مطار صنعاء. وبالنسبة لي فإن هذا يعني أن الطائرات العمودية كانت على متن سفن راسية قرب الساحل اليمني أو أنها جمعت داخل السفارة المصرية في صنعاء.

س ٤ ـ كيف تمت عملية الانقلاب آنذاك ومن هو القائد اليمني الذي قام بتنفيذها؟

ج ٤ ـ في ليلة وقوع الانقلاب، كنت أترأس جلسة مجلس الوزراء الجديد داخل مجمع القصر الملكي. وقد انتهى الاجتماع في وقت متأخر من الليل حيث كان هناك العديد من القضايا والمواضيع التي لا بدّ من بحثها. وبينما كنت أسير باتجاه الجزء السكني من القصر حاول ضابط يدعى حسين السكري، وكان نائباً للعقيد عبدالله السلال في شئون أمن وحماية القصر الملكي، حاول اغتيالي من الخلف إلا أن زند البندقية تعطّل. وفي حين اندفع حراسي الشخصيون في محاولة للقبض عليه أطلق الرصاص على نفسه وأصيب في ذقنه. وهو ما يزال حياً يرزق حتى اليوم لكنّه مشوه الوجه. أما العقيد السلال نفسه فلم يحضر اجتماع مجلس الوزراء تلك الليلة ولم يكن في القصر خلال ذلك الوقت وقد تابعت طريقي باتجاه القصر السكني.

وبعد أن استرحت بعض الوقت انقطع التيار الكهربائي، وشعرت بأن هناك أمراً ما. ثم تبع ذلك طلق ناري على القصر ومن ثم بدأت وحراسي الشخصيون وحراس القصر بالرد على ذلك الطلق الناري بالمثل. وحقيقة فإن مدبر الانقلاب الرئيسي وقائده اليمني هو ضابط يدعى «عبد الغني» وقد قتل خلال الساعات الأولى من عملية الانقلاب. ومن المحتمل أن يكون هو الشخص الذي كانت تربطه بالسفارة المصرية في صنعاء صلة دائمة.

س ٥ ـ ماذا كان أثر تدخل عبد الناصر في اليمن ودعمه بالنسبة للجمهوريين؟

ج ٥ ـ لو لم يتدخل عبد الناصر في اليمن، ولو لم يقدم الدعم للمتمردين، لاستطعت أنا وأنصاري السيطرة على الوضع بسهولة. وحتى بعد رحيلي عن صنعاء وبينما كنت متجهاً إلى الجزء الشمالي من البلاد وبصفة خاصة نحو «عمران والخوبة» اجتمعت كافة قبائل تلك المنطقة ووقفت لنصرتي. وكان يصل عددهم إلى حوالي ١٥,٠٠٠ ما بين مسلّح وأعزل إلا أنه حتى هؤلاء الرجال المسلحين إنما كانوا مسلحين بأسلحة قديمة وشخصية ويحتاجون إلى أسلحة متطورة لمواجهة الجنود المصريين في اليمن. وقد دفعني هذا السبب إلى التقدم في اتجاه الحدود السعودية والتماس المساعدة من الملك الراحل سعود.

س ٦ ـ ادعت وسائل الإعلام المصرية آنذاك (عام ١٩٦٢ م) أن التدخل السعودي في اليمن هو السبب الذي أدى بعبد الناصر إلى أن يقرر التدخل في اليمن لحماية الثورة، وأن التدخل السعودي نفسه كان المسؤول عن اشتعال الحرب الأهلية اليمنية فما هو رأي جلالتكم؟

ج ٦ ـ هذا غير صحيح. فكما ذكرت سابقاً حطت الطائرات العموديه المصرية في صنعاء خلال فترة الصباح، في أعقاب وقوع الانقلاب مباشرة، في حين لم يتم اتصالي مع الملك الراحل سعود حتى وصلت إلى المهابشة وذلك على الحدود اليمنية السعودية برفقة أنصاري، ومن هناك اتصلت بالملك الراحل الذي أرسل لي أخوين من عائلة السديري هما أحمد وتركي. وقد سألاني عن حاجتي من المملكة فأجبتهما إنني أرغب في أن تساعدني المملكة وتدعمني في تسليح أتباعي لمجابهة المتمردين ومؤيديهم المصريين وذلك لاستعادة عرشي. وبعد عدة أيام تلقيت موافقة الملك سعود على طلبي وبدأت عملية تجهيز أنصاري بالسلاح، وقد قمنا في بداية الأمر بتسليح ٧,٠٠٠ رجل أما الباقون فقد تم تجهيزهم بالسلاح على شكل مجموعات. وحقيقة فإن معظم القبائل كانت راغبة في ترك

مواطنها وأراضيها للانضمام إلي، وكان المصريون أنفسهم يريدون منها أن تفعل ذلك حتى يتمكنوا من السيطرة على أجزاء البلاد كافة، غير أني طلبت منهم البقاء داخل اليمن وبدأت في تزويدهم بالسلاح بمساعدة المملكة العربية السعودية بناء على طلبي.

س ٧ ـ هل قدمت الحكومة البريطانية مساعدة لجلالتكم وبصفة خاصة في أعقاب هجوم الجنود المصريين على بعض أراضي محميات عدن؟

ج ٧ ـ في أعقاب وقوع الانقلاب وتكوين قوة مواجهة خاصة لي، أرسل البريطانيون بعثة لتقصي الحقائق. وقد رافقت البعثة إلى داخل الأراضي اليمنية التي تقع تحت سيطرتي وجميع الطرق المؤدية إلى ضواحي صنعاء نفسها. وفيما بعد، عندما استخدم عبد الناصر قنابل النابالم وغيرها من الأسلحة الكيماوية ضد أتباعي اليمنيين، قدمت الحكومة البريطانية مساعدتها ونقلت عدداً من هؤلاء الضحايا إلى سويسرا لتلقي العلاج. وبالإضافة إلى ذلك قامت إيران بتزويدي ببعض الأسلحة التي تكفلت المملكة العربية السعودية بدفع نفقتها كما أرسل لي الملك حسين بعثة تدريب، إضافة إلى بعض الأسلحة التي قامت المملكة العربية السعودية أيضاً بدفع ثمنها.

س ٨ ـ كم عدد الجنود المصريين الذين قتلوا خلال حرب اليمن وفقاً لتقدير جلالتكم؟

ج ٨ ـ أنا لا أعرف تماماً كم عدد الذين قتلوا من الجانب المصري، غير أن الجنود المصريين في اليمن وصلوا في وقت ما إلى ١٠٠,٠٠٠ رجل مسلح بصورة كاملة. وعلى أية حال فقد قُتل من الجانب اليمني ٤٠,٠٠٠ يمني ما بين مدنيين ومقاتلين. وقد جاء هذا العدد الكبير من الإصابات بسبب قيام المصريين بهجمات جوية ضد الأسواق التي تعرف بسوقي الربوع والخميس، حيث كان اليمنيون يتجمعون بأعداد كبيرة فيها ولم تفرق تلك الهجمات الجوية بين المدنيين والمحاربين، والمسلحين أو

العزل من المواطنين. فعلى سبيل المثال هناك منطقة كانت تدعى (المروة) وقد ركز المصريون على أسواق تلك المنطقة وقاموا بقصفها عدة مرات فأزهقوا أرواح العديد من الأبرياء.

س ٩ ـ ما هو رأي جلالتكم حول الدور الذي لعبه عبد الناصر في اليمن بشكل خاص، والدور الذي لعبه في العالم العربي بشكل عام؟

ج ٩ ـ كان عبد الناصر ورجاله هم الحكام الحقيقيون لليمن في أعقاب وقوع انقلاب عام ١٩٦٢ م. وفي وقت من الأوقات، كان جميع أفراد الحكومة اليمنية مسجونين في القاهرة. كان عبد الناصر يحاول السيطرة على جميع أجزاء العالم العربي وشعوبه، وكان يكره الملك الراحل فيصل ويعتبره عدوه اللدود. في مطلع عام ١٩٦٠ م حضرت أنا والملك فيصل (الذي كان ولياً للعهد آنذاك) إحدى خطب عبد الناصر التي كان يلقيها بمجلس الشعب المصري. وبعد انتهاء الخطبة ذهبت والملك فيصل لتهنئة عبد الناصر على خطبته ومن ثم مغادرة المجلس. وقد عانق عبد الناصر الملك فيصل أولاً، وبينما كان يعانقني همس في أذني قائلاً (لا تظن أنني عانقت فيصل لأنني أحبه، على العكس فأنا أكرهه وأودّ لو أكسر عنقه) نعم إلى هذا الحد كان عبد الناصر شخصاً سيِّئاً، وكان يرغب في السيطرة على العالم العربي. وكانت سياساته في اليمن متعددة الأغراض والأهداف. وقد قادته سياسته تلك إلى أن يدرك ويكتشف بأن جميع أهدافه قد انهارت ولم يعد هناك من يتعاون معه. وعلى العكس، انتهج الملك فيصل خطاً سياسياً مستقيماً ثابتاً ولم يحاول قط أن يحيد عن سياسته أو اتباع طرق سياسية متعرجة.

س ١٠ ـ كيف تنظر جلالتكم إلى دور الجامعة العربية والأمم المتحدة في ذلك الوقت؟

ج ١٠ ـ كانت المنظمتان في (إجازة)، نعم وأكرر إنهما قد كانتا في إجازة،

وحتى بعثة الإشراف والمراقبة التابعة للأمم المتحدة التي أتت في أعقاب ما سمّي بـ (اتفاقية سحب الجنود) (ضاحكاً) كانت غير فعالة ولا فائدة فيها.

س ١١ ـ ما هو رأي جلالتكم حول موقف الولايات المتحدة حيال الانقلاب الذي وقع ضدكم؟

ج ١١ ـ كانت الولايات المتحدة موافقة تماماً على الانقلاب الذي وقع ضدي، ولم تتخذ أي إجراء في البداية، وفي الواقع فقد قمت بإرسال رسالة شخصية إلى الرئيس الأمريكي آنذاك كيندي، إلا أنني لم أتلـقَّ أي ردّ على الاطلاق. كما كتبت رسالة للرئيس الفرنسي ديغول الذي أجاب على رسالتي، إلا أنه لم يكن قادراً على مساعدتي. وعلى كل حال، فإنه على العكس من الرئيس كيندي لم يعترف الرئيس ديغول بالنظام الجمهوري في اليمن.

س ١٢ ـ كيف توضحون جلالتكم الموقف السوفييتي حيال الانقلاب؟

ج ١٢ ـ ليس هناك أدنى شك في أن السوفييت كانوا على علم سابق بالانقلاب بسبب صداقتهم مع عبد الناصر. وقد اعترفوا بالنظام الجديد على الفور خلال ساعاته الأولى على الرغم من حقيقة أنني أنا الذي مهّدت لهم سبيل الدخول إلى اليمن. ومع ذلك فخلال العام الثاني من الحرب الأهلية جاء ممثلان عن الصليب الأحمر لزيارة مناطق القتال والتحقق من استعمال المصريين لقنابل النابالم. وخلال اجتماعي بهما، ناولني أحدهما (من تحت الطاولة) قصاصة من الورق. وقد أثار ذلك التصرف دهشتي وعندما قرأت القصاصة فيما بعد وجدت أنه يريد مقابلتي على انفراد وقد قابلته بالفعل (وكان سويسري الجنسية). . حيث أبلغني أن السوفييت يرغبون في التفاوض معي. وقد أجبته بأنني مستعد لذلك إذا قاموا (السوفييت) بإرسال طلب رسمي يعبرون فيه عن رغبتهم هذه في التفاوض. وعلى أية حال،

فإنه لم يحدث أي شيء بعد ذلك ولم استقبل أي ممثل سوفيتي، كما لم أتفاوض حول أي أمر معهم.

س ١٣ ـ قيل إن السوفييت والسوريين اشتركوا في دعم الجمهوريين بعد انسحاب الجنود المصريين من اليمن في أواخر عام ١٩٦٧ م. فما صحة هذا القول؟

ج ١٣ ـ نعم، هذا القول صحيح، فقد اشترك السوفييت في العمليات العسكرية الموجهة ضدي وضد أتباعي بعد انسحاب عبد الناصر من اليمن. وفي الواقع، فقد أسقطنا ذات مرة مقاتلة من طراز ميغ في منطقة خولان ووجدنا طياراً سوفييتياً متوفياً داخلها، أما عن السوريين فإنهم لم يدعموا الجمهوريين عسكرياً، بل كان هناك طيارون ومجموعات جزائرية مقاتلة تساعد الجمهوريين وقد جاءت المساعدة العسكرية الجزائرية نتيجة للصداقة الحميمة بين الرئيس الجزائري آنذاك (بن بلا) والرئيس عبد الناصر، غير أني لم أرَ شخصياً تلك المجموعات الجزائرية المقاتلة وإنما رآها أتباعي وأبلغوني عنها.

س ١٤ ـ كيف انتهت الحرب الأهلية؟

ج ١٤ ـ بعد الانسحاب المصري من اليمن، استمر القتال دائراً بين اليمنيين أنفسهم باستثناء معارك قليلة تورط فيها المحاربون السوفييت والجزائريون كما ذكرت آنفاً. وكان اليمنيون يقتلون بعضهم البعض الأمر الذي أدى بي إلى الاقتناع الراسخ، وهو أن هذا النوع من القتال لم ولن ينتج عنه أي فائدة لليمن نفسها أو شعبها. ولذلك فقد قررت منح اتباعي حرية تقرير مصيرهم، وكذلك بالنسبة لمصير اليمن ككل. وقد أدى ذلك بصورة تلقائية إلى بدء عملية المفاوضات الجمهورية ـ الملكية التي دعمتها المملكة العربية السعودية والتي أفضت إلى وضع حل لقضية اليمن في عام ١٩٧٠ م. وأنا لم أرفض شخصياً مبدأ تقرير المصير من جانب الشعب

اليمني، وفي غضون ذلك الوقت تلقيت عروضاً وضمانات من الشيخ عبدالله بن الأحمر، ومن القاضي الإرياني، وغيرهما، تضمنت استعدادهم لإخراج بقية أفراد العائلة المالكة من اليمن بسلام وأمان، وقد حدث ذلك فعلاً دون أن يُصاب أي أحد منهم بسوء.

س ١٥ ـ ما هو رأي جلالتكم حول الموضوع الآخذ في التطور والخاص بقيام اتحاد بين اليمنين الشمالي والجنوبي؟

ج ١٥ ـ كان اتحاد الشعبين قائماً منذ فترة طويلة مضت؛ وخلال حكم والدي كان الشعبان متحدين.

وعلى كل حال، فإن الاتحاد القائم بين نظامي علي عبدالله صالح، وعلي ناصر محمد مشكوك فيه، ولا أعتقد أن هناك إتحاداً حقيقياً سيتحقق في المستقبل المنظور. ومع ذلك فإنه إذا ما وقعت أحداث مفاجئة خلال ٥ ـ ١٠ سنوات قادمة، فلربما يرى المرء ذلك الاتحاد وقد تحقق.

انتهت المقابلة عند هذا الحد، وقد وعد جلالته بأن يكتب لي «وثيقة تاريخية» يشجب فيها تدخل عبد الناصر في اليمن ويعترف بأن المساعدة السعودية لم تحدث إلا بموجب طلب منه وأفراد عائلة حميد الدين الآخرين. وتهدف هذه الوثيقة إلى توضيح المعلومات المغلوطة حول الدور السعودي في حرب اليمن. وفي الوقت نفسه فإنها تهدف إلى رفض وإنكار ما كتبه العديد من الكتاب الموالين لعبد الناصر واتجاهاته العقائدية.

ملحق رقم (٣)

معاهدة صداقة اسلامية وأخوة عربية
بين
المملكة العربية السعودية
وبين
المملكة اليمانية

حضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ـ ملك المملكة العربية السعودية من جهة

وحضرة صاحب الجلالة يحيى بن محمد حميد الدين

ملك اليمن من جهة أخرى.

رغبة منهما في إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما، ورغبة في جمع كلمة الأمة الإسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها.

ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة.

وحباً في تثبيت الحدود بين بلاديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار وروابط الصداقة الإسلامية فيما بينهما، وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما.

ورغبة في أن يكونا عضداً واحداً أمام الملمات المفاجئة وبنياناً متراصاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية، قرّرا عقد معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية فيما بينهما، وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما:

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية:

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن عبد العزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء.

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن:

حضرة صاحب السيادة السيد عبدالله بن أحمد الوزير.

وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الآنفي الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق. وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجداها موافقة للأصول قررا باسم ملكيهما الاتفاق على المواد الآتية:

المادة الأولى ـ تنتهي حالة الحرب القائمة بين المملكة العربية السعودية ومملكة اليمن بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة، وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعاً أو بعضها، ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما، وبأن يسود علاقتهما روح الأخاء الإسلامي العربي في سائر المواقف والحالات، ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق والاتفاق سراً وعلناً، ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القومية التي فيها رضاء الخالق وعز قومهما ودينهما.

المادة الثانية ـ يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كل من المملكتين استقلالاً تاماً مطلقاً وبملكيته عليها، فيعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى ولخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالاً تاماً مطلقاً. وبالملكية على مملكة اليمن. ويعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين

ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز ولخلفائه الشرعيين باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالاً تاماً مطلقاً وبالملكية على المملكة العربية السعودية. **ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر خارج الحدود القطعية المبينة في صلب هذه المعاهدة أن جلالة الإمام الملك عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه من حماية أو احتلال أو غيرهما في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الادارسة وغيرها. كما أن جلالة الإمام الملك يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الادارسة أو آل عائض أو في نجران وبلاد يام.**

المادة الثالثة ـ يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصلات والمراجعات بما فيه حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما على أن لا يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث، ولا يوجب هذا على أي الفريقين أن يمنح الآخر أكثر بما يقابله بمثله.

المادة الرابعة ـ خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي، ويعتبر هذا الخط حداً فاصلاً قطعياً بين البلاد التي تخضع لكل منهما:

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين ميدي والموسم على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية، ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين بنى جماعة ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال، ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهي إلى ما بين حدود نقعة ووعار التابعتين لقبيلة وائلة وبين حدود يام، ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق مروان وعقبة رفادة ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدايام من همدان بين زيد وائلي وغيره

وبين يام فكلما عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمانية، وكلما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية، فما هو في جهة اليمين المذكورة هو ميدي وحرض وبعض قبيلة الحرث والمير وجبال الظاهر وشذا والضيعة وبعض العبادل وجميع بلاد جبال وازح ومثبة مع عرو وآل الشيخ وجميع بلاد وجبال بني جماعة وسحار الشام يباد وما يليها ومحل مريصغة من سحار الشام وعموم سحار ونقعة ووعار وعموم وائلة وكذا الفرع مع عقبة تبوقه وعموم من عدا يام ووادعة ظهران من همدان بن زيد. هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكلما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢ كل ذلك هو في جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية، وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو الموسم ووعلان وأكثر الحرث والخوية والجاري وأكثر العبادل وجميع فيفا وبني مالك وبني حريص وآل تليد وقحطان وظهران وادعة وجميع وادعة ظهران مع مضيق مروان وعقبة رفادة وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو في نجران من وائلة وكلما هو تحت عقبة نهوقة إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكلما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية قبل سنة ١٣٥٢ كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية. وما ذكر من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو في نجران من وائلة فهو بناء على ما كان من تحكيم جلالة الإمام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز في يام والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية، وحيث أن الحضن وزور وادعة ومن هو من وائلة في نجران هم من وائلة، ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر فذلك لا يمنعهم ولا يمنع أخوانهم وائلة عن التمتع

بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به. ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفاً بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية وأطراف من عدايام من همدان بن زيد وسائر قبائل اليمن فللمملكة اليمانية كل الأطراف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات، وبالمملكة العربية السعودية كل الأطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات، وكل ما ذكر في هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود في اتجاه الجهات المذكورة، وكثيراً ما يميل لتداخل ما إلى كل من المملكتين، أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل.

المادة الخامسة ـ نظراً لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم إيجاد أي شيء يشوش الأفكار بين المملكتين فإنهما يتعهدان تعهداً متقابلاً بعدم إحداث أي بناء محصن في مسافة خمسة كيلومترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود.

المادة السادسة ـ يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بسحب جنده فوراً عن البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الأهلين والجند عن كل ضرر.

المادة السابعة ـ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى في كل جهة وطريق وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادي من الطرفين، ويرد كل ما ثبت أخذه بالتحقيق الشرعي من بعد إبرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف وبما يلزم بالشرع فيما وقع من جناية أو جرح وبالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان، ويظل العمل بهذه المادة سارياً إلى أن يضع الفريقان اتفاقاً آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر.

المادة الثامنة ـ يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهداً متقابلاً بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما، وبأن يعملا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف سواء كان سببه ومنشأه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها، أم كان ناشئاً عن أي سبب آخر بالمراجعات الودية، وفي حالة عدم إمكان التوفيق بهذه الطريقة يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذي توضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله في ملحق مرفق بهذه المعاهدة. ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءاً منها وبعضاً متمماً للكل فيها.

المادة التاسعة ـ يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية استعمال بلاده قاعدة ومركزاً لأي عمل عدائي أو شروع فيه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر. كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الآخر وهي:

١ ـ إن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير فبعد التحقيق الشرعي وثبوت ذلك يؤدب فوراً من قبل حكومته بالأدب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع أمثاله.

٢ ـ وإذا كان الساعي في التدابير، فإنه يلقى القبض عليه فوراً من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم إلى حكومته الطالبة. وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن إنفاذ الطلب، وعليها اتخاذ كافة الاجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه من الهرب، وفي الأحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فإن الحكومة التي فرّ من أراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى، وإن تمكن من العودة إليها يلقى القبض عليه ويسلم إلى حكومته.

٣ ـ وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة، فإن الحكومة المطلوب منها والتي يوجد الشخص على أراضيها تقوم فوراً وبمجرد تلقيها

الطلب من الحكومة الأخرى بطرده من بلادها وعده شخصاً غير مرغوب فيه ويمنع من العودة إليها في المستقبل.

المادة العاشرة - يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيراً كان أم صغيراً موظفاً كان أم غير موظف فرداً كان أم جماعة ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده. فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في أراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجىء وإلقاء القبض عليه وتسليمه إلى حكومة بلاده الفار منها. وفي حالة عدم إلقاء القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التي لجأ إليها إلى بلاد الحكومة التي يتبعها.

المادة الحادية عشرة - يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الأمراء والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة بأي وجه كان مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة، ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الأعمال المذكورة.

المادة الثانية عشرة - يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق.

ويتعهد كل منهما بعدم قبول أي شخص أو أشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له إلا بموافقة ذلك الفريق، وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الآخر طبقاً للأحكام الشرعية المحلية.

المادة الثالثة عشرة - يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين باعلان العفو الشامل الكامل عن سائر الاجرام والأعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده (أي في بلاد الفريق الذي منه إصدار العفو) كما أنه يتعهد بإصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه

الذين لجأوا أو انحازوا أو بأي شكل من الأشكال انضموا إلى الفريق الآخر عن كل جناية ومال أخذوا منذ لجأوا إلى الفريق الآخر إلى عودهم كائناً ما كان وبالغاً ما بلغ، وبعدم السماح بإجراء أي نوع من الإيذاء أو التعقيب أو التضبيق بسبب ذلك الالتجاء أو الانحياز أو الشكل الذي انضموا بموجبه. وإذا حصل ريب عند أي الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أوالشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لأجل اجتماع المندوبين الموقعين على هذه المعاهدة وإن تعذر على أحدهما الحضور فينيب عنه آخر له كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الآمر حتى لا يحصل أي حيف ولا نزاع وما يقرره المندوبان يكون نافذاً.

المادة الرابعة عشرة ـ يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم إليهم أو إلى ورثتهم عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم، وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والأملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده، ولا يعرقل استثمارها أو أي نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها.

المادة الخامسة عشرة ـ يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فرداً أم هيئة أم حكومة أو الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه أحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها وكيانها للأخطار.

المادة السادسة عشرة ـ يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الأخوة الإسلامية والعنصرية العربية أن أمتهما أمة واحدة، وأنهما لا يريدان بأحد شراً، وأنهما يعملان جهدهما لأجل ترقية شؤون أمتهما في ظل الطمأنينة والسكون، وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وأمتهما غير قاصدين بهذا أي عدوان على أية أمة.

المادة السابعة عشرة - في حالة حصول اعتداء خارجي على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية:

أولاً - الوقوف على الحياد التام سراً وعلناً.

ثانياً - المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة.

ثالثاً - الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجع الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق ومنع الضرر عنها والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي.

المادة الثامنة عشرة - في حالة حصول فتن أو اعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً بما يأتي:

أولاً - إتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين أو الثائرين من الاستفادة من أراضيه.

ثانياً - منع التجاء اللاجئين إلى بلاده وتسليمهم أو طردهم إذا لجأوا إليها كما هو موضح في المادة (التاسعة والعاشرة) أعلاه.

ثالثاً - منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم.

رابعاً - منع الامدادات والأرزاق والمؤن والذخائر عن المعتدين.

المادة التاسعة عشرة - يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتربيد الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما. وفي إجراء مفاوضات تفصيلية من أجل عقد اتفاق جمركي يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلادين أو بنظام خاص بصورة كافلة لمصالح الطرفين، وليس في هذه المادة ما يقيد حرية أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أي شيء حتى تم عقد الاتفاق المشار إليه.

المادة العشرون ـ يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداده لأن يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج إن وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء وفي أي وقت، ومن المفهوم أنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل الفريقين في مكان واحد فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما للعمل العائد لمصلحة البلادين التي هي كأمة واحدة. ومن المفهوم أن هذه المادة لا تقيد حرية أحد الجانبين بأي صورة كانت في أي حق له كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو اضطراره لسلوك هذه الطريقة.

المادة الحادية والعشرون ـ يلغى ما تضمنته الاتفاقية الموقع عليها في ٥ شعبان ١٣٥٠ على كل حال اعتباراً من تاريخ إبرام هذه المعاهدة.

المادة الثانية والعشرون ـ تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبي الجلالة الملكين في أقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك، وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات إبرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الأولى من إنهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة الأشهر التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها، فإن لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلان أحد الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر رغبته في التعديل.

المادة الثالثة والعشرون ـ تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف، وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة وإشهاداً بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه.

وكتب في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف.

(التوقيع) خالد بن عبد العزيز السعود

(التوقيع) عبدالله بن أحمد الوزير

عهد التحكيم
بين المملكة العربية السعودية وبين مملكة اليمن

بما أن حضرة صاحبي الجلالة الإمامين الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والملك يحيى ملك اليمن قد اتفقا بموجب المادة الثامنة من معاهدة الصلح والصداقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة الطائف والموقع عليها في السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف على أن يحيلا إلى التحكيم أي نزاع أو اختلاف ينشأ عن العلاقات بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حله، فإن الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان بإجراء التحكيم على الصورة المبينة في المواد الآتية:

المادة الأولى - يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يقبل بإحالة القضية المتنازع فيها على التحكيم خلال شهر واحد من تاريخ استلام طلب إجراء التحكيم من الفريق الآخر إليه.

المادة الثانية - يجرى التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من المحكمين ينتخب كل فريق نصفهم ومن حكم وازع ينتخب باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين وإن لم يتفقا على ذلك يرشح كل منهما شخصاً، فإن قبل أحد الفريقين بالمرشح الذي يقدمه الفريق الآخر فيصبح وازعاً، وإن لم يكن الاتفاق على ذلك تجرى القرعة على أيهما يكون وازعاً، مع العلم بأن القرعة لا تجرى إلا على الأشخاص المقبولين من الطرفين فمن وقعت القرعة عليه أصبح رئيساً لهيئة التحكيم ووازعاً للفصل في القضية، وإن لم يحصل الاتفاق على الأشخاص المقبولين من الطرفين تجرى المراجعات فيما بعد إلى أن يحصل الاتفاق على ذلك.

المادة الثالثة - يجب أن يتم اختيار هيئة التحكيم ورئيسها خلال شهر

واحد من بعد انقضاء الشهر المعين لإجابة الفريق المطلوب منه الموافقة على التحكيم لقبول لطلب الفريق الآخر. وتجتمع هيئة المحكمين في المكان الذي يتم الاتفاق عليه في مدة لا تزيد عن شهر واحد بعد انقضاء الشهرين المعينين أول المادة وعلى هيئة المحكمين أن تعطي حكمها خلال مدة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تزيد عن شهر واحد من بعد انقضاء المدة التي عينت للاجتماع كما هو مبين أعلاه ويعطى حكم هيئة التحكيم بالأكثرية ويكون الحكم ملزماً للفريقين، ويصبح تنفيذه واجباً بمجرد صدوره وتبليغه. ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعين الشخص أو الأشخاص الذين يريدهم للدفاع عن وجهة نظره أمام هيئة التحكيم وتقديم البيانات والحجج اللازمة لذلك.

المادة الرابعة ـ أجور محكمي كل فريق عليه، وأجور رئيس هيئة التحكيم مناصفة بينهما، وكذلك الحكم في نفقات المحاكمة الأخرى.

المادة الخامسة ـ يعتبر هذا العهد جزءاً متمماً لمعاهدة الطائف الموقع عليها في هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف، ويظل ساري المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة، وقد حرر هذا من نسختين باللغة العربية يكون بيد كلّ من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة.

وإقراراً بذلك جرى توقيعه في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف.

(التوقيع) خالد بن عبد العزيز السعود

(التوقيع) عبدالله بن أحمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر ١٣٥٣

من خالد بن عبد العزيز إلى حضرة الأخ صاحب السيادة السيد عبدالله الوزير المندوب المفوض من قبل الإمام يحيى حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله. أما بعد فإنه بمناسبة توقيع معاهدة الطائف بيننا وبينكم نيابة عن جلالتي ملكي المملكة العربية السعودية والمملكة اليمانية أحب أن أثبت لكم في كتابي هذا أنه لا يمكن اعتبار تلك المعاهدة وقبول انفاذ مقتضاها إلا في إثبات ما يأتي:

١ ـ أن يجري تسليم الادارسة وإخلاء جبالنا في تهامة، وإطلاق رهائن أهلها حالاً.

٢ ـ أن يظل مضمون هذه المعاهدة مكتوماً ولا ينشره أحد الفريقين ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة الحدود لما يحدث ذلك من التشويش في تهامة خاصة وأن انسحاب جند جلالة الملك عبد العزيز يكون بكامل الصيانة والشرف من ابتداء انسحابه إلى آخره، وكل حادث عدواني عليه في خلال تلك المدة يكون مضموناً من جلالة الإمام يحيى وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(التوقيع) خالد بن عبد العزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر ١٣٥٣

من عبدالله الوزير إلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد المفوض من قبل جلالة الملك عبد العزيز حفظه الله تعالى.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد فقد تلقيت كتاب سموكم بتاريخ ٦ صفر ١٣٥٣ وقد أحطت علماً بما اشترطتموه سموكم لإنفاذ معاهدة الطائف التي عقدت بين الفريقين من تسليم الأدارسة وإخلاء الجبال التي كانت محتلة من قبل جيوش جلالة الإمام يحيى من بلاد جلالة الملك عبد العزيز وإطلاق رهائن أهلها، وأن تظل هذه المعاهدة مكتومة، وعلى الأخص مسألة الحدود إلى أن يتم ترتيب الاتفاق الذي اتفقنا عليه لإنفاذه وإن انسحاب جند جلالة الملك عبد العزيز يكون بكامل الصيانة والشرف من ابتداء انسحابه إلى آخره، وأن كل

حادث عدواني عليه من خلال تلك المدة يكون مضموناً من قبل جلالة الإمام يحيى. لقد أحطت علماً بذلك ويسرني أن أعلن سموكم بقبولنا وموافقتنا لاشتراطكم وأنه سيكون مرعياً من جهتنا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(التوقيع) عبدالله بن أحمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

تحريراً في ٦ صفر ١٣٥٣

من عبد الله الوزير إلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد المفوض من قبل جلالة الملك عبد العزيز حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله. وبعد فأتشرف بأن أثبت هنا إلحاقاً بمعاهدة الطائف الموقع عليها من قبل سموكم نيابة عن جلالة الملك عبد العزيز والموقعة من قبلي نيابة عن جلالة الملك الإمام يحيى، وأتعهد باسم جلالة الإمام يحيى بما هو آت:

١ ـ تسليم الأدارسة لجلالة الملك عبد العزيز، وقد عملت الترتيبات اللازمة لتسليم السيد الحسن والسيد عبد العزيز بن محمد الإدريسي، وسيسلمون حالاً لرجال سمو الأمير فيصل في تهامة، أما السيد عبد الوهاب الإدريسي فنظراً لأنه لا يزال إلى الآن في بلاد العبادل فقد اتخذت الوسائل والوسائط لاستدعائه من تلك الأنحاء لتسليمه فإن لم يطع الأمر فأتعهد باسم جلالة الإمام يحيى بشأنه بما يأتي:

أ ـ أن تمتنع حكومة الإمام يحيى عن كل مساعدة أو معونة وأن تمنع عنه من بلادها أي معاضدة أو معاونة.

ب ـ إذا أرادت حكومة جلالة الملك عبد العزيز القبض عليه في الأراضي التي هو فيها فإن حكومة الإمام يحيى ستعمل من جهتها سائر أنواع التضييقات العسكرية التي تستطيعها لمنع فراره إلى أراضيها وتتعهد أن تلقي القبض

عليه وعلى كل شخص اشترك معه في حركته من أي جهة وقبيل من قبائل المملكة العربية السعودية وأن تسلمهم لحكومة جلالة الملك عبد العزيز بغير شرط ولا قيد إذا دخلوا إلى جهات المملكة اليمانية. وأن تمنع فراره أو فرار أي شخص من الذين اشتركوا معه في عمله إلى الخارج إذا دخلوا إلى أراضي المملكة اليمانية.

٢ ـ أما من كان له تعلق بالأدارسة وحركتهم من الأشراف أو غيرهم فإذا أرادوا اللحاق بالإدريسي فلهم الأمان من قبل حكومة جلالة الملك عبد العزيز والصيانة والاحترام والإكرام اللائق بحقهم ـ وإذا لم يشاؤا ذلك فإنهم يخرجون من بلاد جلالة الإمام يحيى ولا يسمح لهم بالبقاء فيها، وإذا عادوا إليها مرة أخرى فيطردون حالاً ـ وينذرون بأنهم إذا عادوا يسلمون إلى حكومة جلالة الملك عبد العزيز، فإن عادوا بعد طردهم فأتعهد باسم جلالة الإمام يحيى بتسليمهم إلى حكومة جلالة الملك عبد العزيز بغير قيد ولا شرط.

فأرجو أن تعتبروا هذا سموكم عهداً وثيقاً له منزلة المعاهدة المعقودة بيننا وبين سموكم بهذا اليوم، وعلى هذا عهد الله وميثاقه، وأرجو أن يكون هذا طبقاً للاتفاق الشفوي الذي اتفقنا عليه في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

(التوقيع) عبدالله بن أحمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في صفر ١٣٥٣

من خالد بن عبد العزيز إلى حضرة صاحب السيادة الأخ السيد عبدالله الوزير المندوب المفوض من قبل جلالة الملك الإمام يحيى حفظه الله تعالى.

السلام عليكم ورحمة الله، وبعد فأتشرف بأن أعلنكم باستلامي كتاب سيادتكم بتاريخ اليوم بشأن ما تعهدتم به باسم جلالة الإمام يحيى بشأن الأدارسة

وأتباعهم وأنا على ثقة بأن ما تعهدتم به سيكون تنفيذه بمقتضى الأمانة والوفاء المأمول في جلالة الإمام يحيى، ونتمنى أن يكون تنفيذ ذلك بأسرع مدة ممكنة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

(التوقيع) خالد بن عبد العزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

من خالد بن عبد العزيز إلى حضرة المكرم السيد عبدالله الوزير حفظه الله تعالى.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فبمناسبة توقيع معاهدة الطائف بين مملكتنا ومملكة اليمن أثبت هنا ما اتفقنا عليه بشأن تنقلات المتنقلين من رعايا المملكة اليمانية في البلادين، أن التنقل في الوقت الحاضر يظل على ما كان عليه في السابق إلى أن يوضع بين البلادين اتفاق بشأن الطريقة التي ترى الحكومتان متفقاً اتخاذها من أجل تنظيم الانتقال سواء للحج أو التجارة أو غيرها من الأغراض والمنافع، فأرجو أن أنال جوابكم بالموافقة على ما اتفقنا عليه بهذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

(التوقيع) خالد بن عبد العزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر ١٣٥٣

من عبد الله الوزير إلى صاحب السمو الملكي الأمير خالد المفوض من قبل جلالة الملك عبد العزيز حفظه الله تعالى.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد فقد تلقيت كتاب سموكم تاريخ

٦ صفر بشأن تنقلات رعايا الفريقين بين البلادين، وإنني على اتفاق مع سموكم في أن يكون الانتقال في الوقت الحاضر طبقاً للطريقة التي كان السير عليها من قبل إلى أن يوضع اتفاق خاص بشأن تنظيم الانتقال في المستقبل، وأن ذلك سيكون مرعياً من جانب حكومتنا كما هو مرعي من جانب حكومتكم.

(التوقيع) عبدالله بن أحمد الوزير

وتنشر فيما يلي نص الملحق الأول والثاني المتعلقين بتحديد الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين المملكة اليمانية ونص الاتفاق العام بين المملكة العربية السعودية وبين المملكة اليمانية لحل القضايا التي تعرض بين رعايا المملكتين.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق لمعاهدة الطائف

بتحديد الحدود بين المملكة اليمانية والمملكة العربية السعودية

الحمد لله الذي آخى بين المسلمين وألّف بين قلوبهم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صفوة أنبيائه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد فنحن يحيى بن حميد الدين ملك المملكة اليمانية نظراً لما جد في آخر المادة الرابعة من معاهدة الطائف المنعقدة بيننا وبين جلالة أخينا الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بتاريخ ٦ صفر سنة **١٣٥٣** والتي تنص على ما يأتي:

«أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارهم على أكمل الوجوه فيكون اجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من الفريقين بصورة ودية وأخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة التابع عند القبائل» فقد تم الاتفاق على إنتداب هيئتين مشتركتين لتحديد الحدود بين المملكة اليمانية والمملكة العربية السعودية بصورة فعلية، إحداهما لتحديد الحدود في تهامة

والأخرى في الجبال وما إليها، وقد كانت هيئة تهامة المعينة من قبلنا مؤلفة من محمد بن ضيف الله بن غثاية ومحمد بن قاسم الدين وعبدالله بن عثمان، والهيئة المعينة من قبل جلالته لتحديد الحدود في تهامة مؤلفة من محمد السليمان بن تركي وعبدالله قاضي وعبدالله بن عقيل، كما كانت الهيئة المعينة من قبلنا في جهات الجبال مؤلفة من عبدالله بن مناع كبير سحار وعبدالله الغبيري واسماعيل بن حسن عامل همدان ومحمد بن حسن الوادعي ناظرة ساقين، والهيئة المعينة من قبل جلالته لتحديد الحدود في الجبال مؤلفة من عبد الوهاب بن محمد أبو ملحة وعبد العزيز بن عبد الرحمن الثميري وابراهيم بن زين العابدين ودليم أبو لعثة وحسين بن مصطفى وطلعت وفا، وقد قامت هذه الهيئات بالاتفاق بتحديد تلك الحدود ووضعت الهيئة المشتركة التي حددت الحدود في الجبال تقريراً واحداً بتاريخ ٢١ شوال ١٣٥٤ موقعاً من مندوبي الطرفين عينت فيه مواقع الحدود في سائر الجبال وما إليها موقعاً موقعاً وبدأت بجبل الثأر وانتهت بجور الودافة، ووضعت الهيئة المشتركة التي حددت الحدود في تهامة ثلاثة تقارير موقعة من مندوبي الطرفين الأول منها موقع بتاريخ رمضان ١٣٥٤ يبدأ من رصيف البحر رأس المعوج وينتهي عند الملوس، والثاني موقع بتاريخ ٢٧ شوال ١٣٥٤ يبدأ من أسفل مير عليا أطراف الوادي وينتهي عند أسفل جبل السودة من شرق، والثالث موقع بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٣٥٤ يبدأ من ملس السودة وينتهي عند جوار الوادف، وقد عينت فيها مواقع الحدود التهامية كلها موقعاً موقعاً، ونص تلك التقارير الأربعة كما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير الحدود

بين المملكة العربية السعودية وبين المملكة اليمانية

(١)

في اليوم الخامس والعشرين من شهر شعبان ١٣٥٤ هـ اجتمعت في ظهران، الهيئتان الموقعتان أدناه، الموفدتان من قبل صاحب الجلالة الإمام عبد

العزيز السعود ملك المملكة العربية السعودية ومن قبل صاحب الجلالة الإمام يحيى حميد الدين ملك المملكة اليمانية من أجل تقرير خط الحدود بين المملكتين المشار إليهما عملاً بما نصت عليه المادة الرابعة من معاهدة الطائف.

وكان الابتداء من أطراف البلادين المتجاورين فيهما من جهة الشرق إلى آخر حد من جهة الغرب حيث ينتهي العمل في ذلك بنظر هيئة تهانة.

وقد صار الاتفاق على أن يكون وضع أول إشارة في الحدود في - رأس جبل الثار - بين وائلة وبين يام. وأما الفقرة المسماة (صلة) وما يتصل بها من جهة الشرق فبناء على الاختلاف الواقع بين وائلة ويام عليها وعدم اللزوم لوضع الإمارات فيها رأينا بقاءها حسب عادتها. وإذا حصل اختلاف عليها في المستقبل بين القبيلتين فيكون فيه الحل بشرع الله بموجب ما نص عليه في معاهدة الطائف.

وأما ما كان خارجاً عن صلة جنوباً فإلى وائلة ومن إليهم، وما كان خارجاً عنها شمالاً فإلى يام.

وقد عقدت الهيئتان المذكورتان عدة جلسات دامت حتى تحرر هذا من أجل الغرض المنوه عنه آنفاً بحضور رؤساء القبائل المتحاددة، وبعد التحقيق ومصادفة رؤساء القبائل المذكورة بدون إجبار ولا إكراه تعينت الحدود وتقررت وميزت بأسماء جبال وآكام وأودية معروفة بأسمائها لا تتحول ولا تتبدل. وسيأتي ذكر هذه الأسماء مفصلة فيما بعد. وقد دونت في محاضر مختلفة التواريخ وصدقت من الهيئتين المذكورتين، وأخذت كل هيئة نسخة منها، **وانتدبت الهيئتان رجالاً أمناء من قبلهما ذهبوا لوضع علامات من الحجارة على طول خط الحدود بين كل كيلومتر وآخر إشارة تمهيداً لبناء الساريات في الوقت الذي يتفق على تعيينه جلالة الملكين** وعلى تعيين الأشخاص الذين يقومون بها والنفقات التي تتفق عليها.

وقد أعطى كل قبيلة بياناً مصدقاً من الهيئتين بحدودها مع القبيلة المقابلة لها قطعاً لكل حجة ومنعاً لكل تشويش والتباس، ليعرف كل ذي حد حده ويقف عنده ويمتنع من تجاوزه والتعدي على مجاوره برعي أو غيره ومن تعدى عوقب من حكومته بما يكون به العبرة والارتداع بعد ذلك.

وهناك بيان الحدود من الشرق إلى الغرب:

ابتداء خط الحدود بين المملكة العربية السعودية والمملكة اليمانية بعد قفرة صلة.

١ ـ جبل الثار
٢ ـ جبل الأصيدة
٣ ـ رأس مركوزعتيان
٤ ـ ذراع الشاعة
٥ ـ قاع عثيثة
٦ ـ رأس العبلا
٧ ـ رأس الكوكب
٨ ـ رأس الصبر: المطل على السهل الممتد إلى حسو جحيمي على أن يبقى اليامبون يردون الماء الذي في حسو جحيمي كعادتهم.
٩ ـ الفخذين
١٠ ـ رأس عربة
١١ ـ رأس عقبة نهوقة
١٢ ـ عشارة
١٣ ـ فرع مدر
١٤ ـ جبل الثافرة
١٥ ـ فرع الدغماء
١٦ ـ مقبرة آل ثعلة
١٧ ـ مقاشع
١٨ ـ رهوة ضرك
١٩ ـ جبل مرشحة
٢١ ـ شحاط العمرة
٢٢ ـ صلفح
٢٣ ـ جبل الاتم
٢٤ ـ رأس جبل هضاض

فما سال منه جنوباً فلوائلة، وما سال منه شمالاً فلوادعة، وما سال شرقاً فليام. وهنا ينتهي الحد بين وائلة وبين يام.

٢٥ ـ رأس الحنبكة
٢٦ ـ جبل عار — هذان الحدان بين وائلة وبين وادعة
٢٧ ـ حلقة الحماد
٢٨ ـ الحدلية — هذان الحدان بين بني حذيفة وبين جماعة وبين وادعة.

٢٩ ـ جبل وعوع: وأما الصخيرة فتبقى على عادتها السابقة فما كان ملكاً خاصاً لابن خير فهو مختص به، وما سوى ذلك فهو على ما جرت به العادة سابقاً يكون بيد ابن خير، ومن تخلف بعده ويدفع سبع الغلة إلى سالم بن دمنان ومن تخلف بعده.

٣٠ ـ الشعبة:
٣١ ـ — هذان الحدان بين سحار الشام ووادعة.

٣٢ ـ جبل فريض الراكة
٣٣ ـ جبل عضد
٣٤ ـ جبل فريض اسعر — هذه الحدود بين سحار الشام ووادعة
٣٥ ـ جبل فريض المحدث
٣٦ ـ جبل صبحطل

٣٧ ـ المزيرعة: فما سال منها غرباً فلسحار الشام، وما سال منها شرقاً فلوادعة.

٣٨ ـ شعب القوم
٣٩ ـ رأس جلب

٤٠ ـ الشعثاء: ما سال منها غرباً فلآل نصر من سحار الشام وماسال شرقاً وشمالاً فلوادعة.

٤١ ـ مدفع الحشكة «أي رأس بن معلى» على أن يبقى كل من آل محض وسنحان وآل نصر على حقه في قرية الرهوة من أملاك كما كانوا عليه سابقاً وكما هم عليه الآن.

٤٢ ـ الصبصب

٤٣ ـ تليد الكعل: ما كان من جهة الشمال فلآل محض من وادعة وجهة الجنوب لآل نصر من سحار الشام.

٤٤ ـ جبل آل محض: ما سال منه جنوباً فلآل نصر، وباقي الجهات لآل محض من وادعة وهنا، تنتهي الحدود بين سحار الشام ووادعة.

٤٥ ـ وادي الرابضة في المسنا، فالجهة الجنوبية لآل نصر من سحار الشام وباقي الجهات لسنحان من قحطان.

٤٦ ـ خشم العقلة في خرق: وهو الحد بين آل سعيد من سنحان وبين بني جماعة وبعد ذلك يبدأ الحد الفاصل بين آل تليد وبين بني جماعة وهو يمتد من الشرق إلى الغرب الجنوبي.

٤٧ ـ تليدقشبة: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً وشرقاً لبني جماعة.

٤٨ ـ وادي مجزع القرض: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً وشرقاً لبني جماعة.

٤٩ ـ رأس الحمارة: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً وشرقاً لبني جماعة.

٥٠ ـ عقم الواكف: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً لبني جماعة.

٥١ ـ رأس الثائنة: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً وشرقاً لبني جماعة.

٥٢ ـ جبل الجيش: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً وشرقاً لبني جماعة.

٥٣ ـ سيل الجوه: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً وشرقاً لبني جماعة.

٥٤ ـ قبر نعامة: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً وشرقاً لبني جماعة.

٥٥ ـ جبل شقا الزبير: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً وشرقاً لبني جماعة.

٥٦ ـ جبل العجرمة: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً وشرقاً لبني جماعة.

٥٧ ـ جبل عرب: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً وشرقاً لبني جماعة.

٥٨ ـ نيد الشرياني: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً وشرقاً لبني جماعة.

٥٩ ـ وادي الرصيفي: فما كان منه شمالاً وغرباً فلآل تليد وجنوباً وشرقاً لبني جماعة.

٦٠ ـ قمع معروب: وأما أصل وادي دنا من أم زراد إلى قمع معروب إلى الرصيفي فهو مشترك بين التليدي والحبسي والثابتي، ومن وادي دقا شمالاً فلآل ثابت ولآل تليد، وغرباً وجنوباً لأهل حبس ولآل يحيى من بني مالك، وشرقاً لآل ثابت. وأما جبل ثهران فتصادق آل ثابت وآل تليد وآل القهر على أنه مشترك بينهم فيجروا فيه حسب عادتهم.

٦١ ـ جبل أمقلحة: ما كان منه غرباً وجنوباً فلآل يحيى ولآل حبس من بني مالك وما كان منه شرقاً فلآل ثابت من بني جماعة.

٦٢ ـ نيد جلال:
٦٣ ـ نيد السحايا:
٦٤ ـ نيد الرفصة:
ما كان غرباً وجنوباً فلآل يحيى وما كان شرقاً وشمالاً فلآل ثابت.

٦٥ ـ جبل العريف الممتد من الشمال إلى الجنوب من نيد الرفصة إلى كتفة وهو الحد الفاصل بين آل يحيى وبين أهل جنبة فالجهة الغربية لآل يحيى والجهة الشرقية لأهل جنبة وقد أعطى لكل قبيلة منهما وثيقة بيدها في ما هو لها من جهة القبيلة الأخرى.

٦٦ ـ جبل السلم: فما كان منه شمالاً فلآل يحيى من بني مالك وما كان جنوباً فلأهل جلحا من بني خولي.

٦٧ ـ حرف أمشيته: فما كان منه شمالاً فلآل يحيى من بني مالك وما كان جنوباً فلأهل جلحا من بني خولي.

٦٨ ـ نيد المخطف: فما كان منه شمالاً فلآل يحيى من بني مالك وما كان جنوباً فلأهل جلحا من بني خولي.

٦٩ ـ نيد الفسيح: فما كان منه شمالاً فلآل يحيى من بني مالك وما كان جنوباً فلأهل جلحا من بني خولي.

٧٠ ـ قلة أم سحامى: فما كان منه شمالاً فلآل يحيى من بني مالك وما كان جنوباً فلأهل جلحا من بني خولي.

٧١ ـ جبل المجدار: فما كان منه شمالاً فلآل يحيى من بني مالك وما كان جنوباً فلأهل جلحا من بني خولي.

٧٢ ـ ساقية أم مغطيط: فما كان منه شمالاً فلآل يحيى من بني مالك وما كان جنوباً فلأهل جلحا من بني خولي.

٧٣ ـ وادي أم شريفة: فما كان منه شمالاً فلآل يحيى من بني مالك وما كان جنوباً فلأهل جلحا من بني خولي.

٧٤ ـ تقيل الطفة: ما كان منها غرباًوشمالاً فلآل زيدان، وما كان منها جنوباً وشرقاً فلبني خولي، وأما آل سبولة فما لهم في جبل شهدان من بيوت وأموال وغيرها فيبقون فيه على عادتهم.

٧٥ ـ نيد خرمة: ما كان منها غرباً وشمالاً فلآل زيدان من آل يحيى من بني مالك وما كان منها جنوباً وشرقاً فلأهل جلحا من بني خولي.

٧٦ ـ حياد الردحة: ما كان منها غرباً وشمالاً فلآل زيدان من آل يحيى من بني مالك وما كان منها جنوباً وشرقاً فلأهل جلحا من بني خولي.

٧٧ ـ بئر الشرح: ما كان منها غرباً وشمالاً فلآل زيدان من آل يحيى من بني مالك وما كان منها جنوباً وشرقاً فلأهل جلحا من بني خولي.

٧٨ ـ نيد سرمة ما كان منها غرباً وشمالاً فلآل زيدان من آل يحيى من بني مالك وما كان منها جنوباً وشرقاً فلأهل جلحا من بني خولي.

٧٩ ـ نيد الوقر
٨٠ ـ نيد الفرو
٨١ ـ نيد الشرع
ما كان منها شرقاً وجنوباً فلآل عياش وما كان شمالاً وغرباً فلآل سعيد من بني مالك ويبقى آل سعيدير دون ماء جرعة التي في نيد الفرو كعادتهم السابقة.

٨٢ ـ مجتب البحار
٨٣ ـ الحنكر
ما كان منها شرقاً وجنوباً فلآل عياش وما كان شمالاً وغرباً فلآل خالد وآل عزة من بني مالك.

٨٤ ـ وادي الخرش
٨٥ ـ قرن مكحلة
فما كان منها شرقاً وجنوباً فلآل اللهب وآل أم دوشة.

٨٦ ـ نيد شوكان
٨٧ ـ غباس
وما كان شمالاً وغرباً فلآل خالد وآل عزة من بني مالك.

٨٨ ـ الخرق
٨٩ ـ تبرى أم ثميلة
٩٠ ـ جور الودافة
فما كان جنوباً مائلاً للغرب فلبني الشيخ وشمالاً وغرباً فلآل خالد وآل عزة من بني مالك.

وهنا تنتهي الحدود بين بني مالك وبين بني جماعة وبين بني منبه.

وهذا آخر الحدود التي قامت الهيئتان الموقعتان أدناه بتقريرها فما كان واقعاً من شمال خط هذه الحدود فهو من المملكة العربية السعودية وما كان واقعاً

من جنوبه فهو من المملكة اليمانية باستثناء بعض الحدود ـ المنحرفة إلى جهة الشرق أو إلى جهة الغرب حسب اتجاه ميل الخط كما تبين ذلك بصورة مفصلة حذاء كل حدّ منها.

وبياناً لما ذكر وضع هذا القرار من الهيئتين، وقد حرر من نسختين في اليوم الحادي والعشرين من شهر شوال سنة أربع وخمسين بعد الثلاثمائة والألف في **٢١** شوال **١٣٥٤**.

هيئتا تحديد الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين المملكة اليمانية.

الهيئة المنتدبة من المملكة اليمانية   الهيئة المنتدبة من المملكة العربية السعودية

الهيئة المنتدبة من المملكة اليمانية		الهيئة المنتدبة من المملكة العربية السعودية	
عضو	الرئيس	عضو	الرئيس
اسماعيل بن حسن	محمد بن حسن الوداعي	عبد العزيز	بد الوهاب
عامل همدان	ناظرة ساقين	ابن عبد الرحمن الثميري	محمد أبو ملحة
عضو	عضو	عضو	عضو
عبد الله بن مناع	عبد الله	دليم أبو لعثة	ابراهيم زين العابدين
كبير سحار	الغبيري	عضو	عضو
		طلعت وفا	حسين بن مصطفى

١٧٤ ـ ١٧٥ ـ الابتداء من ساحل البحري إلى آخر حدود بني مروان مما يلي الحرث وإلى حدود وعلان.

نمرة	اسم الموضوع فيه	الجهة المبتدىء منها	الجهة المتجه إليها	أسماء القبائل التابعة للحكومة العربية السعودية	أسماء القبائل التابعة للحكومة المتوكلية	مقدار المسافة بالمتر
١	رصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد					
٢	طرف الرسيب الشامي من الشورى	من الغرب	إلى الشرق	العريبي بني مروان	زيلع بني مروان	١٠٠٠
٣	فيلي العلم نمرة ٢ مسافة ألف متر					
٤	فيلي العلم نمرة ٢ متصل بالرسيب القبلي مسافة ٣٠٠متر					٣٠٠
٥	ميمن واصل إلى قاعدة الدنقور					
٦	متصل يمنا نحو الشرق موضوع طرف شجرة الرديف					
٧	موضوع قبل كتف الحافية من الجهة الغربية	من الغرب	إلى الجنوب	العريبي بني مروان	زيلع بني مروان	
٨	موضوع شامي عن رديف القراد					
٩	موضوع فوق رديف القراد					
١	موضوع في النقاريد نحو ألف متر					
١	موضوع في النقاريد					
١	موضوع في النقاريد مقابل للفصلة					
١	موضوع في قزى ممتد من الفصلة مسافة ألف متر					١٠٠٠
١	موضوع في قزى ممتد من الفصلة مسافة ألف متر					١٠٠٠
١	موضوع في بلاسم ممتد من الفصلة مسافة ألف متر	من الغرب	إلى الشرق	العريبي بني مروان	زيلع بني مروان	١٠٠٠
١	موضوع في بلاسم ممتد من الفصلة مسافة ألف متر					١٠٠٠
١	موضوع في شعيب أم ديابة مسافة ألف متر					١٠٠٠

نمرة	اسم الموضوع فيه	الجهة المبتدىء منها	الجهة المتجه إليها	أسماء القبائل التابعة للحكومة العربية السعودية	أسماء القبائل التابعة للحكومة المتوكلية	مقدار المسافة متر
١	موضوع في شعيب أم ذيابة مسافة الف متر					
١	موضوع في مشعان مسافة ألف متر					
٢	موضوع في مشعان حد القيوس					
٢	موضوع في مشعان حد القيوس	من الغرب	إلى الشرق	القيوس بني مروان	بني زيلع	
٢	موضوع في مشعان حد القيوس					
	اتمام الشعبان وثم ينحني قبله بين زيلع والقيوس والمسافة ٦٤٠ متراً					٦٤٠
٢	اتمام مشعبان أرض القيوس	من الجنوب	إلى الشمال	القيوس بني مروان	المفلى بني مروان	
٢٥	اتمام مشعبان أرض ابراهيم عثمان منقارا والحمدى					١٠٠٠
٢٦	واقع على خزن حاج شرق محمد حمد مدحش مغفلي					١٠٠٠
٢٧	واقع في غرب الحشيرة حد القيوس والمغفلي					١٠٠٠
٢٨	واقع في خبتة الطينة قبلى الحشيرة					١٠٠٠
٢٩	واقع في شعيب الحزب	من الجنوب	إلى الشمال	القيوس بني مروان	المغفلي بني مروان	١٠٠٠
٣٠	واقع في خبتة الحزب					١٠٠٠
٣١	واقع في زيارة السر					١٠٠٠
٣٢	واقع في سدادة خبتة السر					١٠٠٠
٣٣	واقع في شعبة زمار السرحة					١٠٠٠
٣٤	واقع فيما بين أم القمع ومفجر الزمار بخط مستقيم نحو الشرق					١٠٠٠
٣٥	واقع فيما بين أم القمع والقوبة بخط مستقيم نحو الشرق	من الغرب	إلى الشرق	بني حمد	المعفلي والحدادي	١٠٠٠
٣٦	واقع فيما بين عداية المراويد وحدود الفوية بخط مستقيم نحو الشرق					١٠٠٠
٣٧	واقع نيما بين كشف المراويد وخزنة عسلة					١٠٠٠

نمرة	اسم الموضوع فيه	الجهة المبتدىء منها	الجهة المتجه إليها	أسماء القبائل التابعة للحكومة العربية السعودية	أسماء القبائل التابعة للحكومة المتوكلية	مقدار المسافة متر
٣٨	واقع فيما بين مفجر الحوسية					١٠٠٠
٣٩	واقع فيما بين عداية الخوجة اليمنى نحو القبلة					١٠٠٠
٤٠	واقع فيما بين يماني سداد الدعاسية	من الغرب	إلى الشرق	بني حمد	المعلى والحدادي	١٠٠٠
٤١	واقع فيما بين خرط الحوسية					١٠٠٠
٤٢	واقع فيما بين سرحة المغربي بين الجدارة وبني مزيد والخط كما هو					١٠٠٠
٤٣	واقع فيما بين طريق جليان إلى حرض المسافة ١٦٠ متراً					١٦٠
٤٤	واقع في السرحة التي على طريق جلبان إلى حرض					١٠٠٠
٤٥	واقع في مقص الشعوب					١٠٠٠
٤٦	واقع في مقص الشعوب	من الغرب	إلى الشرق	إشراف وعلان والقيوس	الأشرم من بني مروان	١٠٠٠
٤٧	واقع في المحفور طريق وعلان إلى حرض					١٠٠٠
٤٨	واقع في أبو صول يمنا من باضرة					١٠٠٠
٤٩	معمال بو مشنى					١٠٠٠
٥٠	خلفت الممشى					
٥١	دليدقة صغيرة	من الغرب	إلى الشرق	القيوس وأهل وعلان	الأشرم بني مروان	١٠٠٠
٥٢	شامي الدنديقة الكبيرة					١٠٠٠
٥٤	قاعة جبل الدوحة					١٠٠٠
٥٥	شامي الزراع باعلى تعشر ومنه مسافة للمرة الأولى بنحو ٥٠٠٠ متر	من الجنوب	إلى الشمال	القيوس وأهل وعلان	هضاب الجبال	٥٠٠٠
٥٦	مريح المعاين نحو الشرق مسافة ٣٦٠ متر أسفل الجبل فرق الوادي	من الغرب	إلى الشرق	حسن فقيه	هضاب جبال المير	٣٦٠
٥٧	موضوع في خلفه المجروب					١٠٠٠
٥٨	موضوع في ضلعه الحقافر	من الجنوب	إلى الشمال	حسن فقيه	هضاب جبال المير	١٠٠٠
٥٩	روس الحقافر وام الجابر					١٠٠٠
٦٠	شرقي المطينة في اسفل الجبل الى منض حالبية بلاد على مدال					١٠٠٠

نمرة	اسم الموضوع فيه	الجهة المبتدىء منها	الجهة المتجه إليها	أسماء القبائل التابعة للحكومة العربية السعودية	أسماء القبائل التابعة للحكومة المتوكلية	مقدار المسافة م
٦١	عشة السيد	من الجنوب	إلى الشمال	حسن فقيه	هضاب جبال المير	١٠٠٠
٦٢	جبل أزيادي					
٦٣	موضوعة رأس المتعس من الجهة الشرقية					١٠٠٠
٦٤	محجن شرق قرية بني الجراح ومزارعهم					١٠٠٠
٦٥	العشة فيما بين وادي ذباب ووادي القماري					١٠٠٠
٦٦	أسفل عش السرير شام	من الجنوب	إلى الشمال	الحكاميا	هضاب الجبال	١٠٠٠
٦٧	دمنة السيد					١٠٠٠
٦٨	الملموس شمال المفيالة					١٠٠٠

بما أن البيان الموضح بهذه الكشوفات هي ثلاثة صحائف من نمرة واحد إلى نمرة ثمانية وستين هي بيان المراسيم الموضوعة بالحدود فيما بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية من ساحل البحر إلى المفيالة آخر حدود بني مروان وبما أنه صار وضع هذه الرسوم للحدود المذكورة باتفاق الهيئتين المنتدبتين من قبل الحكومتين الموضوعة أسماءهم بهذا القرار وذلك بعد الفحص والتروي من أصحاب الخبرة من مشائخ القبائل التابعين للحكومتين وعليه صار كل ما هو شمال وغربي حدود المراسيم المذكورة هو تابع للحكومة العربية السعودية، وما هو جنوب وشرق مراسيم الحدود هو تابع للحكومة المتوكلية. وقد حررت هذه الوثائق على نسختين لكل من الحكومتين نسخة وقد صار مقابلة النسختين فوجدت صحيحة وعليه صار القرار والتوقيع.

الهيئة المتوكلية

عضو	عضو	الرئيس
محمد بن قاسم نجم الدين	عبد المطلب	عبد الله بن عثمان

الهيئة العربية السعودية

عضو	عضو	الرئيس
		رمضان ١٣٥٤
محمد السليمان بن تركي	عبد الله قاضي	عبد الله المحمد ابن عقيل

١٨٠ - ١٨١ بيان المراسيم الموضوعة بالحدود فيما بين الحكومة العربية السعودية والحكومة المتوكلية وهي التي أولها من بلاد الحرث

نمرة	المكان الموضوعة فيه	الجهة		تكون المسافة	اسماء العربان التابعين للحكومة العربية	العربان التابعين للحكومة المتوكلية	ملاحظات
		من	إلى				
١	اسفل مير عليا أطرف الوادي	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
٢	أم لبده	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
٣	حجر العبد	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
٤	مفجر جاضع أم ممرحاه	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
٥	المطلاه	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
٦	داحر مضه معلى	من الغرب	إليالشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
٧	خلفة محرم صبايا	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
٨	مفجر أمهدج	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
٩	غرب أم دهشيلة	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	منها ٢٠٠ متر وثم ينحرف الجنوب إلى الشمال باطي وادي .
١٠	خلفة أم سباقة	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
١١	مهد داحرا مسوده	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
١٢	بمعطب	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
١٣	أسفل جبل أم عطب شرق	من الجنوب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
١٤	رأس محوقة	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
١٥	رأس جبل امعطب	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
١٦	باطن الكامح من الغرب السودة	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
١٧	رأس الكامح امروى	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
١٨	نصف قايم بشير	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	بني مروان	
١٩	شرق نبيره امروى	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٢٠	موضوع بالحشيرو	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٢١	ابو الحلى	من الجنوب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٢٢	مد متوع قايم بالحشير	من الشرق	إلى الغرب	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	حايزة على بلاد
٢٣	الموقد	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٢٤	مشباح أم رنف	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٢٥	جاضع امحسن	من الشمال	إلى الغرب	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	مقابل بلاد بحى

نمرة	المكان الموضوعة فيه	الجهة من	الجهة إلى	تكون المسافة	اسماء العربان التابعين للحكومة العربية	العربان التابعين للحكومة المتوكلية	ملاحظات
٢٦	جاضع محسن الأعلى	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٢٧	روس بومض	من الشرق	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٢٨	غارب خطوة نسرة	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٢٩	غارب بو مضهى أمعرضة	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٣٠	قايم أم البصل	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٣١	عشة سر مجدعة	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٣٢	شرق عشاش خفينة	من الغرب	إلى الشرق	٣٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٣٣	غارب حرم	من الشمال	إلى الجنوب	٧٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	أول الهيجة
٣٤	با امدوغى	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٣٥	سر امدعاني	من الغرب	إلى الشرق	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٣٦	عشة الموقد شمال المشاف	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	
٣٧	عشة الحرايج شرق مجدعة	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الحرث العقارب	نهاية الهيجة
٣٨	أرض الفياح	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الملاحيط العقارب	وينحني الخط ن
٣٩	خشم ملح	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الملاحيط العقارب	المغرب إلى طر أرض زومار ثم إلى الشمال
٤٠	بازرض الفاصلةبين دهمي وحسن	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الملاحيط العقارب	
٤١	بحبل مجول	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الحرث الهزاهير	الملاحيط العقارب	
٤٢	رأس وادي مض	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الكعوب	الملاحيط العقارب	
٤٣	غارب مدبع	من الجنوب	إلى الشمال	٤٠٠	الكعوب	الملاحيط العقارب	
٤٤	غارب أو سوايد	من الجنوب	إليالشمال	١٠٠٠	الكعوب	الملاحيط العقارب	
٤٥	مفجر الوحشي	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الكعوب	بني صياح وبني دهلي	
٤٦	مهد العقم	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الكعوب	بني صياح وبني دهلى	
٤٧	قلة الخميسى	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الكعوب	بني صياح وبني دهلى	منحنى نحو العر لضم بعض مزار ثم يعتدل نحو ال
٤٨	رومة العجيبي	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	الكعوب	بني صياح وبني دهلى	

نمرة	المكان الموضوعة فيه	الجهة من	الجهة إلى	تكون المسافة	اسماء العربان التابعين للحكومة العربية	العربان التابعين للحكومة	ملاحظات
٤٩	مدهوس رأس الملحة	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني الحرث الكعوب	بني صياح وبني دهلى	
٥٠	رأس المروة	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني الحرث الكعوب	بني صياح وبني دهلى	
٥١	لحج أم وعر شرق جبل تويرلق	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني الحرث الكعوب	بني صياح وبني دهلى	
٥٢	رفة أم حسيبي مفجر شرانه	من الجنوب	إلى الشمال	٧٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	
٥٣	المكاس قبلة وادي شرانة	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	
٥٤	شرق جبل المشادف	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	
٥٥	شرق شعب اللويح	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	
٥٦	غرب الحسكول	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	
٥٧	رأس الحسكول	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	
٥٨	رأس الحصر اليماني	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	
٥٩	رأس الوادي الواقع بين الملحمتين	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	
٦٠	مواضلامة	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	
٦١	معفر الصيد	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	
٦٢	بين المشافين	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	
٦٣	البحصة الدريدية	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	
٦٤	أسفل جبل السوده من شرق	من الجنوب	إلى الشمال	١٠٠٠	بني شراحيل	بني عجيبي	

بما أن المراسيم الموضحة بهذه الكشوفات من نمرة (١) إلى نمرة (٦٤) بموجب البيانات وهي التي تبتدىء من المغيالة إلى السودة هي الحدود الفاصلة فيما بين الحرث رعايا جلالة الملك عبد العزيز بن سعود والحرث وبني دهلى وبني صياح من رعايا جلالة الإمام يحيى وما هو بجميع الخط من الغرب والشمال هو تابع لحكومة جلالة الملك عبد العزيز. وما هو شرق وجنوب هو تابع لحكومة الامام يحيى أما القرى التي رؤ يت متناظرة ومزارعهم متداخلة وقد فصلها خط الحدود وهي للقبض والملاحيظ أولاً وثم فيما بين مبروكة والمجهم

ومجدعة ثانياً فهذه المزارع تتبع قراها وزكواتها للحكومة التي لها تلك القرية وكذا المزرعة التي لابن غاشي في قرية المعين ودخلت في حدود قرية عبيد جنادة التابعين للملك عبد العزيز فزكاة تلك الأراضي لزكوات المعين ولكون هذه الرسومات وضعت بنظر الهيئتين والأمناء وأصبحت هي الحدود الفاصلة فيما بين المملكتين وذلك تحت اشراف الجميع لأجل التروي من معرفة الحدود معرفة تامة وبعد وقوف الجميع على جواب مشائخ القبائل التابعين للحكومتين وعليه حصل هذا القرار وبالله الاعتماد.

في ٢٧ شوال ١٣٥٤ هـ

الهيئة اليمانية المتوكلة			الهيئة العربية السعودية		
عضو	عضو	الرئيس	عضو	عضو	الرئيس
محمد بن ضيف الله بن غثاية	محمد بن قاسم نجم الدين	عبدالله بن عثمان	محمد السليمان بن تركي	عبدالله قاضي	عبدالله بن عقيل

نمرة	المكان الموضوعة فيه	الجهة من	الجهة إلى	المسافة	القبائل التابعين للحكومة العربية السعودية	القبائل التابعين للحكومة اليمانية المتوكلية	ملاحظات
١	ملمس السودة	جنوب	شمال	١٠٠٠	العبادل	وقيش	
٢	كرس أم زريبة	جنوب	شمال	١٠٠٠	العبادل	وقيش	
٣	مهد غرنوقة خيط الماء	غرب	شرق	١٠٠٠	العبادل	وقيش	
٤	بطن الوادي خيط الماء شرق غرنوقة	غرب	شرق	١٠٠٠	العبادل	وقيش	
٥	مضجر المزار	غرب	شرق	١٠٠٠	العبادل	وقيش	
٦	حياد المزاد	غرب	شرق	١٠٠٠	العبادل	وقيش	
٧	مهد معلق ومهد الحيط	غرب	شرق	١٠٠٠	السحارى	وقيش	
٨	قاعة عصامة خيط الماء	غرب	شرق	١٠٠٠	السحارى	وقيش	
٩	محمر خيط الماء	غرب	شرق	١٠٠٠	السحارى	وقيش	
١٠	جحا في خيط الماء	غرب	شرق	١٠٠٠	السحارى	جهات شذا	
١١	آل شرة	جنوب	شمال	١٠٠٠	الكعبى	الوفرى	
١٢	خيط الماء وادي صراط	جنوب	شمال	١٠٠٠	الكعبى	عطيفي	
١٣	خيط لماء رفيس مخسر	جنوب	شمال	١٠٠٠	الكعبى	عطيفي	
١٤	قطع خيط الماء جبل الشوكان طرف جميلة	جنوب	شمال	١٠٠٠	الكعبى	عطيفي	
١٥	وسط زراع الشرقيات وادي	غرب	شرق	١٠٠٠	الكعبى	آل محمد	
١٦	معطل المكيال	جنوب	شمال	١٠٠٠	بني محمد العبادل	بني محمد العباس	
١٧	معتق الواسط	جنوب	شمال	١٠٠٠	بني محمد العبادل	بني محمد العباس	
١٨	معتق السريو على خط الماء	جنوب	شمال	١٠٠٠	بني محمد العبادل	بني محمد العباس	
١٩	القذنة	جنوب	شمال	١٠٠٠	بني محمد العبادل	بني محمد العباس	
٢٠	القلة	جنوب	شمال	١٠٠٠	بني محمد العبادل	بني محمد العباس	
٢١	السد	جنوب	شمال	١٠٠٠	بني محمد العبادل	بني محمد العباس	
٢٢	وادي المجايح	جنوب	شمال	١٠٠٠	آلةغطيف حمد بن شوقة	آلة عطيف	
٢٣	قلة ثوبان على قلة البولة	جنوب	شمال	١٠٠٠	آلةعطيف حمد بن شوقة	آلة عطيف	
٢٤	قلة العمريات	جنوب	شمال	١٠٠٠	آلة عطيف حمد بن شوقة	آلة عطيف	
٢٥	قلة المسلة	جنوب	شمال	١٠٠٠	آلة عطيف حمد بن شوقة	آلة عطيف	

نمرة	المكان الموضوعة فيه	الجهة: من	الجهة: إلى	تكون المسافة	القبائل التابعين للحكومة العربية السعودية	القبائل التابعين للحكومة اليمانية المتوكلية	ملاحظات
٢٦	السقاي	جنوب	شمال	١٠٠٠	آلة عطيف حمد بن شوقة	آل عطيف	
٢٧	معتق الرديم	جنوب	شمال	١٠٠٠	آلة عطيف حمد بن شوقة	آلة عطيف	
٢٨	السيد المحرق	جنوب	شمال	١٠٠٠	آلة عطيف حمد بن شوقة	آلة عطيف	
٢٩	غار جعار	من الغرب إلى الشرق نحو الشمال		١٠٠٠	اللقبى	آلة عطيف	
٣٠	القريحا السفلى	من الغرب إلى الشرق نحو الشمال		١٠٠٠	اللقبى	آلة عطيف	
٣١	رأس الجو الأسفل	من الغرب إلى الشرق نحو الشمال		١٠٠٠	اللقبى	آلة عطيف	
٣٢	عارم شط السودى	من الغرب إلى الشرق نحو الشمال		١٠٠٠	اللقبى	آلة عطيف	
٣٣	جسر المشعر خيط الماء	من الغرب إلى الشرق نحو الشمال		١٠٠٠	اللقبى	آلة عطيف	
٣٤	جسر المجازع	من الغرب إلى الشرق نحو الشمال		١٠٠٠	اللقبى	آلة عطيف	
٣٥	المصارر	من الغرب إلى الشرق نحو الشمال		١٠٠٠	اللقبى	آلة عطيف	
٣٦	سعي القابسة	من الغرب إلى الشرق نحو الشمال		١٠٠٠	اللقبى	آلة عطيف	
٣٧	جسر المتحريات	من الغرب إلى الشرق نحو الشمال		١٠٠٠	اللقبى	آلة عطيف	
٣٨	خطوة قلقل	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	آلة عطيف	
٢٩	خطوة الدحيلة	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	آلة عطيف	
٤٠	خطوة الجارد	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	آلة عطيف	
٤١	خطوة نية	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	آلة عطيف	
٤٢	قلعة الصفر	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	آلة عطيف	
٤٣	رأس زراع فيفا	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	آلة عطيف	
٤٤	رأس عمق	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	آلة عطيف	
٤٥	رأس شعب مراعى	جنوب	شمال	١٠٠٠	قيس	آلة عطيف	
٤٦	رأس نقيل خريان	جنوب	شمال	١٠٠٠	قيس	آلة عطيف	
٤٧	أسفل نقيل خريان	جنوب	شمال	١٠٠٠	قيس	الزهور	
٤٨	مفتح السترين	جنوب	شمال	١٠٠٠	قيس	الزهور	

نمرة	المكان الموضوعة فيه	الجهة من	الجهة إلى		أسماء القبائل التابعين للحكومة العربية	القبائل التابعين للحكومة اليمانية المتوكلية	ملاحظات
٤٩	طاهر القتاد	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	الزهور	
٥٠	طاهر الجمل	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	الزهور	
٥١	أسفل الشوعة	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	الزهور	
٥٢	وادي الحلالة	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	الزهور	
٥٣	معذب همدان	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	قيس	
٥٤	خطرة فالح	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	قيس	
٥٥	طريق الجمال	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	قيس	
٥٦	المصيدة	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	قيس	
٥٧	المهمل	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	قيس	
٥٨	قلة الشيعة	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	عمر	
٥٩	قلة الباقر	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	عمر	
٦٠	جبل الظهرة	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	عمر	
٦١	جسر الغمرين	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	عمر	
٦٢	أسفل محصوة	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	آل مشيخ	
٦٣	أسفل البياعة	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	آل مشيخ	
٦٤	المنفى	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	آل مشيخ	
٦٥	الركيسي	غرب	شرق	١٠٠٠	قيس	آل مشيخ	
٦٦	مفتح الصهلات	غرب	شرق	١٠٠٠	بني حريص	آل مشيخ	
٦٧	نيد صروعة	غرب	شرق	١٠٠٠	بني حريص	آل مشيخ	
٦٨	مفتح الحيدر	غرب	شرق	١٠٠٠	بني حريص	آل مشيخ	
٦٩	رأس الدقيقة	غرب	شرق	١٠٠٠	بني حريص	آل مشيخ	
٧٠	الجحيرة	غرب	شرق	١٠٠٠	بني حريص	آل مشيخ	
٧١	خطوة القفلة	غرب	شرق	١٠٠٠	بني حريص	آل مشيخ	
٧٢	جوار الوادف	غرب	شرق	١٠٠٠	بني حريص	آل مشيخ	

قد جرى تمييز الحدود المبينة بعاليه وترسيمها فيما بين المملكة العربية السعودية والمملكة اليمانية المتوكلية في حدود القبائل الموضحة بيانهم بعاليه وهي نمرة ١ إلى نمرة ٧٢ من أول حدود العبادل التابعين للحكومة العربية وآل وقيش التابعين للحكومة المتوكلية متجهة نحو العبادل والمحادين لهم وكذا قيس

وبني حريص والمحادين لهم من آل مشيخ وآل زهوري وآل عطيف وذلك بواسطة مشائخ القبائل التابعين للحكومتين مع الأمناء الذي ارتضاهم الجميع تحت نظر هيئات الحدود فما هو نحو الغرب والشمال فهو تابع للحكومة العربية السعودية، وما هو جنوب وشرق فهو تابع للحكومة اليمانية المتوكلية، أما آلة عطيف التابعين للحكومة المتوكلية وآلة عطيف أتباع حمد ابن شوقة التابعين للحكومة العربية فنظراً لكون أراضيهم متداخلة فقد جرى التحديد وصار البعض من رعايا الحكومة العربية داخلاً ضمن حدود الحكومة المتوكلية وهم تابعون للحكومة العربية وأسماؤهم أحمد بن شوقة ويحيى بن شوقة ويحيى بن أحمد بن شوقة وسالم شائع، وجابر جبران، وجبران شايع وكذلك صار بعض رعايا الحكومة المتوكلية داخلاً ضمن حدود المملكة العربية وهم تابعون للحكومة المتوكلية وأسماؤهم أسعد بن حسن، وجبران أسعد وسليمان أسعد وكلا من هؤلاء يتبعه مزارعه وزكواتهم لحكوماتهم كما أن قبيلة آل محمد متداخلة أراضيهم وقد جرى تحديد الحد فيما بينهم وكلما هو داخل حدود المملكة العربية فهو تابع لهم وما هو داخل ضمن حدود المملكة المتوكلية فهو لهم وكلا منهم يتبعه مزارعه وزكواته ما عدا حسن بن أحمد الذي داخل حدود المملكة العربية فهو تابع للحكومة المتوكلية بمزارعه وبعد التروي والمقابلة وضع القرار هذا باتفاق الهيئات سدد الله خطا الجميع. في ٢١ القعدة ١٣٥٤.

الهيئة المتوكلية اليمانية		الهيئة العربية السعودية	
عضو		عضو	
محمد بن قاسم نجم الدين	رئيس	عبد الله القاضي	رئيس
عضو	عبد الله بن عثمان	عضو	عبد الله بن عقيل
محمد بن ضيف الله بن غثاية		محمد السليمان بن تركي	

فبعد أن اطلعنا على هذه التقارير السالفة الذكر وأمعنا النظر فيها صدقناها وقبلناها وأقررناها جملة في مجموعها ومفردة في كل مادة وفقرة منها كما أننا نصدقهاونبرمها ونتعهد ونعد وعداً ملوكياً صادقاً بأننا سنقوم بحول الله بما ورد فيها ونلاحظه بكمال الأمانة والإخلاص وبأننا لم نسمح بمشيئة الله بالاخلال بها

بأي وجه كان طالما نحن قادرون على ذلك وزيادة في تثبيت صحة كلما ذكر فيها أمرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا والله خير الشاهدين.

(٢٣)
ملحق
لمعاهدة الطائف المنعقدة
بين المملكة اليمانية والمملكة العربية السعودية

نظراً لأنه تحقق الغلط فيما عملته الهيئتان بوضعهم العلم الحادي عشر رأس عقبة نهوقة وحيث أن عقبة نهوقة تابعة للمملكة اليمانية المتوكلية بموجب نص المادة الرابعة من معاهدة الطائف فالعلم الفاصل الذي يكون اعتباره فاصلاً بين المملكتين وذلك المحل يوضع تحت عقبة نهوقة ولأجل إزالة الغلط والتصحيح بموجب نص المعاهدة حررنا هذا.

ملحق رقم (٤)

نص المقابلة التي أجريت مع السيد/ محمود رياض
بمنزل معاليه بالقاهرة يوم الأحد الموافق
١١/ نوفمبر/ ١٩٨٤

نبذة موجزة عن حياة السيد/ محمود رياض

- ولد السيد/ محمود رياض في ٨/ يناير/ ١٩١٧ م.
- تخرج سيادته من الكلية الحربية المصرية واشترك في حملة فلسطين عام ١٩٤٨ م.
- أصبح مسؤولاً عن شؤون فلسطين في أعقاب قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ م.
- انتقل إلى وزارة الخارجية المصرية وعين عام ١٩٥٤ م رئيساً لإدارة الشؤون العربية.
- عُيّن عام ١٩٥٥ م سفيراً لمصر في سوريا حتى عام ١٩٥٨ م حيث انتقل للعمل كمستشار للرئيس جمال عبد الناصر.
- عُيِّن في عام ١٩٦٢ م رئيساً لوفد مصر بالأمم المتحدة.
- عُيِّن وزيراً للخارجية المصرية عام ١٩٦٤ م لفترة قصيرة ثم عاد إليها في عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧١ م.
- في ١٥ مايو عام ١٩٧١ م عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية أيضاً.
- في ٢٤ فبراير عام ١٩٧٢ م رشح أميناً عاماً لجامعة الدول العربية حتى عام ١٩٧٩ م، وقدم استقالته احتجاجاً على اتفاقية كامب ديفد والتي أدت إلى تفكك الجامعة العربية وانتقالها إلى تونس.

المقابلة:

س ـ ١ : اتسمت العلاقات السعودية ـ المصرية حتى عام ١٩٥٨ م بالود والإخاء والتنسيق المتكامل بين البلدين. . وقيل على لسان الكثير من الكتاب بأن الوحدة المصرية ـ السورية كانت هي السبب الرئيسي في تدهور هذه العلاقات فما هو رأي سيادتكم؟

ج ـ ١ : أحب أولاً أن أشير إلى بعض النقاط الأساسية كمدخل للإجابة على سؤالكم هذا ـ إن تاريخ الأمة العربية السياسي قصير جداً، وذلك نظراً لخضوعها للسيطرة الاستعمارية والنفوذ الأجنبي، ولقد أدى ذلك إلى غياب ما يسمى في الغرب بالنظام السياسي الذي بموجبه تسير وتدير هذه الدول سياساتها واستراتيجياتها وبالتالي أصبح النظام السياسي في الأمة العربية يعتمد اعتماداً كلياً على الفرد ومزاجه وتصرفاته كأي شخص عادي تتحكم فيه أهواؤه أو الجو العام المحيط به. واستنتاجي هذا ناتج عن تقلدي لعدة مناصب سياسية، فلقد كنت مسؤولاً عن القضية الفلسطينية قبل الثورة (ثورة عام ١٩٥٢ م بمصر) وهي في نظري القضية الأساسية للأمة العربية، وكذلك مسؤولاً عن السياسة العربية بوزارة الخارجية المصرية عام ١٩٥٤ م.

أما ما يتعلق بالعلاقات السعودية المصرية فإنها علاقات لا رواسب فيها، ولقد سادتها روح التعاون الكامل والثقة المتبادلة لدرجة أن جلالة الملك سعود توسط بين جمال عبد الناصر، ومحمد نجيب عام ١٩٥٤ م، وهذا أمر خارج عن العرف الدولي وعن العادة فلقد كان أمراً داخلياً يخص مصر وقادتها.

وجاء عام ١٩٥٥ م يناير يحمل معه فكرة حلف بغداد واجتمع خلاله رؤساء وزارات حكومات الأمة العربية للنظر في فكرة الحلف. وقمت شخصياً بزيارة الدول العربية للتحضير لهذه الاجتماعات التي عقدت بالفعل وتضمنت خمس عشرة جلسة (١٥)، وكان هناك اتفاق كامل على رفض حلف بغداد. ودعا عبد الناصر حينئذ إلى وحدة العمل العسكري العربي ووافقت المملكة العربية السعودية على هذا النداء.

ثم جاء الميثاق الثلاثي الذي ضم كلاً من مصر، وسوريا والسعودية عام ١٩٥٥ م أيضاً والذي ركزت فيه مصر على النواحي الأمنية ولكن خالد العظم لعب دوراً في إفشال هذا الاتفاق لأنه كان يريد وحدة كاملة وجمع اقتصاد الدول المعنية مع بعضها البعض.

تلى ذلك عام ١٩٥٦ م اتفاق مصري ـ سعودي ـ يمني ـ عرف باتفاقية جدة العسكرية. وهنا أود الإشارة إلى أن مصر لم تكن تطالب أبداً بوحدة شاملة مع الدول العربية الأخرى بل كان تركيزها ينصب دوماً على الجوانب الأمنية.

ومع بداية عام ١٩٥٧ م بدأت الخلافات المصرية السعودية تظهر على السطح نتيجة للوضع السياسي الحرج الذي سادالأردن. ومحاولة البعثيين السيطرة عليها وعلى الساحة العربية، وفي نفس العام ١٩٥٧ م قام الرئيس شكري القوتلي (رئيس سوريا آنذاك) بزيارة لمصر ثم للسعودية، حيث أبلغ الملك سعود بأن الرئيس عبد الناصر يخطط لاغتيال جلالته، فظهرت بعد ذلك قصة المصري «النوبي» الذي كان يعمل بقصر جلالة الملك سعود والذي قيل بأنه كان ينوي وضع قنبلة في غرفة نوم جلالته .وهنا أود أن أشير إلى حقيقة ثابتة وهي أن المخابرات الأمريكية الـ (C.I.A) هي التي أوحت بهذا الموضوع، فلقد شعرت أمريكا بأن التقارب السعودي ـ المصري لا يخدم مصالحها في المنطقة، وكذلك هناك حقيقة ثابتة وهي أن أمريكا كانت دوماً تحاول عزل مصر عن العالم العربي ولم تتمكن من ذلك إلّا في اتفاقيات كامب ديفد. هذه العوامل وغيرها أدخلت المخاوف في نفس الملك سعود وأدت إلى تغيير مسار السياسة السعودية تجاه مصر فبدأ جلالته يتعاون مع السوريين لتقويض الوحدة، وموضوع الشيك الذي بعثه جلالته للسوريين بمبلغ مليوني دولار أمريكي هو حقيقة واقعة. وفي الواقع أن جلالته أبلغ الرئيس عبد الناصر عندما حضر إلى مصر عام ٦٤ م بأن المبلغ كان سبعة ملايين دولار وليس مليونين مما يعني أن السوريين قد تكتموا على المبلغ الكامل وأدخلوا خمسة ملايين دولار في جيوبهم.

أما موضوع الوحدة السورية ـ المصرية فإنها فرضت على مصر، حيث حضر الضباط السوريون إلى القاهرة واجتمعوا بالرئيس عبد الناصر نفسه وطلبوا منه قيام الوحدة بين البلدين، وإلا فإن حرباً أهلية ستندلع في سوريا بين فئاتها الطائفية وأحزابها السياسية المتصارعة، فانصاع الرئيس عبد الناصر لطلبهم رغم

أن مصر قد عرضت وحدة جزئية تتم على خمس سنوات لكن إصرارهم جعل الرئيس عبد الناصر يوافق، مما أدهشني أنا شخصياً فلم أكن أعلم بالموضوع تماماً رغم أنني كنت سفيراً لمصر في سوريا. وهنا نجد أن يداً ثالثة خفية كانت وراء تلك الخطوة. كما كان الأمر بالنسبة للعلاقات السعودية ـ المصرية.. ثم دخلت اليمن في الوحدة رغم أن مصر كانت ضد تلك الخطوة وذلك نتيجة لرغبة الإمام أحمد.

وفي عام ١٩٦٢ م قامت الثورة في اليمن، وكانت مصر تعيش فترة يسودها جو من ردة الفعل على إثر حالة الانفصال السوري ـ المصري وتردي العلاقات المصرية العربية.. وهنا يمكنك الرجوع إلى كتاب أحمد حمروش ـ والذي بعنوان ثورة ٢٣ يوليو وكيف بدأ التدخل المصري في اليمن وهو يوضح لك بأن التدخل قد بدأ بسيطاً بعدد طائرتين وما يقرب من ٣٠٠ جندي مصري فقط.

س ـ ٢: تقلدتم معاليكم عدة مناصب قيادية في مصر خاصة في الفترة الحرجة التي سادت العلاقات السعودية ـ المصرية على إثر الانقلاب العسكري الذي حدث في اليمن ونتج عنه التدخل العسكري المصري في اليمن وكذلك الدعم المادي السعودي للإمام محمد البدر ـ ومؤيديه.. فما هي مرئيات معاليكم في هذا الشأن؟

ج ـ ٢: نعم لقد ساهمت حرب اليمن في تدهور العلاقات السعودية المصرية. ولكن يجب الأخذ في الاعتبار بأن سبب التدخل العسكري المصري في اليمن هو نقل ذلك البلد العربي من وضع العصور الوسطى، وليس فقط العصور الوسطى لأن العرب كانوا أمة حضارة في تلك الفترة، بل من عصر دياجير الظلام الذي كان يعيشه المجتمع اليمني. ومن ناحية أخرى يجب الاعتراف، بأنه لو لم تصل الأنباء عن مقتل الإمام البدر نفسه لما تدخلت مصر في اليمن لأن البدر كان متفتح الآراء وكان يمكن أن تخطو اليمن تحت حكمه خطوات إيجابية نحو التقدم والتطور، ومما لا شك فيه أن حرب اليمن قد أضرت كثيراً بالجيش المصري وأفسدته وساهمت في انخفاض روحه المعنوية، لكننا يجب أن لا ننسى

بأن التدخل نفسه قد ساعد اليمن الجنوبية على الحصول على استقلاله من براثن الاستعمار الانجليزي، وكما تعلمون أن كافة جبهات المعارضة اليمنية الجنوبية كانت تعمل من القاهرة وبدعم مادي وعسكري من مصر.

س ـ ٣: لعب الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات دوراً بارزاً في احداث حرب اليمن وربما في توريط مصر أكثر فأكثر في تلك الحرب.. وقد جاء ذلك على لسان الرئيس عبد الناصر نفسه والسيد حسن صبري الخولي أيضاً.. فما هو تعليق معاليكم على ذلك؟

ج ـ ٣: نعم لقد اعتمد الرئيس عبد الناصر على الرئيس السادات بالنسبة لقضية اليمن، إلا أن السادات نفسه اعتمد على الدكتور عبد الرحمن البيضاني بالنسبة لتقييم الوضع في اليمن، والحقيقة أن البيضاني قد لعب برأس السادات. لأن السادات لم يكن يقرأ ما يرد من تقارير عن الوضع في اليمن، وبالتالي أصبح يعتمد اعتماداً كلياً على ما يسمعه من البيضاني نفسه، كما شارك أحمد الهويدي في بعض القرارات التي اتخذت، وكان السادات قد أبلغ الهويدي بما يخطط له مع البيضاني، رغم ذلك كله أودّ أن أكرر بأن التدخل المصري في اليمن قد نقلها في فترة وجيزة خطوات كبيرة نحو الأمام.. فالذي شاهد اليمن عام **١٩٦٢** م وعاد إليه عام **١٩٧٤** يلاحظ الفرق الشاسع بين الفترتين.

س ـ ٤: عقدت عدة اتفاقيات بين مصر والمملكة العربية السعودية لإنهاء الوضع في اليمن، كما ساهمت عدد من الدول العربية بجهود حميدة لتحقيق الهدف نفسه، ولكن باءت كافة تلك الجهود بالفشل ولم تحقق الاتفاقيات التي أبرمت ما وقعت من أجله، فما هو سبب ذلك؟

ج ـ ٤: إن السبب الرئيسي في فشل تلك الاتفاقيات وتلك الجهود العربية هم اليمنيون أنفسهم. فلقد كانوا يستغلون كافة الأطراف ويحصلون على المال من مصر ومن السعودية على السواء، وبالتالي لم يكن إنهاء القضية في صالح

أولئك المنتفعين من اليمنيين، وكما تعلم وأنا أعلم شخصياً أصبح الكثير من هؤلاء يملكون الملايين ولديهم أعمال تجارية ضخمة في عدد من دول الخليج، وعلى سبيل المثال لا الحصر المدعو/ أحمد فريد الصريمة/ الذي يملك الآن أكبر شركة شحن في الخليج، فعلى الرغم من أنه من الجنوب إلّا أنه كان مرتزقاً خلال حرب اليمن واستفاد منها مادياً. نعم لقد كان اليمنيون أنفسهم ضد كل اتفاق أبرم، وساهموا مساهمة مباشرة في إطالة مدى الحرب وذلك بغرض الانتفاع الذاتي.

س ـ ٥: قيل بأن الاتحاد السوفييتي قد لعب دوراً كبيراً في إقناع الرئيس عبد الناصر بعدم الالتزام ببعض الاتفاقيات التي أبرمت بين المملكة العربية السعودية ومصر، وأن الرئيس عبد الناصر، عندما وقع اتفاقية جدة عام ١٩٦٥ م كان مضطراً لذلك لأنه قدم طلباً للروس بمنحه ما قيمته عشرون مليون دولار أسلحة (٢٠ مليون دولار) لكي يستمر في حرب اليمن، وأن الروس قد أذعنوا لطلبه بعد توقيعه لاتفاقية جدة. ما هي وجهة نظر معاليكم، ومعلوماتكم حول هذا الموضوع؟

ج ـ ٥: إن كل دولة تبحث دوماً عن مصالحها وهذا أمر لا يختلف عليه أحد. لقد دخل الروس مصر نتيجة أخطاء الأمريكان أنفسهم، وعلى الرغم من ذلك لم يلعبوا ذلك الدور الكبير في تحديد سياسات مصر. وخلال فترة حرب اليمن لم يعرض الروس أي رأي، ولم يساوموا على أي شيء لقد كان همهم الكبير هو إيجاد موطىء قدم لهم في اليمن، وبالتالي قدموا لمصر وبدون شروط كل ما تحتاجه. لقد كان عبد الناصر في عامي ٦٤ ـ ٦٥ في قمة مجده وشهرته على الصعيدين العربي والعالمي، ولم تكن روسيا تتردد أبداً في تلبية احتياجاته. منذ عهد خروتشوف وعندما حاول المذكور فرض بعض الشروط على مصر كان رد الرئيس عبد الناصر قوياً وحازماً وتمثل في أن مصر لن تقبل أي شروط سوفييتية أو شروط من أي دولة أخرى. وربما كان هذا هو السبب الرئيسي في القطيعة المصرية ـ الأمريكية. فالأمريكان لم يفهموا عبد الناصر فدخل

الروس مصر ونفذوا لعبد الناصر كل مطالبه.

س ـ ٦: بعد انسحاب القوات المصرية من اليمن في عام ٦٨ قيل بأن الروس قدموا دعماً عسكرياً للجمهوريين بما في ذلك طيارين.. ما هي معلومات معاليكم عن ذلك؟

ج ـ ٦: هذا صحيح ولكن مصر كانت بعيدة عن ذلك، فحرب عام ٦٧ كانت نتائجها بمثابة صدمة كبيرة علينا وأخذنا نعدّ العدة لإعادة تكوين جيشنا ولم نحاول أن نعمل خارج حدودنا والروس كما ذكرت من قبل كأي دولة أخرى لها مصالحها التي تسعى لتحقيقها:

س ـ ٧: ذكر العديد من الكتاب الغربيين بأن من أحد أهداف تدخل عبد الناصر في اليمن هو السيطرة على الجزيرة العربية ومنابع النفط فهل هذا صحيح؟

ج ـ ٧: هذا ليس بصحيح. فتدخلنا في اليمن كان لحماية ثورتها فقط وبدأ بسيطاً للغاية كما سبق وأن ذكرت. أما ما يتعلق بالجزيرة العربية ومنابع النفط، فالجميع يعرف بأن مصر كانت من أغنى إن لم تكن هي أغنى الدول العربية في تلك الفترة، لقد كنا نحن نقدم العون المادي لليبيا إبان حكم الإدريس ودعمنا كان مليوني جنيه سنوياً، كنا نمول حركات التحرر في العالم العربي وإفريقيا ولم نكن بحاجة إلى أموال من النفط وغيره.

س ـ ٨: لقد قامت الجامعة العربية التي تقلدتم معاليكم رئاستها كأمين عام بدور لم يكن فعالاً للغاية لحل مشكلة اليمن.. فما هو سبب ذلك؟

ج ـ ٨: إن المنظمات العربية والدولية على السواء دوماً مظلومة وهي دوماً تحاول القيام بدورها السلمي ولكنها تصطدم بصعوبات كبيرة وهذا ما حدث بالنسبة لدور الجامعة العربية في مشكلة اليمن، ثم يجب أيضاً الأخذ في الاعتبار شخصية الأمين العام نفسه وقدرته على استخدام الصلاحيات المخولة له والامكانيات المتاحة له. أضف إلى ذلك عاملاً هاماً آخر وهو دور الدول ذات

العلاقة بالمشكلة أو القضية والذي يتحكم بالتالي في مسار ومجرى الأمور. ومن هنا نستنتج بأن دور الجامعة العربية في قضية اليمن لم يكن حاسماً وقوياً لعدم توفر الشخصية القوية في الأمانة العامة، وكذلك عدم رغبة الأطراف المعنية وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية ومصر في دعم جهود الجامعة. . وهنا يجب أن نعترف بأن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر هما الدولتان العربيتان ذات الثقل السياسي الكبير في العالم العربي إن لم يكونا هما العالم العربي نفسه وهذا ما أكدته وتؤكده الأحداث السياسية يوماً بعدم يوم.

س ـ ٩: الأمم المتحدة قامت أيضاً بدور فعّال لحل القضية اليمنية، خاصة على إثر اتفاقية «فك الاشتباك» التي وقعت بين السعودية ومصر بمساعدة ووساطة الولايات المتحدة. . ما هو رأي معاليكم حول ذلك الدور؟

ج ـ ٩: أكرر بأن المنظمات الدولية مظلومة فطالما أن دور الأمم المتحدة آنذاك لم يزد على عملية مراقبة لفك الاشتباك، فإن الوضع السياسي والقوة يفرضان أنفسهما على الساحة وبالتالي لا تستطيع المنظمة الدولية أن تفعل شيئاً. . وهذا ما حدث فعلاً في اليمن.

س ـ ١٠: ما رأي معاليكم في الوضع العربي السائد الآن خاصة بعد أن تركتم منصبكم السياسي عام ١٩٧٩ م؟

ج ـ ١٠: إن القضية الفلسطينية هي محور السياسات العربية وعندما وجدت عام ١٩٧٩ م بأن هناك من يسعى لجعلها قضية ثانوية اعتزلت منصبي، كما تعرف أعمل الآن على كتابة مذكراتي وإخراجها في كتاب شامل، وقد نشرت صحيفة الشرق الأوسط عدة حلقات عنها لقد كتب أنور السادات كتابه المعروف «البحث عن الذات» كما كتب هيكل عدة كتب، ولكنني سأكتب الحقيقة، والواقع كما رأيته وكما عشته شخصياً. هذا، ولقد شكرت معاليه على إتاحة الفرصة لي للالتقاء بمعاليه. والاستفادة من خبرته وتعامله المباشر مع الأحداث العربية والعالمية.

ملحق رقم (٥)

اتفاقية الدفاع المشترك

بين حكومة جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلة اليمنية

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية بتاريخ **٢٥** نوفمبر سنة **١٩٥٦** بالموافقة على اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلة اليمنية الموقع عليها بجدة بتاريخ **٢١** من ابريل سنة **١٩٥٦**:

قرر:

المادة الأولى: ـ تنشر إتفاقية الدفاع المشترك المعقود بين جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلة اليمنية والموقع عليها بتاريخ **٢١** من ابريل سنة **١٩٥٦** ـ ومرفق نصها ـ بالجريدة الرسمية وتنفذ اعتبارا من **٢١** ابريل سنة **١٩٥٦**: **١٣** ديسمبر **١٩٥٦**.

الاتفاقية

إن حكومات جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلة اليمنية توطيداً لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وتوكيداً لإخلاص الدول المتعاقدة لهذه المبادىء.

ورغبة منها في زيادة تقوية وتوثيق التعاون العسكري حرصاً على استقلال بلادها ومحافظة على سلامتها وإيماناً منها بأن إقامة نظام أمن مشترك فيما بينها يعتبر عاملاً رئيسياً في تأمين سلامة واستقلال كل منها وتحقيقاً لأمانيها في الدفاع

المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها،

وعملاً بما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية قد اتفقت على عقد اتفاقية لهذه الغاية وأنابت عنها المفوضين الآتية أسماؤهم:

عن جمهورية مصر.
عن المملكة العربية السعودية.
عن حكومة المملكة المتوكلة اليمنية.

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى

تؤكد الدول المتعاقدة حرصها على دوام الأمن والسلام واستقرارهما وعزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية.

المادة الثانية

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها أو على قواتها اعتداءً عليها ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر كل منها إلى معونة الدولة المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يبلّغ على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وبما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات.

وتتعهد الدول المتعاقدة بألا تعقد أي منها صلحاً منفرداً مع المعتدي أو

أي اتفاق معه بدون موافقة الدولتين الأخريين.

المادة الثالثة

تتشاور الدول المتعاقدة فيمابينها على طلب إحداها كلما توترت واضطربت العلاقات الدولية بشكل خطير يؤثر في سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها.

وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

المادة الرابعة

أما عند وقوع اعتداء مفاجىء على حدود أو قوات إحدى الدول المتعاقدة فبالإضافة إلى الإجراءات العسكرية التي تتخذ لمواجهة هذا العدوان تقرر الدول الثلاث فوراً الإجراءات التي تضع خطط هذه الاتفاقية موضع التنفيذ.

المادة الخامسة

تنفيذاً لأغراض هذه الاتفاقية قررت الدول المتعاقدة إنشاء الجهاز التالي:

مجلس أعلى.
مجلس حربي.
قيادة مشتركة.

المادة السادسة

(١) يتكون المجلس الأعلى من وزارتي الخارجية والحربية (الدفاع) للدول المتعاقدة وهو المرجع الرسمي للقائد العام للقيادة المشتركة الذي يتلقى منه جميع التوجيهات العليا الخاصة بالسياسة العسكرية ويختص المجلس الأعلى بتعيين القائد العام وتنحيته.

(٢) يضع المجلس الأعلى بناء على اقتراح المجلس الحربي تنظيمات القيادة المشتركة واختصاصاتها ومهماتها وهو المختص بالتعديلات التي تدخل عليها بناء على اقتراح المجلس الحربي. وللمجلس الأعلى حق تكوين اللجان والمجالس الفرعية أو المؤقتة عند اللزوم.

(٣) يختص المجلس الأعلى بالنظر في التوصيات والقرارات التي يصدرها المجلس الحربي مما هو خارج عن اختصاصات رؤساء الأركان.

(٤) يصدر المجلس الأعلى اللوائح التي تنظم اجتماعه وأعمال المجلس الحربي.

المادة السابعة

(١) يتألف المجلس الحربي من رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري ورئيس هيئة أركان حرب الجيش السعودي، ورئيس هيئة أركان حرب الجيش اليمني وهو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى ويختص بتقديم التوصيات والتوجيهات فيما يتعلق بالخطط الحربية وبجميع الأعمال والمهمات الموكولة للقيادة المشتركة.

(٢) يصدر المجلس الحربي توصياته عن الصناعات الحربية والمواصلات اللازمة للأغراض العسكرية وعن تنسيقها وتوجيهها لخدمة القوات الحربية وعن كل ما يتعلق بها في الدول المتعاقدة.

(٣) يدرس المجلس الحربي البرامج الموضوعة من قبل القيادة لتدريب وتنظيم وتسليح وتجهيز القوات الموضوعة تحت قيادتها كما يدرس إمكانيات تطبيقها على جميع جيوش الدول المتعاقدة ويتخذ الإجراءات الكفيلة لتحقيقها ويرفع للمجلس الأعلى ما يرى رفعه لاقراره.

(٤) لهذا المجلس هيئة عسكرية دائمة تقوم بجميع الدراسات، والتحضيرات للمواضيع والقضايا التي تعرض عليه وينظم المجلس الأعلى هذه الهيئة بلائحة يضعها لهذا الغرض كما يضع ميزانيتها.

المادة الثامنة

(١) تشمل القيادة المشتركة:

(أ) القائد العام.

(ب) هيئة أركان حرب.

(ج) الوحدات التي يتقرر وضعها لتأمين القيادة المشتركة وإدارة أعمالها، تمارس هذه القيادة عملها وقت السلم والحرب وهي ذات صفة دائمة.

(٢) يتولى القائد العام قيادة القوات التي توضع تحت إمرته وهو مسؤول أمام المجلس الأعلى.

(٣) يختص القائد العام بما يلي:

أ ـ وضع وتطبيق برامج تدريب وتنظيم وتسليح وتجهيز القوات التي تضعها الدول المتعاقدة تحت إمرته بحيث تصبح قوة موحدة وتقديم تلك البرامج إلى المجلس الحربي لتحقيقها أو رفعها إلى المجلس الأعلى لإقرارها.

ب ـ إعداد وتنفيذ الخطط الدفاعية المشتركة لمواجهة جميع الاحتمالات المتوقعة من أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على إحدى الدول المتعاقدة أو على قواتها. ويعتمد في إعداد هذه الخطط على ما يضعه المجلس الأعلى من قرارات وتوجيهات.

جـ ـ توزيع القوات التي تضعها الدول المتعاقدة تحت إمرته في السلم والحرب وفقاً للخطط الدفاعية المشتركة.

د ـ وضع ميزانية القيادة المشتركة وتقديمها إلى المجلس الحربي لدراستها ثم إقرارها نهائياً من قبل المجلس الأعلى.

(٤) يكون تعيين وتنحية المعاونين الرئيسيين للقائد العام بمعرفة المجلس الحربي بالاتفاق مع القائد العام. أما باقي هيئة القيادة فإنها تعين بالاتفاق بين القائد العام ورئيس هيئة أركان حرب الجيش المعني.

المادة التاسعة

تضع الدول المتعاقدة تحت تصرف القيادة المشتركة في حالة السلم والحرب القوات التي يرى المجلس الحربي بالاتفاق مع القائد العام ضرورة وضعها تحت إمرته وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى.

المادة العاشرة

تدفع كل من الدول المتعاقدة الرواتب والتعويضات للعسكريين والمدنيين الذين تبعث بهم للعمل في القيادة المشتركة والمجلس الحربي واللجان الأخرى وفق أنظمتها المالية الخاصة بها.

المادة الحادية عشرة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأي حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب على كل من الدول المتعاقدة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة أو المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن للمحافظة على السلام والأمن الدولي. وليس في الأحكام المتقدم ذكرها كذلك ما يخل بأحكام أية اتفاقية دفاع ثنائية يكون قد ارتبط بها أحد الأطراف المتعاقدين مع دولة من دول جامعة الدول العربية.

المادة الثانية عشرة

مدة هذه المعاهدة خمس سنوات تتجدد من تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا ولأي دولة من الدول المتعاقدة أن تنسحب منها بعد إبلاغها الدولتين الأخريين كتابة برغبتها في ذلك قبل سنة من تاريخ انتهاءأي من المدة المذكورة سابقاً.

حررت هذه الاتفاقية في جدة بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٣٧٥ هـ الموافق (٢١ أبريل سنة ١٩٥٦ م).

وقد وقع على هذه الاتفاقية من أربع نسخ واحتفظ كل من الأطراف الثلاثة بنسخة وترسل إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

فهرس الأعلام

ـ أ ـ

-ج-

-ح-

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

محتويات الكتاب

إنّ مضمون هذا الكتاب يُبرز الكثير من الحقائق المتعلّقة بأحداث اليمن الشمالي في فترة عصيبة شهدت حرباً أهلية طاحنة، كما يُبرز نظرية سياسية توضح كيف أن انقلاباً بسيطاً في منطقة نائية من العالم، قد تمكّن من جرّ دولتين إقليميتين، لهما ثقلهما السياسي في العالم العربي، إلى نزاع كاد أن يُفضي إلى وقوع حرب بينهما، كما أنّه أثّر على العديد من الدول ونتجت عنه نتائج بعيدة المدى لا نزال نرى تأثيرها حتى اليوم.

واعتمد الكاتب في أسلوبه لمعالجة هذه القضية السياسية على ثلاثة مناهج علمية، تتمثّل في المنهج التاريخي والمنهج التحليلي ومنهج المقارنة.

ويحتوي هذا الكتاب سبعة فصول هي: الخلفيّات الكامنة وراء الثورة، العلاقات السياسيّة والعسكرية بين المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي ومصر في الفترة من ١٩٣٢ ـ ١٩٦٢، انقلاب عام ١٩٦٢ والتدخّل المصري في اليمن، الدور السعودي في الحرب الأهليّة اليمنية، تورّط القوى العظمى ودورها في الأزمة اليمنية، نهاية الصراع السعودي ـ المصري ووضع الحرب الأهلية اليمنية أوزارها، المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي: الشراكة الحتمية، بالاضافة إلى وثائق تدعّم الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها.

ولعلّ من أهم محتويات هذا الكتاب فصلاً يتعلّق بمفهوم المملكة العربية السعودية لطبيعة اليمن الشمالي، ومدى أهميته للإستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والعسكري لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام وشبه الجزيرة العربية بشكل خاص.

ISBN 1 85516 053 6

دار الساقي

ومركز الدراسات الإيرانية والعربية